المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم الدراسات العليا الشرعية

شعبة الاقتصاد الإسلامي

التخطيط للتنمية الاقتصادية وموقف الإسلام منه

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي

إعداد الطالب

محمد بن سعيد ناجي الغامدي

٣٠١٠٢٠٠٠٠٠١٩٢٢

إشراف

الأستاذ الدكتور

ربيع محمود الروبي

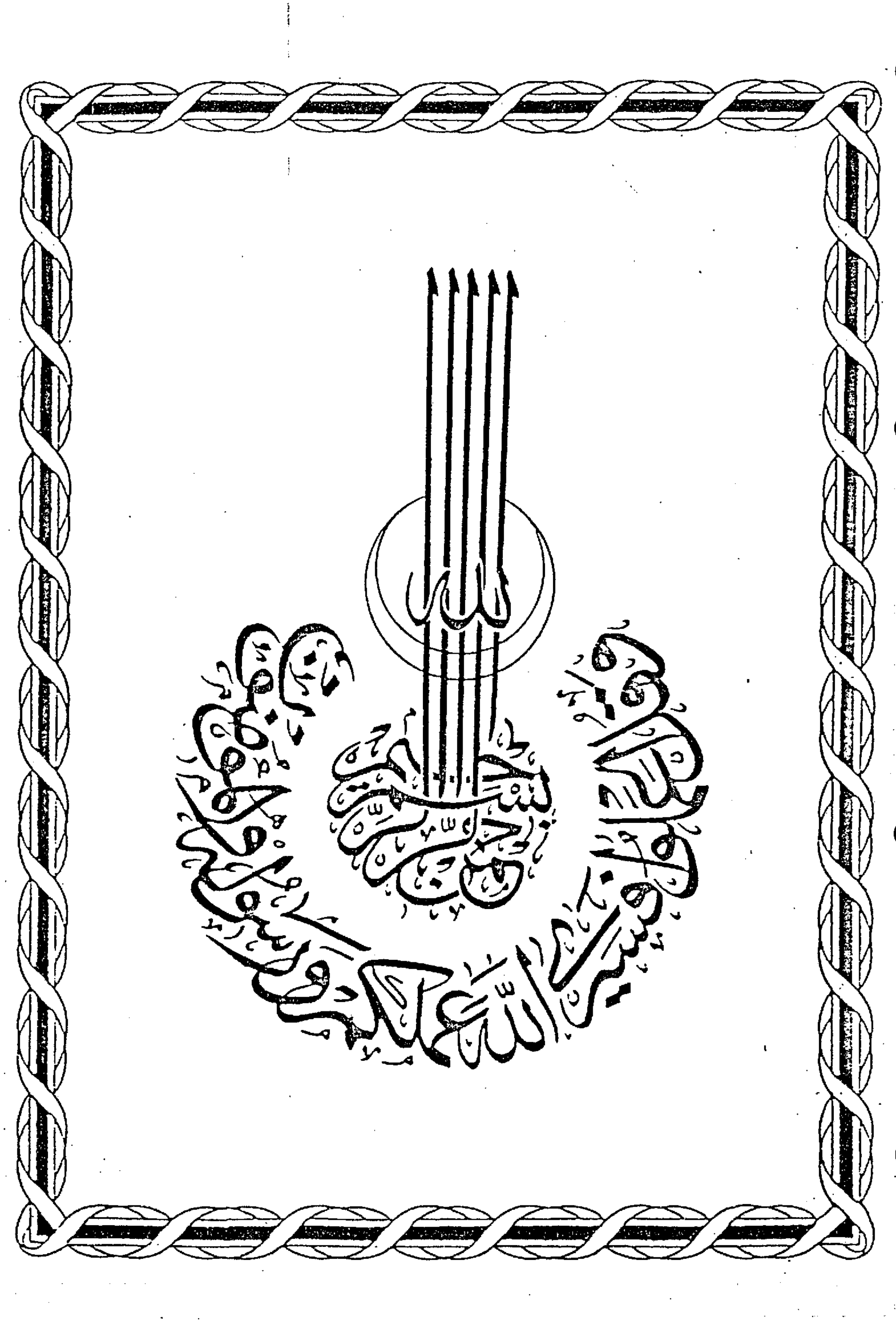
الأستاذ الدكتور

محمود بلال مهران

الجزء الأول

العام الجامعي

١٤١٢هـ/١٩٩٢م


بسم الله الرحمن الرحيم

مستخلص رسالة دكتوراه

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيه الكريم، وبعد: فقد أضحى تخطيط التنمية الاقتصادية ضرورة ملحة، وحاجة أساسية للدول الإسلامية في العصر الحاضر، يجسد ذلك الهيكل المتشابك من خصائص التخلف؛ والتي تجعل تلك الدول عاجزة عن الإفلات منها، في غياب أسلوب تخطيط التنمية في بعده الإسلامي؛ فهو الذي يضمن لتلك الدول كسر إطار التخلف، وتحقيق المزيد من التنمية والنمو الاقتصادي، وتدعيم الإنتاج، وترشيد الاستهلاك، وتخطيط المشروعات الاستثمارية ذات الأهمية الخاصة، وفق الأولويات الإسلامية وغير ذلك. لذلك فقد كان عنوان هذه الرسالة هو:

"التخطيط للتنمية الاقتصادية وموقف الإسلام منه"

ويتكون هذا البحث من باب تمهيدي، وثلاثة أبواب رئيسة يسبقها مقدمة ويعقبها خاتمة، وتعمل جميعها على دراسة الجوانب المختلفة لتخطيط التنمية الاقتصادية في ضوء الشريعة الإسلامية كما يلي:

المقدمة: وتشتمل على أهمية البحث، ومشكلته، ومنهجه، والأسلوب المتبع في دراسته.

الباب التمهيدي: ويتضمن دراسة مفهوم وخصائص التخطيط للتنمية ومشروعيته وحاجة الدول الإسلامية إليه، وذلك في ثلاثة فصول.

الباب الأول: ويتضمن دراسة أهم تجارب التخطيط للتنمية الاقتصادية وموقف الإسلام منها، وذلك في ثلاثة فصول.

الباب الثاني: ويتضمن دراسة محددات إطار خطة التنمية الاقتصادية في الإسلام، وذلك في خمسة فصول.

الباب الثالث: ويتضمن دراسة تصور لخطة تنمية اقتصادية في الإسلام والكيفية تنفيذها وتقويمها، وذلك في ثلاثة فصول.

أما الخاتمة فتشتمل على أهم نتائج البحث ومنها:

١- مفهوم التخطيط بعمومه وإجماله يرجع إلى تاريخ سحيق؛ فقد وجد في شرع من قبلنا وفي الإسلام، ويجد السند الكافي له من الكتاب والسنة، وآثار الصحابة، والقواعد الفقهية، والمصالح المرسلة.
٢- يعج التاريخ الإسلامي بالكثير من تجارب التخطيط الاقتصادي في كافة المجالات من: زراعة وصناعة وبناء وتشييد.
٣- للإسلام موقف متميز من أسلوبي، التخطيط الاشتراكي، والرأسمالي.
٤- إن نماذج المشكلات وطبيعة أهداف الدول المتقدمة أقل إلحاحا من تلك التي تمر بها الدول الإسلامية، وهو ما يعمل على تضاؤل أسلوب تخطيط التنمية في الأولى، وشدته في الثانية.
٥- عدم توفر التمويل الكافي لمعظم الدول الإسلامية يؤثر سلبيا على أهداف الخطة ونجاحها.
٦- تتحدد صورة التخطيط للتنمية في الإسلام؛ بأنه مفهوم متفوق على ما عداها، ويهدف إلى تحقيق مفهوم الخلافة كهدف عريض يتفرع عنه عدد من الأهداف، كالعمارة وتحقيق الرفاه الاجتماعي، والتوازن، والاعتماد على الذات، وينفذ من خلال جهاز تخطيطي، يتفق ويتوافق مع صورة التخطيط للتنمية في الإسلام.
٧- خرجت الدراسة التقويمية بالعديد من المعايير مستقاة من أهداف الخطة، ووضعت لها مقاييس معينة، واعتبرت جميعها بمثابة ميزان وضعت فيه خطط التنمية في الدول التي تمت دراستها، ومن ثم تقويمها.

المشرف الاقتصادي	المشرف الفقهي	الطالب
د. ربيع الروبي	د. محمود بلال	محمد سعيد الغامدي

عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

د. عابد السفياني

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

امتثالاً لقوله تعالى: *(ومن يشكر فإنما يشكر لنفسه ومن كفر فإن الله غني حميد)*[1]. وقوله صلى الله عليه وسلم: (من لا يشكر الناس لا يشكر الله)[2]. أرفع الشكر إلى مستحقيه؛ فأتوجه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى مقام جامعة أم القرى، وكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، وقسم الدراسات العليا الشرعية، وشعبة الاقتصاد الإسلامي، على ما يبذلونه من خدمات جليلة في سبيل العلم وطلابه.

كما أتوجه بعميق الشكر والعرفان، وخالص الود والدعاء، إلى أستاذيّ الفاضلين الكريمين، الأستاذ الدكتور/ ربيع الروبي المشرف الاقتصادي على هذه الرسالة؛ والذي بذل الجهد الكثير، والوقت الوفير، والتوجيه السديد، في مراحل البحث المختلفة. والأستاذ الدكتور/ محمود بلال مهران، الذي بذل جهداً يشكر عليه، ووقتاً يثاب عليه في سبيل دفع الخلل والخطل في الجانب الفقهي من هذا البحث. فلهما مني خالص الشكر وصادق الدعاء، في أن يجعل الله ذلك في ميزان حسناتهما، وأن يغفرلهما ويشملهما بعونه ورعايته وتوفيقه؛ فلهما بعد الله تعالى الفضل والمنة في إيجابيات هذا البحث، وعلي وحدي تقع سلبياته.

كما أتوجه بالشكر والتقدير لأسرتي العزيزة، التي وقفت معي وآزرتني إبان إعدادهذاالبحث، أماً، وإخوة، وأبناء، وزوجة، وماذلك إلا غيض من فيض. ولكافة أساتذتي وزملائي على امتداد مراحل تعليمي، وأخص بالذكر أساتذتي في شعبة الاقتصاد الإسلامي، فلكل هؤلاء مني الشكر والتقدير والعرفان. والله من وراء القصد.

---

(١)-سورة لقمان ، من الآية رقم ١٢ .
(٢)-الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى، الجامع الصحيح المعروف بسنن الترمذي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر: بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٤هـ، ج٣، ص٢٢٨، كتاب البر والصلة، باب ماجاء في الشكر لمن أحسن إليك، حديث رقم ٢٠٢٠، وقال حديث صحيح.
- السيوطي، جلال الدين، الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، دار الفكر، بيروت، الطبعة الرابعة، بدون تاريخ، ج٢، ص٦٥٥ ، حديث رقم ٩٠٩٦ .
- محمد ناصر الدين الألباني، صحيح الجامع الصغير وزيادته، المكتب الإسلامي:=

المقـــدمـــة

المقدمة

الحمد لله المتفرد بتصريف الأحوال على الدوام، خلق كل شيء فقدره تقديراً، لا إله إلا هو مدبر الأمر من السماء إلى الأرض، أحمده حمداً لا يحد وشكراً لا يعد. والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، بلغ الرسالة، وأدى الأمانة، ونصح الأمة وكشف الغمة، وجاهدفي الله حق جهاده حتى اتاه اليقين، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه واستن بسنته، واتبع نهجه وطريقته إلى يوم الدين وبعد:

فإن الدول الإسلامية في العصر الحاضر تعاني من مظاهر التخلف، وتجد في سبيل النهوض باقتصادياتها أسلوبين لتحقيق التقدم هما: الأسلوب التلقائي، أو ما يعرف بالنمو؛ الذي يعتمد على جهود رجال الأعمال والمنظمين في سعيهم للحصول على الربح بما لا يقتضي تدخلاً كبيراً من جانب الدولة. وأسلوب يقتضي زيادة دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وانتهاج أساليب التخطيط. وقد ثبت أن أسلوب إدارة الاقتصاد بشكله المعتمد على آلية جهاز الثمن وحده لم يعد ملائماً، ولا يحقق تنمية سريعة، كما قد يؤدي إلى ترك موارد كبيرة معطلة. لهذا برز أسلوب التخطيط للتنمية، كأفضل السبل إلى تحقيق التنمية المنشودة.

ومن أجل ذلك اتسع الأخذ به في معظم دول العالم في العصر الحديث، حيث بدىء الأخذ به فعلاً في العشرينيات من هذا القرن في الاتحاد السوفيتي، وبالتحديدفي عام١٩٢٨م. ثم اتبعته بتطبيقات مختلفة معظم الدول الاشتراكية الأخرى مثل: يوغسلافيا منذ عام١٩٤٧م، وبولندا منذعام١٩٥٦م، وتشيكوسلوفاكيا منذعام١٩٥٨م، والمجر منذعام١٩٦٨م، إلا أنه أصبح منهجا للتنمية الاقتصادية وأداةمن أدواتهافي اعقاب الحرب العالمية الثانية، حتى في الدول الرأسمالية والنامية، إذ أخذت به

=
بيروت، بدون رقم طبعة، ج٥، ص٣٦٩، حديث رقم ٦٤٧٧، حيث حكم بصحته.
وهناك رواية لأبي سعيد الخدري، بنص: (من لا يشكر الناس لم يشكر الله).
انظر: الجزري، مجد الدين أبي السعادات، جامع الأصول من أحاديث الرسول، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة الملاح والحلواني، ودار الكتب العلمية: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٣٩٢هـ، ج٢، ص٥٠٦

بريطانيا منذعام ١٩٤٥م، وفرنسا منذ عام ١٩٤٧م. والنرويج في العام نفسه،واليابان منذ عام ١٩٥٣م،وإيطاليا منذ عام ١٩٥٥م،وبلجيكا منذ عام ١٩٥٩م،وأكثر الدول الإسلامية مثل:باكستان منذ عام ١٩٥٦م،ومصر منذ عام ١٩٦٠م، والجزائر منذ عام ١٩٦٧م، والسعودية منذ عام١٩٧٠م، والأردن منذ عام ١٩٧٣م. حتى أننا لا نجانب الصواب إذا قرّرنا أن معظم دول العالم اليوم تتخذه أسلوبا لإدارة شئونهاالاقتصادية،وهو ما سيتضح أكثر فيما بعد.

أولا: مشكلة البحث

نستطيع صياغة مشكلة البحث في العناصر التالية:

١-العالم الإسلامي يعاني من مظاهرالتخلف الاقتصادي والاجتماعي.

٢-إن التنمية الاقتصادية والتخطيط هما السبيل الأفضل لعلاج مظاهر التخلف، ولرفع مستوى المعيشة.

٣-ماطبق في المجتمعات الإسلاميةحتىالآن من خطط للتنميةلم تنجح كثيرا في علاج هذه المشكلة، وذلك لأن الخطط الاقتصادية كانت تتم وفقا لمفاهيم ونظريات اقتصادية لا تتفق كثيرا مع مقاصد الشريعة، وظروف المجتمعات الإسلامية،ومراحل نموها،وطبيعةمشكلاتها المختلفة.

٤-إذا حاولت المجتمعات الإسلامية الآن الأخذ بخطط تنمية تتمشى مع الشريعة الإسلامية لا تجد الدراسات الكافية، لذا فإن الحاجة ماسة لدراسة التخطيط للتنمية على ضوء الشريعة الإسلامية، وهو ما سيحاول هذا البحث التصدّي له.

ثانيا: إطار البحث (حدود المشكلة)

إن موضوع التخطيط الاقتصادي متعدد الجوانب والمنطلقات؛ إذ يقسم عادة وفقا لمعايير محددة تختص بنوعية التخطيط وبزمنه، فمن حيث نوعية التخطيط نجد،التخطيط الهيكلي والتخطيط الوظيفي والتخطيط المساعد، والتخطيط العام والتخطيط القطاعي، والتخطيط المركزي، والتخطيط المادي والتخطيط المالي، والتخطيط من القمة إلى القاعدة

والعكس، كما نجد أيضا التخطيط الاقتصادي والتخطيط الاجتماعي والتخطيط الإداري والتخطيط السياسي وهكذا.

أما فيما يتعلق بزمن التخطيط فنجد التخطيط طويل المدى، ومتوسط المدى، وقصير المدى، وبطبيعة الحال نحن لا نبحث كل مايتعلق بالتخطيط، وإنما ينحصر هذف هذه الدراسة في التخطيط للتنمية الاقتصادية وإبرازموقف الإسلام منه، واستلهام إطار إسلامي لخطة تنمية اقتصادية ملائمة.

ثالثا: أهداف البحث

يتوجه هذا البحث إلى دراسة الجوانب المختلفة لتخطيط التنمية الاقتصادية في ضوء الشريعة الإسلامية،وتتحدد أهدافه بأربعة أهداف أساسية هي:

الهدف الأول: دراسة مفهوم التخطيط للتنمية الاقتصادية،وبيان مدى حاجة الدول الإسلامية لاتباع أسلوب التخطيط من أجل تنميتها اقتصاديا.

الهدف الثاني:دراسة نماذج من تجارب التخطيط للتنمية المختلفة في التاريخ الإسلامي، ثم في الاقتصاديات المعاصرة، وبيان موقف الإسلام منها.

الهدف الثالث: دراسة،محددات خطة التنمية الاقتصادية،وتأثيرها في الخطة المختاره.

الهدف الرابع: تصور لإطار خطة للتنمية الاقتصادية ولكيفية تنفيذها وتقويمها في ضوء الشريعة الإسلامية ويعد هذا الهدف لب الدراسة وجوهر الموضوع.

رابعا: فرضية البحث

ينطلق هذا البحث من فرضية مؤداها انتشارأسلوب التخطيط كمنهج وأداة للتنمية الاقتصادية في معظم بقاع العالم.

وبما أن التخطيط موجود في شرع من قبلنا، وفي الإسلام، وأن الكثير من الأدلة والوقائع التاريخية إبان مراحل التاريخ الإسلامي المجيدة تؤيد الأخذ به؛ لذلك يتوجه هذا البحث إلى الكشف عن سمات هذا التخطيط، وتحليل أبعاده، لتجلية أسلوب الإسلام ومنهجه في التخطيط للتنمية الاقتصادية.

خامسا: منهج البحث وأسلوب الدراسة

أستخدم في هذا البحث طريقة الدراسة الاستنباطية؛ وذلك بتتبع الملامح المختلفة لتخطيط التنمية الاقتصادية في القرآن والسنّة وآثار الصحابة، وفي المراحل التاريخية المتتابعة، ووفقا للنظم الاقتصادية المختلفة، لبيان سلبيات وإيجابيات أساليب التخطيط الوضعية، وبيان مدى تمشيها مع ضوابط الشريعة الإسلامية. والاستقرائية بدراسة الواقع الاقتصادي، ومتابعته وتحليله مثل: محددات خطة التنمية من بنيان اقتصادي، وتمويل، وإنتاج، واستهلاك، وتكامل إسلامي، وتأثيرها في الخطة، فضلا عن دراسة خطط التنمية الاقتصادية في بعض الدول الإسلامية، ووضع التقويم الإسلامي لها.

سادسا: أهمية الموضوع وأسباب اختياره

تمثلت أهمية الموضوع وأسباب اختياره في النقاط التالية:

١-معظم دول العالم على اختلاف نظمها الاقتصادية والاجتماعية تتبع أسلوب التخطيط للتنمية الاقتصادية، بطريقة أو بأخرى.

٢-يقع على عاتق التخطيط للتنمية تنسيق الجهود التي ستبذل، والأموال التي ستنفق خلال فترة زمنية مقبلة؛ فهو أسلوب علمي لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمتوازنة.

٣-يقوم التخطيط للتنمية بالاستغلال الكفء للموارد الاقتصادية المتوفرة لدى بلد من البلدان، وتحديد الحاجات الحالية والاحتمالية منها، فضلاً عن التخطيط لزيادتها، باعتبار ذلك نقطة أساسية عند إعداد الخطة الاقتصادية.

٤-يسهم التخطيط للتنمية الاقتصادية، في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعترض سبيل الاقتصاد القومي والحد منها،كما أنه يقوم باحتواء بعض المشكلات قبل حدوثها.

٥-يعمل التخطيط للتنمية الاقتصادية، على تصوير الحالة التي سيكون عليها الاقتصاد القومي في فترة لاحقة؛ عن طريق عمل الاسقاطات اللازمة، وعلى هدي من نتائج تنفيذ الخطط السابقة، ومن خلال تقويم آثارها المختلفة،باعتبار ما سيتوفر للمخططين وجهاز التخطيط من معلومات وبيانات عن واقع الاقتصاد القومي.

٦-محاولة وضع تصور عام لخطة تنمية اقتصادية في الإسلام، بدءاً بالإعداد، ثم تحديد الأهداف، ثم تنفيذ الخطة ومتابعتها وتقويم آثارها ونتائجها، فضلا عن دراسة نماذج التخطيط وأساليبه المختلفة وموقف الإسلام منها، وهو ما اتضح من خلال عرض أهداف البحث.

٧-الاستفادة من ذلك التصور في وضع تقويم سليم لخطط التنمية الاقتصادية في بعض الدول الإسلامية.

سابعا: خطة البحث

يتكون هذا البحث من أربعة أبواب، يسبقها مقدمة تحتوي على أهمية الموضوع، ومشكلته وحدوده، والمنهج المتبع في دراسته، وأسباب اختياره، ويعقبها خاتمة تشتمل على أهم النتائج والتوصيات، التي خرجت بها الدراسة.

هذا وتتشكل خطة البحث كما يلي:

الباب التمهيدي

مفهوم وخصائص التخطيط للتنمية وحاجة الدول الإسلامية لتطبيقه ويتكون من الفصول الآتية:

الفصل الأول: مفهوم وخصائص التخطيط في الاقتصاد الوضعي وفي

الإسلام ومشروعيته.

الفصل الثاني: مفهوم وخصائص التنمية وارتباط نجاحها بالتخطيط.

الفصل الثالث: دواعي التخطيط للتنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية.

الباب الأول

أهم تجارب التخطيط للتنمية الاقتصادية وموقف الإسلام منها. ويتكون من الفصول الآتية:

الفصل الأول: التخطيط الاقتصادي في التاريخ الإسلامي.

الفصل الثاني: نماذج من التجارب الاشتراكية في التخطيط وموقف الإسلام منها.

الفصل الثالث: نماذج من التجارب الرأسمالية في التخطيط وموقف الإسلام منها

الباب الثاني

محددات إطار خطة التنمية الاقتصادية في الإسلام. ويتكون من الفصول الآتية:

الفصل الأول: مرحلة النمو الاقتصادي وطبيعة المشكلات القائمة.

الفصل الثاني: أهداف التنمية وعلاقتها بالتخطيط.

الفصل الثالث: مصادر التمويل للتنمية عند علماء الشريعة وعلماء الاقتصاد الوضعي وبيان موقف الشريعة من المصادر الوضعية وعلاقتها بالخطة.

الفصل الرابع: ملكية الموارد والمرافق في الإسلام وموقفه من تدخل الدولة وتأثير ذلك على الخطة.

الفصل الخامس: الاستهلاك والإنتاج في الإسلام وتأثيرهما في الخطة.

الباب الثالث

تصور مقترح لإطار خطة تنمية اقتصادية إسلامية وكيفية تنفيذها وتقويمها. ويتكون من الفصول الآتية:

الفصل الأول: تصور لإطار خطة تنمية اقتصادية في الإسلام.

الفصل الثاني: بنيان جهاز التخطيط وكيفية عمله في الاقتصاد الإسلامي.

الفصل الثالث: معايير تقويم خطة التنمية الاقتصادية مع التطبيق على بعض التجارب الإسلامية المعاصرة

الخاتمة وأهم النتائج والتوصيات.

الباب التمهيدي

مفهوم وخصائص التخطيط للتنمية الاقتصادية وحاجة الدول الإسلامية إليه.

الفصل الأول: مفهوم وخصائص التخطيط في الاقتصاد الوضعي وفي الإسلام.

الفصل الثاني: مفهوم وخصائص التنمية وارتباط نجاحها بالتخطيط.

الفصل الثالث: دواعي التخطيط للتنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية.

الباب التمهيدي

مفهوم وخصائص التخطيط للتنمية الاقتصادية وحاجة الدول الإسلامية إليه

إن إبراز ما في تخطيط التنمية الاقتصادية من تداخل بين موضوعاته، وإظهار إطار المعالجة الإسلامية للتنمية والتخطيط، يتأتى من استعراض الأفكار الوضعية في هذا المجال، ثم مقابلتها بالأفكار والحقائق الإسلامية. ولما كان الإسلام متوافقاً ومنسجماً مع مصلحة المجتمع بكامله، والفطرة الإنسانية السليمة، فإن هذه المقابلة ستسفر بالضرورة عن تقويم موضوعي لمفهوم الفكر الإنساني في التنمية والتخطيط.

وهذا الباب ينقسم إلى ثلاثة فصول: إذ يعنى في فصل أول بمفهوم التخطيط في كل من الإسلام والاقتصاديات الوضعية، وفي فصل ثان تتجلى طبيعة عملية التنمية، من حيث ارتباطها العضوي بعملية التخطيط؛ بحيث يمكن القول أن: نجاح التنمية مرتبط بنجاح أسلوب التخطيط. وفي الفصل الثالث يحلل دواع التخطيط للتنمية في الدول الإسلامية والحاجة إليه.

وبناء على ذلك فإن هذا الباب يتكون من الفصول التالية:

الفصل الأول: مفهوم وخصائص التخطيط في الاقتصاد الوضعي وفي مفهوم الإسلام ومشروعيته.

الفصل الثاني: مفهوم وخصائص التنمية وارتباط نجاحها بالتخطيط.

الفصل الثالث: دواعي التخطيط للتنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية.

الفصل الأول

مفهوم وخصائص التخطيط في الاقتصاد الوضعي
وفي الإسلام ومشروعيته

المبحث الأول: مفهوم وخصائص التخطيط في الاقتصاد الوضعي وفي الإسلام.

المبحث الثاني: مشروعية التخطيط في الإسلام.

الفصل الأول

مفهوم وخصائص التخطيط في الاقتصاد الوضعي وفي الإسلام ومشروعيته

لتخطيط التنمية الاقتصادية مفهوم يختلف باختلاف النظم الاقتصادية المعاصرة؛ لذلك سيتم تحليل ذلك في صورة مقابلة بين النظم الاشتراكية والرأسمالية، مبرزين أهم خصائصه في كل منهما، ومعقبين على ذلك برأي الإسلام في ذلك،ليتسنى لنا وضع مفهوم لتخطيط التنمية في الإسلام كتمهيد نستطيع معه تأصيل مشروعيته. وسيتم ذلك من خلال مبحثين، يتعلق الأول بتحديد مفهوم التخطيط في الأنظمة الاقتصادية المختلفة وفي الإسلام، بينما ينصرف الثاني إلى بيان مشروعية التخطيط من خلال الأدلة الشرعية المختلفة.

المبحث الأول

مفهوم وخصائص التخطيط في الاقتصاد الوضعي وفي الإسلام

يمكن القول أن التخطيط الاقتصادي هو: أسلوب علمي ارتبط كثيراً بالنظم الاشتراكية، وهو يستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وذلك عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة، وتسخيرها لخدمة الأهداف القومية، ويقتضي ذلك وضع أهداف اقتصادية واجتماعية محددة ومرتبة حسب أفضليتها، وحسب التوقيت الزمني الملائم لتحقيقها، ثم حصر جميع الموارد المتاحة والممكن تجنيدها؛ لتحقيق أكبر قدر من هذه الأهداف، ثم ترجمة ذلك في برنامج عمل -أو خطة- من قبل هيئة، تتولى -فضلا عما تقدم- التنسيق بين الجهات المنفذة، وتتابع خطواتها وتعمل على تقويمها.

وعموما فإن معالجتنا لمفهوم التخطيط في النظم الوضعية، ستتجلى من خلال إبراز خصائصه، وستتخذ شكل مقابلة بين ما يعد من أخص عناصر المفهوم الاشتراكي للتخطيط، وأظهر عناصر المفهوم الرأسمالي لها أيضا، ثم نعقب على ذلك بموقف الإسلام حيال ذلك. من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول

مدى ارتباط التخطيط بالاشتراكية

يرى الاشتراكيون أن فكرة التخطيط الاقتصادي فكرة اشتراكية، وأنها ولدت مع قيام النظم الاشتراكية. ورغم امكانية اعتماد الاقتصادات الرأسمالية على التخطيط، إلا أنه يرتبط -ظهوراً وممارسة- بالاشتراكية كما ترتبط الاشتراكية به، فكلاهما يرتبط عضويا بالآخر،

ولذلك جاءت التعاريف الاشتراكية متضمنة لهذا الأمر[١].

إذ يعرف بعض الاقتصاديين التخطيط من خلال الترابط بين مفهوم التخطيط والاشتراكية ،حيث أن كلا منهما يعني: استخدام مواردالمجتمع أحسن استخدام، وتحقيق معدلات سريعة ومنتظمة للنمو، ورفع مستوى المعيشة، والرفاهية لأفراد الشعب[٢].

ومن حيث حاجة التخطيط للاشتراكية ،يشيرالاشتراكيون إلى حاجة التخطيط الفعال إلىالملكية العامةلوسائل الإنتاج،وذلك من منطلق أن تعريف التخطيط يشير إلىالاستغلال الأمثل لموارد المجتمع، وتوجيهها بكفاءة لاشباع حاجات الغالبية العظمى من الأفراد،على حين أن تحقيق ذلك يصطدم -في رأيهم- مع حقوق الملكية الخاصة ،وما تتضمنه من تفتيت سلطة اتخاذ القرار الاقتصادي على المستوى القومي، ومن ثم يتعارض التخطيط-إلى حدما- مع طبيعة المجتمعات الرأسمالية ،وبخاصة مع قواعد توزيع الدخل والثروة فيها.

مثال ذلك ماذهب إليه "لودفنج فون"،من أن التخطيط والرأسمالية يتعارضان كلية؛ لأن التخطيط هو الفكرة المعارضة للمؤسسة الحرة، والمبادرة الفردية، والملكية الخاصة لعناصرالانتاج، واقتصاديات السوق وجهازالأسعار[٣]. ويرى بعضهم أيضاأن التخطيط الفعال لا يقوم بسهولة على دعائم نظام اقتصادي يعتمد كلية على التلقائية في تحقيق التوازن الاقتصادي بل لابد معه من التدخل الحكومي على نطاق واسع، وهو الأمر الذي لانجده إلا في النظم الاشتراكية[٤].

وفي الواقع فقد أضحى هذا الربط لا مبرر له على أرض الواقع،سوى النظرة الأيديولوجية، فهناك فرق جوهري بين التخطيط الاقتصادي كأداة، وطبيعة النظام المستخدم لها، حقيقة أن التخطيط يناسب طبيعة النظام الاشتراكي،ويتفق مع أسلوبه في إدارة الاقتصاد،بيد أن هناك عددامن الأمثلة توضح لنا أن التخطيط الاقتصادي لا يعني بالضرورة التطبيق الاشتراكي،كما أن الاشتراكية لا ترتبط بالضرورة بنمط التخطيط السابق استعراض مفهومه، ذلك أن الاتحاد السوفياتي قد انتقل إلى

---

(١)(٢)-علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، مكتبة عين شمس: القاهرة، بدون طبعة،١٩٨١م. ص١٨ .

(٣+٤)- محمد مبارك حجير، التخطيط الاقتصادي،مكتبة الأنجلوالمصرية: القاهرة،الطبعة الثانية، ١٩٦٧م، ص ١٠٤، ص ٦٤ .

النظام الاشتراكي عام١٩١٧م.بعدالثورة البلشفية،دونما اتباع أسلوب التخطيط الاقتصادي إلا بعد ذلك بحوالي إحدى عشرة سنة،وبالتحديد في عام ١٩٢٨م. وهناك دول لازالت تحتفظ بحق الملكية الخاصة ولا تتعرض له بحال من الأحوال، وتنتهج أسلوب التخطيط الاقتصادي(١). مثل: فرنسا،بلجيكا،بريطانيا،السعودية،الأردن،باكستان وغيرها. مما ينفي مسألة التلازم العضوي بين التخطيط والاشتراكية.

ويرى الإسلام أن التخطيط مجرد أداة حيادية من أدوات السياسة الاقتصادية وهو بذلك ليس حكرا على أحد، أو مقصورا على أيديولوجية معينة،أو نظام محدد، فقد وجد في شرع من قبلنا، وفي الإسلام، ولنا في خطة سيدنا يوسف "عليه السلام" وذي القرنين،وأفعال الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة(٢)،دليل شرعي على وجودالتخطيط قبل وجودالاشتراكية.

المطلب الثاني

التخطيط والإلزام

تعني إلزامية التخطيط أن يكون تنفيذ الخطة إجباريا على جميع الوحدات الإنتاجية في المجتمع، وأن تصبح إجراءات الخطة ومعطياتها بمثابة أوامر لازمة التنفيذ لكافة المؤسسات والأفراد. وربط مفهوم التخطيط بالإلزام -لدى الاشتراكيين- يرجع إلى أن الإلزام يمكن الجهاز المسئول عن التخطيط من تحريك الموارد وتوجيهها الوجهة الملائمة لاحتياجات المجتمع،

كما أنه في غياب الإلزام لا مناص من الاعتماد كلية على السياسات المالية والنقدية وأدواتها، وهي أدوات لا يسند إليها دور كبير ومحدد في الاقتصاد الاشتراكي(٣).

إلا أن إعمال مفهوم الإلزام يستلزم جهودا كبيرة، لإقناع الأفرادبالانخراط في المجالات التي تخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية،وهذا يحتاج إلى تغيير اجتماعي غير عادي،سواء في سلوك

---

(١)- علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، ص ١٨، مرجع سابق.
(٢)- انظر: المبحث الثاني من هذا الفصل، ص ٢٨ وما بعدها.
(٣)- صقر أحمد صقر، محاضرات في التخطيط القومي الشامل، معهد التخطيط القومي: القاهرة، مذكرة داخلية رقم ٣٠٠، ص ٣٦ .

الأفراد واتجاهاتهم،أو عاداتهم وتقاليدهم، وهذا يتطلب بدوره فترة زمنية طويلة،وهو أمر لا تخفى صعوبته [١].ناهيك عن أن التجربة أثبتت أن التخطيط الكفء لا يستغني عن السوق، وإذا عطلها فإنه يحتاج إلى نظام دقيق للرقابة، وإلى زيادة نطاق الإدارة العامة في الاشراف، وزيادة دور الإدارة العامة في النشاط الاقتصادي يؤدي إلى وجود تعقيدات كثيرة، فضلا عن البيروقراطية وانتشار الروتين، وكثير من حالات الفساد الإداري، وهذا يعمل على ضعف كفاءة الإدارة، ووقوف هذه التعقيدات المكتبية حجر عثرة في سبيل الاقتناع بكفاءة الخطة، وبمدى التقيد بتنفيذها [٢].

ويقابل خاصية الإلزام في الاشتراكية،فكرة التخطيط التأشيري في الرأسمالية،التي تعتمدعلى التسهيلات الائتمانيةوغيرها كمؤشرات أمام القطاع الخاص تحفزه على توجيه نشاطه الاقتصادي وفق خطة الدولة.

ولذلك يعرف البعض التخطيط في ظل الرأسمالية بأنه: (دراسة الاتجاهات التلقائية للاقتصاد القومي؛ لتكشف عن أوجه القصور فيه، ومن ثم وضع الأساليب والسياسات الاقتصادية الكفيلة بمعالجة تلك الاختلالات، وذلك من خلال أدوات السياسة المالية،والتي تقوم على توجيه النشاط الاقتصادي الخاص بصورة غيرمباشرة،وبالتالي فإن هذا النوع من التخطيط ليس بديلا عن نظام السوق، ولكنه أسلوب مكمل له) [٣].

ومن الاقتصاديين من يرى أن التخطيط التأشيري يعمل في الأساس على توجيه النشاط الاقتصادي داخل إطار النظام الاقتصادي والاجتماعي،أي أن الدولة والحالة هذه تقوم بالتخطيط للقطاع الخاص محرك عملية التنمية في الدول الرأسمالية،وتضع جميع الوسائل والسبل الكفيلة بتنفيذ هذاالتخطيط.وهنا يقوم التخطيط بوظيفة توجيهية،هي: دفع الوحدات الاقتصادية في ميدان النشاط الخاص بالذات على اتباع هذا النوع من السياسة الاقتصادية، حتى أصبح يطلق على هذا الأسلوب

---

(١)-علية حسين، التنمية نظريا وتطبيقيا، الهيئة العامة المصرية للكتاب: الاسكندرية، بدون رقم طبعة، ١٩٧٧م. ص١٦١ .

(٢)-حسين عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دارالشروق: جدة، الطبعة الثانية، ١٩٧٨م، ص١٢٢ .

(٣)-فؤاد مرسي، التخلف والتنمية،دار المستقبل العربي: القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٢ م. ص١٦٠ .

أسلوب التخطيط التوجيهي[١].

ويشرح أحد الكتاب التخطيط التأشيري بقوله: إنه يتلخص في حث الاقتصاد على السير باتجاه أهداف معينة، لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد، عن طريق تهيئة الظروف المناسبة، والإكثار من الحوافز، دون اللجوء إلى وسائل الإلزام الإدارية؛ أي أن هذا العنصر من جهة أخرى يعمل على التوفيق بين إطار عام للتخطيط، وبين القرارات اللامركزية، والملكية الخاصة، والمنافسة الحرة. فمهمة التخطيط التأشيري بناءعلى هذا المفهوم تنحصر في تحديدالإطار العام للنشاط الاقتصادي، وتوفير المعلومات الدقيقة واللازمة للوحدات الانتاجية، للعمل على ضوئها، دون إلزام هذه الوحدات على تنفيذ تعليمات بعينها[٢]. ويعاب على هذاالعنصر أنه يعتمد على الحوافز والتسهيلات التي قد لا تكون كافية لحث القطاع الخاص على الالتزام بالخطة، مما يعني وقوع الاقتصاد أحيانا في بعض الاختناقات واختلافات عدم التوازن. بيد أنه يمكن إعادة النظر في هيكل الحوافز والتسهيلات الممنوحة للمشروعات التي تسير في ركاب الخطة، بحيث تكون هذه الحوافز كافية لحث القطاع الخاص على الالتزام بالخطة.

كما أن قضية الإلزام قد تحدث اشكالية مخففة في مفهوم التخطيط الرأسمالي، إذ أن الدول تضع الخطط، وتبذل الجهد والوقت والمال في سبيل إعدادها وتنسيقها، ومراعاتها للواقع الاقتصادي، ولمرحلة النمو الراهنة، ولكنها في الأساس غير ملزمة بالمعنى الكامل لهذه الكلمة، فالالتزام بالخطة ينسحب على القطاع العام، في حين أنها بالنسبة للقطاع الخاص مجرد اختيار[٣].

ومن وجهة نظر الإسلام -دين الفطرة- فإن أسلوب الالزام الذي تنفذ

---

(١)- حسين عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ص٩٠، مرجع سابق. وانظر:
- فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: الكويت، شعبان، ١٤١٠هـ، ص١٩٨.

(٢)(٣)- عبد الفتاح قنديل، النماذج الرياضية المحدودة والتخطيط التاشيري، مقال بمجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع: القاهرة، عدد (٣٥٤)، أكتوبر ١٩٧٣م. ص٦٠.

به الخطة في الدول الاشتراكية مخالف للطبيعة البشرية، وينطوي على استعباد للناس؛ هذا فضلا عن كثرة تكاليفه ومشكلاته الاقتصادية والإدارية، أما بالنسبة للتخطيط التأشيري المطبق في الدول الغربية -على النحو الذي أشرنا إليه- فإنه يتطابق إلى حد بعيد مع الحرية التي ينشدها الإسلام للإنسان. لقوله تعالى: *(يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم.. الآية)*(١)؛ إذ أن هذه الآية دليل على أن الحرية الاقتصادية أصل ثابت ومقرر في شأن المعاملات الفردية لأن أساس المعاملات والعقود بينهم هو رضى المتعاقدين واختيارهم(٢). كما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم امتنع عن التسعير لتدعيم الحرية(٣). وقد قال عمر (رضي الله عنه): (إني لم أبعث عمالي ليضربوا أجسادكم ولا ليأخذوا أموالكم، فمن فُعل به غير ذلك فليرفعه إليّ أقصه منه)(٤). ويرى الكاساني ما نصه: (حكم الملك ولاية التصرف للمالك في المملوك باختياره ليس لأحد ولاية الجبر عليه إلاّ للضرورة، ولا لأحد ولاية المنع عنه وإن كان يتضرر إلا إذا تعلق به حق الغير)(٥). ويقول القاضي أبو يوسف: (ليس للإمام أن يخرج شيئا من يد أحد إلا بحق ثابت معروف)(٦). أما الإمام الشافعي فيذكر: (أن الناس مسلطون على أموالهم ليس لأحد أن يأخذها أو شيئا منها بغير طيب أنفسهم إلا في المواضع التي تلزمهم)(٧).

وتدل هذه النصوص وغيرها كثير على أن الحرية الاقتصادية هي الأصل في الشريعة(٨).

---

(١)-سورة النساء، من الآية رقم٢٩ .
(٢)-القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق أبو اسحاق ابراهيم، بدون دار نشر، الطبعة الثالثة، ١٣٧٢هـ، ج٥، ص١٥٣ .
(٣)-تجد نص الحديث كاملا وتخريجه في ص ١٨ من هذه الرسالة.
(٤)-ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج، تاريخ عمر بن الخطاب، المكتبة التجارية الكبرى: القاهرة، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ص٩٥ .
(٥)-الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتاب العربي: بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٢٨هـ، ج٦، ص٢٦٣، ٢٦٤ .
(٦)-أبو يوسف، يعقوب بن ابراهيم، الخراج، المطبعة السلفية ومكتبتها: القاهرة، الطبعة الخامسة، ١٣٩٦هـ، ص٦٥، ٦٦ .
(٧)المزني، ابراهيم بن إسماعيل، مختصر المزني ملحق بكتاب الأم للشافعي، دار المعرفة للطباعة والنشر: بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ، ج٨، ص ٩٢ .
(٨)-للاستزادة انظر: عبد الله الشمالي، الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة في الإسلام، رسالة دكتوراه مقدمة إلى قسم الدراسات الشرعية بجامعة أم القرى، ١٤٠٥هـ.

المطلب الثالث

التخطيط والملكية العامة لوسائل الإنتاج

يربط الكتاب الاشتراكيون ومنهم "موروزوف" بين مفهوم التخطيط والملكية العامة بقوله: (لا يمكن الجمع بين الملكية الخاصة وبين تخطيط الاقتصاد الوطني. فاتسام وسائل الإنتاج بالطابع الاجتماعي، هي المقدمة الاقتصادية الأولى والأساسية لإمكانية التخطيط على نطاق البلد بأسره، وكلما كان مستوى إتسام وسائل الإنتاج بالطابع الاجتماعي أعلى،كلما كان نظام التخطيط أكثر إتقانا،وقد قامت بناءً على ذلك الدول الاشتراكية، في الأعوام الأولى، بعد الثورة بتأميم معظم أدوات الإنتاج، وأصبحت المواقع القيادية للاقتصاد الوطني، والمجالات الاقتصادية الهامة -مملوكة ملكية عامه- وهكذا فإن الملكية الاجتماعية هي أساس التخطيط الاشتراكي)[١].

وكذلك يرى"جان تنبرجن" في شرحه لمفهوم التخطيط أن الأمرالذي يساعد على إدارة الخطة بشكل سليم،هو ملكية الدولة لوسائل الإنتاج، وهي الفكرة التي استمدت من مقولة ماركس: (إن حجم المشروعات يميل إلى الكبر بصفة مستمرة، إلى أن يستولي المجتمع عليها ويديرها كما لو كانت مشروعا واحدا ضخما)[٢]. واستيلاء المجتمع عليها يعني بالضرورة، سيادة الملكية العامة لوسائل الإنتاج،وهو مايمكن المخطط -في نظر البعض- من توجيه الموارد وفق مقتضيات الخطة، وإلزام الوحدات الإنتاجية بهذا التوجيه، فالملكية العامة لوسائل الإنتاج هنا تعني السيطرة؛ والسيطرة تعني القدرة على المتابعة، ومن ثم التوجيه والرقابة وهي من مستلزمات التخطيط الفعال[٣].

ويعاب على هذا الاتجاه تركيزه على إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وبالتالي يستبعد إمكانية القيام بتخطيط اقتصادي ناجح

---

(١)-موروزوف، المبادىء الأساسية في التخطيط العلمي للاقتصاد الوطني،دار التقدم: موسكو، بدون رقم أو تاريخ، ص ٣ .

(٢)-تنبرجن، جان، التخطيط المركزي، ترجمة: جلال أمين،مراجعة،زكي شافعي،الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي : القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٦٧م، ص ٤٠٣ .

(٣)-حول هذا المفهوم ، انظر:
-عبد الحميد القاضي، مقدمة في التنمية والتخطيط، مؤسسة شباب الجامعة: الإسكندرية، بدون رقم طبعة، ١٩٨٢م، ص ١٦ .
-أنور نعيم قصيرة، الاقتصادالسياسي، منشورات مكتبة التحرير: بغداد،ج١،الطبعة الأولى، ١٩٨٠م، ص ١٦٩ .

للتنمية الاقتصادية، في ظل غياب الملكية العامة لوسائل الإنتاج، وهو بالتالي يتجاهل واقعا ملموسا، أوجدته تجارب التخطيط الناجحة في كثير من الدول الرأسمالية (١)، والدول ذات الاقتصاد المختلط، والتي أثبتت أنه من الممكن أن تقوم الدولة بتخطيط برامجها الإنمائية بفضل ما لديها من قطاع عام، ودونما مساس كبير بحقوق الملكية الخاصة (٢). وبناء عليه فإن التخطيط الاقتصادي لا يستلزم بالضرورة ملكية الدولة لجميع وسائل الإنتاج؛ ولكنه يتطلب قدرا معينا من تدخل الدولة، في استغلال الموارد الاقتصادية، وتوجيه النشاط الاقتصادي، وشكله ونوعه وحجمه (٣).

ويقابل هذا في الرأسمالية، قيام التخطيط الاقتصادي بالارتكاز أساسا على الملكية العامة، مع توجيه القطاع الخاص. إذ تركز الخطة بصفة أساسية على القطاع العام، وفي نفس الوقت تفاوض الدولة القطاع الخاص، وتعمل على إقناعه بتنفيذ الخطة، ورغم نجاح هذا المسعى في كثير من التجارب إلا أن هذا القطاع قد لا يلتزم كثيرا بمعطيات الخطة، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار اتساع نطاق الملكية العامة، حتى في ظل النظم المؤمنة بالحرية الاقتصادية (٤).

ويقوم المفهوم الإسلامي على الجمع بين كل من الملكية العامة، والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج؛ لأن الإنسان مفطور على حب التملك؛ فكل منهما أصل ثابت في الشريعة الإسلامية، يدل على ذلك عدد من النصوص الشرعية؛ ففي مجال الملكية العامة يقول الرسول (صلى الله عليه وسلم): (المسلمون شركاء في ثلاث في الماء والكلأ والنار) (٥).

---

(١)-مثال ذلك بريطانيا التي اتخذت اتجاها محددا نحو التخطيط المركزي عام ١٩٤٥م. عندما تولى حزب العمال الحكم، ولكن التجربة لم تدم طويلا، حيث تولى حزب المحافظين الحكم عام ١٩٥١م. وفي فرنسا بعد عام ١٩٤٥م. وفي هولندا عام ١٩٦٣م.
انظر: - New Encyelabadia, Britannica, 1Sth, Ed 1986, V 17, P 926 .n
-حسين عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ص ٦٥، مرجع سابق.

(٢)-حمدية زهران، مقدمة في التنمية والتخطيط، مكتبة عين شمس: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٨٣م، ص ١٦، ١٧.

(٣)-رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسي، دار النهضة العربية: القاهرة، ج١، بدون رقم طبعة، ١٩٧٧م، ص ٣٨٥.

(٤)-حازم الببلاوي، أصول الاقتصاد السياسي، منشأة المعارف: الاسكندرية، بدون رقم أو تاريخ، ص ١٦٠.

(٥)-أبو داود، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، تحقيق وتعليق: عزت عبيد، وعادل السيد، دار الحديث: بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٤هـ، ج٣، ص٧٥٠، كتاب البيوع =



ويقول صلى الله عليه وسلم أيضا :*(لا يمنع فضل الماء ليمنع به الكلأ)*[(١)]. ويقول أيضا : *(من أحيا أرضا ميتة فهي له)*[(٢)]. وفي إطار الملكية الخاصة يقول جل وعلا :*(وآتوهم من مال الله الذي آتاكم.. الآية)*[(٣)]. ويقول سبحانه : *(للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن.. الآية)*[(٤)]. وقوله سبحانه : *(لتبلون في أموالكم وأنفسكم.. الآية)*[(٥)]. وغير ذلك من النصوص التي تضيف ملكية الناس للأموال ملكية استعمال لا ملكية أصيلة، فملكية المال أصالة وحقيقة لله وحده[(٦)].

وعلى ذلك فإن في مقدور الدولة الإسلامية أن تقوم بالتخطيط لمكونات قطاعها العام، مراعية في ذلك الإطار العام للأولويات الإسلامية، والعدالة وتتشاور مع القطاع الخاص في كيفية إعداد الخطة الاقتصادية، بما يتوافق مع ظروفه وإمكاناته، وتحفزه بكافة وسائل الحفز المادية والمعنوية، لتحقيق مصلحة كافة المسلمين، وطمعا في ثواب الله وأجره. وللدولة ممثلة في ولي الأمر التدخل بتقييد هذه الملكية متى خرجت عن النطاق المألوف، الذي حددته لها الشريعة -كما سيتضح تفصيلا فيما بعد-[(٧)].

=

والإجارات، باب في منع الماء، حديث رقم ٣٤٧٧ .
-البيهقي، أبو بكر محمد بن الحسين، السنن الكبرى، دار الفكر: بيروت، بدون رقم أو تاريخ، ج٦، ص١٥٠، كتاب إحياء الموات، باب ما لا يجوز إقطاعه من المعدن.
-ابن ماجة، أبو عبد الله محمد القزويني، سنن ابن ماجة، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة عيسى البابي الحلبي: القاهرة، بدون رقم أو تاريخ، كتاب الرهون، باب المسلمون شركاء في ثلاث، حديث رقم ٢٤٧٢ . انظر:
-محمد ناصر الدين الألباني، صحيح سنن ابن ماجة، المكتب الإسلامي: بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ، ج٢، ص٦٤، كتاب الرهون، باب المسلمون شركاء في ثلاث، حديث ٢٠٠٤ .
-وفي إرواء الغليل تخريج أحاديث منار السبيل، المكتب الإسلامي: بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ، ج٦، ص ٨-٩، حديث رقم١٥٥٢ .

(١)-مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي: بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ، ج٣، ص١١٩٨، كتاب المساقاة، باب تحريم بيع فضل الماء، حديث رقم ١٥٦٦ .

(٢)-السندي، أبو الحسن محمد بن عبد الهادي، صحيح البخاري بحاشية السندي، دار إحياء الكتب العربية: القاهرة، بدون رقم أو تاريخ، ج٢، ص٤٨، كتاب الوكالة، باب من احيا أرضا مواتا.
-أبوداود، سنن أبي داود، مرجع سابق، ج٣، ص٤٥٣-٤٥٤، كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب في إحياء الموات، حديث رقم ٣٠٧٣ .

(٣)-سورة النور، من الآية رقم٣٣ .

(٤)-سورة النساء من الآية رقم٣٢ .

(٥)-سورة آل عمران من الآية رقم١٨٦ .

(٦)-محمد فاروق النبهان، الإتجاه الجماعي في التشريع الاقتصادي الإسلامي، مؤسسة الرسالة: بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ، ص١٨٦ . وانظر:
-إبراهيم الطحاوي، الاقتصاد الإسلامي (مذهبا ونظاما) مطبوعات مجمع البحوث الإسلامية: القاهرة، بدون رقم طبعة ١٣٩٤هـ، ج٢، ص٢١١ .

(٧)-لمزيد من التفصيل انظر: الفصل الرابع من الباب الثاني.

المطلب الرابع

التخطيط والمركزية

يشدد الكتاب الاشتراكيون على ضرورة ارتباط التخطيط بالمركزية معتمدين في دعم وجهة نظرهم على أمور من أهمها:

١-ضرورة وجود هيئة عليا للتخطيط: تتجه كثير من الآراء إلى أن منهجية التخطيط في الفكر الاشتراكي تتطلب أن يكون هناك هيئة عليا، أو جهاز مركزي للتخطيط، يقوم باتخاذ القرارات الأساسية المتعلقة بحصر الموارد الكلية، وتقدير الاحتياجات على المستوى القومي، واستخدام الامكانيات المتاحة أفضل استخدام ممكن؛ بغرض اشباع حاجات الغالبية العظمى من السكان[١]، وذلك لأن وجود مثل هذا الجهاز، يمكن معه السيطرة على ما تحتاجه الخطة، من حيث شمولها، أو التنسيق بين كافة العاملين على تنفيذها، والإشراف عليهم ومتابعتهم، أو تعبئة كل موارد الدولة لتحقيقها. ومن أجل ذلك يقع على عاتق هذه الهيئة وحدها تحديد حجم الاستثمار الكلي لفترة الخطة ولكل سنة من سنواتها، فضلا عن التوزيع على كافة أجزاء الاقتصاد القومي، وتحديد الأسعار، ومستويات الأجور، وكميات السلع التي ينتجها كل فرع من فروع الاقتصاد القومي[٢]؛ ومعنى ذلك أن هذه الهيئة المركزية هي المحدد والمحرك الأساسي لعملية التخطيط والمنسق بين جزئياتها.

٢-المركزية تعني الإدارة الاقتصادية الرشيدة: يرى بعض الكتاب الاشتراكيين، أن نظامهم يتسم بالرشادة؛ لأنه مركزي التخطيط، وذلك بعكس عمليات السوق العمياء -على حد تعبيرهم- والتي لا يمكن التنبؤ بنتائجها لما يسودها من ارتباك وتقلبات اقتصادية، أما في ظل مركزية التخطيط فإن واضعي القرارات التخطيطية بما لديهم من ثروة في المعرفة، وبما هم مسلحون به من سلطات فإنهم قادرون على تنسيق العمليات الإنتاجية وآلاف القرارات الاقتصادية، بحيث يمكن تفادي، أو الحد من وقوع المشكلات مستقبلا، وعلاج الاختناقات والأزمات،

---

(١)-عمرو محي الدين، التخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٨٢م. ص٣٦ .

(٢)-علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، ص٣٤، مرجع سابق. حول هذا المفهوم انظر:
-حازم الببلاوي، الاقتصاد السياسي: ص ٢٧٤، مرجع سابق.
-محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية: القاهرة، بدون رقم =

وتجنب الاستثمارات في مجالات وأنشطة لا تتفق وحاجات المجتمع؛ وهو ما يعني الرشادة في استخدام الموارد وتجنب الإسراف والضياع[١].

إن مثل هذه المسؤولية المركزية لا تسلم في التطبيق العملي من الأخطاء والمشكلات؛ لأنها لا يمكن أن تتكفل بكل صغيرة وكبيرة خاصة عند تنفيذ الخطة، إذ أن هناك كثيرا من المشكلات الطارئة، والتي تعترض سبيل التطبيق مما يجعل حلّ هذه المشكلات، وتنفيذ هذه الأهداف، أو أجزاء منها أمرا مستحيلا في ظل المركزية[٢]؛ ولأن هذه الهيئة لا تستطيع أن تحكم قبضتها على جميع فروع النشاط الاقتصادي، فإنها لا بد أن تسند جزءا هاما من مهام تنفيذ ومتابعة الخطة، إلى الهيئات التنفيذية، من وزارات أو مؤسسات، أو مستوى الوحدات الانتاجية، بل إن التحرر من جزء هام من المركزية، مطلوب أيضا عند وضع إطار الخطة؛ لأن هذه الهيئة لا تستطيع أن تضع إطارها النهائي للتخطيط، دونما أخذ أراء ومقترحات المنظمات والمنشآت، وجميع فروع الوحدات الإنتاجية؛ لأنها هي الأعرف بمشاكلها من ناحية، والقادرة على تلافيها أو حلها من ناحية أخرى.

وأخيرا فإن تطبيق الخطة مركزيا يستلزم أعدادا هائلة من الخبراء والفنيين، لإدارة ومتابعة تنفيذ الخطة، كما أنه يحد من مبدأ سيادة المستهلك، مما يجعلها عاجزة عن إشباع الحاجات الاجتماعية التي تسعى في الأساس لإشباعها[٣].

ويقابل هذا العنصر في المفهوم الرأسمالي فكرتان، تتعلق أولاهما بعدم مركزية تنفيذ الخطة، وتبقي ثانيتهما على قوى السوق. أما اللامركزية فإنها لا تشمل مرحلة إعداد الخطة، وإنما تجد مجال تطبيقها في مرحلة التنفيذ. ذلك أن هيئة التخطيط المركزية تستطيع بما يتوافر لها من معلومات وإحصائيات وبيانات كلية، أن تنسق بين

=

طبعة، ١٩٨٣م، ج٢، ص ٢٠ .
-محمد عجمية وآخرون، مقدمة في التخطيط والتنمية، دار النهضة العربية، بيروت، بدون رقم طبعة، ١٩٨٣م، ص ٢٨٤ .

(١)-انظر حول هذ المفهوم: حازم ببلاوي، أصول الاقتصاد السياسي، ص٢٧٤، مرجع سابق.
-محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، ج٢، ص٢٠، مرجع سابق.
-حسين عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ص ٩٨، مرجع سابق.

(٢)-علي لطفي، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مكتبة عين شمس: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٨١م، ص٢٧١ . وانظر:
-اسماعيل هاشم، التنمية والتخطيط والحسابات، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، بدون رقم او تاريخ، ص ٥ .

(٣)-صقر أحمد صقر، المرجع السابق، ص ٢ .

الأهداف القومية من ناحية، واتخاذ الاجراءات الكفيلة والوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف من ناحية أخرى. ولكن ينبغي أن يكون التنفيذ بشيء من اللامركزية؛ أي أن تترك حرية كبيرة للمسئولين في الوحدات الإنتاجية، في اتخاذ ما يرونه من قرارات صالحة ومناسبة لتحقيق أهداف الخطط الاقتصادية، دونما الرجوع إلى مصدر تلك الخطط[١].

والتخطيط في بعده الرأسمالي يستهدف ذلك، ويضفي عليه من التنظيمات ما يجعل لامركزية التنفيذ ضرورة. حيث يعطي فروع النشاط الاقتصادي، والوحدات الإنتاجية، قدرا أكبر من الصلاحيات؛ إذ يحدد عددا من الأهداف الكلية، دونما الدخول في تفصيلات تلك الأهداف، ويترك للوحدات الإنتاجية التصدي لهذه التفاصيل في ضوء الحوافز التي تقدمها الدولة من جهة، واعتبارات تحقيق مصلحتها في تعظيم الأرباح من جهة أخرى.

وعن جهاز السوق فإنه يقوم بثلاث وظائف في التخطيط الرأسمالي، الأولى: هي وظيفة السعر في تحديد تكلفة الإنتاج وقيمته، وهو ما يعكس من المنظور الرأسمالي التكلفة الاجتماعية لعناصر الإنتاج وللسلع والخدمات المختلفة. والثانية: أن جهاز الأسعار في ظل التخطيط الاقتصادي يقوم بدور الحافز للمنتجين، على أن يكون إنتاجهم متفقا مع الخطة الموضوعة، وذلك لأن خطة التنمية في الدول الرأسمالية تنطوي على أهداف انتاجية واستثمارية موكولة للقطاع الخاص، وهي وإن كانت غير ملزمة له في حقيقة الأمر، إلا أنها تدفع جميعها عن طريق الحوافز والتسهيلات المتنوعة التي تتيحها الدولة عن طريق سوق المال، وأسواق عناصر الإنتاج وغيرها؛ مما يجعل منتجي القطاع الخاص يؤدون الدور المنوط بهم على وجه مقبول إلى حد كبير.

وتتمثل الوظيفة الثالثة: لجهاز الأسعار في ظل التخطيط في الدور الذي تؤديه الأسعار كمحدد للاستهلاك من ناحية، وتوزيع المعروض من السلع والخدمات من ناحية أخرى؛ إذ أن الانفاق الاستهلاكي يتحدد بصورة أساسية عن طريق دخول المستهلكين، وأسعار السلع والخدمات[٢].

---

(١)-عمرو محي الدين، التخطيط الاقتصادي، ص ٣٦، مرجع سبق.
(٢)-صقر أحمد صقر، المرجع السابق، ص ١٩ .

بيد أن لا مركزية التنفيذ على هذا النحو قد تشجع على إنتاج السلع الكمالية، على حساب اشباع بعض الحاجات الاجتماعية لعامة الشعب؛ وهو ما يعمل على سوء استغلال الموارد، كنتيجة لبعض الاخطاء التي يقع فيها المنتجون ولا تتكشف آثارها إلا بعد فترة طويلة، هذا بجانب عدم ضمان تحديد أهداف الخطة بدقة؛ نظرا لأن كل مشروع يحدد كمية إنتاجه تبعا لقوى السوق.

ولا يخلو أيضا الإبقاء على نظام السوق بوضعه الحالي في الدول الرأسمالية من بعض السلبيات. مثل: نشوء الاحتكارات، والخلل الاجتماعي، والتقلبات الاقتصادية، والبطالة[١]، كما أن الاعتماد في تنفيذ الخطة على جهاز السوق، لتحقيق التوازن التلقائي لقوى العرض والطلب - إن كان مقبولا في المدى القصير - إلا أن بعض التجارب أثبتت عجز هذا الجهاز عن أداء الأعباء الموكولة إليه في المدى البعيد، ولهذا تأتي أهمية التخطيط طويل الأجل في الدول الرأسمالية، حيث يمكن الاستمرار في وضع الخطط السنوية والقصيرة الأجل، ولكنها تتجمع في إطار عام لخطة طويلة الأجل[٢].

التخطيط الإسلامي:

ويقترب المفهوم الإسلامي في تحقيق هذا العنصر - نسبيا - من التطبيق الرأسمالي له، ولكنه في نفس الوقت يتلافى العقبات والمشكلات التي تتعرض لها الاقتصاديات الرأسمالية، فمفهوم التخطيط في الإسلام لا يجعل من المركزية متحكما في جميع مجريات الأمور، كما هو حال الإشتراكية. فهي مركزية تعمل على توحيد الجهود في إعداد الإطار العام للخطة، وتعتمد على إلزام القطاع العام بالتنفيذ، واستخدام قوى السوق والحوافز لإعمالها في القطاع الخاص، مع ضمان معالجة أي انحرافات قد تحدث عن عدم تطبيق مبدأ حرية السوق، سواء كان ذلك نتيجة لأية انحرافات، من غش أو غبن أو ربا أو احتكار

---

(١)- رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسي، ج١، ص٣٨٢ وما بعدها، مرجع سبق. وانظر:
- عمرو محي الدين، التخطيط الاقتصادي، ص ١٧، مرجع سابق.
- أحمد جامع، تناسق الخطة القومية في الاقتصاد الاشتراكي، مقال بمجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع: القاهرة، عدد ٣٣٥، يناير، ١٩٦٩م، ص ٤٤.

(٢)- فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، ص ١٩٤، مرجع سابق.

أو ما عداها، فكلها معاملات باطلة يمقتها الإسلام ولا يزكيها، ويطمح بالمنهج الإسلامي أن يبتعد عنها،ويضع لكل من الفرد والدولة دورا يتكامل معه الأمر في النهاية، محققا أولويات التنمية والاستثمار التي حث عليها الإسلام، وطمعا في تحقيق قدر معقول من الربح في دنيا زائلة، إلى تحقيق أجر عظيم ونعيم مقيم في دار باقية[١].

ولكل ماسبق سنده من الشريعة؛ فحرية السوق يجسدها حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: *(إن الله هو المسعر القابض الباسط الرازق. إني لأرجو أن ألقى ربي وليس أحد يطلبني بمظلمة في دم ولا مال)*[٢].وفي إطار التعاون بين الفرد والدولة نجد كثيرا من النصوص منها قوله تعالى: *(وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان...الآية)*[٣]. وفي صدد تشجيع الاستثمار نجد فريضة الزكاة، وحث الرسول على الإتجار في أموال اليتامى حتى لا تأكلها الصدقة، بقوله صلى الله عليه وسلم: *(اتجروا في أموال اليتامى لا تأكلها الصدقة)*[٤].وغير ذلك من النصوص التي تحث على الاستثمار في كافة الوجوه النافعة للمجتمع.

المطلب الخامس

التخطيط والشمول

يتسع مفهوم شمول الخطة لدى الكتّاب الاشتراكيين لاستيعاب جوانب متعددة يمكن إيجازها في ثلاثة هي:

---

(١)- للمزيد من التفصيل انظر:الفصل الرابع من الباب الثاني من هذه الرسالة.

(٢)- الترمذي، سنن الترمذي، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان،ج٢،ص٣٨٨،كتاب البيوع، باب ما جاء في التسعير، حديث رقم١٣٢٨، مرجع سابق، وقال هذاحديث حسن صحيح.
- أبو داود، سنن أبي داود، ج٣، ص٧٣١،كتاب البيوع والإجارات،باب في التسعير، حديث رقم٣٤٥٠، مرجع سابق، وقد جزم الألباني بصحته. انظر:
- الألباني، صحيح سنن ابن ماجه، ج٢،ص١٤، كتاب التجارات باب من كره أن يسعر حديث رقم ١٧٨٧، مرجع سابق، واللفظ له.

(٣)- سورة المائدة، من الآية رقم٢ .

(٤)- بن أنس، مالك، الموطأ،دار إحياءالكتب العربية :القاهرة ،تحقيق:محمد فؤادعبد الباقي، بدون رقم طبعة ١٩٧٠م، ج١، ص١٩٢، كتاب الزكاة، باب في زكاة أموال اليتامى والتجارةلهم فيها،وفي مجمع الزوائد،للهيثمي أن هذا الحديث عن أنس ورواه الطبراني في الأوسط وإسناده صحيح، انظر:
- مجمع الزوائد، ج٣، ص٦٧، كتاب الزكاة، باب زكاة أموال اليتامى.

أولا : الشمول القطاعي والجغرافي: وهو ينصرف إلى ضرورة أن تشمل الخطة كافة القطاعات الاقتصادية الموجودة في كافة أنحاء الدولة وأقاليمها، وهو ما يتضح من مفهوم التخطيط القائل بأنه (وضع برنامج يحدد أهدافا كمية اقتصادية واجتماعية، للاقتصاد القومي بجميع قطاعاته المختلفة، مراعيا في ذلك التوزيع الجغرافي للمناطق المختلفة، كما يجب أن يقوم على أساس التقويم الكمي لمختلف الموارد المتاحة للاقتصاد، والمفاضلة بين استخداماتها على مختلف وجوه الاستخدام)[1].

إن التعريف السابق يبرز أربعة جوانب من الشمول، وهي شمول جميع قطاعات الاقتصاد القومي، وشمول التوزيع الجغرافي، وشمول الموارد المتاحة، وشمول توزيعها.

ومن الكتّاب من يعبر عن الشمول القطاعي للتخطيط، باعتباره مستوعبا المتغيرات الاقتصادية ونوعية مكوناتها، فيرى ضرورة أن تتناول الخطة الاقتصادية كل أبعاد الحياة الاقتصادية، من إنتاج وتوزيع واستهلاك وتراكم، وكل أشكال الموارد الاقتصادية سواء كانت بشرية أم سلعية أم مالية، وكل مستويات النشاط الاقتصادي القومي والقطاعي، أو على مستوى المشروع الواحد أو الصناعة الواحدة[2]؛ أي لا بد أن يكون هناك برنامج عام وتفصيلي يشمل كل أجزاء الاقتصاد القومي؛ إذ أن ذلك شرط ضروري لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

ثانيا : الشمول الفني: ونعني به التزام الخطة بكافة الجوانب الفنية المطلوبة، سواء في منهجية الإعداد، أو أخذ المتغيرات في الحسبان، أو الاهتمام بالعلاقات التبادلية المتشابكة لهذه المتغيرات، أو غير ذلك من اعتبارات فنية.

لهذا يرى بعض الكتّاب أن الشمول يعني: (قدرة الخطة على توجيه كافة الموارد، والتأثير في كافة القطاعات والمتغيرات، فلا تقتصر

---

(١)- محمد زكي شافعي، محاضرات في التنمية والتخطيط، جامعة بيروت العربية: بيروت، بدون رقم طبعة، ١٩٧٣م، ص٤٠ .

(٢)- فؤاد مرسي، التنمية والتخلف، ص ١٥٣، مرجع سابق.

الخطة على متغير دون غيره، وإلا أدى ذلك إلى ظهور اختلالات في التوازن على المستوى القومي، نتيجة لطبيعة التشابك والارتباطات بين المتغيرات وبين القطاعات)[١].

ومن الكتاب من يعبر عن الشمول الفني للتخطيط -من خلال القوانين الاقتصادية التي يعمل من خلالها النظام الاشتراكي -فيرون وجوب اعتماد التخطيط في الاقتصاد الاشتراكي على تطبيق تلك القوانين، وفي مقدمتها قانون التطور والتوازن، وقانون القيمة[٢].

ثالثا: الشمول الفكري: كما أن مفهوم الشمول يتضمن أيضا، احتواء الخطة على كافة المتغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية، بحيث تنسجم أهداف الدولة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ويزول التناقض بين الأهداف المتعددة، ولا يقوم اختلالات أو فجوات بينها، كما ينظر إلى الشمول الفكري من زاوية مذهبية؛ تعنى التخطيط للارتقاء بمستويات الفكر، والأساليب الاقتصادية السائدة داخل المجتمع الاشتراكي، حتى يتمكن الأفراد بعد تطوير مستوى أفكارهم، من استيعاب مضامين القوانين الاشتراكية[٣].

وهكذا فإن التخطيط يجب أن يشمل في صورته الاشتراكية جميع فروع وأجزاء النشاط الاقتصادي وعلاقاته، مثل: هذا التشابك المعقد، وذلك الشمول الذي لا يترك صغيرة ولا كبيرة، مجرد تفكير نظري، فمن الناحية العملية مني ذلك بعيوب عدة، كشف عنها التطبيق في الدول الاشتراكية؛ إذ أن هذه النظرة ترهق الأجهزة المعنية برسم الخطط الاقتصادية، وهي بصدد وضع خطة بمثل هذا الشمول، فكثيراً ما تأتي الخطة شاملة في شكلها النظري، ولكن تخونها امكانية التطبيق العملي عند بدء التنفيذ، مما يفجّر الكثير من المشكلات الاقتصادية

---

(١)- عمرو محي الدين، التخطيط الاقتصادي، ص ٣٤، ٣٥، مرجع سابق.

(٢)- ليونتيف، ل.أ، الموجز في الاقتصاد السياسي، ترجمة: أبو بكر يوسف، مراجعة: ماهر عسل، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر: القاهرة، بدون رقم طبعة أوتاريخ، ص ٢٣٦ .

(٣)- كاظم العطار، الآثار القانونية للتخطيط الاقتصادي في ضوء الملكية الاشتراكية، دار القادسية، بغداد، بدون رقم طبعة أوتاريخ، ص٤٢ . وانظر حول هذا المفهوم أيضا:
- مجيد مسعود، التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، بدون رقم طبعة، ١٩٨٤م، ص ٢٤ .
- عبد الحميد القاضي، المرجع السابق، ص ٣١٣ .
- حسين عمر، موسوعة المصطلحات الاقتصادية، دار الشروق: جدة، الطبعة الثانية، ١٣٩٨هـ، ص ٦٦ .

والاختلالات، التي ما وضع الشمول إلاّ لتجنبها.

ويقابل هذا العنصر في المنهج الرأسمالي للتخطيط عنصر الجزئية، التي ليست في الأساس من طبيعة التخطيط، وإنما طبيعة النظام الرأسمالي هي التي ارتضت الخطط الجزئية، ولما كان التخطيط الشامل يفضل له اتساع الملكية العامة لأدوات الإنتاج، ولما كانت مثل هذه الملكية في الاقتصاد الرأسمالي ليست بالاتساع المطلوب للشمولية فلا مناص من لجوء هذا الاقتصاد إلى التخطيط الجزئي، وبالتالي قد ينصب التخطيط الجزئي على ذلك الجزء من الاقتصاد الرأسمالي المملوك ملكية عامة، أما التخطيط للجزء المملوك ملكية خاصة فيكون تخطيطه تأشيريا -على نحو ما أوضحناه فيما سبق-.

كما قد ينصرف التخطيط الجزئي إلى تخطيط قطاعات معينة؛ وهي القطاعات التي ترى الدولة أن لها أهمية خاصة في تحريك معدل النمو الاقتصادي على المستوى القومي، أو القطاعات التي تعاني من مشاكل معينة، كتخطيط الزراعة، أو الاستثمار، أو الصناعة، أو الخدمات، وقد يقتصر التخطيط الجزئي على بعض نواحي الأنشطة الاقتصادية، وفي قطاع معين، كالتخطيط لتنمية الصناعات الخفيفة، أو للإحلال محل الوارد مع عدم القيام بتخطيط القطاع الصناعي في مجموعه [١]، والتخطيط -والحالة هذه- يقوم على إعداد وتنفيذ برنامج معين لفرع معين من فروع النشاط الاقتصادي، أو نوع معين من فروع النشاط داخل ذلك الفرع.

إن تعريف "آرثر لويس" للتخطيط الجزئي بأنه: (ذلك التخطيط الذي يحقق نموا قطاعيا تدعو إليه الحاجة، في القطاعات الاقتصادية التي ينشأ بها اختلال في قوى العرض والطلب) [٢] يدل على أن التخطيط لا يؤخذ به إلاّ للضرورة، أو علاج الاختلال.

أما طبيعة هذا التخطيط فتتخذ شكل إعداد القرارات، التي تنظم استخدام الموارد الاقتصادية الموجودة تحت تصرف قطاع معين، يضم عددا من الوحدات الإنتاجية، التي تمارس أنشطة إنتاجية متجانسة؛ كالزراعة، أو الصناعة، أو الخدمات، أو التجارة الخارجية أو غيرها، فضلا عن تنظيم استخدام الموارد التي تكون تحت تصرف إقليم معين من

---

(١)- علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، ص ٢٨، مرجع سابق. وانظر:
- فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، ص ١٩٨، مرجع سابق.
(٢)- حسين عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ص ٨٩، مرجع سابق.

أقاليم الدولة.

ويحرص الإسلام على تحقيق شمولية هذا العنصر، فهو على الرغم من تقبله لبعض الخطط الجزئية؛ خاصة عندما تتصدى لعلاج مشكلة فرعية متفاقمة، إلا أنه -بصفة عامة- يأبى أن تركز جهود التخطيط للتنمية في إقليم من أقاليم الدولة، على اعتبار أن المسلمين إخوة في أي مكان، وفي أي قطر، ثم هو من ناحية أخرى، يحرص على تحقيق الشمول بكافة مضامينه، العقدية، والبيئية، والثقافية، والفكرية، والاجتماعية، ويأخذ بكافة أنواع الشمول الفنية، ويتلافى كافة اختلالات التوازن؛ التي تحدث في

الاستثمار والإنتاج والاستهلاك في الدول الاشتراكية؛ لأن لكل من الإنتاج والاستهلاك والاستثمار ضوابط حددتها الشريعة الإسلامية، يجب أن تنعكس على الخطة الاقتصادية الإسلامية إعدادا وتنفيذاً، يلفها إطار الأولويات الإسلامية التي تسعى جميعا إلى حفظ اللوازم الخمس، وتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية، وعدالة التوزيع[١].

---

(١)- للاستزادة حول أهداف الخطة الإسلامية انظر الباب الثالث الفصل الأول من هذه الرسالة.

المطلب السادس

التخطيط يستهدف الاستخدام الأمثل

أجمعت معظم تعاريف التخطيط سابقة الذكر على أن التخطيط الاقتصادي يتوجه -في الأساس- إلى الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية بغض النظر عن النظام الاقتصادي المتبع -من الناحية الوضعية- إذ يعرف التخطيط بأنه: استخدام الموارد القومية خير استخدام ممكن، بغرض اشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات، مع تفضيل الحاجات الأكثر أهمية[١]، ولا ينتهي مفهوم التخطيط عند هذا الحد، بل لا بد من المفاضلة بين الاستخدامات البديلة للموارد، والموازنة والتنسيق بينها، ثم اختيار أفضلها من حيث قلة التكلفة وزيادة العائد الاقتصادي[٢]، بالإضافة إلى ضرورة ملاءمة الأهداف مع حقيقة الوضع القائم، لأن وضع أهداف غير واقعية، يتضمن بالضرورة وسائل غير واقعية[٣].

ويتسع مفهوم الاستخدام الأمثل ليشمل الحاضر والمستقبل، إذ يعرف البعض التخطيط بأنه: الاستخدام الواعي لموارد المجتمع المصحوب بالمعرفة المسبقة لوسائل هذا التوجيه[٤]، مما يتطلب في الأساس الحصر الدقيق والشامل لجميع موارد المجتمع الحالية، أو ما يمكن أن يتوفر في المستقبل.

وقضية الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية في الإسلام، لا تحتاج إلى دليل، إذ أن هناك الكثير من الآيات والأحاديث التي توجه الإنسان إلى تلك الموارد، وكيفية الاستفادة بها، وصولا إلى الاستخدام الأمثل لها.

ففي صدد توجيه الإنسان إلى الموارد وكيفية الاستفادة بها، يقول تعالى: *(قالوا ياذا القرنين إن يأجوج ومأجوج مفسدون في الأرض فهل نجعل لك خرجا على أن تجعل بيننا وبينهم سدا. قال

=

ص ٦٦، وما بعدها.

(١)- رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسي، ص ٣٨٤، مرجع سابق.

- انظر: مجيد مسعود، ص ١٥، مرجع سابق.

(٢)- حسين عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ص ٦٩، مرجع سابق.

(٣)(٤)- عمرو محي الدين، التخطيط الاقتصادي، ص ١١،٣٢، مرجع سابق.

مامكني فيه ربي خير فأعينوني بقوة أجعل بينكم وبينهم سدا. آتوني زبر الحديد حتى إذا ساوى بين الصدفين قال انفخوا حتى إذا جعله نارا قال آتوني أفرغ عليه قطرا. فما اسطاعوا أن يظهروه وما استطاعوا له نقبا)*[(١)]، وقوله صلى الله عليه وسلم: *(إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه)*[(٢)].

المطلب السابع

التخطيط يهتم بالجانب الوقائي

تبرز أهمية هذا العنصر في مفهوم التخطيط، من أن النظام الاشتراكي يعيب على النظام الرأسمالي الحر، أن جهاز السوق يفتقد إلى التنسيق بين آلاف القرارات الاقتصادية؛ فلا يحميها من العشوائية مما يعرضه خاصة في الأجل الطويل للدورات والهزات الاقتصادية بصفة مستمرة،والبديل عن ذلك هو أسلوب التخطيط الشامل؛ الذي يعمل على تجنيب الاقتصاد القومي الوقوع في سلسلة التقلبات الاقتصادية، والمشاكل المستقبلية، سواء في المدى القصير، أم الطويل. ولذلك كان الجانب الوقائي أكثر إلحاحا في التخطيط الاشتراكي.

ويتضح ذلك من تعريف "لانديس" للتخطيط الذي يركز على الجانب الوقائي بقوله: (إنه محاولة لاستكشاف المستقبل، عن طريق التوقع والتنبؤ باتجاهاته، وتحديد مجراه، ثم اتخاذ أسلوب للعمل يتلافى

---

(١)- سورة الكهف، الآيات من رقم ٩٤ إلى ٩٧ .

(٢)- رواه أبويعلى وفيه مصعب بن ثابت وثقه ابن حبان وضعفه جماعة، وجزم الألباني بحسنه في صحيح الجامع الصغير، المكتب الإسلامي: بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٨٨هـ، ج٢، ص١٤٤، حديث رقم١٨٧٦ .

- وفي سلسلة الأحاديث الصحيحة، مكتبة المعارف: الرياض، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ، ص١٠٦، رقم الحديث١١١٣ .
- مجمع الزوائد، ج٤، ص١٠١، مرجع سابق.

وقوع المشكلات) [١].

ويقابل هذا العنصر في المفهوم الرأسمالي للتخطيط التركيز أساسا على الجانب العلاجي -مع وجوده في بعده الوقائي أيضا فالتخطيط في تلك الدول من الوسائل غير المباشرة للتدخل في الحياة الاقتصادية؛ لأن ذلك يعمل من وجهة نظرهم على تقويض مبدأ الحرية الفردية، ويصادر الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وهو ما تسعى تلك الدول إلى تجنبه.

ولعل الشيء الأساسي الذي ألح على تلك الدول لتأخذ بأسلوب التخطيط للتنمية بصورة مغايرة هو ظهور الكساد العالمي عام ١٩٢٩م. ثم الحاجة في أعقاب الحرب العالمية الثانية إلى ترميم أجهزتها الإنتاجية؛ بسبب ما أصابها من دمار الحرب وعلى درجات مختلفة؛ أي أنه جاء كعلاج للمشاكل التي نشأت ولم يكن سابقا على ظهورها [٢].

ومضمون هذا المفهوم أن الأساليب المباشرة -من سياسات مالية ونقدية - لم يعد في مقدورها احتواء اختلال معين في القطاع الصناعي، ممايؤدي إلى سلسلة من التقلبات والاختناقات تؤدي إلى ثورة الشعب أوغضبته، فتتدخل الدولة في هذه الحالة عن طريق إصلاح الخلل. بيد أن بعض المفكرين يضيف بعدا آخر إلى هذا المفهوم، فيرى أنه لا يقتصر على مجرد معالجة المشكلات الاقتصادية بعد حدوثها، بل يجب أن يعتمد على التنبؤ والتوقع لما يمكن أن يحدث من مشكلات والعمل على تلافي وقوعها [٣]؛ ومعنى ذلك أنه يمكن أن يكون تخطيطا وقائيا أيضا.

التخطيط في الإسلام:

ويزاوج الإسلام في تخطيطه للتنمية الاقتصادية بين الجانبين الوقائي والعلاجي، فهو يستخدم الوقاية في التخطيط بصورة شاملة ومتوازنة، لكافة ربوع وأجزاء الاقتصاد القومي في الظروف العادية لأنه إذا وافق الشريعة ترتب على الأخذ به منفعة، ولأنه في العصر الحاضر وفي حق الكثير من الدول الإسلامية حاجة ملحة،

---

(١)- عبد الباسط حسين، التنمية الاجتماعية، مكتبة وهبة: القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤٠٢هـ، ص١٤٨.

(٢)- عمرو محي الدين، التخطيط الاقتصادي، ص ٣٠، مرجع سابق.

(٣)-عبد الباسط حسين، المرجع السابق، ص١٤٧.

ويعمل التخطيط في بعده العلاجي في الظروف والأوضاع الطارئة كتخطيط سيدنا يوسف (عليه السلام) مستندا في ذلك إلى عدد من القواعد الفقهية في هذا الصدد منها: (الضرر يدفع بقدر الإمكان)، (الضرر يزال)، (يتحمل الضرر الخاص لرفع الضرر العام)، (تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة)[1].

إن أهمية مثل هذه التدابير والأهداف التي تسعى -الدولة- إلى تحقيقها لا يمكن أن تجد معارضة من الإسلام، فالرسول صلى الله عليه وسلم يقول: *(الكلمة الحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها فهو أحق بها)*[٣].

ومن ثم إذا أردنا أن نعرف التخطيط في الإسلام فلن نجد فيه تعارضا مع التعريف السابق،ولكنه يزيد عنه في بعض الأشياء المباحة والمندوبة بحيث نستطيع أن نصوغ تعريفا عاما أيضا لتخطيط التنمية من

=

- وانظر: عليه حسين،المرجع السابق، ص١٥٩ .

(١)- أحمد الزرقا، شرح القواعد الفقهية، دار الغرب الإسلامي: بيروت، الطبعة الأولى،١٤٠٣هـ، ص١٥٣، ١٢٥، ١٤٣، ٢٤٧ . وللتفصيل حول هذه القواعد انظر: المبحث الثاني من هذا الفصل ما يخص شرعية التخطيط من خلال القواعد الفقهية.

(٢)- المباركفوري،أبو العلي محمد بن عبد الرحمن،تحفة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي ضبط وتصحيح: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية: المدينة المنورة، الطبعة الثانية، ١٣٨٥هـ، ج٧، ص ٤٤٨ . وقال أبو عيسى هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

- ابن ماجة، سنن ابن ماجة، كتاب الزهد، باب الحكمة، ج١،ص١٣٩٥، حديث رقم٤١٦٩، مرجع سابق.

وجهة النظر الإسلامية، معتمدين في ذلك على جواز التخطيط، وحدود ومدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

التخطيط الإسلامي:

فتخطيط التنمية الاقتصادية في الإسلام عبارة عن: وضع برنامج اقتصادي واجتماعي متكامل، يعمل على تحسين وتطوير المستقبل الاقتصادي خلال فترة زمنية مقبلة، يراعى فيه مصلحة الفرد والجماعة وفق الشريعة الإسلامية، إن التخطيط ليس رجما بالغيب[(١)]؛ بل هو وسيلة لضبط الأهداف وتحديد وسائل تحقيقها بناء على وقائع صحيحة وإحصائيات، ويأتي في مقدمة الأهداف توفية الاحتياجات الأساسية للفرد والمجتمع، واشباع الجانب الروحي،والتركيز على دعم قوة ومنعة المجتمع الإسلامي، وواجبه المنوط به في نشر الدعوة، علاوة على تحقيق العدالة الاجتماعية عامة، وعدالة توزيع الدخل والثروة خصوصا، وتعاون أفراد المجتمع وتحسسهم لمشكلات بعضهم، من خلال ما فرضه الله على الأغنياء من ناحية، وعن طريق مبادىء التكافل الاجتماعي من ناحية أخرى، ويتضافر على تنفيذه كل من القطاعين العام والخاص،كلٌّ في مجال عمله المحدد له في الإسلام[(٢)]، وبذل أقصى الجهود لتحقيق الأهداف المرجوة من خلال العملية التخطيطية في الأساس،والبعد عن التعسف والمركزية الشديدة والإكراه، والعمل على استغلال الموارد الاقتصادية عموما فيما يحقق مصلحة المجموع،ويخدم تنفيذ وإمضاء العملية التخطيطية،ونجاحها في النهاية.

إن عناصر المفهوم الإسلامي للتخطيط تشتمل على:التطبيق الكامل والصحيح للشريعة، والاهتمام بمبدأ الاولويات، والمشاورة، واحترام حقوق كل من الملكيات العامة والخاصة، فضلا عن وجود الجهاز الفني الكفء الذي يصيغ الخطط الاقتصادية تبعا لمقاصد الشريعة،وكلها أمور سنفصلها لاحقا[(٣)].

---

(١)- علي محمد جريشة؛ التخطيط للدعوة الإسلامية، دعوة الحق: مكة،١٤٠١هـ، العدد السابع، ص٣ .
- انظر: شوقي الفنجري: المذهب الاقتصادي في الإسلام، شركة مكتبات عكاظ: جده، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ، ص٢١٨ .
(٢)- انظر: الفصل الرابع من الباب الثاني.
(٣)- انظر: الفصلين الأول والثاني من الباب الثالث.

المبحث الثاني

مشروعية التخطيط في الإسلام

التخطيط في الإسلام واجب لأن فيه مصلحة محققة ودفع مفسدة متيقنة فكان واجبا ومدارذلك أن التخطيط في الأصل واجب في الأحوال والظروف العادية بحدود وطرق معينة؛ إذ متى أخذ الإمام به، ولكنه قد يكون ضرورة ضمن إطار معين، في الفترة التي تتعرض فيها الأمة الإسلامية للظروف غير العادية،أو الكوارث والأزمات، والحروب،التي تجعل من التخطيط الاقتصادي الحل الجذري والأساسي لمواجهة مثل هذه الظروف، أو التصدي لتلك الكوارث والأزمات.

ذلك أن التخطيط الاقتصادي - بمعنى الأخذ بالأسباب وإعداد العدة مسبقا لكل أمر- ورد ذكره في القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة، وفي كثير من الآثار عن صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفيما يلي نسوق الأدلة على مشروعية التخطيط في الإسلام من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول

الأدلة على مشروعية التخطيط من الكتاب الكريم

يزخر القرآن الكريم بقصص ومواقف وتوجيهات تبرزعملية التخطيط بأسلوب إسلامي فريد، وتدعو إليه صراحة منها:

الآية الأولى:

قوله سبحانه وتعالى: *(يوسف أيها الصديق أفتنا في سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف وسبع سنبلات خضر وأخر يابسات لعلي أرجع إلى الناس لعلهم يعلمون * قال تزرعون سبع سنين دأبا فما حصدتم فذروه في سنبله إلا قليلا مما تأكلون * ثم يأتي من بعد ذلك سبع شداد يأكلن ماقدمتم لهن إلا قليلا مما تحصنون ثم يأتي من بعد ذلك عام فيه يغاث الناس وفيه يعصرون)*[١].

---

(١)-سورة يوسف، الآيات من رقم ٤٦ إلى رقم ٤٩ .

إذ يوضح كثير من المفسرين[١]. في بيانهم لمعني هذه الآيات، أن الساقي سأل يوسف الصديق عن رؤيا الملك، حتى يرجع إليه وإلى أصحابه بالتفسير الصحيح، ولعلهم يعلمون مكانه من الفضل فيخرج من السجن.

وفي تفسير قوله تعالى: *(قال تزرعون سبع سنين دأبا فما حصدتم فذروه في سنبله إلا قليلا مما تأكلون)*. يقول القرطبي فيه مسألتان: الأولى: عندما أعلمه الساقي بالرؤيا أوضح له (السبع من البقرات السمان والسنبلات الخضر، هي سبع سنين مخصبات؛ وأما البقرات العجاف والسنبلات اليابسات، فسبع سنين مجدبات)[٢].

أما خطة مواجهة ذلك، فتتضح من تفسير القرطبي لقوله تعالى: *(تزرعون سبع سنين دأبا)*. أي سبع سنين متوالية متتابعة بكد وجد ومثابرة. وقوله تعالى: *(إلا قليلا مما تأكلون)*. أي استخرجو منه ما تحتاجون إليه بقدر الحاجة، وهذا القول منه أمر، والأول خبر ويحتمل أن يكون الأول أيضا أمرا، وإن كان الأظهر منه أنه الخبر، فيكون معنى تزرعون أي ازرعوا[٣]؛ أي أن توجيهات سيدنا يوسف تعطي بعدا تخطيطيا. فهي تشمل تخطيط إنتاج لمدة سبع سنوات، وهو ما يتضح من قوله تعالى: *(تزرعون سبع سنين دأبا)*. أي بكد وكدح، وينطوي ذلك على تخطيط لتخزين المحصول من الرطوبة والمؤثرات الجوية، عن طريق تركه في سنابله؛ إذ أنها طريقة جيدة لتخزين الحبوب، وصيانتها بما يتلائم مع بيئة مصر الحارة نسبيا، والتي لا تستمر فيها الحبوب فترة طويلة فتتلف، بسبب السوس والحرارة.

يدعم هذا البعد التخطيطي ما ذكره القرطبي في المسألة الثانية إذ يقول: (هذه الآية أصل في القول بالمصالح الشرعية، التي هي حفظ الأديان والنفوس والعقول والأنساب والأموال، فكل ماتضمن تحصيل شيء من هذه الأمور فهو مصلحة، وكل ما يفوت شيئا منها فهو مفسدة ودفعه مصلحة، ولا خلاف أن مقصود الشرائع إرشاد الناس إلى مصالحهم الدنيوية ... وهذا مذهب كافة المحققين من أهل السنة والجماعة، وبسطه في أصول

---

(١)-الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، جامع البيان في تفسير القرآن، المطبعة الأميرية: القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٢٧هـ، ج١٢، ص ١٣٦، ١٣٧. ؛ وانظر:
-ابن كثير، أبو الفداء اسماعيل، تفسير القرآن العظيم، دار المعرفة: بيروت، بدون رقم طبعة، ١٣٩٨هـ، ج٢، ص ٤٨٠.
-البيضاوي، أبوسعيد عبد الله، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، مؤسسة شعبان للنشرو التوزيع: بيروت، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ج٣، ص١٣٥.

(٢)(٣)-القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج٩، ص٢٠٢، ٢٠٣، ص٢٠٦، مرجع سابق.

الفقه)[١].

وبناء على ما سبق؛ فإن الخطة التي وضعها يوسف (عليه السلام) تعد من قبيل المصالح، لأنه ترتب على الأخذ بها دفع مضرة عن مصر وجلب منفعة لها؛ نظرا للظروف الاقتصادية التي واجهتها في تلك الفترة، إذ لولا هذا التخطيط لحدثت بها مجاعة وضائقة شديدة، بدليل استنجاد البلدان المجاورة بها، وهذا دليل واضح على شرعية مثل هذا التخطيط الاقتصادي، وشرع من قبلنا شرع لنا مالم يرد ناسخ.

أما البعد الثالث للخطة: فهو تخطيط استهلاك، وادخار يتجلى في قوله تعالى: *(ثم يأتي من بعد ذلك سبع شداد يأكلن ماقدمتم لهن إلا قليلا مما تحصنون)*. وهنا يتحدث القرآن عن السنين السبع المجدبات، التي يأكلن ما ادخروا لأجلهن، إذ حكى زيد بن أسلم: أن يوسف كان يصنع طعام الاثنين فيقربه إلى الواحد فيأكل بعضه، حتى إذا كان يوم قربه له فأكله كله، فقال يوسف (عليه السلام): هذا أول يوم من السبع الشداد. قوله تعالى: *(إلا قليلا مما تحصنون)*. أي مما تحبسون لتزرعوا لأن في استبقاء البذر تحصين الأقوات[٢].

وهنا وضع سيدنا يوسف خطة للاستهلاك حددها بسبع سنين؛ وهي خطة متوسطة الأجل. معتمدا في وفاء الخطة بالأعباء الموكولة إليها بما سبق وأن وضعه من سياسة تقشف وترشيد للاستهلاك، في سني الخصب السبع فقد قال القرآن على لسانه: *(إلا قليلا مما تأكلون)*. ثم أعطاهم خبر سنة أخرى (لم يسألوه عنها) عندما قال: *(ثم يأتي من بعد ذلك عام فيه يغاث الناس وفيه يعصرون)*. أي عام يكثر فيه المطر ويعصر الناس العنب والسمسم، والزيتون، وقيل أراد حلب الألبان لكثرتها[٣].

بهذا اتضحت الجوانب التخطيطية في تفسيرات المتقدمين، وهي أكثر وضوحا في تفسيرات المتأخرين، وبصفة خاصة في قول المحقق الأنطاكي[٤]. الذي ينقل لنا طبيعة الأوضاع الاقتصادية آنذاك ونوعية التدخل المناسب من جانب ولي الأمر (رغم سيادة الملكية الخاصة) حيث يقول: (وضع سيدنا يوسف هذا التدبير الاقتصادي لأهل مصر في ذلك العصر؛ لقلة

---

(١)(٢)(٣)-القرطبي، المرجع السابق، ج ٩، ص ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦ .
(٤)-نسبة إلى أنطاكية ببلاد الشام في سورية.

طرق المواصلات، وضعف وسائل النقل البرية والبحرية، إذ لم يكن الأمن مستتبا بين مملكة وأخرى، كما لم يكن هناك سفن بخارية في البحر، ولا سكك حديدية في البر، فلذلك كان إذا حصل قحط في جهة من الجهات أثّر عليها تأثيرا كبيرا، كما أن هذه الآيات تنص على أن يوسف أمرهم بادخار جميع الحاصلات، في سبع سني الخصب في سنابلها، إلا القليل والضروري للاستهلاك، والظاهر أن هذه الحاصلات هي ملك لأربابها الأهالي، وأما الحكومة فلا سيطرة لها عليها إلا بأن أجبرتهم على هذه الطريقة، أو شوقتهم إليها وحببتهم فيها، بل أن من حقها الجمع والشراء وزرع الأراضي التي لها من ناحية، وأمر الناس بادخار الخمس من محاصيلهم بعد استهلاكهم، وما تبتاعه الحكومة منهم من ناحية أخرى)[١]. لكن هذا لا يمنعنا من القول بأن لونا من الملكية العامة كان موجودا ممثلا في (الدومين)، أو ملكية العزيز حاكم مصر، حيث تسنى له أن يطبق هذه الخطة على أملاكه.

وهذا يعني تدخلا من الدولة في شكل تخطيط الملكيتين العامة والخاصة معا، التي شجعت على اتباع الخطة أوحتى أجبرت دواعي الضرورة على ذلك. فهي خطة تجمع بين التخطيط التأشيري، والتخطيط الملزم.

وقوله تعالى: *(فذروه في سنبله). أي أنه رأى نفع ذلك لهم بحسب طبيعة طعام مصر ونواحيها وحنطتها، التي لا تبقى طويلا إلا بحيلة ابقائها في السنابل، فإذا بقيت فيها حفظت[٢].

من التحليل المتقدم لتفسير الآيات الدالة على التخطيط في سورة يوسف، نستطيع استخلاص المعاني التخطيطية التالية[٣]:

أ- تناولت الآيات الكريمات صراحة ملامح تخطيط اقتصادي طويل الأجل-مدته خمسة عشر عاما- وذلك من خلال آراء المفسرين الذين يرون في هذه الخطة تدبيرا اقتصاديا، والتخطيط في الأساس تدبير اقتصادي.

ب- اشتملت القصة على خطة متوسطة الأجل -لسبع سنوات- للإنتاج والتنمية وصيانة المحصولات بطريقة مناسبة.

---

(١)-العجيلي، سليمان بن عمر، الفتوحات الإلهية، المطبعة التجارية الكبرى: القاهرة، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ج٢، ص ٤٦١.

(٢)-عبد الله العلمي، مؤتمر سورة يوسف، ترتيب: عبد الحليم العلمي، تقديم: محمد البيطار، دار الفكر: دمشق، الطبعة الثانية، ١٣٩٠هـ، ج ٢، ص ٨٢٠.

(٣)-محمد عفر، النظام الاقتصادي وسياسته، دار حافظ للنشر والتوزيع: جدة، بدون رقم طبعة، ١٤٠٩هـ، ص ٨٦. ؛ وانظر:
-عبد الهادي النجار، الإسلام والاقتصاد، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: الكويت، بدون رقم طبعة، ١٩٨٣م، ص ٢٢٣.

ج- تضمنت القصة خطة متوسطة الأجل أيضا، للاستهلاك وترشيده، وللادخار العيني عبر سنوات الرخاء لمواجهة سنوات الشدة.

د- أخذ سيدنا يوسف بمبدأ التخطيط الوقائي المتعارف عليه، الذي حال دون الآثار السلبية الشديدة لسنوات نقص الإنتاج والكساد.

هـ-احتوت الخطة على كل الفترات الزمنية التخطيطية. فهي في مجموعها خطة طويلة الأجل، وهي على مستوى الإنتاج والاستهلاك تضمنت خططا متوسطة الاجل، وأخيرا فإنها على مستوى التنفيذ قسمت إلى خطط سنوية قصيرة الأجل.

و- اعتمدت سياسة سيدنا يوسف التخطيطية، على الإبقاء على الملكية الخاصة مع التدخل الحكومي المحدود، عن طريق التخطيط كإجراء ضروري لا بد منه؛ أي أنه استخدم القيود لمواجهة الأزمة وبانفراجها تزول القيود. بدليل قوله تعالى: *(ثم يأتي من بعد ذلك عام فيه يغاث الناس وفيه يعصرون)*[(١)]. أي بدون قيود على الإنتاج أو على الاستهلاك، وفي هذا سند شرعي قوي على وجوب التخطيط في الحالات الطارئة والأزمات وجوازه في الأحوال العادية[(٢)].

الآية الثانية:

قوله جل وعلا :*(قالوا يا ذالقرنين إن يأجوج ومأجوج مفسدون في الأرض فهل نجعل لك خرجا على أن تجعل بيننا وبينهم سدا* قال ما مكني فيه ربي خير فأعينوني بقوة أجعل بينكم وبينهم ردما *آتوني زبر الحديد حتى إذا ساوى بين الصدفين قال انفخوا حتى إذا جعله نارا قال أتوني أفرغ عليه قطرا * فما اسطاعوا أن يظهروه وما استطاعوا له نقبا)[(٣)].

يوضح البيضاوي أن مترجمهم قال لذي القرنين[(٤)] إن يأجوج ومأجوج مفسدون في أرضنا بالقتل والتخريب وإتلاف الزرع، فهل نجعل لك جعلا من أموالنا (على أن تجعل بيننا وبينهم سدا) يحول دون خروجهم علينا.

---

(١)-سورة يوسف، الاية رقم٤٩ .

(٢)-للمزيد من التفصيل حول خطة سيدنا يوسف (عليه السلام) انظر:
-نواف الحليس، المنهج الاقتصادي في التخطيط لنبي الله يوسف -عليه السلام-، بدون ناشر أو بلد نشر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

(٣)-سورة الكهف، من الاية رقم٩٤ إلى الاية رقم٩٧ .

(٤)-تعددت الاراء حول ذي القرنين فقيل أنه الأسكندر المقدوني، وقيل أنه الصعب الحميري، وقيل أنه قورش الأخميني وهو رأي أبوالكلام ازاده، وأضاف أحد الباحثين المعاصرين -محمد خير يوسف- أن ذا القرنين يختلف عن كل ما قيل فقال: بأنه رجل صالح عاش في عهد سيدنا إبراهيم ولا نعرف من هو وسماه ذي القرنين القرآني، =

قال ما جعلني فيه ربي مكينا من المال والملك خير مما تبذلون من الخراج (فأعينوني بقوة) فعل أو بماأتقوى به من الآلات أجعل حاجزا حصينا. آتوني قطع الحديدالكبيرة حتى إذا ساوى بين الصدفين (جانبي الجبلين العظيمين) قال:للعملة انفخوا في الأكوار والحديد،حتى إذا جعل المنفوخ فيه نارا قال: آتوني نحاسا مذابا فما استطاعوا أن يعلوه بالصعود لارتفاعه وانملاسه، وما استطاعوا له نقبا لشخنه وصلابته[(١)].

ونلاحظ بوضوح مفهوم التخطيط في هذه الآيات،إذالعمل الذي قام به ذو القرنين لايعدوأن يكون نوعا من أنواع التخطيط الاقتصادي،في مجال إقامة رأس المال الاجتماعي (من سدود وجسور وحصون وقلاع) في العصر الحاضر، فهو تخطيط مشروعي على مستوى المشروع ومراحل التخطيط والتنفيذ المختلفة، ومعلوم أن من وظائف التخطيط استخدام الموارد الاقتصادية للوصول إلى هدف معين، عادة ما يكون تحقيق مصالح قومية معينة،وهذا النوع من الحماية التئ أضفاها ذو القرنين عليهم تتطلب اجراءات وتدابير مخططة.

المطلب الثاني

الأدلة على شرعية التخطيط من السنة النبوية

هناك عدد من الأحاديث النبوية التي يمكن أن تعتبر دليلاً على مشروعيَة التخطيط في الإسلام نذكر منها:

الحديث الأول:

يأتي في مقدمة أدلة السنة النبوية المطهرة، خطة الحباب بن

= ونميل إلى هذا الرأي. انظر: محمد خير يوسف، ذو القرنين (القائد الفاتح والحاكم الصالح) دار القلم: دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ، ص٢٤٧ وما بعدها.

(١)-البيضاوي، المرجع السابق، ج٣، ص٢٣٥.

القبائل العربية لهم، ندب الناس ، وأخبرهم خبر عدوهم، وشاورهم في الأمر فأشار عليه سلمان الفارسي بضرب الخندق حول المدينة فيتحصن المسلمون داخلها، وقال سلمان للرسول صلى الله عليه وسلم: *(يا رسول الله إنا كنا بفارس إذا حوصرنا خندقنا علينا)*[١]. فأقر الرسول صلى الله عليه وسلم هذا الرأي وأمر بالتنفيذ فورا.

فما حدث في غزوتي بدر والخندق هو تخطيط عسكري حربي يقوم على المشاورة، وهذا يدل على وجود التخطيط على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأن التخطيط جائز وإن لم يذكر صراحة، ولكن هذا ما لمسناه من عدد من الوقائع والحوادث، التي يضيق المقام عن ذكرها، ويصعب حصرها في نطاق هذا المطلب[٢]، فالرسول صلى الله عليه وسلم وصحابته الكرام، أخذوا بمبدأ التخطيط، ولكن ليس بنفس الصورة الموجودة حاليا، فلقد كان معظم التخطيط الموجود في ذلك الوقت تخطيطا عسكريا حربيا لمواجهة الأعداء، ونشر الدين الإسلامي، ورفع شأنه وهو ما توافرت عليه الظروف الاقتصادية والاجتماعية في تلك الحقبة من التاريخ الإسلامي المجيد.

فضلا عن ذلك فإن الشورى الواضحة في غزوة بدر، تضيف بعدا آخر لمفهوم التخطيط في الإسلام؛ فهي تهدف إلى مشاركة منفذي عملية التخطيط، وهذا من أهم دعائم الكفاية في إنجاز الأعمال وتحقيق

الأهداف؛ إذ أن اشتراك الأفراد في عملية التخطيط وصنع القرار السياسي أو الاقتصادي قبل صدوره أفضل بكثير من إصدار القرارات التي لا يعلم عنها الأفراد شيئا[٣].

فالمشاورة تعني فهم الأفراد للأهداف المرجو تحقيقها وحماسهم وإيجابيتهم في تنفيذ الخطة لأنهم ساهموا في وضعها، كما أن ذلك يضمن أن تأتي الخطة واقعية؛ لأن مشاركة الأفراد وهم يعبرون عن واقعهم

---

(١)-ابن هشام، المرجع السابق، ج٣، ص ٢٢٤ . وانظر:
-الندوي، المرجع السابق، ص٢٨١ .
(٢)-سيأتي تفصيل ذلك في الفصل الأول من الباب الأول من هذه الرسالة.
(٣)-محمد جمال الدين محفوظ، النظرية الإسلامية في القيادة الحربية، دار الاعتصام، القاهرة، بدون رقم أو تاريخ، ص٩٦ . وانظر:
-محمد فرج، العبقرية الإسلامية في غزوات الرسول، دار الفكر العربي: القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٧٧م، ص٢٦٩ .

وعن قدراتهم في ميادين العمل يجنب الخطة أن تحتوي على أهداف يصعب تنفيذها، فمن المعلوم أن القيمة الحقيقية لأي خطة، سواء كانت عسكرية أو اقتصادية أو اجتماعية، يتمثل في مراعاتها للواقع وإمكانية تنفيذها بسهولة وحماس.

وهذا بالفعل ما طبق أخيرا -أي أسلوب المشاورة- في العصر الحديث في إحدى الدول الرأسمالية المتقدمة، ففي فرنسا مثلا نجد أن القطاع الخاص المتجمع -كمشروعات الحديد والصلب والصناعات الهندسية- يتم تخطيطه عن طريق اللقاءات والإتفاقات بين جهاز التخطيط وبين المسئولين عن الصناعات المتجمعة، لمشاورتهم واستطلاع رأيهم، من خلال الاجتماعات الدورية المباشرة في مراحل إعداد الخطة؛ للإتفاق على الأهداف التي يمكن تحقيقها، بما لا يتعارض مع مصلحة عامة أو خاصة [(١)].

الحديث الثاني:

قول الرسول صلى الله عليه وسلم: *(كيلوا طعامكم يبارك لكم فيه)* [(٢)]. وقوله أيضا: *(كيلوا طعامكم فإن البركة في الطعام المكيل)* [(٣)].

في هذين الحديثين دلالة كبيرة وتوجيه أكيد من ولي الأمر وهو الرسول صلى الله عليه وسلم بتخطيط الاستهلاك لأن الكيل يعني المعرفة بالمقادير المتوفرة وترشيد الاستهلاك في ضوئها فعدم المعرفة ينبيء بالاستهلاك بدون ضوابط، توائم بين الموارد المتاحة، والأهداف المرغوب بلوغها، حتى ينفذ ذلك الطعام، فيقع الناس في حرج، كما أنه سبب لمحق البركة، ويدخل في الطعام كل سلعة مكيلة معدة للاستهلاك.

---

(١)-ربيع الروبي، النظم الاقتصادية المعاصرة، بدون ناشر أو دار نشر: القاهرة، ١٤٠٣هـ، ص ١٢١ . وانظر:
-علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، ص ٣٨٠، مرجع سابق.

(٢)(٣)-البخاري، صحيح البخاري بحاشية السندي، ج٢، ص١٥، كتاب البيوع، باب ما يستحب في الكيل، مرجع سابق. وانظر:
-السيوطي، الجامع الصغير، ج٢، ص٩٨، وصححهما، حديث رقم ٦٤٤٦، مرجع سابق.
-الألباني، صحيح الجامع الصغير، ج٤، ص١٩١، حديث رقم ٤٤٧٦، مرجع سابق.
-الألباني، صحيح سنن بن ماجة، ج٢، ص٢١، كتاب التجارات، باب ما يرضى في كيل الطعام، حديث رقم ١٨١٥، ١٨١٦، مرجع سابق.

المطلب الثالث

الأدلة على مشروعية التخطيط من الآثار الإسلامية

لسنا بصدد استعراض جميع الآثار التي وردت في التاريخ الإسلامي، والتي تفيد معنى من معاني التخطيط للتنمية أوتشيرإليه. ولكننا سنشير إلى ما نراه وافيا بالغرض.

أولا: في عهد عمر بن الخطاب (رضي الله عنه):

يتجلى التخطيط بصورة أكثر وضوحا في عهد الفاروق، فقد خطط لتوزيع الفيء والغنيمة والفارس ذي الجواد، كما خطط لوضع الخراج وحفر الخليج وغيره من مقومات رأس المال الاجتماعي.

فأما عن الفيء، فقد وضع عمر قواعد لتوزيعه فجعلهم أربعة أقسام: ذوو السوابق الذين هم سبب في وجود الفيء أو بهم حصل المال، ومن يبقى من المسلمين في جلب المنافع لهم كالحكام والعلماء، ومن يبلي بلاء حسنا في دفع الضرر كالمجاهدين والجنود على الثغور، والرابع ذوو الحاجات[١].

أما الغنيمة فقد أثر عنه أنه قال: الغنيمة لمن شهد الواقعة قاتل أم لم يقاتل[٢]، وكان يعطي للفارس سهما ولجواده سهما[٣]. ويضيف موقف عمر (رضي الله عنه) بالنسبة لوضع الخراج على الأراضي المفتوحة بعدا آخر إلى قضية التخطيط، فالخطة حققت أهدافا عدة في مقدمتها، الاستفادة من خبرات أهل تلك الأراض، وعدم انشغال المسلمين بالزراعة، وتوفير مصدر دائم من الموارد لبيت المال، فضلا عن

---

(١)(٢)(٣)-ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، السياسة الشرعية في اصلاح الراعي والرعية، دارالشعب: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٣٩١هـ، ص٦٦، ص٤٧، ص٤٩ . وانظر:
-ربيع الروبي، دراسات وبحوث في الفكر الاقتصادي الإسلامي، دار الحقوق: القاهرة، بدون رقم طبعة ١٩٨٦م، ص٢٠٨ وما بعدها.

العدالة في توزيع الدخل والثروة بين المسلمين[١].

إضافة إلى ذلك فقد خطط عمر (رضي الله عنه) لإقامة رأس المال الاجتماعي، يشهد لذلك أنه كلف عمرو بن العاص بحفر الخليج الذي عرف باسم خليج أمير المؤمنين[٢]، لتحقيق أهداف منها: التوسيع على أهل الحرمين من الموارد الاقتصادية المتوفرة في مصر، وسرعة وصولها. ناهيك عن طبيعة الإلزام فيها وتحديدها بسنة واحدة تتبع الخطط قصيرة الأجل.

ثانيا: في عهد علي (كرم الله وجهه) كثير من المضامين التخطيطية منها:

١-كتابه إلى واليه على مصر بأن عليه جباية خراجها، وجهاد عدوها، واستصلاح أهلها، وعمارة بلادها، إلى أن قال: (وتفقد أهل الخراج بما يصلح أهله؛ فإن في صلاحه وصلاحهم صلاحا لمن سواهم، ولا صلاح لمن سواهم إلا بهم، لأن الناس كلهم عيال على الخراج وأهله، وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج؛ لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة، ومن طلب الخراج بغير عمارة، أخرب البلاد وأهلك العباد، ولم يستقم أمره إلا قليلا)[٣].

وتتضامن هذه العناصر فيما بينها، لتشكل خطة اقتصادية شاملة جميع جوانب التنمية الدينية والخلقية والفكرية والاقتصادية، مع التركيز على العمارة بمفهومها الواسع.

٢-ومما أثرعنه قوله: (ولا يثقلن عليك شيء خففت به المؤونة؛ فإنه ذخر يعودون به عليك في عمارة بلادك، وتزيين ولايتك)[٤]. ويظهر

---

(١)-ربيع الروبي، الملكية العامة في صدر الدولة الإسلامية ووظيفتها الاقتصادية، والاجتماعية مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي: جدة، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ص٣١.

(٢)-عباس العقاد، عبقرية عمر، منشورات المكتبة العصرية: بيروت، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ص١٢٥.

(٣)، (٤)-الرضي، الشريف، نهج البلاغة، شرح: محمد عبده، حققه وزاد في شرحه: محمد محي الدين، المكتبة التجارية الكبرى: القاهرة، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ج٣، ص٩٢، ص١٠٦، ص ١٠٨.

من ذلك أن الإمام علي (كرم الله وجهه) يفضل الضغط على الاستهلاك الحالي وتأجيله إلى المستقبل، ويحث على زيادة الاستثمارات المتروكة للأفراد، وهذا واضح في قوله: (فإنه ذخر)؛ أي ادخار بالمعنى المعاصر، لأن الإهتمام بجلبه كخراج يعني توزيعه على الأفراد وتوسيع دائرة الاستهلاك، لكن بقاءه في أيديهم يعني زيادة الأموال المدخرة لديهم فيستثمرونها فيما يعود بالنفع عليهم وعلى مجتمعاتهم، وهذا تخطيط للإدخار، ومن ثم تعبئة المدخرات وضخها لأوجه الاستثمار المختلفة. وهو تخطيط استثمار، كما أن لفظ التزيين؛ يعني في حقيقة الأمر إضافة إلى مفهوم التنمية والتخطيط في الإسلام؛ وهو اهتمامها بالعامل الجمالي، والعامل النفسي والأدبي، بنفس القدر الذي يهتم به في الجانب الموضوعي. وهذا ما يُفتقد كثيرا في مفهوم التخطيط المعاصر[1].

ومن قبيل التخطيط في آثار الصحابة أيضا، ما أثر عن عبد الله بن عمر -رضي الله عنه- قوله: (اعمل لدنياك كأنك تعيش أبدا واعمل لآخرتك كأنك تموت غدا)[2].

وهذا الأثر يدلّ دلالة واضحة، على أن التخطيط يرسم صورة المستقبل للفرد والجماعة، دونما تفريط في الاستعداد للآخرة، فهو يحضه ويدفعه على أن يخطط لدنياه بكل ما يملك وللإنتاج والاستثمار والتنمية والاستهلاك في حدود المضامين الإسلامية، ويضيف بعدا آخر لمفهوم التخطيط الإسلامي لا يوجد في غيره من مفاهيم التخطيط الوضعية؛ ألا وهو أن للتخطيط في الإسلام قيمة عقدية عن طريق الإهتمام بالعمل للدار الآخرة بنفس القدر الذي يعمل به للدنيا وزيادة.

---

(١)-يوسف إبراهيم، استراتيجية وتكنيك التنمية الاقتصادية في الإسلام، الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٤٠٢هـ، ص١٨١ .

(٢)-البيهقي، سنن البيهقي، ج٣، ص١٩، كتاب الصلاة، باب القصد في العبادة والجهد في المداومة، مرجع سابق.
-الهيثمي، علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، مؤسسة المعارف: بيروت، بدون رقم طبعة، ١٤٠٦هـ، ج١، ص٦٢ .
-محمد الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، المكتب الإسلامي: بيروت، الطبعة الرابعة، ١٣٩٨هـ، ج١، ص٢٠ .

المطلب الرابع

مقومات تخطيط التنمية الاقتصادية وأدلته الشرعية (غايات التخطيط)

إن للمجتمع الإسلامي مجموعة من الوظائف الأساسية والمتكاملة، منها الديني والسياسي والإداري والاقتصادي[١]، والقيام بهذه الوظائف على الوجه الصحيح وبكفاءة عالية يستلزم إعداد خطة، ولكي يتضح ذلك فإننا سنبرزه من خلال توضيح ارتباط أداء الوظائف الاقتصادية منها بالتخطيط.

أولاً: تنمية العنصر البشري:

الإنسان هدف التنمية وصانعها، يجب الإهتمام به، والعمل على تثقيفه وتدريبه، حتى يساهم في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتهدف التنمية في الإسلام، إلى تحقيق ذلك من خلال الاستثمار في الإنسان، والاهتمام بالنواحي العقائدية لتكوين الشخصية السوية، وتنمية الخلق، والحث على التعليم والتدريب، وتنمية المهارات المختلفة. ففي الحث على التعليم يقول تعالى: *(وقل رب زدني علما)*[٢]. ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم: *(من سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له به طريقا إلى الجنة)*[٣]. كما أنه يشجع بصفة مستمرة على البحث العلمي، والتفكر والتدبر والنظر في

---

(١)-للتفصيل حول وظائف الدولة عموما انظر:
-الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٥، مرجع سابق.
-الفراء، أبو يعلى، الأحكام السلطانية، دار الكتب العلمية: بيروت، بدون رقم طبعة، ١٤٠٣هـ، ص٢٧، ص٢٨.

(٢)-سورة طه، الآية رقم١١٤.

(٣)-مسلم، صحيح مسلم، ج٤،ص٢٠٧٤،كتاب الذكر والدعاء،باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر، حديث رقم٢٦٩٩، مرجع سابق.
-الترمذي، سنن الترمذي، ج٤، ص١٣٧، كتاب العلم، باب فضل طلب العلم، حديث رقم ٢٧٨٤، مرجع سابق.

آيات الله في الكون، وفي المشاركة الفعلية للأفراد في النشاط الإنمائي. وفي جماع ذلك يقول سبحانه: *(إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار، والفلك التي تجري في البحر بما ينفع الناس، وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها وبثّ فيها من كل دابة، وتصريف الرياح، والسحاب المسخر بين السماء والأرض، لآيات لقوم يعقلون)*[1]. فضلا عن ذلك يجب على الأفراد تعلم الحرف والصناعات الهامة، والقيام بالأعمال الفنية؛ إذ هي من الفروض الكفائية كما نصّ على ذلك بعض الفقهاء[2].

مما تقدم يتضح أن تنمية الموارد البشرية من أهم وظائف المجتمع الإسلامي وهذا يتطلب ما يلي:

أ-التربية العقدية لتكوين المواطن الصالح.
ب-الإرتقاء بمستوى المعرفة، وإيجاد المدارس والمعاهد والكليات المعينة على ذلك.
ج-إقامة مراكز البحث العلمي.
د-تطوير وزيادة مساهمة الأفراد في عمليات التنمية والتخطيط.

ولا شك أن هذه المهام الجسام، بما فيها من تشعب الإجراءات والتخصصات، وما تحتاجه من تمويل وتنسيق وتدرج تنفيذ، لا يتسنى الاضطلاع بها دون تخطيط مسبق ومتابعة تنفيذ، وهذا يؤكد تلازم التخطيط وتنمية العنصر البشري.

---

(١)-سورة البقرة، الآية رقم١٦٤ .
(٢)-الغزالي، أبو حامد، إحياء علوم الدين، المكتبة التجارية الكبرى: القاهرة، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ج١، ص١٦ . وانظر:
-الجويني، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله، غياث الأمم في التياث الظلم، تحقيق: عبدالعظيم الذيب، الشئون الدينية بدولة قطر، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ، ص٣٥٨ .

ثانيا: مراقبة وتنظيم الأنشطة الاقتصادية:

وجدت وظيفة الحسبة وهي: (الأمر بالمعروف إذا ظهر تركه، والنهي المنكر إذا ظهر فعله)[١]. لقوله تعالى: *(ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون)*[٢].

ويلخص ابن تيمية وظائف المحتسب بقوله: (ويأمر المحتسب بالجمعة والجماعات، وبصدق الحديث، وأداء الأمانات، وينهى عن المنكرات من الكذب والخيانة، وما يدخل في ذلك من تطفيف المكيال والميزان، والغش في الصناعات، والبياعات، والديانات ونحو ذلك)[٣].

وتستدعي هذه الوظيفة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال التخطيط، لتوفير مستلزمات العبادات والمعاملات، ويبرز دور التخطيط هنا في توفير الأجهزة والامكانيات اللازمة، لتحقيق هذه الوظيفة.

ثالثا: توفير الحاجات الضرورية للإنسان

بداية نستطيع القول، أن على المجتمع الإسلامي ضمان ذلك لكافة أفراده، مع اهتمامه أساسا بالأنشطة الاقتصادية، التي تعمل على تنمية وتوفير الحاجات الأساسية عموما، وهي التي يعرفها الشاطبي بقوله: (وهي التي لابد منها في قيام مصالح الدين والدنيا، بحيث إذا فقدت لم تجرمصالح الدنيا على استقامة، بل على فساد وتهارج وفوت حياة وفي الآخرة فوت النجاة والنعيم والرجوع بالخسران المبين؛ ومجموعها خمسة: حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال)[٤]. وتشمل هذه الضروريات إقامة الواجبات الإسلامية، وحماية الأموال، وحرمة النفس البشرية[٥]. يقول سبحانه: *(علم أن

---

(١)-الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٢٤٠، مرجع سابق.
(٢)-سورة آل عمران، الآية رقم ١٠٤ .
(٣)-ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، الحسبة في الإسلام، تحقيق: سيد محمد أبي سعدة، مكتبة الأرقم: الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ، ص ١٨ .
ولاستزادة، انظر: الشيرازي، عبد الرحمن، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، دار الثقافة: بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.
(٤)-الشاطبي، الموافقات، ج ٢، ص ٨، مرجع سابق.
(٥)-أنس الزرقا، صياغة إسلامية لجوانب من دالة المصلحة الاجتماعية، مقال ضمن قراءات في الاقتصاد الإسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي: جدة، بدون رقم أو تاريخ، ص ٣٣٣ .

سيكون منكم مرضى وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله وآخرون يقاتلون في سبيل الله فاقرأوا ما تيسر منه وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأقرضوا الله قرضا حسنا وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيرا وأعظم أجرا واستغفروا الله إن الله غفور رحيم)*[١]. ويقول صلى الله عليه وسلم: *(كفى بالمرء إثما أن يضيع من يقوت)*[٢].

وتطلب هذه الوظيفة التخطيط أيضا؛ ذلك أن على المجتمع الإسلامي القيام بتوفير الضروريات حتى ينتظم على الأمن والاطمئنان، ويتعين على المجتمع توجيه طاقاته نحوها، ووضع الخطط الانمائية على أساس اشباعها في البداية، فضلا عن توفير المنتجات الغذائية الأساسية، والصناعات والزراعات المرتبطة بها والمعاونة لها، وتوفير مياة الشرب النقية، وما يتبعها من مرافق عامة كالتعليم والتربية الإسلامية، وإنتاج الملبوسات الملائمة لحفظ الأجساد من الحر والبرد، وتوفير المساكن المناسبة، والخدمات الصحية، والصناعات الحربية، وما تقتضيه متطلبات الأمن والدفاع.

رابعا: إعادة توزيع الدخل والثروة بما يحقق العدالة

تحرص الشريعة الاسلامية على تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي عامة، وعدالة توزيع الدخل والثروة خاصة، ولذلك شرعت الزكاة والصدقات والنذور والكفارات. وأساس ذلك ومرتكزه قوله تعالى: *(كي لا يكون دولة بين الاغنياء منكم...الآية)*[٣]. وقوله سبحانه: *(والذين في أموالهم حق معلوم للسائل و المحروم)*[٤].

وفعل الرسول صلى الله عليه وسلم في أموال بني النضير حيث خص بها المهاجرين، لعدم توفر المال لديهم، وحرصا منه على تقريب

---

(١)-سورة المزمل، الآية رقم ٢٠ .

(٢)-إسناده صحيح، المسند بتحقيق أحمد شاكر، دار المعارف: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٣٩٢هـ، ج ٩، ص ٦٤٩٦ .

-الحاكم، المستدرك، ج ١، ص ٤١٥، مرجع سابق، وقال هذا الحديث صحيح الإسناد. وحول جوانب السند الشرعي. انظر:

-محمد عفر، المتطلبات الاقتصادية لتحقيق مقاصد الشريعة الاسلامية في اقتصاد إسلامي، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ، ص ٧٦ وما بعدها.

(٣)-سورة الحشر، من الآية رقم ٧ .

(٤)-سورة المعارج، الآيتين رقم ٢٤، ٢٥ .

الفوارق[١].

إن تحقيق هذه العدالة يعضد من الدور التدخلي للدولة، للمقاربة بين أفراد المجتمع، ويقوم التخطيط برسم صورة ذلك التدخل وتنفيذه ومتابعته، من خلال مؤسسات الزكاة والقرب المالية، وبث الوعي لدى أفراد المجتمع، في ضرورة تكافل المجتمع وترابطه.

خامسا: الإشراف على الملكيات العامة

تقوم الدولة بالإشراف على كافة المرافق التي يمكن أن يشملها الحديث الشريف: (المسلمون شركاء في ثلاث، في الكلأ والماء والنار)[٢]. والتي تمثل مصادر الثروة المائية، والمراعي والثروات الطبيعية. وعلاقة ذلك بالتخطيط أن عمليات تأمين المياه الصالحة للشرب، واكتشاف المعادن وغيرها من الثروات والاستخدام الأمثل لها، لا ينتظم بدون تخطيط؛ إذ تستلزم هذه العمليات التخطيط من بدايتها مرورا بمراحل اكتشافها، وحتى تتم الاستفادة المثلى منها لخدمة الصالح العام، كما أن التوسع في الاكتشاف والتنمية يعمل على تنويع مصادر الدخل، بدلا من الاعتماد على مصدر وحيد للدخل شأن معظم الدول الإسلامية[٣].

سادسا: النهوض بأعباء رأس المال الاجتماعي

يشمل رأس المال الاجتماعي في الإسلام، بناء المساجد والمدارس والمستشفيات، والطرق والكباري، والقناطر والسدود والأنهار، واستصلاح الأراضي، وتوفير خدمات التعليم والصحة والدفاع.

وتقوم الدولة بهذه الوظيفة، باعتبار الإنفاق عليها أحد أوجه الانفاق الرئيسية في الاقتصاد الإسلامي، فالأفراد لا يستطيعون القيام بها لكثرة نفقاتها وقلة العائد المنتظر منها. وتقوم الدولة بتوفيرها من الأموال المعدة للصرف في المصالح العامة كالخراج والجزية والفيء

---

(١)-القرشي، يحي بن آدم، الخراج، تقديم وشرح: أحمد شاكر، المكتبة السلفية: القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ، ص ٣٤.

(٢)-سبق تخريجه ص ١٢ من هذه الرسالة.

(٣)-للاستزادة، انظر:

-محمد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٧٧م، ص ٢٠٩، وما بعدها.

والعشور[١].

فالفيء يصرف في مصالح المسلمين عامة، من سد الثغور وشحنها، لأن أهم الأمور حفظ بلاد المسلمين وتأمينهم من عدوهم، ثم الأهم فالأهم؛ كعمارة المساجد والقناطر والحصون،وسد بثق (مكان منفتح من جانب النهر)،أو سد جرف الجسور ليعلو الماء فينتفع به،ومن كرى نهر (أي تنظيفه) وغيرها، كأرزاق القضاة والأئمة والمؤذنين والعلماء بعلوم تتعلق بمصالح المسلمين[٢].

ومن الطبيعي أن تضطلع الدولة بهذه المهمة وهوالأمر الذي يجعل من التخطيط أمرا ضروريا؛ إذ أن صرف الأموال على هذه المشروعات الحيوية، والتي تكون ثمرتها للأفراد والجماعات، لا يمكن تحقيقها وتنفيذها دون وضع الخطط التفصيلية لكل مشروع على حدة، شاملة دراسات الجدوى،والتكاليف المتوقعة،والمدة اللازمة لإكمال المشروع.

سابعا: تعبئة الموارد المادية والبشرية ودوام استثمارها

لا يقتصردورالدولة بالنسبة للعنصرالبشري على التعليم والتثقيف -على نحو ما قدمنا- بل لا بد من توجيه هذا العنصر الهام التوجيه السليم، إلى الأعمال النافعة، التي يستطيع أن يفيد فيها، من خلال ما تعلمه من علوم ومهارات،،وهذا يقتضي من الدولة وضع التخطيط المناسب، لإعداد وتنمية قوة العمل وتشغيلها،ووضع الأجورالمناسبة، والحوافز المختلفة له -مادية ومعنوية- ورعاية واجباته المختلفة، وتوفيرا لأدوات التي يحتاجها لإتمام عمله وفقا لما هو مرسوم له[٣].

ويرى شيخ الإسلام ابن تيمية: (أن لولي الأمر إجبار أهل الصناعات على ما يحتاجه الناس من صناعتهم، كالفلاحة والحياكة والبناية، ويقدر لهم أجرة المثل،فلا يمكن المستعمل من نقص الأجرة، ولا الصانع من زيادتها حيث تعين العمل، وهذا من التسعير الواجب، وكذلك إذا احتاج الناس إلى من يصنع لهم آلات الجهاد،من سلاح وجسر

---

(١)-محمد حسن أبو يحي، اقتصادنا في ضوء القرآن والسنة، دار عمان، عمان: ١٤٠٩هـ، الطبعة الأولى، ص٣٧٨ .

(٢)-الشربيني، محمد بن أحمد، مغني المحتاج، مطبعة مصطفى البابي الحلبي:القاهرة، بدون رقم طبعة، ج ٣، ص ٩٣ . وانظر:
-البهوتي، منصور بن يونس، شرح منتهى الارادات، المطبعة السلفية: المدينة المنورة،بدون رقم طبعة أو تاريخ،ج٢،ص١٢١ .

(٣)-إبراهيم النعمة، العمل والعمال في الفكر الإسلامي،الدار السعودية للنشر والتوزيع: جدة، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ص ١١،١٤ .

للحرب وخلافه فيستعمل بأجرة المثل، لا يمكن المستعملون من ظلمهم ولا العمال من مطالبتهم بزيادة على حقهم، مع الحاجة إليهم فهذا تسعير أعمال)[١].

كما أن الموارد الطبيعية المتاحة بشتى صورها وألوانها، يجب أن تستخدم الاستخدام الأمثل، ولا بد من المحافظة عليها وتطويرها، بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والتخطيط.

وتأسيسا على ماسبق في مشروعية التخطيط، فإن الإسلام يحرص على تحقيق التوازن بين قوى الاستثمار المختلفة، في كل مجتمع من المجتمعات. وتحقيق هذا التوازن غير ممكن إلا عن طريق التخطيط للتنمية، وتكليف ولي الأمر ذوي الرأي والحل والعقد في المجتمع، بالمشاورة والتناصح في توجيه النشاط الاقتصادي للأمة، إلى أفضل السبل الممكنة فالتخطيط من قبيل إعداد العدة، ومن قبيل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[٢] -كما سبق أن ذكرنا-.

كما أن الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وآثار الصحابة يستخلص منها أنه إذا رأى ولي الأمر أن الأوضاع الاقتصادية داخل مجتمعه لا تسير نحو تحقيق المزيد من التقدم

---

(١)-ابن تيمية، الحسبة، مرجع سابق، ص ٣٣،٣٢ .

(٢)-محمد عبد الله العربي، الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد المعاصر، بحث مقدم إلى المؤتمر الثالث لمجمع البحوث الإسلامية، ١٣٨٦هـ، ص ٣٢٠ .وانظر:
-بحوث المؤتمر الأول للاقتصاد الإسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي: جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ، ص ٥٤ .

الاقتصادي، فإن له التدخل عن طريق التخطيط ووضع الخطط الاقتصادية والاجتماعية التي تضمن توجيه نشاط الأفراد إلى الاستثمارات التي يحتاجها المجتمع فعلا ، فله مثلا أن يخطط للإنتاج الزراعي، ويضع من الخطط والسياسات الاقتصادية ما يراه كفيلا بتحقيق أهداف المجتمع وتمشي ذلك مع المصلحة العامة له.

ويقرر أحد الباحثين في الاقتصاد الاسلامي: (أن التخطيط ليس بدعة مستحدثة،ولا رذيلة مستقبحة،فإذا كان الباحث يحتاج لمخطط هيكلي لبحثه، والمهندس يحتاج لمخطط هندسي لبنائه، وسياسة التعليم تحتاج إلى تخطيط من حيث التوسع في التعليم؛ فإن مستقبل الأمه لا يمكن أن يترك من غير تخطيط هادف تشرف عليه الدولة، من خلال دراسة ميدانية مستوعبة تحدد فيه الوسائل والأهداف وتتابع تنفيذها بكل دقة. ونظرا لأن التنمية الاقتصادية هي الغاية فإن التخطيط لتحقيق هذه الغاية يجب أن تقوم به الدولة بحكم مسؤولياتها، عن خدمة المجتمع، وحماية مصالحه وصيانة حقوقه، مكلفة بتوفير الأسباب التي يعجز عنها الأفراد، ولكي ينتقل المجتمع من حالة التخلف والركود الاقتصادي، إلى حالة الاعتماد على النفس، وتوفير أسباب الرخاء والسعادة لأفراد المجتمع)(١).

هذا ويعد التخطيط في العصر الحاضر ضرورة شرعية ملحة، لنقل الدول الإسلامية من حالة التخلف والركود الاقتصادي الذي تعيشه، إلى معارج النمو الاقتصادي، مع أهمية أن يكون التخطيط نابعا من الشريعة الإسلامية، بأن يكون مبناه وأساسه من خلال وضع الدولة خططا اقتصادية واجتماعية بما يتوافر لها من الاحصائيات والمعلومات والبيانات، عن حقيقة الموارد الاقتصادية المتوفرة، ومحاولة استخدامها في مشروعات التنمية الاقتصادية، التي تعود بالنفع العميم وتوجيه الأفراد وحثهم في حالة الضرورة وبشرط الأمان على أموالهم إلى توظيفها فيما يصلح حالهم وحال مجتمعاتهم. فإذا كان للدولة

---

(١)-محمد فاروق النبهان، بحوث في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة الرسالة: بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ، ص ٩٦ .

محاربة الاحتكار، وبيع الأموال المحتكرة، والتسعير بحدود وضوابط معينة، والتعزير بالغرامة وأخذ المال؛ فإن لها والحالة هذه أن تتدخل عن طريق التخطيط للتنمية الاقتصادية تخطيطا إسلاميا يعمل في نهاية الأمر على خروج البلاد الإسلامية من التخلف الذي تعيشه. ونرى أن ذلك هو أحد أهم الحلول الأساسية المطروحة على ساحة الفكر الاقتصادي التنموي وعلى المهتمين بشؤون التخطيط في العالم الإسلامي.

الفصل الثاني

مفهوم وخصائص التنمية وارتباط نجاحها بالتخطيط

المبحث الأول : مفهوم وخصائص التنمية الاقتصادية
في الفكر الوضعي .

المبحث الثاني : مفهوم وخصائص التنمية الاقتصادية
في الفكرالإسلامي .

المبحث الثالث : ارتباط نجاح التنمية الاقتصادية
بالتخطيط .

الفصل الثاني

مفهوم وخصائص التنمية وارتباط نجاحها بالتخطيط

في هذا الفصل سيتم دراسة مفهوم التنمية لاقتصادية في المنهجين الوضعي والإسلامي، وتأكيد ارتباط التنمية عموما بالتخطيط. بالتعرف على خصائص التنمية في الفكر الوضعي عموما، ثم موقف الإسلام من هذه الخصائص، لنستطيع في النهاية إبراز المفهوم الإسلامي في التنمية، في مقابلة مع عناصر المفهوم الوضعي وبهذا نوضح خصوصية الإسلام في هذا المجال. وذلك من خلال ثلاثة مباحث يعالج أولهما وثانيهما مفهوم وخصائص التنمية الاقتصادية وضعيا وإسلاميا، ويتناول الثالث ارتباط نجاح التنمية الاقتصادية بالتخطيط.

المبحث الأول

مفهوم وخصائص التنمية الاقتصادية في الفكر الوضعي

موضوع التنمية الاقتصادية من أهم الموضوعات التي تشغل أذهان الباحثين والمفكرين الاقتصاديين، سواء في الدول التي بلغت اقتصاداتها درجة عالية من التقدم ،أوفي الدول التي لا زالت في المراحل الأولى للنمو. وقد زاد اهتمام الدول المتقدمة بالتنمية الاقتصادية مع أزمة الكساد العالمي عام ١٩٢٩م، ثم جاءت نهاية الحرب العالمية الثانية لتكثف الاهتمام بالتنمية، بقصد مواجهة ظروف ما بعد الحرب، وترميم الأجهزة الإنتاجية في الدول التي شاركت فيها.

وفي الدول النامية أدت حركات التحرر وحصول الكثير من الدول المستعمرة على استقلالها، إلى الأخذ بالتنمية الاقتصادية على أساس أنها الحل الأنسب لمشاكلها، والتخلص من التخلف الذي بات يلازمها، وهو ما أثار قضية التنمية في العالم(١). وللأسف فإن معظم الدول الإسلامية تنتمي إلى الدول النامية مما جعل مفهوم التنمية بها شديد الإلحاح، ونظرا للأهمية الكبرى التي تحتلها التنمية الاقتصادية، سنعمد إلى التعرف على مفهوم هذه العملية ومحتواها، وستكون المعالجة في صورة تحديد عناصر عملية التنمية في المنهج الوضعي، وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول

الزيادة المستمرة في الدخل الفردي

تتجه معظم تعاريف التنمية الاقتصادية إلى ربط مفهومها بهذا المعيار، حيث يقال: (إن التنمية الاقتصادية تتحصل في الدخول في مرحلة النمو الاقتصادي السريع، أي تحقيق زيادة سريعة وتراكمية ودائمة في الدخل الحقيقي(٢) للفرد عبر فترة ممتدة من الزمن)(٣).

---

(١)- عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٨٣م، ص١٩ .

(٢)- أي بالأسعار الثابتة.

(٣)- محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، ج١، دار النهضة: القاهرة بدون رقم طبعة، ١٩٧٣م، ص ٧٨ .

أي أنها تعني تزايدا مستمرا في الدخل القومي بالأسعار الثابتة، وفي دخل الفرد الصافي أيضا[١]. ومن الاقتصاديين من يعرف

التنمية، بأنها الارتفاع المستمر في متوسط الدخل الفردي الحقيقي في الأجل الطويل[٢]. ويعبر عنها البعض بقوله: إنها العمل الحثيث على زيادة الإنتاج تعزيزا لدخل الأمة القومي، ورفعا لمستوى أبنائها المعيشي[٣]. وعرفت التنمية أخيرا، بأنها الزيادة في قدرة أمة أو منطقة على إنتاج السلع والخدمات، وتقاس عادة بنسبة الزيادة السنوية في الناتج القومي الكلي للأمة بالأسعار الثابتة، والتي يمكن قياسها بطريقة أفضل، عن طريق الزيادة في الدخل القومي الحقيقي لكل فرد[٤].

ومن الملاحظ أن التعاريف السابقة، تركز على الزيادة المستمرة في الدخل الفردي الحقيقي، ولفترة زمنية طويلة، وإن كان بعضها يضيف إلى ذلك شروطا أخرى مثل: أن تتم التنمية من خلال قطاعات اقتصادية رائدة، أي تستطيع تحقيقه أو بذل مزيد من الجهود لتحقيق التنمية، إلا أن الاهتمام بمتوسط الدخل الفردي الحقيقي بدا واضحا في تلك التعريف.

هذا ولعل أشد الانتقادات لمفهوم التنمية الوضعية تلك الموجهة إلى هذا العنصر والتي نسوق بعضا منها:

أولا: أن التنمية يجب أن تصحبها تغيرات في هيكل وبناء الاقتصاد القومي[٥].

ثانيا: يتطلب إعمال عنصر الدخل كمؤشر للتنمية زيادة متوسطه على فترة من الزمن بنسب متزايدة، وأن يكون معدل الدخل النقدي أعلى من الارتفاع في مستويات أسعار السلع والخدمات[٦].

ثالثا: تزداد هذه الانتقادات عنفا وتصل ذروتها، عند استخدام

---

(١)، (٢)-عبدالهادي طاهر، استراتيجيات البترول والتنمية في السعودية، الدار السعودية للنشر، جدة، بدون رقم طبعة، ١٣٩٠هـ، ص ٤١ .

(٣)-منير البعلبكي، موسوعة المورد، دار العلم للملايين: بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م، ج١، ص ٨٤ .

(٤)- HILL, MEGRAW,THE MEGRAW-Hill pictiomary Of Modern Economies, New York -Second Edetions, Nopate, p186.; Doglas,Greenwalld, Encyclopadia Of Eco Nomic, New York, N.D. Nopate, p 276 .a

(٥)-عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، ص ٢١١، مرجع سابق.

(٦)-علي لطفي، التنمية الاقتصادية، ص ١٦٤، مرجع سابق.

متوسط الدخل الفردي للقيام بعقد المقارنات الدولية على مستويات الرفاهية المادية، التي بلغتها شعوب تختلف في أطرها ونظمها الاجتماعية والاقتصادية، أو في مراحل النمو التي حققتها (١).

رابعا: استخدام هذاالمتوسط يؤدي إلى نتائج شاذة،كاعتبار بعض الدول النامية التي يرتفع فيهاهذاالمتوسط في مصاف الدول المتقدمة، وهي ليست كذلك،كماأن هناك عوامل مختلفة تدخل في تحديدهذاالمتوسط، وهي عوامل تختلف من باحث لاخر ويصعب قياسها،فضلا عن التغيرالمستمر لهذا المتوسط بصورة تستدعي إعادة النظر فيه كل عام على الأقل (٢).

خامسا: لا يأخذمتوسط الدخل الفردي نمط توزيع الدخل السائد في مختلف الدول بعين الاعتبار،لذلك فهو لا يعبر بشكل تقريبي عن مستوى الرفاهية المادية التي تحققت في دولة ما، إذ لا يعني متوسط دخل الفردفي دولة ما (١٠٠٠٠$) دولارا في السنة حصول جميع الأفراد عليه، بل قد تحصل فئة قليلة من المجتمع على مئات الملايين،في حين تعيش الغالبية العظمى من السكان بدخول فردية منخفضة (٣)؛أي أن هذا العنصر لا يضفي أي اهتمام على قضية التوزيع.

المطلب الثاني

الاستخدام الأمثل للموارد

يرى بعض الاقتصاديين أن التنمية تتحصل في استخدام الموارد الاقتصادية المتوفرة لمجتمع من المجتمعات استخداماأمثل لرفع مستوى معيشة الأفراد (٤).كما يعرفها البعض بأنها:عمليات استخدام الموارد الاقتصادية في مجتمع من المجتمعات استخداما أمثلا (٥).

وهذه التعاريف تربط تحقيق التنمية الاقتصادية بالاستغلال

---

(١)-انطونيوس كرم، اقتصاديات التخلف والتنمية،مركز الانماء القومي:بيروت،الطبعة الأولى، ١٩٨٠م، ص ٤١ .
(٢)-علي لطفي، التنمية الاقتصادية، ص ١٦٥، مرجع سابق.
(٣)-انطونيوس كرم، المرجع السابق، ص ٤٢ .
(٤)-حسين عمر، التحليل الكلي، دار الشروق: جدة، الطبعة الثالثة، ١٤٠١هـ، ص ٢٣١ .
(٥)-محمد عفر، التنمية الاقتصادية لدول العالم الإسلامي، دارالمجمع العلمي:جدة، بدون رقم طبعة، ١٤٠٠هـ، ص ٢٧ .

الأمثل للموارد؛ أي أن التنمية وتحققها في الأساس يعتمد على كيفية استغلال المجتمع لموارده، إذ أن عملية الاستخدام الأمثل تستلزم تنسيق أولويات على المستوى القومي.

ويقتضي الاستخدام الأمثل للموارد استخدام الفنون الإنتاجية التي تقلل من الفاقد وتحصل من الموارد على أقصى عائد، ولهذا كثيرا ما يتضمن تعريف التنمية تركيزا على أهمية هذه الفنون، ومن قبيل ذلك تعريف (كندل برجر) القائل: بأن التنمية الاقتصادية تقتضي بجانب زيادة الناتج القومي، توافر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الانتاجية القائمة، أوالتي ينتظر انشاؤها[1]. كما توضح بعض التعاريف أن التنمية هي: العملية التي تؤدي إلى تطوير المجتمع، عن طريق فنون انتاجية جديدة (...)[2]، وعرفها البعض بأنها: تتضمن إجراء تغييرات جذرية في فنون الإنتاج المستخدمة[3]، والتي ستحدث بطبيعة الحال تغييرا شاملا في أساليب وطرائق الإنتاج، عن طريق استخدام التكنولوجيا الحديثة.

المطلب الثالث

شمولية التنمية للقطاعات الاقتصادية وتوازنها

يتجه بعض الكتاب في تعريف التنمية الاقتصادية، إلى أنها عملية تشمل جميع فروع وأجزاء النشاط الاقتصادي، ولا تقتصر على قطاع دون

---

(١)-محمد عجيمة وآخرون، ص ٤٨، مرجع سابق.
(٢)-محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، دار الجامعات المصرية: الاسكندرية، الطبعة الثانية، ١٩٧٧م، ص ١٥ .
(٣)-عبد الرحمن يسري، التنمية الاقتصادية، دار الجامعات المصرية: الاسكندرية، بدون رقم طبعة، ١٩٨٠م، ص ٤٦ .

آخر، نظرا لكثرة الارتباطات والعلاقات المختلفة بين القطاعات الاقتصادية، بحيث يصبح من الصعب عزل قطاع منها عن الآخر، فهي لا تقتصر على مجال اقتصادي واحد كالزراعة وحدها أو الصناعة وحدها[١].
ومن الاقتصاديين من يعرف التنمية بأنها عملية مستمرة تتضمن تغييرات هيكلية كبيرة في البنيان الاقتصادي والاجتماعي، يعمل على تحسين أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة[٢]، وهذا يتفق مع التعريف الذي يرى أن التنمية الاقتصادية لا تعني التصنيع وخلق صناعات جديدة فقط، وإنما تتعداها إلى الزراعة والتجارة والخدمات كالنقل والمواصلات[٣].
وتشير بعض التعاريف أيضا إلى أن التنمية الاقتصادية هي: مجموعة الأنشطة الاقتصادية التي تسبب زيادة انتاجية الاقتصاد ككل[٤].

ومن المعروف أن أساليب واستراتيجيات التنمية الاقتصادية تتباين في مدى تحقيقها لتوازن القطاعات الاقتصادية، فبينما تراعي بعض الدول هذه العملية من خلال تبني استراتيجية النمو المتوازن، يجنح البعض الآخر إلى عدم مراعاة توازن القطاعات، عن طريق الاهتمام بقطاع قائد كما تقضي بذلك نظرية النمو غير المتوازن، لكن ليس معنى ذلك أن الخلل في نمو القطاعات أمر مرغوب فيه، إذ النمو غير المتوازن هو مرحلة مؤقتة يلحق بها فيما بعد القطاعات التي لم تأخذ حظا وافرا من النمو.

المطلب الرابع

التغيير البنياني

يتجه عدد من التعاريف إلى ربط مفهوم التنمية الاقتصادية بالتغيير البنياني، وخاصة في الدول النامية، التي تحتاج إلى مزيد من الاستثمارات، لاستكمال بناء هياكلها المعتمدة على الإنتاج الأولي، أي تبرز أهميته للدول النامية بصورة أكبر من الدول المتقدمة.

---

(١)-علية حسين، ص ٩٧، مرجع سابق.
(٢)-كوزنتس، سيمون، النمو الاقتصادي الحديث، ترجمة: لجنة من الأساتذة الجامعيين دار الآفاق الجديدة: بيروت، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ص ٧ . وانظر:
-محمد عفر، التنمية الاقتصادية لدول العالم الاسلامي، ص ٢٧، مرجع سابق.
(٣)-محمد عجيمة وآخرون، ص ٤٩، مرجع سابق.
(٤)-محمد عفر، التنمية الاقتصادية لدول العالم الإسلامي، ص ٢٧، مرجع سابق.

ومن الكتّاب من يعرف التنمية بأنها: ذلك التغيير البنياني للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والفكرية، بهدف توفير الحياة الكريمة للأفراد[١]. ويرى البعض أن التنمية الاقتصادية عملية ديناميكية تستدعي تغييرات بنيانية تعمل على تحسن معدل أداء الاقتصاد، وزيادة نسب النمو الاقتصادي[٢].

---

(١)-فائز الحبيب، التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية، عمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود: الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، ص ١٠٨ .

(٢)-أحمد، خورشيد، التنمية الاقتصادية في الإطار الإسلامي، مقال ضمن كتاب قراءات في الاقتصاد الإسلامي، ص ١٠٢، مرجع سابق.

المبحث الثاني

مفهوم وخصائص التنمية في الفكر الإسلامي

ثمة عناصر مشتركة بين مفهوم التنمية الإسلامية والتنمية الوضعية؛فإذا كانت التنمية في الفكر الوضعي تنشد الزيادة المستمرة في الدخل الفردي،والاستخدام الأمثل للموارد،وشمولية عملية التنمية وتوازنها، والتغيير البنياني. فإن الإسلام يتوخى ذلك وأكثر، وفق ضوابط شرعية محددة، ويتفوق على ذلك المفهوم في أمور عدة، ككونها آتية من الترغيب الإلهي،وهي مسئولية كل من الفرد والدولة، فضلا عن محافظتها على البيئة، وحرصها الشديد على التوازن. وينفرد بمفاهيم خاصة ككون التنمية فريضة إسلامية،وتحتوي مفهوما خاصا، وتشتمل أكثر على الجدية والانضباط. وفيما يلي تحليل ذلك:

المطلب الأول

موقف الإسلام من المفاهيم الوضعية للتنمية

للإسلام موقف متميز من عناصر المفهوم الوضعي للتنمية، والتي سبق تناولها في المبحث السابق، وهو ما يتضح على الوجه التالي:

أولا: الزيادة المستمرة في الدخل الفردي

يسعى الإسلام إلى تحقيق الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي؛ باعتباره المعيار المقبول لقياس مستوى المعيشة والرفاهية الاجتماعية، فالغنى مطلوب ومحبب إلى النفس والشرع[١]، وهو نعمة من الله، وحافز على طاعته، إذ المال فضل كما يتضح من قوله تعالى: *(وابتغوا من فضل الله...الآية)*[٢]، وهو خير لقوله تعالى: *(إن ترك خيرا الوصية للوالدين...الآية)*[٣]. وقد امتن الله على رسوله بالغنى، فقال سبحانه : *(ووجدك عائلا فأغنى)*[٤].والرسول صلى الله

---

(١)-ربيع الروبي، دراسات وبحوث في الفكر الاقتصادي الإسلامي، ص ١٢٣،مرجع سابق.
(٢)-سورة الجمعة، من الآية رقم ١٠ .
(٣)-سورة البقرة، من الآية رقم ١٨٠ .
(٤)-سورة الضحى، الآية رقم ٨ .

عليه وسلم ندب إلى حب المال ومدح الغنى أو المال بقوله: *(نعما المال الصالح للعبد الصالح)*[١]. وسأل الغنى لنفسه فقال صلى الله عليه وسلم: *(اللهم إني أسألك الهدى والتقى والعفاف والغنى)*[٢].

وفي المقابل فإن الفقر قد يكون عقوبة لقوله تعالى: *(فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بماكانوايصنعون...الآية)*[٣]. وهو ابتلاء لقوله تعالى: *(ولنبلونكم بشيء من الخوف والجوع ونقص من الأموال والأنفس والثمرات..الآية)*[٤]. كماأن الرسول صلى الله عليه وسلم استعاذمن الفقربقوله: *(اللهم إني أعوذبك من الفق والقلةوالذلة...الحديث)*[٥][٦].

كل ذلك مع إعمال شرطين أساسين، الأول: أن يكون التمتع بذلك المستوى-مستوىالدخل-وتلك الرفاهيةأتى من الحلال وينفق في دائرته. والثاني: أن المفهوم الوضعي يركز على الجانب المادي فقط، بينما يمتد في الإسلام ليشمل كافة الجوانب الروحية والعقدية والتربوية، التي تعمل معا لإيجاد الانسان السوي لمجتمعه -وبعبارة أدق- فإن الإسلام يسعى إلى تحقيق ذلك المفهوم في ضوء الأولويات الإسلامية،والعدالة التوزيعية،لقوله تعالى: *(كي لا يكون

---

(١)-أخرجه القضاعي في مسند الشهاب، تحقيق:حمدي عبد المجيد،مؤسسة الرسالة: بيروت، بدون رقم طبعة، ١٤٠٥هـ، وقال المحقق: رواه أحمد في المسند، ج٤، ص٢٠٢،٢٠٣ .
-والبخاري، في الأدب المفرد، ج١، ص ١١٢، حديث رقم ٢٩٩ . وهو حديث صحيح.
-الحاكم، المستدرك، ج٢، ص ٢ . وقال: صحيح الإسناد على شرط مسلم ولم يخرجاه، مرجع سابق.

(٢)-مسلم، صحيح مسلم، ج٤، ص ٢٠٧٨، كتاب الذكر والدعاء، باب التعوذ من شرما عمل ومن شر مالم يعمل، حديث رقم ٢٧٢١، مرجع سابق.

(٣)-سورة النحل، من الآية رقم ١١٢ .

(٤)-سورة البقرة، من الآية رقم ١٥٥ .

(٥)-أبو داود، سنن أبي داود، ج٢،ص١٩٠،كتاب الصلاة،باب الاستعاذة،حديث رقم١٥٤٤، مرجع سابق.
-السيوطي، جلال الدين، سنن النسائي بشرح السيوطي، دارالثقافة: بيروت، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ج٨، ص ٢٦٢، كتاب الاستعاذة، باب الاستعاذة من الفقر، وإسناده حسن. انظر:
-الجزري، المرجع السابق، ج٤، ص ٣٥٦، مرجع سابق.

(٦)-ننوه أنه لا تعارض بين تحبيب الغنى، وبين النصوص التي تحث على الرضا، والقناعة بما قسم الله، والمحاذير التي تكمن وراء الغنى والفقر، فليس معنى القناعةوالرضا بما قسم الله، الرضا بالفقر والعيش في هوان؛إنما هي دعوة لأن يرضى الانسان بما لا يستطيع تغييره، مثل: افتقاد القدرات الجسمية والعقلية والنفسية المفضية إلى الغنى والقوة، أو الحرمان من الإرث. أما في غير ذلك فالطريق مفتوح، وحث الإسلام على الكد والكدح والتمتع بثمارالعمل دائم وصدق الحق إذيقول: (لقدخلقناالانسان في كبد)،سورةالبلد،الآية٧ . للاستزادة،انظر:
-ربيع الروبي، دراسات وبحوث في الفكر الاقتصادي الإسلامي،ص١٢٥،مرجع سابق.

دولة بين الأغنياء منكم...الآية)[١]. وقوله صلى الله عليه وسلم: *(ليس المؤمن الذي يشبع وجاره جائع)*[٢].

ثانيا: الاستخدام الأمثل للموارد

تتضمن التنمية في بعدها الإسلامي هذا المفهوم؛ إذ نجد الكثير من الآيات توجه وتحث وتبين كيفية الاستفادة مما بثه الله في الكون من موارد الثروة عموما. والنصوص في هذا المجال لا تقع تحت حصر، منها قوله سبحانه: *(ألم تروا أن الله سخرلكم مافي السموات ومافي الأرض وأسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة)*[٣]، وقوله تعالى: *(ولقد مكناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معايش...الآية)*[٤]، وقوله جل شأنه: *(هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور)*[٥]، إلى غير ذلك من النصوص[٦].

وفي صدد الاستخدام الأمثل للموارد، نجد الإسلام يحرص على عدم الإسراف، وعدم التقتير في استخدامها، مع الأخذ في الحسبان حقوق الأجيال القادمة. وفي صدد ذلك يقول سبحانه: *(قالوا ياذا القرنين إن يأجوج ومأجوج مفسدون في الأرض فهل نجعل لك خرجا على أن تجعل بيننا وبينهم سدا. قال مامكني فيه ربي خير فأعينوني بقوة أجعل بينكم وبينهم ردما. آتوني زبر الحديد حتى إذا ساوى بين الصدفين قال انفخوا حتى إذا جعله نارا قال آتوني أفرغ عليه قطرا)*[٧].

وقد كان حرص عمر واضحا على حق الأجيال القادمة عندما امتنع عن تقسيم أرض السواد.

وإذا كان المفهوم الوضعي يحتوي تحت هذا العنصر استخدام الفنون الإنتاجية، فإن المفهوم الإسلامي للتنمية يتضمن هذا المعنى أيضا، ذلك أن الإتقان في العمل وتحسين الإنتاج مطلب شرعي، لقوله تعالى:

---

(١)-سورة الحشر، من الآية رقم ٧.

(٢)-البخاري، محمد بن اسماعيل، الأدب المفرد، نشره قصي محب الدين: القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٧٩هـ، ج١، ص٥٢ وقال أخرجه الطحاوي في الطهارة، والبيهقي في شعب الإيمان.
-الحاكم، المستدرك، ج٤، ص١٢٧، في كتاب البر والصلة، مرجع سابق، وقال هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وقد جزم الألباني بصحته. انظر:
-سلسلة الأحاديث الصحيحة، المكتب الإسلامي: بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ، ج١، ص٢٢٩، حديث رقم ١٤٩.

(٣)-سورة لقمان، الآية رقم ٢٠.

(٤)-سورة الأعراف، من الآية رقم ١٠.

(٥)-سورة الملك، الآية رقم ١٥.

(٦)-في صدد التوجيه إلى موارد بعينها، انظر: ص ٥٩ وما بعدها من هذه الرسالة.

(٧)-سورة الكهف، الآيات من ٩٤ إلى ٩٦.

وقوله صلى الله عليه وسلم: *(إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه)*[١]. واتقان العمل يؤدي إلى كشف أسراره، والدراية بأحواله، فيستطيع العمال عن طريق التفكير الدائم، والعمل المستمر إيجاد التقنية المناسبة لذلك العمل. فالاتقان وتوفر الموارد الرأسمالية يولدان التقنية، لأنه -أي الاتقان- يتطلب اتباع أدق الأساليب في الإنتاج، وتطويرها بصفة مستمرة. وقوله صلى الله عليه وسلم: *(طلب العلم فريضة على كل مسلم)*[٢].

وإذا كان الإسلام يعتبر اكتشاف قوانين الكون من الحكمة التي هي ضالة المسلم يبحث عنها حتى عند غيره، فإن ذلك لا يعني أن يظل المسلمون معتمدين على التكنولوجيا المستوردة، فالإسلام يترفع بأفراده عن ذلك ويريد لهم ابتكار التكنولوجيا الخاصة بهم، والتي تنبع من بيئتهم وظروفهم وتتوافق مع مجتمعاتهم، لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: *(لا يكن أحدكم إمعة.. الحديث)*[٣]، وقد ورد أن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) دخل السوق في خلافته، فلم يرفيه في الغالب إلا النبط، فاغتم لذلك فلما أن اجتمع الناس أخبرهم بذلك وعذلهم في ترك السوق. فقالوا: إن الله أغنانا عن السوق بما فتح به علينا. فقال: (والله لئن فعلتم ليحتاج رجالكم إلى رجالهم، ونساؤكم إلى نسائهم)[٤]، ولكن على المدى القصير ليس ثمة مانع شرعي من الانفتاح على العالم واستيراد منتجات التكنولوجيا، بشرط عدم الوقوع في أي نوع من أنواع التبعية،

---

(١)-سبق توثيقه ص٢٣ من هذه الرسالة.

(٢)-ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج٢ ص ٥٦، كتاب العلم، باب فضل العلماء، حديث رقم ١٦٦٥، مرجع سابق. وقد جزم الألباني بصحته. انظر:
-صحيح سنن ابن ماجة، ج١، ص٤٤، كتاب العلم، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم، حديث رقم ١٨٣، مرجع سابق.

(٣)-الترمذي، سنن الترمذي، ج٣، ص ٢٤٦، كتاب البر والصلة، باب ماجاء في الإحسان والعفو، حديث رقم ٢٠٧٤، مرجع سابق.

(٤)-الكتاني، عبد الحي، التراتيب الإدارية، دار الكتاب العربي: بيروت، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ج٢، ص ٢٠ .

أو السيطرة أو الاستغلال. لقوله سبحانه: *(لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء..)*[١]. وقوله تعالى: *(ياأيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة وقد كفروا بما جاءكم من الحق..الاية)*[٢]. وقوله جل وعلا: *(ياأيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالا ودوا ما عنتم قد بدت البغضاء من أفواههم وما تخفي صدورهم أكبر...الاية)*[٣].

ثالثا: شمولية التنمية للقطاعات الاقتصادية وتوازنها.

للشمول أبعاد أوسع في مفهوم التنمية الإسلامية؛ إذ يتضمن المظاهر الخلقية والروحية والمادية في آن واحد، فلا يعرف الفصل بين ماهو مادي وبين ماهو روحي، ولا يفرق بين ما هو دنيوي وما هو أخروي، فكل النشاطات التي يباشرها الإنسان هي أعمال روحية وأخروية، طالما كانت مشروعة، وكان القصد بها وجه الله تعالى. فالعمل في الإسلام بمفهومه العام عبادة وهي من أفضل ضروب العبادة، لدرجة أن الله سبحانه قدمها على الجهاد في سبيله، في قوله تعالى: *(وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله وآخرون يقاتلون في سبيل الله.... الاية)*[٤]. ولقوله صلى الله عليه وسلم: *(الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله...الحديث)*[٥].

وهي شاملة أيضا؛ لأنها تقتضي أن تتضمن عملية التنمية كافة الاحتياجات البشرية، اقتصادية كانت أم اجتماعية؛ إذ تشمل المأكل والملبس والمسكن والتعليم والنقل والتطبيب والترفيه في إطار التعاليم الإسلامية. بل يجب ألا يتوقف مفهوم التنمية على إشباع الضروريات فقط، بل يشمل الحاجيات والتحسينيات، حتى يصل المجتمع الإسلامي إلى الرفاهية التي ينشدها له الإسلام[٦].

---

(١)-سورة آل عمران، من الاية رقم ٢٨ .
(٢)-سورة الممتحنة، من الاية رقم ١ .
(٣)-سورة آل عمران، من الاية رقم ١١٨ .
(٤)-سورة المزمل، من الاية رقم ٢٠ .
(٥)-البخاري بحاشية السندي، ج٤، ص ٥٢، كتاب النفقات، باب فضل النفقة على الأهل، مرجع سابق.
-مسلم، صحيح مسلم بشرح النووي، ج١٨، ص ١٤١، كتاب الزهد، باب فضل الإحسان على الأرملة، مرجع سابق.
(٦)-محمد شوقي الفنجري، المذهب الاقتصادي في الإسلام، شركة مكتبات عكاظ: جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ، ص ١٠٠ .

ولعل هذا يتضح من دعوة الإسلام إلى العناية بكل القطاعات الاقتصادية، من زراعة وصناعة وتجارة. ففي فضل الزراعة نجد حث الرسول صلى الله عليه وسلم عليها بقوله: *(مامن مسلم يغرس غرسا، أو يزرع زرعا، فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة، إلا كان له به صدقة)*[١]. وفي فضل الصناعة نجد التوجيه إلى كافة الصناعات المختلفة بنص القرآن، الذي يزخر بكثير من الآيات، التي تشير إلى الصناعات المختلفة، ومنها قوله سبحانه في مجال الصناعات المعدنية والتوجيه لها: *(وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس... الآية)[٢]. وقوله تعالى: *(ومن الجبال جدد بيض وحمر مختلف ألوانها وغرابيب سود)*[٣]. وفي صناعة الأسلحة، يقول تعالى: *(وجعل لكم سرابيل تقيكم الحر وسرابيل تقيكم من بأسكم... الآية)*[٤]. وقوله تعالى: *(وعلمناه صنعة لبوس لكم لتحصنكم بأسكم... الآية)*[٥]. وفي مجال صناعة النسيج والملابس يقول تعالى: *(ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها أثاثا ومتاعا إلى حين)*[٦]. وفي مجال الصناعات الجلدية يقول تعالى: *(وجعل لكم من جلود الأنعام بيوتا تستخفونها يوم ظعنكم ويوم إقامتكم... الآية)*[٧]. وفي مجال صناعات السفن يقول تعالى: *(واصنع الفلك بأعيننا ووحينا... الآية)*[٨]. وفي مجال الصناعات الزراعية يقول سبحانه: *(ومن ثمرات النخيل والأعناب تتخذون منه سكرا ورزقا حسنا... الآية)[٩]. فالآيات السابقة عميقة الدلالة على أهمية الشمول في قطاع الصناعة وفي كل فرع من فروعه شأن بقية القطاعات الأخرى، بل أن بعض الفقهاء عد تعلم الصناعة فرضا على الكفاية، إذا لم يقم به أحد وقع الإثم على المجموع[١٠].

وفي مجال التجارة تطالعنا مجموعة من النصوص القرآنية، منها قوله

---

(١)-البخاري بحاشية السندي، ج٢، ص٤٥، كتاب الوكالة، باب فضل الغرس والزرع، مرجع سابق.
-مسلم، صحيح مسلم، ج٣، ص ١١٨٩، كتاب المساقاة، باب فضل الغرس والزرع، حديث رقم ١٥٥٣، مرجع سابق.
(٢)-سورة الحديد، من الآية رقم ٢٥ .
(٣)-سورة فاطر، من الآية رقم ٢٧ .
(٤)-سورة النحل، من الآية رقم ٨١ .
(٥)-سورة الأنبياء، من الآية رقم ٨٠ .
(٦)-سورة النحل من الآية رقم ٨٠ .
(٧)-سورة النحل، من الآية رقم ٨٠ .
(٨)-سورة هود، من الآية رقم ٣٧ .
(٩)-سورة النحل، من الآية رقم ٦٧ .
(١٠)-الغزالي، إحياء علوم الدين، ج١، ص ١٦، مرجع سابق.

تعالى: *(وأحل الله البيع وحرم الربا...الآية)*[١]. وقوله سبحانه: *(وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله...الآية)*[٢]. وقوله جل وعلا: *(يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم...الآية)*[٣]. ومن الأحاديث قوله صلى الله عليه وسلم: *(عليكم بالتجارة فإن فيها تسعة أعشار الرزق)*[٤].

وهكذا نجد أن السمة الغالبة للنظرة الإسلامية هي التوازن في كافة الأمور، حتى في الجانب الروحي، فهو دين الوسطية والاعتدال لقوله تعالى: *(وكذلك جعلناكم أمة وسطا..الآية)*[٥]. وهو أيضا ينبذ كل ألوان التطرف حتى في مجال العبادة[٦]. وفي الجانب الاجتماعي يسعى إلى تحقيق التوازن والعدالة، وتساوي الفرص بين كافة الأفراد داخل المجتمع؛ إذ شرع لذلك الزكاة والصدقة، والقربات المالية الأخرى، وحرم الإسراف، وحث على تحسين معيشة الأفراد ذوي الدخول المنخفضة، حتى تتقارب المستويات[٧]. وفي جماع ذلك يقول سبحانه: *(كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم...الآية)*[٨]. ويقول تعالى: *(والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم)*[٩]. ويقول جل وعلا: *(إن خير من استأجرت القوي الأمين)*[١٠]. ويقول صلى الله عليه وسلم: *(ليس المؤمن الذي يشبع وجاره جائع)*[١١]. ويقول صلى الله عليه وسلم: *(ما آمن بي من بات شبعان وجاره جائع إلى جنبه وهو يعلم به)*[١٢].

أما بخصوص توازن التنمية، فنجد أن الإسلام يشجع على ذلك، بلا نص يقطع بتفضيل قطاع على قطاع آخر لكثرة العلاقات والتشابكات بين

---

(١)-سورة البقرة، من الآية رقم ٢٧٥ .
(٢)-سورة المزمل، من الآية رقم ٢٠ .
(٣)-سورة النساء، من الآية رقم ٢٩ .
(٤)-قال الحافظ العراقي في تخريجه لأحاديث الإحياء، ج٢، ص ٦٤، أخرجه إبراهيم الحربي في غريب الحديث، ورجاله ثقات.
(٥)-سورة البقرة، من الآية رقم ١٤٣ .
(٦)-ربيع الروبي، دراسات وبحوث في الفكر الاقتصادي الإسلامي، ص ٤٥، مرجع سابق.
(٧)-محمد باقر الصدر، اقتصادنا، دار المعارف للمطبوعات: بيروت، الطبعة الرابعة عشرة، ١٤٠١هـ، ص ٧٠٩ .
(٨)-سورة الحشر، من الآية رقم ٧ .
(٩)-سورة المعارج، الآيتان رقم ٢٤،٢٥ .
(١٠)-سورة القصص، من الآية رقم ٢٦ .
(١١)-سبق تخريجه ص٥٧ ، من هذه الرسالة.
(١٢)-السيوطي، الجامع الصغير، ج٢، ص ٤٧٨، حديث رقم ٧٧٧، وقال حديث حسن، وجزم الألباني بصحته، في صحيح الجامع الصغير وزيادته، ج٥،ص١١٦، حديث رقم ٥٣٨١، وفي سلسلة الأحاديث الصحيحة، ج١، ص ٢٢٩، حديث رقم ١٤٩، مراجع سابقة.

القطاعات، وفي صدد ذلك يرى الإمام القسطلاني في شرحه للبخاري ما نصه: (المسألة تختلف باختلاف الأحوال،فحيث احتيج إلى الأقوات أكثر -أي الحاصلات الزراعية والغذائية-تكون الزراعة أفضل،وحيث احتيج إلى المتجر لانقطاع الطريق تكون التجارة أفضل، وحيث احتيج إلى الصنائع تكون هذه أفضل)[١]،وبمثل هذا قال العيني[٢].وعليه فلا يجب أن يهمل قطاع على حساب الآخر بل لا بد من الاهتمام بالقطاع الذي تقل معروضاته بصورة أكبر من ذلك الذي تتوفر منتجاته (معروضاته)[٣]. وكذلك الحال في كافة الأقاليم والأماكن لتحقيق التوازن المكاني. فالمسلمون إخوة في كل مكان، لقوله تعالى: *(إنما المؤمنون إخوة..الآية)*[٤]. فضلا عن أن الدولة ملتزمة نيابة عن المجتمع ومسئوليتها كاملة عن كل مواطن في الدولة أيا كان مركزه أو ديانته أو عمله، لقوله تعالى: *(وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل...الآية)[٥]. وهي مسئولة عن كافة أقاليم ومناطق الدولة،لقوله صلى الله عليه وسلم:*(كلكم راع وكل راع مسئول عن رعيته،فالأمير الذي على الناس راع وهو مسئول عن رعيته ... الحديث)*[٦]. ولقول عمر (رضي الله عنه): (لوماتت شاة على شاطىء الفرات ضائعة لظننت أن الله سائلي عنها يوم القيامة)، وقوله: (لو أن عناقا ذهبت بطف (شاطىء) الفرات لأخذ بها عمر يوم القيامة)[٧]. فقوله هذا يؤكد وجوب العناية بكافة أقاليم الدولة، ريفها وحضرها، وكبيرها وصغيرها. ولما ذكره الماوردي بقوله: (إن على ولي الأمر عمارة البلدان باعتماد مصالحها وتهذيب سبلها ومسالكها)[٨].

---

(١)-القسطلاني، أحمد بن علي، إرشاد الساري إلى صحيح البخاري، دار الفكر: بيروت، الطبعة السابعة، ١٣٢٣هـ، ج٤، ص ١٧١ .
(٢)-العيني، بدر الدين،عمدة القاري شرح صحيح البخاري، دار الفكر: بيروت،بدون رقم طبعة أو تاريخ، ج١٢،ص ١٥٥،وقد أورداه في بيان معنى حديث: (ما من مسلم يغرس غرسا أو يزرع زرعا..الحديث) .
(٣)-ربيع الروبي، دراسات وبحوث في الفكر الاقتصادي الإسلامي، ص ١١٢، مرجع سابق.
(٤)-سورة الحجرات، من الآية رقم ١٠ .
(٥)-سورة النساء، من الآية رقم ٥٨ .
(٦)-البخاري، محمد بن اسماعيل، صحيح البخاري، مطبعة مصطفى البابي الحلبي:القاهرة، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ج٩، ص ٧٧، كتاب الأحكام، باب قوله تعالى: *(وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول...)*.
-مسلم، صحيح مسلم، ج٣، ص ١٤٥٩، كتاب الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل، حديث رقم ١٨٢٩، مرجع سابق.
(٧)-ابن الجوزي، تاريخ عمر بن الخطاب، ص ١٦١، مرجع سابق.
(٨)-الماوردي، علي بن محمد بن حبيب، أدب الدنيا والدين،تحقيق:مصطفى السقا، دار الفكر: بيروت، بدون تاريخ، الطبعة الثالثة، ص١٣٩ .

حاصل الأمر أن القيام بعملية التنمية في الإسلام، يستند إلى فروض الكفايات، ويتخذ من الأولويات الإسلامية إطارا له، على أساس التوازن -عامة- وفي كافة القطاعات الاقتصادية، وعلى مستوى القطاع العام والقطاع الخاص،وانتاجيافي القطاعات السلعية والخدمية،وسلعيا في القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، وصناعيا في الصناعات الثقيلة والخفيفة،وإقليميا في كافة المناطق.وفي ضوء خطة اقتصادية مترابطة ومتناسقة، من حيث الغايات والأهداف والوسائل، وواقعية من حيث الإمكانيات المتاحة، والقدرة على التنفيذ(١).

رابعا: التغيير البنياني

يدعم الإسلام مفهوم التغيير البنياني، بيد أنه تغيير يختلف عما يتبناه الفكر الوضعي، الذي اهتم بالجانب المادي فقط،فالإسلام يحبذ ولكافة الدول الإسلامية تطويرا مستمرا، في الهياكل الاقتصادية الإسلامية، ومزيدا من القوة الإيمانية والاجتماعية والسياسية،وإذا كانت الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، في العالم الإسلامي المعاصر، تعاني من خلل وتخلف وابتعاد عن شريعة الله، فإن مفهوم التغير البنياني الإسلامي، يشمل إصلاح ذلك كله، فالهياكل الاقتصادية المقتصرة على القطاع الأولي والمحصول الواحد، تستلزم تغييرا نحو التنوع وتكامل القطاعات واستكمالها،والاهتمام بالقطاعات الرائدة المقوية للجهازالإنتاجي. وإذاكانت الهياكل الاجتماعية تتسم بالسلبية والتواكل،فإن التغيير البنياني الإسلامي يعني بالنسبة لها، مزيدا من الإيجابية والأخذ بالأسباب. وإذا كان البناء الروحي قد شابه الضعف، فإن التغيير البنياني الإسلامي يعني أيضا تقوية الجانب الإيماني والعقائدي. وصدق الرسول الكريم إذ يقول:*(المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف...الحديث)*(٢).والتغيير البنياني يشمل كل ما تضمنه هذا الحديث من قوة.

وهكذايصبح التغييرالبنياني الإسلامي،وتتم معه العودة الصحيحة

---

(١)-عبد الحميد الغزالي، حول المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية، دارالوفا للطباعة والنشر، المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ، ص ٧٦ .

(٢)-مسلم، صحيح مسلم، ج٤، ص٢٠٥٢، كتاب القدر، باب في الأمر بالقوة وترك العجز، حديث رقم ٢٦٦٤، مرجع سابق.

إلى تطبيق منهج الله في الحياة، فذلك ضمان أكيد لتحقيق النمو الاقتصادي، وتوفير الحياة الكريمة. وصدق الحق سبحانه إذ يقول: *(وألّوا استقاموا على الطريقة لأسقيناهم ماء غدقاً)*[١].

المطلب الثاني

مقابلة بين المفهوم الإسلامي للتنمية ومفهومها الوضعي

يتفوق المفهوم الإسلامي في التنمية والإعمار، على المفهوم الوضعي، لهذا الإصطلاح، ويتجلى ذلك من استعراض أبرز وجوه هذا التفوق، والتي تتضح من النقاط التالية[٢]:

أولا: إن واقع التنمية في الإسلام، لا يتأتى فقط من مواجهة المشكلة الاقتصادية، شأن النظم الوضعية، ولكنه يتأتى أيضا من القوة الإيمانية، ومن الترغيب الشرعي، الذي يحض على هذه المواجهة ويقرن العطاء الدنيوي بالعطاء الأخروي الأكثر سخاء. إذ يقول الله تعالى: *(هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها..الآية)*[٣]. ويقول سبحانه: *(فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله... الآية)*[٤]. ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم: *(طلب الحلال واجب على كل مسلم)*[٥]. ويقول صلى الله عليه وسلم: *(طلب الحلال فريضة بعد الفريضة)*[٦]. ولقوله أيضا: *(الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله...الحديث)*[٧].

من أجل ذلك ولبعد الشقة بين التنمية في المنهج الإسلامي والتنمية الوضعية، فإن المدخل الطبيعي لمفهوم التنمية الاقتصادية في الإسلام، ينطلق من عدد من الأسس على رأسها وحدانية الله

---

(١)-سورة الجن، الآية رقم ١٦.
(٢)-انظر: علي عبد الرسول، المبادىء الاقتصادية في الإسلام، دار الفكر العربي: القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٠م، ص ٢٦٧.
-محمد عفر، التنمية الاقتصادية لدول العالم الإسلامي، ص ٣٧، مرجع سابق.
(٣)-سورة هود، من الآية رقم ٦١.
(٤)-سورة الجمعة، من الآية رقم ١٠.
(٥)-الديلمي، مسند الفردوس بمأثور الخطاب، تحقيق: السعيد بسيوني زغلول: دار الباز، مكة المكرمة، بدون رقم طبعة، ١٤٠٦هـ، ج٢، ص٤٤٠، حديث رقم ٣٩١٤، وقال المحقق: رواه الطبراني في الأوسط وإسناده حسن.
(٦)-المناوي، محمد عبد الرؤوف، فيض القدير، ج٤، ص ٢٧٠، مرجع سابق. وقال: أخرجه الطبراني عن ابن مسعود والحديث ضعيف ولكن له شواهد.
(٧)-سبق تخريجه، ص ٥٩ من هذه الرسالة.

وحاكميته، والذي يحكم علاقة الإنسان بخالقه والمتمثلة في عبادته والخضوع له وفعل الخيرات، ثم علاقة الإنسان بأخيه الإنسان، القائمة على التعاون على البر والتقوى.

ثانيا: مفهوم التنمية في الإسلام يجعلها مسئولية كل من الفرد والدولة، يعضد كل منهما دور الآخر ويقويه. بخلاف الاقتصاديات الوضعية، التي يركز بعضها على الفرد كهدف ووسيلة للتنمية كما هو شأن الرأسمالية، أو على المجموع كما هو شأن الاشتراكية. ويقول سبحانه في هذا الصدد: *(وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان... الآية)*[1]. ويقول تعالى: *(ود الذين كفروا لو تغفلون عن أسلحتكم وأمتعتكم فيميلون عليكم ميلة واحدة.. الآية)*[2]. ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم: *(كلكم راع وكل راع مسئول عن رعيته فالأمير الذي على الناس راع وهو مسئول عن رعيته.. الحديث)*[3]. كما يقول أيضا: *(على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره إلا أن يؤمر بمعصية... الحديث)*[4]. وليس دليل أبلغ على أن التنمية مسئولية كل من الفرد والدولة من حديث الأنصاري الذي جاء إلى الرسول صلى الله عليه وسلم فسأله عما يملك، وطلب منه إحضاره، ثم باعه له ووجهه أن يشتري ببعضه طعاما وببعضه آلة، ثم عاونه ولي الأمر يشد عوده فيه، ووضع له خطة مدتها خمسة عشر يوما، ووجهه إلى الاحتطاب، فنجحت الخطة وكسب الأنصاري[5].

ثالثا: يقوم المفهوم الإسلامي للتنمية على التوازن في جميع المجالات، بناء على العدالة الاجتماعية والتكافل بين أفراده، بكل الوسائل الكفيلة بذلك، من زكاة وحض على الصدقات والقربات الأخرى، لقوله سبحانه: *(واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين إحسانا وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار ذي القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم.. الآية)*[6]. ولقوله

---

(١)-سورة المائدة، من الآية رقم ٢ .
(٢)-سورة النساء، من الآية رقم ١٠٢ .
(٣)-سبق تخريجه ص ٦٢ من هذه الرسالة.
(٤)-البخاري، صحيح البخاري، ج٩، ص ٧٨، كتاب الأحكام، باب السمع والطاعة للإمام ما لم يكن معصية، مرجع سابق.
-مسلم، صحيح مسلم، ج٣، ص١٤٦٩، كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، حديث رقم١٨٣٩، واللفظ له، مرجع سابق.
(٥)-تجد نص الحديث كاملا في سنن أبي داود، ج٢، ص٢٩٢-٢٩٤، كتاب الزكاة، باب ما تجوز فيه المسألة، حديث رقم١٦٤١، مرجع سابق.
(٦)-سورة النساء، من الآية رقم٣٦ .

صلى الله عليه وسلم: *(مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر)*[(١)]. وهذه نقطة أخرى تبرز تفوق المفهوم الإسلامي، على المفهوم الوضعي للتنمية، الذي يفتقد طبيعة التوازن وحقيقة العدالة.

رابعا: يتفوق الإسلام بحرصه الشديد على البيئة وصيانتها وتحقيق التوازن فيها، ويعتبر ذلك واجبا دينيا وشخصيا يجب على كل فرد أن يلتزم به، بموجب مسئوليته الفردية عن رعاية نفسه ومجتمعه، وتجاه ربه. وهو واجب اجتماعي يقوم به ولاة الأمور، وكافة المؤسسات المسئولية عن ذلك[(٢)]. لقوله تعالى: *(ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها ..الآية)*[(٣)]. ولقوله سبحانه: *(والله لا يحب الفساد)*[(٤)]. ولولي الأمر التدخل لتحقيق ذلك التوازن، بناء على القواعد الفقهية المنبثقة من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم *(لا ضرر ولا ضرار)*[(٥)].

أما مفهوم التنمية الوضعية وزيادة الاستثمارات الموجهة إلى القطاعات الاقتصادية عامة والقطاع الصناعي بصفة خاصة، فقد أدى في بعض الدول وبدرجات متفاوتة إلى تلوث البيئة بشكل يضر بالإنسان، ويهدد حياته بالخطر، ونتج عن ذلك الكثير من الأمراض والأوبئة من جراء التلوث الإشعاعي، والتلوث الصوتي -الضوضاء-، وعن طريق إهدار الكثير من معطيات البيئة، وعدم المحافظة عليها مما أدى إلى الاختلال في التوازن البيئي. مثال ذلك التصريف في مصبات الأنهار والبحار، مما يعني القضاء على الثروات الموجودة في الأنهار والبحار، وعلى رأسها الثروة السمكية، وهي أمور نسمع عنها كثيرا هذه الأيام خاصة خلال المؤتمرات الساعية إلى حماية البيئة من التلوث.

المطلب الثالث

خصوصية المفهوم الإسلامي للتنمية

انتهينا فيما سبق إلى أن هناك عناصر مشتركة بين مفهوم التنمية الإسلامية ومفهوم التنمية الوضعية، ثم اتضح لنا تفوق المفهوم

---

(١)-مسلم، صحيح مسلم، ج٤، ص١٩٩٩، كتاب البر والصلة، باب تراحم المؤمنين وتعاونهم وتعاضدهم، حديث رقم٢٥٨٣ . مرجع سابق.

(٢)-بكر باقادر وآخرون، دراسة أساسية عن حماية البيئة في الإسلام، مصلحة الإرصاد وحماية البيئة السعودية والاتحاد الدولي لصون البيئة (نشرة مشتركة)، ١٤٠٣هـ، ص١٦ .

(٣)-سورة الأعراف، من الآية رقم٨٥ .

(٤)-سورة البقرة، من الآية رقم٢٠٥ .

(٥)-ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج٢، ص٧٥٤، كتاب الأحكام، باب من بنى في حقه ما يضر بجاره، حديث رقم٢٣٤٠، مرجع سابق، وقد جزم الألباني بصحته. انظر:
-صحيح سنن ابن ماجة، ج٢، ص٣٩، كتاب الأحكام، باب من بنى في حقه ما يضر بجاره، حديث رقم١٨٩٥، مرجع سابق.

الإسلامي للتنمية في عدة أمور، حتى نستطيع من خلال هذا المطلب إبراز خصوصية المفهوم الإسلامي في هذا المجال.

فلا نجانب الصواب إذا قلنا إن الفقهاء المسلمين من أوائل من عالج قضايا التنمية الاقتصادية فقد عالجها القاضي أبو يوسف ضمن كتاب الخراج،وكذلك فعل الدلجي[1].في الفلاكة والمفلكون،كماتضمنت مقدمة ابن خلدون تحليلا لقضايا التنمية[2].على أن المتتبع لكتابات هؤلاء الرواد-وغيرهم- من الكتاب المسلمين،يستطيع أن يستخلص من أفكارهم، أن التنمية في الإسلام تتفرد بالمفاهيم والخصائص التالية:

أولا: التنمية فريضة إسلامية

وقد سبق أن دللنا علىذلك من الكتاب،والسنة،ومن الآثار. ونلخصه من الكتاب في قوله تعالى: *(هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها.. الآية)*[3]. وقوله سبحانه: *(هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها، وكلوا من رزقه وإليه النشور)*[4]. وقوله جل وعلا: *(فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض، وابتغوا من فضل الله...الآية)[5]. إذ تشير هذه الآيات البينات،إلى أن الله تعالى ابتدأ خلق الإنسان من الأرض واستعمره فيها؛ أي جعله عامرها وساكنها وطلب منه عمارتها واستغلالها بكافة الوسائل والطرق المشروعة،والطلب المطلق من الله تعالى يدل على الوجوب[6].

ومن السنةقوله صلى الله عليه وسلم:*(طلب الحلال واجب على كل مسلم)*[7]. إذ يفهم من هذا الحديث،أن تنمية الدخل والتخطيط لكيفية الحصول عليه من المصادر المباحة شرعا فريضة على كل مسلم.

= وفي إرواء الغليل،ج٣،ص٤٠٨،حديث رقم٨٩٦ .
-ابن حنبل، أحمد،المسند،المكتب الإسلامي،بيروت:الطبعة الأولى١٣٩٩هـ،ج٥،ص٣٧٢ .

(١)-هو أحمد بن علي بن عبد الله بن شهاب الدلجي(٧٧٠-٨٣٨هـ)،فاضل مصري له اشتغال بالفلسفة،حكم بإراقة دمه لزندقته،نسبته إلى دلجة بصعيد مصر،تعلم في البلاد المصرية،واشتهر بدمشق،وكان منتقصاللناس كثيرا لاستهزاء بهم،توفي بالقاهرة،له كتب منها الفلاكة والمفلكون،شرح تسهيل الفوائد لابن مالك،والجمع بين التوسط للأوزاعي والخادم للزركشي مع زوائد في مجلدين. انظر:
-الزركلي، الإعلام، ج١، ص١٧٧، مرجع سابق. وللاستزادة: انظر:
-الضوء اللامع، ج٢، ص ٢٧ .
-هدية العارفين، ج١، ص٢٤ .

(٢)-محمد شوقي الفنجري، المذهب الاقتصادي في الإسلام، ص٩٦، مرجع سابق.
-عبدالرحمن يسري، مساهمة ابن خلدون في الفكر الاقتصادي،(عرض وتقييم)، جامعة الاسكندرية: مجلة كلية التجارة، العدد الثاني، السنة الخامسة عشرة، ١٩٧٨م.

(٣)-سورة هود، من الآية رقم ٦١ .

(٤)-سورة الملك، الآية رقم ١٥ .

(٥)-سورة الجمعة، من الآية رقم ١٠ .

(٦)-القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج٩، ص ٥٦، مرجع سابق. وانظر:
-سيد قطب، في ظلال القرآن، ج٤، ص ١٩١٠، مرجع سابق.

(٧)-سبق تخريجه، ص٦٤ من هذه الرسالة.

ومن الآثار، ماروى صاحب الاكتساب أن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) كان يقدم درجة الكسب على درجة الجهاد، ويقول: (لأن أموت بين شعبتي رحلي أضرب في الأرض أبتغي من فضل الله، أحب إلي من أقتل مجاهدا في سبيل الله؛ لأن الله تعالى قدم الذين يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله، على المجاهدين[١] بقوله سبحانه: *(وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله، وآخرون يقاتلون في سبيل الله... الآية)[٢].

وهذا حقيقة أنها فريضة إسلامية ليست عملا اختياريا، ولا تتوقف فقط على الظروف أو الدوافع الوطنية، بل أنها ضرورة وفريضة إسلامية[٣].

ثانيا: التنمية في الإسلام ذات مفهوم خاص

ذلك لأن إنتاج السلع والخدمات محدد بتلك التي تقع في دائرة الحلال فقط. وأن لا يترتب على عملية التخطيط والتنمية إلحاق أضرار بأي طرف من أطراف التعامل، ولا بد من مد يد العون للدول الاسلامية، ولكافة المسلمين، عملاً بقوله تعالى: *(وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان.. الآية)*[٤]. وهذا ما يفتقده المفهوم الوضعي إلى حد كبير. وإذا كانت التنمية في مفهومها الوضعي تسعى إلى تحقيق الشمول والتوازن -إلى حدما- فإن اتساع مفهوم العمارة يجب ذلك؛ إذ أن العمارة تشمل التنمية الاقتصادية بالمفهوم المعاصر وزيادة. فتشمل بالإضافة إلى التنمية الاقتصادية المادية في كافة الجوانب والوجوه المختلفة المشروعة، التنمية في جميع الأبعاد الأخرى، والتي لا تقل أهمية عن الجانب المادي، فالطلب في قوله تعالى: *(واستعمركم فيها الآية)*[٥]. يقتضي عمارة الدنيا بالعمل الصالح، والعبادة الحقة، والاستعداد للآخرة، عمارة تشمل النواحي الخلقية والسلوكية للفرد داخل المجتمع، عمارة تشمل الجوانب الاجتماعية في علاقة الإنسان بأخيه الإنسان داخل المجتمع الإسلامي -أيضا- الذي يقوم على العدالة

---

(١)- الإمام الشيباني، الاكتساب تحقيق: سهيل زكار بدون ناشر، الطبعة الأولى، ٤٠٠ هـ، ص٣٣ .

(٢)-سورة المزمل، من الآية رقم٢٠ .

(٣)-شوقي دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية، دارالفكرالعربي: القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م، ص٩٠، ص ٩٧ .

(٤)-سورة المائدة، من الآية رقم٢ .

(٥)-سورة هود، من الآية رقم٦١ .

والتكافل والتراحم، لقوله تعالى: *(والذين في أموالهم حق معلوم، للسائل والمحروم)*[١]. وقوله صلى الله عليه وسلم: *(إن الأشعريين إذا أرملوا في الغزو أو قلّ طعام عيالهم بالمدينة، جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد، ثم اقتسموه فيما بينهم في إناء واحد بالسوية، فهم مني وأنا منهم)*[٢]. عمارة تشمل الجوانب السياسية والإدارية في علاقة الحاكم بالمحكوم، والرئيس بالمرؤوس، والرعية بعضها ببعض لقوله تعالى: *(إن الله يأمر بالعدل والإحسان..الآية)*[٣]. في شأن الحكام، وقوله تعالى: *(وأمرهم شورى بينهم...الآية)*[٤]. في شأن الحكام والرعية، وهي -أي العمارة- بقدر ما فيها من شمول تحرص على التوازن وتحث عليه كما سبق وأن بينّا[٥].

ولا يقف مفهوم العمارة عند هذا الحدّ،بل يتعداه إلى أمر الإنسان بالمشي والسعي والكد والكدح، والبحث عن الموارد واستكشافها، في مناكب الأرض المختلفة لتحصيل الرزق،فكأن العلاقة طردية بين السعي وبين تحقيق التنمية وزيادة معدلات نموها، فعن طريق السعي والكد والتفكير والتخطيط السليم، تُنتج الموارد وتُستغل الثروة إستغلا لا أمثل يسدّ حاجة الأفراد والدولة إلى السلع والخدمات، أو بعضا منها وتتحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المثلى، فطلب الإعمار والتنمية، وطلب الانتشار في أرجاء الأرض أوامر اقتصادية آلهية من لدن عليم خبير تتعلق بالإنتاج والتخطيط والتنمية في الإسلام وتوضح الارتباط العضوي بين تحقق التنمية الاقتصادية،وبين التعمير والكد والكدح والسعي، والأخذ بالأسباب الموصلة إلى تحقيق التقدم الاقتصادي أو مزيد منه.

ثالثا: أنها تنمية إسلامية عقائدية

إن التنمية الاقتصادية في الإسلام تنبع في الأساس من الكتاب والسنة، وترتبط بهما ارتباطا وثيقاً، وبناء عليه يرى بعض الاقتصاديين[٦]، إمكانية إرساء المفهوم الإسلامي للتنمية على هدي

---

(١)-سورة المعارج، الآيتين رقم٢٤، ٢٥ .
(٢)-مسلم، صحيح مسلم، ج٥، ص١٩٤٤، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل الأشعريين رضي الله عنهم، حديث رقم٢٥٠٠، مرجع سابق.
(٣)-سورة النحل، من الآية رقم٩٠ .
(٤)-سورة الشورى، من الآية رقم٣٨ .
(٥)-انظر: ص ٥٩ وما بعدها من هذه الرسالة.
(٦)-عبد الرحمن يسري، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام،ص٨،وما بعدها،=

من بعض آيات القرآن الكريم،على أساس أن التنمية مرتبطة في الأساس

بتقوى الله والاستغفار،أي أن الرزق الوفيروبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية مرتبط بالعودة إلى منهج الله واتباع تعاليمه والاستغفار من مخالفته كتجديد لعهد المسلم ودليل على هذه العودة،وهو ما يتضح من الآيات القرآنية التالية :

الآية الأولى: يقول سبحانه وتعالى:*(فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفارا، يرسل السماء عليكم مدرارا،ويمددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهارا)*[١].يتجه كثيرمن المفسرين[٢]في تفسير الآيات السابقة،إلىأن الاستغفاروالطاعة سبب في أن الله تعالىيرسل السماء متتابعة بالأمطار فتحيا الزروع والضروع، وتكثر الجنات من طيبات الحياة، وتتفجر الأرض أنهارا، وتلك من المقومات الأساسية للتنمية الاقتصادية عموما،زراعية كانت أم صناعيةأم غير ذلك،وهذا ما يتأكد مرة أخرى من قوله تعالى:*(وأن استغفروا ربكم ثم توبوا إليه يمتعكم متاعا حسنا إلى أجل مسمى،ويؤت كل ذي فضل فضله..الآية)[٣].

وبناء على ماسبق، فإن هذه القاعدة قاعدة صحيحة، فما من أمة قام فيها شرع الله واتجهت اتجاها حقيقيا لله، بالعمل الصالح، والاستغفارالمبني على خشية الله،فحققت العدل والأمن للناس جميعا، إلا فاضت فيها الخيرات ومكن الله لها في الأرض، واستخلفها فيها بالعمران وبالصلاح سواء[٤].

الآية الثانية : يقول سبحانه :*(ولوأن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض، ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوايكسبون)*[٥].أي لوآمنت قلوبهم بالله تعالى،وبماجاء به الرسل وصدقوابه واتبعوه،واتقواالله لأنزل عليهم الأمطار-بركات السماء-، ونبات الأرض -بركات الأرض- ولكنهم كذبوا فعاقبهم تعالى بالهلاك

=مرجع سابق. وانظر:
-يوسف كمال، الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة، دارالوفا للطباعة والنشر: المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ، ص ١٤٢ .
(١)-سورة نوح، الآيات من رقم ١٠ إلى ١٢ .
(٢)-القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج١٨، ص ٣٠٢، مرجع سابق.
-ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج٤، ص ٤٢٥، مرجع سابق.
(٣)-سورة هود، من الآية رقم ٣ .
(٤)-سيد قطب، في ظلال القرآن، ج٦، ص ٣٧١٣، مرجع سابق.
(٥)-سورة الأعراف، الآية رقم ٩٦ .

والدمار وسوء الحال[١].

الآية الثالثة: يقول سبحانه: *(والبلد الطيب يخرج نباته بإذن ربه، والذي خبث لا يخرج إلا نكدا، كذلك نصرف الآيات لقوم يشكرون)[٢].
توضح هذه الآية أن الخيرات الزراعية، وكثرة الإنتاج الزراعي، هي فضل من الله تعالى يؤتيه عباده الصالحين الطائعين، فيخرج من الأرض لهم سهلا ميسرا، ويحرم منه الخارجين عن طاعته، فتحتاج أراضيهم إلى مزيد من الاستصلاح، والتكاليف الإضافية والمشقة ببذل الجهد الزائد، والعمل الوفير واستخدام المخصبات الزراعية[٣].

الآية الرابعة: يقول تعالى: *(وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغدا من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون)*[٤]. أي أنهم كانوا في بحبوحة من النعيم والأمن على نفوسهم وأموالهم ودعة من العيش، تجبى إليهم الثمرات والأرزاق برا وبحرا من كل مكان، ولكنهم كفروا بتلك النعم التي لا تعد ولا تحصى، فكان العقاب بأن أذاقهم تعالى لباس الجوع؛ أي جعلهم يذوقون هذا اللباس ذوقا، لأن الذوق أعمق أثرا في الحس من مساس اللباس للجلد، فظهر عليهم الهزال وشحوب اللون[٥] ماهو كاللباس، وانعدمت تبعا لذلك كل أنواع التنمية ومقوماتها الأساسية، فجاع الناس وخافوا وتملكتهم الحسرة.

وتعطي الآيات السابقة مدلولات أخرى يمكن استعراضها فيما يلي[٦]:

أ- العلاقة الوثيقة بين التوبة والاستغفار والطاعة والاستقامة، وتحكيم شرع الله القويم وبين تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حتى وإن حدثت موجات من التقدم والنمو الاقتصادي، في الكثير من دول العالم، كالولايات المتحدة، ودول غرب أوربا، والاتحاد السوفياتي، فإن لها قانونا خاص بها وسينالها ما نال الأقوام

---

(١)-ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج٢، ص ٢٣٣. وانظر:
-القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج٧، ص ٢٥٢، مرجع سابق.
-سيد قطب، في ظلال القرآن، ج٣، ص ١٣٣٨، مرجع سابق.
(٢)-سورة الأعراف، الآية رقم ٥٨.
(٣)-القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج٧، ص ٢٣١، مرجع سابق.
-ربيع الروبي، دراسات وبحوث في الفكر الاقتصادي الإسلامي، ص٩٨، مرجع سابق.
(٤)-سورة النحل، الآية رقم ١١٢.
(٥)-سيد قطب، في ظلال القرآن، ج٤، ص ٢١٩٩، مرجع سابق.
(٦)-عبدالرحمن يسري، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام، ص١١، ١٤، مرجع سابق.

السابقة، كقوم فرعون، وقوم ثمود، وقوم صالح. لقوله تعالى: *(ولا يحسبن الذين كفروا أنما نملي لهم خير لأنفسهم إنما نملي ليزدادوا إثما ولهم عذاب مهين)*[١]. وقوله سبحانه: *(لا يغرنك تقلب الذين كفروا في البلاد، متاع قليل...الآية[٢].

ب- إن الاستغفار والتوبة والتمسك بالتعاليم الإسلامية، لا يلغي التفكير والتخطيط والتدبر وإعمال العقل، في كيفية تنمية النشاط الإنتاجي في جميع المجالات، بل لابد من الأخذ بالأسباب بالتخطيط السليم، والعمل المنظم المستمر، والتفكير بصفة دائمة، في العلاقة بين الاستغفار والاستقامة، وبين الخروج من إطار التخلف الاقتصادي والاجتماعي، وبين درجة التمسك بتلك التعاليم، وبين درجة التنمية الاقتصادية، وأن نحاول وضع ذلك في إطار علمي يمكن الاعتماد عليه، في مواجهة المشكلات التي يعاني منها العالم الإسلامي، والأمر برمته موكول إلى الله تعالى.

رابعا: اشتمال التنمية الإسلامية على الإحسان والإتقان والتعاون

من المزايا البارزة لمفهوم التنمية الاقتصادية في الإسلام، اشتمالها على الإحسان والإتقان والتعاون بين الأفراد والدولة، في سبيل تحقيق الأهداف المنشودة؛ إذ يأمرالله بالإحسان في كل شيء في قوله صلى الله عليه وسلم: (إن الله كتب الإحسان على كل شيء. الحديث)[٣]. ويوصي بإتقان العمل لقوله صلى الله عليه وسلم: *(إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه)*[٤]. ويوصي أيضا بتعلم الفرد حرفة يسدبها عوزته لقوله صلى الله عليه وسلم: *(إن الله يحب العبد

---

(١)-سورة آل عمران، الآية رقم ١٧٨ .
(٢)-سورة آل عمران، الآيتين ١٩٦،١٩٧ .
(٣)-مسلم، صحيح مسلم، ج٣، ص ١٥٤٨، كتاب الصيد والذبائح، باب الأمر بإحسان الذبح، حديث رقم ١٩٥٥، مرجع سابق.
-أبو داود، سنن أبي داود، ج٥، ص٢٤٤، كتاب الأضاحي، باب الرفق بالذبيحة، حديث رقم ٢٨١٥، مرجع سابق.
-الترمذي، سنن الترمذي، ج٢، ص ٤٣٠، كتاب الديات، باب ما جاء في النهي عن المثلة، حديث رقم ١٤٣٠، وقال هذا حديث حسن صحيح، مرجع سابق.
(٤)-سبق تخريجه، ص٢٣ من هذه الرسالة.

المؤمن المحترف)*[١]. ويحث على اهتمام الإنسان بصحته الجسدية والنفسية لقوله تعالى: *(ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة... الآية)*[٢]. وقوله سبحانه: *(ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما)*[٣]. وقوله صلى الله عليه وسلم: *(إن لجسدك عليك حقا... الحديث)[٤]. وقوله أيضا: *(فرمن المجذوم كما تفر من الأسد)*[٥].

كما أن الإسلام يجعل أمر التنمية الاقتصادية -كما مر معنا- مسئولية كل من الفرد والدولة في شتى بقاع المسلمين، وبين مختلف فئاتهم، بلا تمييز ولا حدود مصطنعة ولا قوميات، يقوي كل منهما دور الآخر، ويسمو به إلى الدرجة التي تحقق للمجتمع الإسلامي ككل ما هو منوط به من واجبات. وفي هذا يقول سبحانه وتعالى: *(وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان... الآية)[٦]. ويقول جل،وعلا: *(وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون)*[٧]. ويقول صلى الله عليه وسلم: *(المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا)*[٨]. إلى غير ذلك من النصوص الشريفة في هذا المجال[٩].

---

(١)-رواه الطبراني والبيهقي عن ابن عمر، والحديث ضعيف،قال الهيثمي بعد ما عزاه إلىالطبراني في الكبير والأوسط،فيه عاصم بن عبد الله وهوضعيف،وقال السخاوي له شواهد. انظر:
-المناوي، فيض القدير، ج٢، ص ٢٩٠، حديث رقم ١٨٧٣، مرجع سابق.
-الهيثمي، مجمع الزوائد، ج٤، ص ٦٢، وج١٠، ص ٢٠٠، مرجع سابق.

(٢)-سورة البقرة، من الآية رقم ١٩٥ .

(٣)-سورة النساء، من الآية رقم٢٩ .

(٤)-ابن الأثير، جامع الأصول، ج١، ص٢٩٨، مرجع سابق.

(٥)-ابن الأثير، جامع الأصول، ج٧، ص٦٣٦، مرجع سابق.

(٦)-سورة المائدة، من الآية رقم ٢ .

(٧)-سورة المؤمنون، الآية رقم٢ .

(٨)-البخاري، صحيح البخاري، ج١، ص ١٢٩، كتاب الصلاة، باب تشبيك الأصابع، وفي ج٣، ص ١٦٩، كتاب المظالم، باب نصرة المظلوم، مرجع سابق.
-مسلم، صحيح مسلم،ج٤،ص ١٩٩٩، كتاب البر والصلة،باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم، حديث رقم ٢٥٨٥، مرجع سابق.
-النسائي، النسائي بشرح السيوطي، ج٥، ص ٧٩، كتاب الزكاة، باب أجر الخازن إذا تصدق بأمر مولاه، مرجع سابق.

(٩)-للاستزادة حول الأسانيد الشرعية لمسئولية كل من الفرد والدولة عن عملية التنمية في الإسلام. انظر: ص٦٥ من هذه الرسالة.

المبحث الثالث

ارتباط نجاح التنمية الاقتصادية بالتخطيط

التنمية في أبعادها المختلفة ضرورية وحتمية لكل البلدان خاصة النامية والتي تندرج فيها للأسف كل البلاد الإسلامية إذ يقع العبء الأكبر على هذه الدول في تحقيق التنمية الاقتصادية، بدرجة تفوق تلك الدرجة التي ينبغي للدول المتقدمة المحافظة عليها، وذلك حتى يمكنها سدّ الهوة السحيقة التي تفصلها عن الدول المتقدمة، ولن يتسنى لها ذلك إلا عن طريق التخطيط أداة التنمية وأسلوبها الرئيس. فالتنمية ترتبط ارتباطا كبيرا بالتخطيط حتى سميت "بالتنمية المخططة"، ومن غير المتصور أن تتحقق التنمية الاقتصادية المنشودة من تلقاء نفسها ولكن لا بدّ لذلك من عمل منظم يوجه عملية التنمية الوجهة السليمة، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال التخطيط -كما أسلفنا- والذي يقع على عاتقه تحديد الأهداف المأمولة، وتنظيم الجهود المبذولة، وحساب وتدبير الأموال اللازمة. بدلا من الارتجال؛ الذي يؤدي غالبا إلى تشتيت الجهود، وانفاق الأموال، بما لا يعود على الاقتصاد القومي بتنمية تذكر[١]؛ بل أن نجاح التنمية الاقتصادية مرهون بتنظيم اجزاء الاقتصاد القومي، والتنسيق بينها، والحفاظ على الارتباطات الإيجابية بينها[٢]، حتى يعضد بعضها بعضا، وهذا من صميم العمل التخطيطي.

ولذلك نستعرض في هذا المبحث، طبيعة ومضمون الارتباط بين التنمية الاقتصادية والتخطيط، لإبراز أهمية التخطيط للعالم الإسلامي وضرورته. من خلال مطلبين يعالج أولهما: ارتباط مفهوم التنمية الاقتصادية بالتخطيط، ويؤكد الثاني: أن التنمية الاقتصادية واستراتيجياتها، يقتضي تدخل الدولة عن طريق التخطيط.

---

(١)-كامل بكري، التنمية الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة: الإسكندرية، بدون رقم طبعة، ١٩٨٢م، ص١٩٣ .

(٢)-بيرو، فرانسو، فلسفة لتنمية جديدة، ترجمة علال سيناصر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر (اليونسكو): بيروت، الطبعة الأولى، بدون تاريخ ص٤٩ .

المطلب الأول

ارتباط مفهوم التنمية الاقتصادية بالتخطيط

يرتبط مفهوم التنمية الاقتصادية بالتخطيط ارتباطا وثيقا؛ فتنمية القوى البشرية ركيزة التنمية وأهم جوانبها، تحتاج إلى خطة للتدريب والتعليم، وتوفير المدرسين والفنيين والمهنيين، علاوة على توفير الخدمات اللازمة لهم، من مبان وأجهزة ومكتبات، هذا فضلا عن الجوانب الفنية المتشابكة والمعقدة التي تحكم تنمية هذه المتغيرات المتعددة، مما يستلزم بالضرورة خطة اقتصادية محكمة.

وكذلك فإن زيادة الدخل الفردي الحقيقي في المتوسط -على ما أجملنا سابقا- تتطلب وجود التخطيط، فهو مثلا يستدعي التخطيط لتنمية المواد الخام والحاصلات الزراعية، التي تتمتع فيها الدول الإسلامية بميزة نسبية، أو محاولة تصنيعها لإشباع الطلب الداخلي عليها أولا، ثم التخطيط لتصدير الفائض منها بأفضل شروط ممكنة ثانيا، والتخطيط ثالثا لتنويع مصادر الدخل والثروة، وإيجاد قاعدة إنتاجية متنوعة، بدلا من أحادية الهياكل في كثير من الدول الإسلامية، وكل هذا لا يتم بكفاءة عالية بمعزل عن خطة شاملة، تنسق بين هذه الأهداف، وتحدد التدابير اللازمة لبلوغها(١).

فضلا عن هذا وذاك؛ فإن شمولية عملية التنمية لا يمكن أن تتحقق بعيدا عن التخطيط إذ يجب وضع الخطط المناسبة لجميع قطاعات الاقتصاد القومي، وفقا لما يتوفر لديه، من البيانات والإحصائيات والإمكانيات واحتمالات التنمية، في تلك القطاعات لوضعها في صورة شمولية تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية، وتتفاعل فيما بينها تؤثر وتتأثر بها، وتحقق الأهداف المرجوة من خلال ذلك العمل المستمر. وهذا ستدعي تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، فالأفراد (القطاع الخاص) لا يستطيعون بصفة دائمة

---

(١)-انظر: صلاح نامق، سياسات التجارة الخارجية، مكتبة عين شمس: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٧٨م، ص١٧٨ وما بعدها.
-عبد الرحمن يسري، الاقتصاد الدولي، دار الجامعات المصرية: الإسكندرية، بدون رقم طبعة، ١٩٨٢م، ص١٢٠.
-محمد علي الليثي، المرجع السابق، ص ٣١.

تحقيق الشمول والتوازن في تنمية قطاعات التنمية الاقتصادية، بل أنهم عاجزين أمام بعض المشروعات الضخمة، كمشروعات رأس المال الاجتماعي اللازمة لنموا لإنتاج الصناعي والتجاري والزراعي، ولضخامة الأموال التي يجب استثمارها لتحقيق تلك الأغراض، ولتباطؤ جني العائد منها، ولذلك يتزايد العبء الملقى على عاتق الدولة، بصفة مستمرة في الدول التي لا زالت في المرحلة الأولى للنمو، وتزيد معها أهمية التخطيط والتنسيق.

هذا وإن استخدام الفنون الإنتاجية والتي تطمح التنمية في أي بلد إلى تحقيقه، يحتاج إلى وجود التخطيط للحصول على هذه الفنون وتسخيرها لخدمة عملية التنمية، وملاءمتها مع البيئة المحلية والظروف الاقتصادية السائدة، وتدبيرا لأموال اللازمة للحصول عليها من الخارج، أو إيجاد العوامل الكفيلة بتوفيرها داخليا من ناحية أخرى.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن التنمية تتحمل مسئولية تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة لجميع أفراد المجتمع، ويقع على عاتق المسئولين عن تخطيط التنمية. تحقيق هذا الهدف، وإيجاد طرق توزيعية تساهم في حل تلك المشكلات، والتخفيف من حدتها، ولا يتأتى ذلك إلا بخطة تستهدف رفع مستوى الفئات الأشد فقرا، وتخفيف أعباء التنمية عنهم، وانتهاج سياسة مالية مناسبة لإذابة هذه الفوارق.

ومن ثم فإن التنمية الاقتصادية ارتبطت بالتخطيط حتى بات من الصعب الفصل بينهما، واختلط على كثير من الكتّاب النظر إلى كل منهما على حدة، فأصبحوا ينظرون لهما باعتبارهما شيئاً واحداً، فلا تنمية بغير تخطيط. ولهذا فإن جميع دول العالم تأخذ بتخطيط التنمية الاقتصادية، رأسمالية كانت أم اشتراكية، مع اختلاف التطبيق وتباين أساليبه [(١)]، على نحو ما أوضحنا سابقا، وما سيتضح أكثر فيما بعد.

وقد اهتم الإسلام بالتخطيط، وحثّ عليه منذ فجر الدولة الإسلامية، فضلا عن كونه وُجد في شرع من قبلنا. إيمانا منه بأنه إذا

---

(١)-محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، ج٢، ص٩، مرجع سابق. وانظر:
-محمد محمود الإمام، التخطيط والإستراتيجية، مقال: ضمن بحوث المؤتمر الأول للاقتصاديين المصريين الموسوم باستراتيجية التنمية في مصر، ص١٣١ .

وافق الشريعة الإسلامية، فإنه يحقق الكثير من المصالح للمسلمين ويدفع عنهم الكثير من المفاسد[١].

المطلب الثاني

استراتيجيات التنمية تقتضي التدخل بالتخطيط

للتنمية الاقتصادية العديد من الاستراتيجيات، والتي لا تعدو كونها وسائل وأساليب، تنتهجها الدول المتقدمة أو النامية. على حد سواء، بغية تحقيق النمو الاقتصادي أو المزيد منه. ومن أشهر تلك الاستراتيجيات نظرية الدفعة القوية، والنمو المتوازن، وغير المتوازن. وليس مجالنا الاستعراض التحليلي لتلك النظريات التنموية، وإنما ما يهم موضوعنا منها.

فالمبدأ الأساسي في نظرية الدفعة القوية، والذي يؤكده واضعها "روز نشتين رودان"؛ هو ضرورة توافر رؤوس أموال كبيرة (محلية وأجنبية) ليتسنى استثمارها في إنشاء قاعدة صناعية صلبة، وفي مشروعات رأس المال الاجتماعي (كالسكك الحديدية والطرق) بأن تنشأ تلك المشروعات في نفس الوقت أي دفعة واحدة لعدم امكانية تجزئتها، وتقوم الحكومة بالإشراف عليها، للإنطلاق إلى مراحل أفضل للنمو، فضلا عن أن قيام تلك المشروعات، يستدعي بالضرورة قيام مشروعات أخرى، ويعبّر عن هذا العنصر بعدم قابلية دوال الإنتاج للتجزئة لاحتياجها إلى رؤوس أموال ضخمة فضلا عن أن إقامتها خطوة خطوة (على مراحل) يفقد المجتمع ما تحققه تلك المشروعات من وفورات خارجية[٢].

وكان "راجنار نيركسه" من أشد مؤيدي نظرية الدفعة القوية، وبناء عليها وضع نظريته في النمو المتوازن؛ والتي ترى أن النمو الاقتصادي يكمن أساسا في كسر حلقات الدائرة الخبيثة، التي تعاني منها المجتمعات النامية، بسبب ضعف وقلة الاستثمارات، وهنا يرجع "نيركسه" توزيع رؤوس الأموال على مختلف فروع الإنتاج، بشكل يسبب

---

(١)-للاستزادة انظر: المبحث الثاني من الفصل الأول من هذا الباب ص ٢٨ ومابعدها.
(٢)-محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، ج١، ص١١٧، مرجع سابق.
-محمد عجمية وآخرون، ص٧٢، مرجع سابق.

التكامل الاقتصادي المتوازن لجميع القطاعات، وبالتالي تتسع السوق المحلية -عقبة التنمية الرئيسية في تلك الدول- ويتاح لها بالتالي الارتفاع بمستويات الدخل والناتج، وتحقيق نسب أعلى من النمو الاقتصادي، عن طريق توفير إمكانيات ملائمة من الأموال، واستثمارها في القطاعات الاقتصادية عامة[١].

من التحليل المتقدم لنظريتي الدفعة القوية والنمو المتوازن، يتبين لنا أن ضخامة رؤوس الأموال التي تشترطها هاتان النظريتان يضفي على عملية التنمية عبئا كبيرا وتعقيدا شديدا يستلزم معه التخطيط إذ أن تدبير هذه الأموال وكيفية استثمارها في المشروعات التنموية المختلفة، ووضع الأولويات فيما بينها، والمراحل الزمنية اللازمة لكل منهما، ومراعاة التكامل والتشابك المتسمة به، لا يمكن إطلاقا أن يتم بجهود فردية منعزلة. ويقتضي الأمر بالضرورة تدخلا حكوميا في شكل خطة اقتصادية، تراعي الظروف الاقتصادية والاجتماعية؛ أي تتفاعل مع الواقع وتعبر عنه.

وبالنسبة لاستراتيجية النمو غير المتوازن فتذهب طبقا لوجهة نظر واضعها "هيرشمان"، إلى تركيز الاستثمارات على قطاع اقتصادي واحد، عادة ما يكون قطاعا اقتصاديا قائدا، يتطلب نتيجة للاستثمار به استثمارات أخرى في قطاعات أخرى. فمثلا إقامة مصانع النسيج تؤدي بدورها إلى زيادة الطلب على آلات النسيج، وهذا التوسع يتطلب استثمارات جديدة في المصانع التي تنتج الآلات،وهذه المصانع بدورها تخلق طلبا متزايدا على منتجات مصانع الحديد والصلب، ومصانع مستلزمات آلات النسيج الأخرى، مما يشجع على تنمية هذه المصانع..؛ وهكذا تخلق سلسلة من الزيادات في الطلب على منتجات المصانع المتكاملة مع الغزل والنسيج فتزيد الاستثمارات فيها، ويوجدالمناخ المناسب لتوسيعها ونموها في سلسلةمن الدفع إلى الخلف. ونفس الشيء يقال في الدفع إلى الأمام حيث يزيد الطلب على آلات الغزل، ثم على الألياف الطبيعية والصناعية...الخ[١]، وهكذا في سلسلة متتالية من اختلال وعدم توازن، يحدث في النهاية التنمية الاقتصادية المتشعبة.

---

(١)-هيرشمان، البرت، استراتيجية التنمية الاقتصادية، ترجمة: حسين عمر، دار النهضة العربية: القاهرة، بدون رقم طبعة ١٩٦٧م، ص٩٣ وما بعدها.

إن هذه النظرية تقتضي التخطيط في كل مرحلة من مراحلها، بدءاً من الدراسات الأولية لاختيار المشروع القائد، ودراسة جدواه، ووضع الخطط اللازمة لإنشائه، ومن ثم تشغيله، وتدبير الأموال اللازمة للقيام بتنفيذه،ودراسة آثاره ونتائجه على الاقتصاد القومي،من حيث المواد الخام، والأيدي العاملة، والمشروعات التي ترتبط به بروابط أمامية أوخلفية،وتحديدأي الاستثمارات له مقدرةفي الدفع إلى الأمام وإلى الخلف،والقيمة المضافة له وغير ذلك من الأمور الفنية.وبالجملة فإن هذه النظرية تستلزم تغلغل التخطيط في كل صغيرة وكبيرة، حتى تستطيع تحقيق أهدافها بلا اختناقات تعرقل سير العملية التنموية.

هذا وقد تعرضت نظرية النمو غير المتوازن، إلى كثير من الانتقادات يتمثل أهمها،في تركيزها على الاختلال في التوازن.ولكن المشكلة ليست في إيجاداختلال،إنما المشكلة تتمثل في الحجم المقبول من الاختلال، وفي أي القطاعات يجب أن يتم،وكم مقداره من أجل التعجيل بالتنمية الاقتصادية[١]، ومن ثم تحتاج أكثر إلى التخطيط لاختيار المشروعات القائدة، التي تستطيع أن تعمل على تحقيق الاقتصاد القومي لمعدلات نمو عالية، وتوفر له الإمكانات والاستثمارات المعينة على ذلك[٢].

والتخطيط -على الوجه سابق الذكر- يرتبط عضويا بتدخل الدولة، وبتزايد مهامها الاقتصادية، ذلك أن الدولة وكما هو معروف تستطيع التأثيرفي معدل النمو والتنمية بشكل ملحوظ،إذا عملت بطريقة سليمة وقد تعرقل التنمية إذا لم تقم بأداء الدور المناط بها،إذ لها دور رائد في تلك الناحية،فالدولة مسئولة في نهايةالأمر عن سلامة وقوة الاقتصاد القومي.

---

(١)-فائز الحبيب، التنمية الاقتصادية، ص ٧٣، مرجع سابق.
(٢)-حول استراتيجيات التنمية والتوسع فيها، انظر:
-محمد حامد عبد الله، النظم الاقتصادية المعاصرة،عمادة شئون المكتبات،جامعة الملك سعود: الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
-فائز الحبيب، نظريات النمو الاقتصادي،عمادة شئون المكتبات، جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
Doglas, Greenwalld, Ibid P 278.-

إن هذه الأهمية المتزايدة لدور الدولة في النشاط الاقتصادي الانمائي، أصبحت تقتضي التسليم بقيامها بمجموعة من المهام

الاقتصادية الأساسية من أهمها:

أ- توفير وتهيئة المناخ الاقتصادي الملائم للقطاع الخاص،ليصل إلى أقصى مستوى ممكن من الكفاءة الإنتاجية، والتدخل لحماية المصلحة العامة، إذا أخل -القطاع الخاص- بتطبيق الخطة الاقتصادية، أو كان سببا في عرقلة مسار التنمية(١).

ب- السيطرة على السلوك الاقتصادي العام للمتغيرات الاقتصادية، واتخاذ الاجراءات الاقتصادية الكفيلة،بمجابهة الأوضاع الاقتصادية غير المرغوب فيها، كالبطالة وارتفاع المستوى العام للأسعار، أو عجز ميزان المدفوعات وما شابهها(٢).

ج- وضع خطة توزيعية للموارد الإنتاجية بين القطاع العام والخاص، لضمان نجاح عملية التنمية الاقتصادية واستمرارها(٣).

هذه المهام الكلية التي لا يصلح للاضطلاع بها إلا الدولة ولا سبيل لإنجازها إلا بالتخطيط أوجدت تلازما بين نجاح التنمية والتخطيط، علما بأن دور الدولة التدخلي يتزايد كلما كان الاقتصاد المراد تنميته حديث العهد بالنمو، وللتدليل على ذلك يرى بعض الاقتصاديين (أن احتياجات الدول النامية تفرض على حكوماتها مطالب ثقيلة، وتتشابه هذه الدول في افتقارها إلى الكثير من الخدمات الأساسية التي هي من مقومات المجتمع الحديث، وهي الطرق، والسكك الحديدية، ونظم الري، وخدمات الصحة العامة، ومشروعات القوى المائية، ومعاهد التعليم. وتتكلف هذه الخدمات نفقات باهظة،على حين أن العائد منها منخفض،إن كان ثمة عائد نقدي،ويكون موزعا على سنوات طويلة -نسبيا-

---

(١)(٢)(٣)-سلوى سليمان، السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات: الكويت، الطبعة الثالثة، بدون تاريخ، ص ٤٤ .

وغالبا يستحيل أن يقوم القطاع الخاص بهذه الأعمال في وقتنا الحالي، وحيث إنهم لا يقومون بها فإنه يجب على الدولة أن تقوم بها)[١].

وقد كان الرأي قديما يتجه إلى أن عملية التنمية الاقتصادية، يمكن أن تحدث تلقائيا وبحكم السير العادي للأمور،وإذا اعتبرنا ذلك صحيحا بالنسبة للدول المتقدمة التي حققت مستويات عالية من التقدم الاقتصادي، وتوفرت فيها البنيات التحتية وأساسيات الحياة. فلا يمكن تطبيق هذه القاعدة على الدول النامية، إذ أن معظمها يفتقر إلى أساسيات التنمية -السابق ذكرها- والتي يتعين على الدولة القيام بها.

ومما يزيد من هذا الاتجاه، أن فكرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تستحوذ في العصر الحاضر على تفكير المهتمين بالشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية؛ بقصد تغيير أوجه الحياة المتخلفة كلها واللحاق بركب التقدم الاقتصادي باستخدام طرق وسياسات عدة منها: التصنيع وادخال فنون إنتاجية حديثة،والإهتمام بالمستوى المعاشي والصحي للمواطنين،ونشر التعليم ومكافحة الأمية وما شابه ذلك، وبالطبع فإن كل هذا يقتضي تدخلا من قبل الدولة، لوضع عملية التنمية في المسار الصحيح، والتخطيط كفيل بذلك[٢].

وتتلخص وجهة النظر الإسلامية حيال هذه الاستراتيجيات،أنه لا يحبذ نظرية النمو غير المتوازن لكثرة سلبياتها،خاصة ما يتعلق منها بإهدار العدالة الاجتماعية، وعدم مراعاتها لمبدأ أولويات التنمية في الإسلام؛ إذ أنها تنطلق من قطاع قائد، عادة ما يندرج ضمن الصناعات الثقيلة، مثل: صناعة الحديد والصلب، على اعتبار أن هذا القطاع سيفجر استثمارات عدة، ويخلق روابط خلفية وأمامية تجعل من

---

(١)-برايس، موراي، التنمية الصناعية، ترجمة: ابراهيم لطفي عمر، وأحمد دويدار، مكتبة الأنجلو المصرية: القاهرة، بدون رقم أو تاريخ، ص١٠٢ .

(٢)-منير البعلبكي، موسوعة المورد، ج٣، ص١٨٤، مرجع سابق. ؛وانظر:
-فؤاد شندى، التنمية الاقتصادية في الإسلام، الأندلس للإعلام: القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ، ص٣٥ .

نمو بقية القطاعات نتيجة محتملة،لكن ذلك بعد فترة طويلة نسبيا من تراكم ونمو القطاع القائد.بيد أن هذا القطاع القائد من الناحية الفنية، قد لا يمثل بالنسبة للمعايير الإسلامية للمجتمع أهمية كبيرة في سلم أولوياته أو ضروراته.

كذلك فإن النمو المتوازن،بصورته المعروفة التي يبدأ فيها من الصناعات الاستهلاكية،التي تتوفر موادها الخام داخل الدولة،لإشباع الطلب الداخلي عليها وتوفيرها للمواطنين، ثم يتدرج بعد ذلك إلى صناعة مستلزمات الإنتاج، ثم الصناعات الاستثمارية، عليه بعض التحفظات، ذلك أن التوازن في الإسلام ليس توازنا ماديا ينحصر في الجانب الاقتصادي فقط، ولكنه توازن في كافة أمور ومناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية،وشامل لجميع النواحي الروحية والخلقية، ولكافة القطاعات والأقاليم داخل الدولة،إذ أن هذا الشمول يحقق التوازن، بشكل يختلف عادة عن الذي يحققه تطبيق هذه الاستراتيجية.

ففيما يخص التوازن بين القطاعات نجد التوجيه الشرعي، إلى العناية بكافة القطاعات الاقتصادية:الزراعية والصناعية والتجارية، ولكل فرع منها بما يناسبها كما مرّ معنا[١]. وعدم وجود نصّ يقطع بتفضيل قطاع على آخر لكثرة العلاقات والتشابكات بينها إلا لحاجة[٢].

وفيما يخص التوازن الإقليمي،نجد أيضا الكثير من النصوص التي سبق استعراضها[٣]، والتي تؤكد التزام الدولة بواجبها تجاه المواطنين، ومسئوليتها عن كافة أقاليم ومناطق الدولة.

ومما تقدم يتضح ان التوازن في الإسلام، ينظر إلى الإنسان في بيئته بمجملها، وليس توازنا يحاول خدمة الإنسان في بيئته المادية وبأقصى الأرباح الممكنة، كما هو حال النظرية الوضعية. وصدق الحق تبارك وتعالى إذ يقول: *(وكذلك جعلناكم أمة وسطا..الآية)*[٤].

---

(١)- لاستعراض جوانب السند الشرعي لذلك، انظر: ص ٥٩ إلى ٦٣ من هذه الرسالة.
(٢)-انظر: نص الدليل على ذلك ص ٦٢ من هذه الرسالة.
(٣)- لاستعراض جوانب السند الشرعي لذلك، انظر: ص ٦٢ من هذه الرسالة.
(٤)-سورة البقرة، من الآية رقم ١٤٣ .

الفصل الثالث

دواعي التخطيط للتنمية في الدول الإسلامية

المبحث الأول : الخصائص الاقتصادية للدول الإسلامية
ودواعي التخطيط للتنمية .
المبحث الثاني : الخصائص الاجتماعية للدول الإسلامية
ودواعي التخطيط للتنمية .

الفصل الثالث

دواعي التخطيط للتنمية في الدول الإسلامية

تبرز الحاجة إلى تخطيط التنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية من مشكلة عامة، ألا وهي أن خصائص هذه الدول تنتمي في الغالب إلى خصائص التخلف؛ والتي تجعل تخطيط التنمية الاقتصادية، أهم الحلول للتخلص من معظم تلك الخصائص.

هذا ويمكن تقسيم هذه الخصائص: إلى خصائص اقتصادية، وأخرى اجتماعية، وثالثة سياسية وإدارية. وستتوجه هذه الدراسة إلى تحليل ومناقشة، كلٍّ من الخصائص الاقتصادية والاجتماعية، تاركين الخصائص السياسية والإدارية -رغم أهميتها الكبيرة- لخروجها نسبيا عن إطار هذا البحث الاقتصادي. وسيتم ذلك من خلال مبحثين، يتوجه الأول إلى مناقشة الخصائص الاقتصادية للدول الإسلامية،وحاجتها للتخطيط،أما الثاني فيدرس خصائصهـا الاجتماعية، وضرورة التخطيط لحلّها.

المبحث الأول

الخصائص الاقتصادية للدول الإسلامية ودواعي التخطيط للتنمية

اختلف الكتاب في تحديد الخصائص الاقتصادية للتخلف، لكن الغالبية منهم تعرض العديد من السمات، التي لا يعدو بعضها أن يكون نتيجة حتمية للبعض الاخر[(١)]، ولهذا نجد منهم من يبرز طبيعتها الدائرية تحت مسمى الحلقات الخبيثة أو المفرغة[(٢)]، التي تشير إلى كون هذه الأسباب يشكل كل منها سببا ونتيجة للاخر، وبرغم التفاوت الشديد بين الدول الإسلامية سواء في الموارد الاقتصادية، أم في مستوى النشاط الاقتصادي، ومرحلة النمو التي وصلتها كل دولة على حده، إلاّ أنها بسبب انتمائها إلى عالم الدول النامية، تشترك

في عدد من خصائص هذه الدول، أو الإطار الذي يطلق عليه إطار

---

(١)-مثل ذلك أن التبعية الاقتصادية نتيجة لغلبة النشاط الزراعي الأولي، أو أن انخفاض التراكم الرأسمالي نتيجة لنقص المدخرات، أو أن التخلف التكنولوجي نتيجة لندرة رأس المال،كسبب لانخفاض الدخل القومي وزيادة المديونية..وهكذا.

(٢)-محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، ج١، ص٢٦، مرجع سابق.

التخلف الاقتصادي.

هذا ومن أبرز خصائص الدول الإسلامية في الوقت الحاضر، عدم الإلتزام بمنهج الله وتعاليمه في الإعمار والتنمية والمعاملات، وانخفاض مستوى المعيشة، والندرة النسبية لرأس المال، وشيوع صور البطالة في بعضها، وتخلف الفن الإنتاجي، والتبعية الاقتصادية للخارج، وفيما يلي نتحدث عن هذه الخصائص.

المطلب الأول

عدم الالتزام بمنهج الله في الإعمار والتنمية والمعاملات

تعد هذه الخصيصة سببا ونتيجة لكافة خصائص التخلف الأخرى؛ فالإعراض عن تطبيق تعاليم الله سبحانه وتعالى في كافة نواحي الحياة، قاد إلى هذه الحالة. لقوله تعالى: *(ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكاً، ونحشره يوم القيامة أعمى)*[١]. وقوله جل شأنه: *(وألَّو استقاموا على الطريقة لاسقيناهم ماء غدقاً)*[٢]. فالإعراض عن تعاليم الله هو السبب في نكد العيش وضيقه وقسوته[٣].

هذا وقد تضافرت عدة من الأسباب في تأصيل هذه الظاهرة -اقتصاديا- نلخصها فيما يلي:

١-التكاسل وعدم بذل الجهد اللازم، للكسب والعمل والتثمير والتنمية والإنتاج، مع أن هذا يتعارض مع العديد من النصوص، التي منها قوله تعالى: *(ولقد مكناكم في الأرض وجعلنالكم فيها معايش ...الآية)*[٤]. وقوله تعالى: *(هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور)*[٥]. وقوله سبحانه: *(فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل

---

(١)-سورة طه، الآية رقم ١٢٤ .
(٢)-سورة الجن، الآية رقم١٦ .
(٣)-أبو السعود، محمدالعمادي الحنفي،تفسيرأبي السعود،تحقيق عبد القادرأحمدعطا، إدارات البحوث العلمية والإفتاء: الرياض، بدون رقم طبعة،١٤٠١هـ،ج٣،ص٦٧٤ .
(٤)-سورة الأعراف، الآية١٠ .
(٥)-سورة الملك، الآية رقم١٥ .

الله واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون)*[١]. وقوله صلى الله عليه وسلم: *(طلب الحلال فريضة بعد الفريضة)*[٢]. وقوله أيضا: *(طلب الحلال واجب على كل مسلم)*[٣].

٢- عدم الاستخدام الأمثل للموارد التي وفرها تعالى بشكل يفي بحاجات الإنسان،لقوله تعالى:*(وآتاكم من كل ما سألتموه وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها إن الإنسان لظلوم كفار)*[٤]. وقوله تعالى: *(وجعل فيها رواسي من فوقها وبارك فيها وقدر فيها أقواتها في أربعة أيام سواء للسائلين)[٥].علما بأن العالم الإسلامي يعج بالكثير من موارد الثروة الطبيعية، لكنها غير مستغلة كما ينبغي، رغم حث الإسلام على الاستفادة المثلى منها.

إن الكون مسخر للإنسان أرضه وبحاره وأنهاره وسماءه، وغير ذلك من موارد الثروة المختلفة لقوله سبحانه: *(الله الذي خلق السموات والأرض وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقا لكم، وسخر لكم الفلك لتجري في البحر بأمره وسخر لكم الأنهار، وسخر لكم الشمس والقمر دائبين وسخر لكم الليل والنهار، وأتاكم من كل ما سألتموه وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها إن الإنسان لظلوم كفار)*[٦]. وقوله تعالى: *(وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعا منه)*[٧]. وبمقتضى هذه الآيات البينات فإن باستطاعة الإنسان الاستفادة الكاملة من هذه الموارد، بكافة الطرق والوسائل المشروعة، كما أن له استنباط وسائل أخرى، إذا عجزت الوسائل المتوافرة عن تحقيق النفع المطلوب لقوله تعالى: *(إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا)*[٨]. وقوله صلى الله عليه وسلم: *(إن الله يحب المؤمن المحترف)*[٩]. وقوله أيضا: *(إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه)*[١٠]. فالاحتراف والاتقان يعملان على

---

(١)-سورة الجمعة، الآية رقم١٠ .
(٢)-سبق تخريجه، ص٦٤ من هذه الرسالة.
(٣)-سبق تخريجه، ص٦٤ من هذه الرسالة.
(٤)-سورة إبراهيم، الآية رقم٣٤ .
(٥)-سورة فصلت، الآية رقم١٠ .
(٦)-سورة إبراهيم، الآيات من٣٢ إلى ٣٤ .
(٧)-سورة الجاثية، من الآية رقم١٣ .
(٨)-سورة الكهف، من الآية رقم٣٠ .
(٩)-سبق تخريجه، ص٧٣ من هذه الرسالة.
(١٠)-سبق تخريجه، ص٢٣ من هذه الرسالة.

الابداع، ومن ثم الابتكار، وتطوير وسائل العمل المختلفة.

٣- الخروج على المنهج الاسلامي في المعاملات، إذ تتفشى الكثير من المعاملات غير المشروعة، ويقف على رأسها الربا الذي يحدث الكثير من الأضرار الاقتصادية والاجتماعية نذكرها مختصرة فيما يلي:

أ- المساهمة في ارتفاع أسعار السلع والخدمات.

ب- سوء استخدام الموارد.

ج- تشجيع الاكتناز والاحتكار بمختلف صوره.

د- عدم استخدام القروض الاستخدام الأمثل.

هـ- نشوء الأزمات الاقتصادية والصراع الطبقي.

و- إدارة الاقتصاد القومي لصالح فئات قليلة من السكان[١].

هذا وقد توعد الله آكل الربا بالمس والتخبط في قوله تعالى: *(الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس...الآية)*[٢]. وبالمحق في قوله تعالى: *(يمحق الله الربا ويربي الصدقات...الآية)*[٣]. وبالحرب في قوله تعالى: *(يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين، فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله..الآية)[٤]. كما لعنه الرسول صلى الله عليه وسلم في حديث جابر (رضي الله عنه) الذي يقول: *(لعن رسول الله آكل الربا وموكله، وكاتبه وشاهديه وقال هم سواء)*[٥].

إن الإعراض عن تعاليم الله تعالى، في الإفادة مما أودعه سبحانه في الكون، وعدم تحكيم شريعته عز وجل، عمل على زيادة تخلف الدول الإسلامية، في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية، فكانت هذه النتيجة وفقا للمقدمات.

هذا ونستطيع تحديد علاج هذه الظاهرة، مؤكدين ضرورة التخطيط

---

(١)-محمد عفر، مشكلة التخلف وإطار التنمية والتكامل بين الإسلام والنظم الوضعية، ص٩٩، مرجع سابق

(٢)-سورة البقرة، من الآية رقم٢٧٥ .

(٣)-سورة البقرة، من الآية رقم٢٧٦ .

(٤)-سورة البقرة، من الآية رقم٢٧٩ .

(٥)-البخاري، صحيح البخاري، ج٣، ص٥٨، كتاب البيوع، باب موكل الربا، مرجع سابق.

-الترمذي، الجامع الصحيح، ج٢، ص٣٤٠، كتاب البيوع، باب من أكل الربا بلفظ وشاهديه، حديث رقم١٢٢٣، مرجع سابق.

-أبوداود، سنن أبي داود، ج٣، ص٦٢٨، كتاب البيوع والتجارات، باب في وضع الربا، حديث رقم٣٣٣٣، مرجع سابق.

للتنمية لتلافيها، والتخفيف من حدتها فيما يلي:

١-العودة الصحيحة إلى التطبيق الشامل والكامل لجوانب الشريعة المختلفة؛ لأنها بإذنه تعالى تحقق كافة أسباب التنمية، وصدق الحق حين يقول: *(ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض...الآية)*[١]. وقوله سبحانه: *(فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفارا، يرسل السماء عليكم مدرارا، ويمددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهارا)*[٢]. مع العظة والعبرة بالكثير من الأقوام السابقة.

٢- ضرورة تطبيق التخطيط في بعده الهيكلي، لتطبيق معطيات الشريعة الإسلامية في كافة مجالات الحياة والتنفيذ الفعلي لها، إذ أن الكثير من الدول الإسلامية يضع الالتزام بالشريعة الإسلامية، أول الأهداف العامة بعيدة المدى في الخطة، ولكن المستقرىء لنظمها الاقتصادية والتعليمية والثقافية والسياسية والإدارية يلاحظ خلاف ذلك.

٣-الاستفادة المثلى مما بثه الله في الكون، وسخره للإنسان من مقومات التنمية المختلفة، وبذل الجهد اللازم للكسب والعمل والتنمية، وهذا يقتضي التخطيط لتحقيق ما يلي:

أ-زيادة عمليات البحث والتنقيب والمسح الجيولوجي لاكتشاف المزيد من الموارد الطبيعية، ورفع الكفاية الاقتصادية لاستخدامها.

ب-توفير البيانات والإحصائيات الفنية عن تلك الموارد، فشمولية الخطة تتطلب توفرها بالقدر الذي يتطلبه المخطط لإعداد الإطار العام للخطة، ويساهم في زيادة نجاحها.

٤- مراعاة منهج الإسلام في المعاملات، ونبذ كافة السبل والوسائل المحرمة وعلى رأسها الربا، وتطبيق البدائل الشرعية المتمثلة في أساليب المشاركة الإسلامية، ووضع الخطط التفصيلية والدقيقة لمشروعات المشاركة، وفقا لأولويات التنمية الإسلامية، وبما يضمن كفاءتها واستمرارها.

---

(١)- سورة الأعراف، من الآية رقم٩٦ .
(٢)- سورة نوح، الآيات من رقم١٠ إلى رقم١٢ .

المطلب الثاني

انخفاض مستوى المعيشة

من أهم خصائص التخلف الاقتصادي في البلاد الإسلامية -التي تحمل في طياتها مضمون الخصائص الأخرى- خصيصة انخفاض مستوى المعيشة، مما حدا بالكثيرين إلى اعتبارها موشرا جامعا يقوم على أساسه تحديد انتماء الدولة، إلى الدول المتخلفة من عدمه (١).

ومع أن غالبية علماء الاقتصاد تحولت نظرتهم، عن إعطاء هذا المؤشر هذا التركيز في مقابل مؤشرات أخرى، اقتصادية وتكنولوجية واجتماعية وسياسية وإدارية، إلاّ أننا يجب أن لا نلغي الدور الهام الذي يقدمه ذلك المؤشر في إبراز الفجوة الدخلية الهائلة، التي لا تنفك تفصل مجموعة الدول المتقدمة عن غيرها من الدول (٢).

وتتصف الغالبية العظمى من الدول الإسلامية بانخفاض مستوى المعيشة، ويعود ذلك إلى كثير من الأسباب أهمها (٣):

١-ضعف (نقص) الخبرات والمعارف الفنية.

٢-نقص الإنتاجية لتركز العمل في القطاعات الأقل إنتاجية كالزراعة.

٣-انخفاض نصيب الفرد من رأس المال.

٤-اعتماد تلك الدول على سلعة تصديرية واحدة، عادة ما تكون مادة خاما، أو محصولا زراعيا، وما يلحق ذلك من تذبذب في أسعار تلك المواد الأولية، للتنافس الشديد بين الدول الإسلامية المنتجة لنفس المواد، ولإحلال المنتجات الصناعية محل الطبيعية منها.

٦-ضعف الطاقة الإدخارية، وهي الباعث الأساسي على الاستثمار.

هذا ويمكن قياس هذه الخصيصة بعدد من المؤشرات أهمها ما يلي:

أ-انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي: يعد نصيب الفرد من الدخل القومي، في معظم الدول الإسلامية -خاصة غير النفطية منها- إذا

(١+٢)-انطونيوس كرم، المرجع السابق، ص٣٤ .

(٣)- علي لطفي، التنمية الاقتصادية، ص٣٣، مرجع سابق. وانظر:
- رمزي سلامة، المرجع السابق، ص٤١ .
- حسين عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ص٢٢، مرجع سابق.

قورن بنظيره في الدول المتقدمة منخفضا للغاية، إذ ثمة فجوة دخلية كبيرة تفصل معظم الدول الإسلامية، عن غيرها من الدول الغنية، الأمر الذي حدا إلى تصنيفها في مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (١)

الدخل القومي ونصيب الفرد منه في بعض الدول الإسلامية مقارنا بالدول المتقدمة بملايين الدولارات عام ١٩٨٨م.

الدولة	الدخل	نصيب الفرد بالدولار
الأردن	٣٩٠٠	١٥٠٠
أندنوسيا	٨٣٢٢٠	٤٤٠
باكستان	٣٤٠٥٠	٣٤٠
بنغلاديش	١٩٣٢٠	١٧٠
تركيا	٦٤٣٦٠	١٢٨٠
تشاد	٩٢٠	١٦٠
تونس	٨٧٥٠	١٢٣٠
جزر القمر	—	٤٤٠
السنغال	٤٩٨٠	٦٥٠
السودان	١١٢٤٠	٤٨٠
سوريا	١٤٩٥٠	١٦٨٠
سيراليون	١٢٧٠	٣٢٦
الصومال	٩٧٠	١٧٠
نيجيريا	٢٩٣٧٠	٢٩٠
غينيا الجديدة	٣٥٢٠	٨١٠
ماليزيا	٣٤٦٨٠	١٩٤٠
مصر	٣٤٣٣٠	٦٦٠

الدولة	الدخل	نصيب الفرد بالدولار
الولايات المتحدة	٤٨٤٧٣١٠	١٩٨٤٠
فرنسا	٩٤٩٤٤٠	١٦٠٩٠
بريطانيا	٧٠٢٣٧٠	١٢٨١٠
ألمانيا الغربية	١٢٠١٨٢٠	١٨٤٨٠
اليابان	٢٨٤٣٧١٠	٢١٠٢٠
إيطاليا	٨٢٨٨٥٠	١٣٣٣٠
استراليا	٢٤٥٩٥٠	١٢٣٤٠
كندا	٤٣٥٨٦٠	١٦٩٦٠
سويسرا	١٨٤٨٣٠	٢٧٥٠٠
بلجيكا	١٥٣٨١٠	١٤٤٩٠

* المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٩٠م، ص٢١٤-٢١٥، مرجع سابق.

تابع جدول رقم (١)

الدخل القومي ونصيب الفرد منه في بعض الدول الإسلامية مقارنا بالدول المتقدمة بملايين الدولارات عام ١٩٨٨م.

الدول الإسلامية	الدخل القومي	نصيب الفرد منه (دولار)	الدول المتقدمة	الدخل القومي	نصيب الفرد منه (دولار)
مالي	١٩٤٠	١٢٤٠	هولندا	٢٢٨٢٨٠	١٤٥٢٠
المغرب	٢١٩٩٠	٨٣٠	الدانمرك	٩٠٥٣٠	١٨٤٨٠
موريتانيا	٩٠٠	٤٨٠	النرويج	٩١٠٥٠	١٩٩٩٠
النيجر	٢٤٠٠	٣٠٠	السويد	١٥٩٨٨٠	١٩٣٠٠
اليمن	٦٧٥٠	٥٣٥			
افريقيا الوسطى	١٠٨٠	٣٨٠			

* المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، لعام ١٩٩٠م، ص٢١٠-٢١١، مرجع سابق.

من الجدول السابق نستطيع توضيح جوانب هذه الفجوة، من عدة نواحي نستعرضها فيما يلي:

(١)- كانت سويسرا صاحبة أكبر دخل فردي في العالم عام ١٩٨٨م، بينما كانت تشاد أقل الدول الإسلامية. من حيث الدخل الفردي، وقد بلغت نسبتها إلى سويسرا ٠،٥٨٪، وإلى الولايات المتحدة ٠،٨٢٪ .

(٢)- تعد ماليزيا من أكبر الدول الإسلامية -غير النفطية- من حيث نصيب الفرد من الدخل القومي، وقد بلغت نسبتها إلى سويسرا ٧٪ ، وإلى الولايات المتحدة ٩،٧٪ .

(٣)- ألنتيجة الأساسية التي يبرزها هذا الجدول، هي انخفاض الدخل القومي، ومن ثم متوسط نصيب الفرد منه في كافة الدول الإسلامية غير النفطية، وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة.

ب- استهلاك الطاقة :

جدول رقم (٢)

نصيب الفرد من استهلاك الطاقة في بعض الدول الإسلامية
وبعض الدول المتقدمة عام ١٩٨٨م .

الدول الإسلامية	نصيب الفرد من استهلاك الطاقة (كيلوجرامات من مكافئات النفط)	الدول المتقدمة	نصيب الفرد من استهلاك الطاقة (كيلو جرامات من مكافئات النفط)
الأردن	٧٢٣	الولايات المتحدة	٦٦١٧
اندنوسيا	٢٢٩	فرنسا	٣٧٠٤
باكستان	٢١٠	بريطانيا	٣٧٥٦
بنغلاديش	٥٠	ألمانيا الغربية	٤٤٢١
تركيا	٨٢٢		
تشاد	١٨	اليابان	٣٣٠٦
تونس	٤٩٩		
السنغال	١٥٥	إيطاليا	٢٦٠٨
السودان	٥٨		
سوريا	٩١٣	استراليا	٥١٥٧
سيراليون	٧٦	كندا	٩٦٨٣
غينيا الجديدة	٢٤٣	سويسرا	٤١٩٣
ماليزيا	٧٨٤		
مصر	٦٠٧	بلجيكا	٤٧٨١
نيجيريا	١٥٠	هولندا	٥٢٣٥
المغرب	٢٣٩		
موريتانيا	١١١	الدانمرك	٣٩٠٢
النيجر	٤٣	النرويج	٩٥١٦
اليمن	٣٧٨		
افريقيا الوسطى	٣٠	السويد	٦٦١٧

* المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٠م ص٢١٨-٢١٩، مرجع سابق.

تشير البيانات السابقة إلى مجمل استهلاك الفرد من الطاقة مقدرا بالكيلوجرام، من جميع مصادر الطاقة المختلفة مثل: البترول، وسوائل الغاز الطبيعي، والغاز الطبيعي، والفحم واللجينت، والكهرباء الأولية.

ويلاحظ أن نصيب الفرد من استهلاك الطاقة متواضع جدا -في الدول الإسلامية غير النفطية- إذا ماقيس بالدول المتقدمة، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

١- يعد نصيب الفرد في كندا أعلى نصيب في العالم يقابله أفريقيا الوسطى كأقل نصيب في العالم على الإطلاق، حيث تبلغ نسبة الثانية إلى الأولى ٠،٣٠ ٪ .

٢-يعد نصيب الفرد من استهلاك الطاقة في سوريا، أكبر نصيب في الدول الإسلامية غير النفطية، حيث بلغ ٩١٣ كجم يقابلها أفريقيا الوسطى أيضا، حيث بلغ نصيب الفرد فيها ٣٠ كجم، وهو يشكل نسبة ٣،٢٨٪ من نصيب الفرد في سوريا.

٣- النتيجة الأساسية هي تضاؤل نصيب الفرد من استهلاك الطاقة في الدول الإسلامية -غير النفطية-، نظرا لانخفاض في مستوى الدخل، ومن ثم مستوى المعيشة.

ج- الإمداد اليومي من السعرات الحرارية: يعد نصيب الفرد من الإمداد اليومي من السعرات الحرارية منخفضا نسبيا، في الكثير من الدول الإسلامية، عند عقد المقارنة مع الدول المتقدمة، أو حتى لا يشمل التنوع الكافي من المواد الغذائية، عند ارتفاعه في بعض الدول، إذ أن الفرد غالبا ما يحصل عليه من مصدر أو مصدرين، بخلاف الوضع في الدول المتقدمة. والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (٣)

الإمداد اليومي من السعرات الحرارية في بعض الدول الإسلامية مقارنا بالدول المتقدمة عام ١٩٨٦م

الدول الإسلامية	الإمداد اليومي من السعرات الحرارية	الدول المتقدمة	الإمداد اليومي من السعرات الحرارية
تشاد	١٧١٧	الولايات المتحدة	٣٦٤٥
سيراليون	١٨٥٤		
بنغلاديش	١٩٢٧	فرنسا	٣٣٣٦
افريقيا الوسطى	١٩٤٩		
الكاميرون	٢٠٢٨	إيطاليا	٣٦٣٢
مالي	٢٠٣٧		
الصومال	٢١٣٨	المانيا	٣٥٢٨
نيجيريا	٢١٤٦		
غينيا الجديدة	٢٢٠٥	سويسرا	٣٤٣٧
اليمن	٢٣٠٨		
موريتانيا	٢٣٢٢	النمسا	٣٤٢٨
السنغال	٢٣٥٠		
النيجر	٢٤٣٢		
ماليزيا	٢٤٤٦		

* المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٩٠م، ص ٢٦٤-٢٦٥، مرجع سابق.

يتضح مما سبق انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي، وهو ما يعمل على انخفاض الطلب الفعلي، وقد ترتب على هذا الوضع العديد من النتائج أهمها مايلي[١]:

١- انخفاض المستوى التعليمي والصحي.

٢- نقص تشغيل الجهاز الإنتاجي القائم، وهو ما يؤدي إلى انتشار البطالة الإجبارية في القطاع الصناعي.

٣- عدم وجود الجهاز الإنتاجي النامي بالقدر الذي يسمح بحسن

---

(١)- العشري درويش، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية: بيروت، بدون رقم طبعة، ١٩٧٩م، ص ٣٥،٣٦ .

استغلال الموارد الطبيعية والبشرية، وهو ما يؤدي إلى انتشار البطالة الهيكلية.

٤- انخفاض الاستهلاك الكلي، وانخفاض الميل الحدي للادخار وهو ما يعني أن معظم الزيادة في الدخل تتجه إلى الاستهلاك، بما يضعف الطاقة الادخارية،ويعرقل عمليات تمويل مشروعات وخطط التنمية.

٥- عدم تكامل الاقتصاد القومي، وضعف روابطه، واقتصاره على إنتاج المواد الأولية زراعية أو ،خامية واندماج تلك البلاد في أسواق الدول المتقدمة.

هذا وتتطلب هذه الخصيصة، التخطيط للتنمية لتجنب أسبابها ونتائجها، ورفع نصيب الفرد من الدخل القومي، وتحسين مستوى معيشته. ويتم ذلك كما يلي:

١- تخطيط قوة العمل لرفع كفاءتها وتوزيعها على كافة القطاعات الاقتصادية بدلا من تركزها في الإنتاج الأولي،بما يعمل على زيادة إنتاجها.

٢- وضع الخطط الكفيلة بالاستفادة الكاملة من المواد الخام، التي يمكن أن تحل محل الوارد أولا، وتصدير الفائض منها إلى الخارج للحصول على القطع الأجنبي اللازم،وهذا يستلزم بطبيعة الحال تخطيط الإنتاج والتجارة الخارجية.

٣- ترشيد الاستهلاك لزيادة الطاقة الادخارية،وفقا لتوجيه الإسلام في هذا المجال،وهذا يستدعي تخطيط الاستهلاك.لقوله تعالى: *(والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما)*[١].

٤- الاستفادة المثلى من الجهاز الانتاجي القائم، وتشغيله بالكامل لعلاج صور البطالة المختلفة، وإرساء تعاليم الإسلام في هذا المجال لقوله تعالى: *(والله لا يحب الفساد)*[٢]. وقوله سبحانه: *(إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفورا)*[٣].
وهذا يتطلب تخطيط القوة الانتاجية لزيادة التنسيق والترابط بين قطاعات الاقتصاد القومي.

---

(١)- سورة الفرقان، الآية رقم ٦٧ .
(٢)- سورة البقرة، من الآية رقم ٢٠٥ .
(٣)- سورة الاسراء، الآية رقم ٢٧ .

المطلب الثالث

الندرة النسبية لرأس المال

كنتيجة طبيعية لانخفاض الدخل ومن ثم ضآلة المدخرات تعاني معظم الدول الإسلامية من الندرة النسبية لرأس المال، والتي تترجم نفسها في مؤشرات مختلفة تغطي كافة قطاعات الاقتصاد القومي، لكن مع وجود فوارق كبيرة بين دولة وأخرى، وبين قطاع وآخر في نفس الدولة[١].

ولكن الظاهرة الغالبة هي ندرة الأصول الرأسمالية، كالآلات، والمعدات، والأجهزة، والمباني الصناعية خاصة الحديثة ذات المستويات عالية الإنتاجية، وندرة معطيات رأس المال الاجتماعي، كالمستشفيات، والمدارس، والطرق، والسدود، والكباري، والسكك الحديدية، والترع والقنوات، ووسائل النقل، ووسائل الري والصرف والتحسينات المختلفة في القطاع الزراعي، أو ما يسمى بميكنة الزراعة والتي لا غنى للتنمية الاقتصادية المعاصرة عن توفر القدر الكافي منها[٢].

وبالرغم من توفر بعض هذه البنود، في كثير من الدول الإسلامية النفطية، إلاّ أن كثيرا من الدول الإسلامية تعاني من ندرة شديدة فيها، ويمكن إرجاع هذه الخصيصة على مستوى دول العالم الإسلامي غير النفطية، إلى عدد من الأسباب أهمها ما يلي:

أ- ضعف الادخار: تكمن مشكلة ضعف الادخار في الدول الإسلامية في انخفاض مستوى الدخل على نحو ما ذكرنا خاصة مع اقترانه بارتفاع الميل للاستهلاك، إلاّ أنه يمكن التعبير عن هذه الظاهرة بعاملين أساسيين، يتعلق أولهما بتدني عرض رؤوس الأموال، في حين يرتبط الآخر بانخفاض الطلب على رؤوس الأموال.

فبالنسبة للعامل الأول، نجد أن معظم الدول الإسلامية، تتصف

---

(١)- انظر: السيد عبد المولى، أصول الاقتصاد، دار الفكر العربي: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٧٥م، ص٢٦١ .

(٢)- علي لطفي، التنمية الاقتصادية، ص ١٣، مرجع سابق.
- وانظر: محمد عجمية وآخرون، المرجع السابق، ص٢٣ .

بضعف القدرة على الادخار كنتيجة لضعف الدخل القومي وبالتالي نصيب الفرد منه، وكنتيجة للاستهلاك الترفي، والإسراف في الإنفاق على بعض المناسبات كالزواج والأعياد وما شابه ذلك، إضافة إلى بعض العادات الاجتماعية الأخرى في الاستهلاك، أو تفضيل الاحتفاظ بها على شكل مدخرات عقيمة كالحلي التي لا تساهم في الإنتاج، كما هو الحال في الدول النفطية، ولا شك أن هذه وتلك تعمل على إنقاص رؤوس الأموال الموجهة إلى الاستثمار.

أما عن الطلب على رؤوس الأموال، فإن معظم الدول الإسلامية تتصف بضعف الحافز على الاستثمار، وذلك لعدم وجود مشروعات إنتاجية مدروسة مما يضعف الحافز لدى المستثمرين، خوفاً من ارتفاع عنصر المخاطرة، فيترتب على ذلك اكتناز الأموال، وعدم استثمارها فتنقص بالتالي رؤوس الأموال بما يعمل على ضعف القدرة الإنتاجية، فانخفاض مستوى الدخل وضعف القوى الشرائية للمستهلكين، ثم ضعف الحافز على الاستثمار، وحتى المدخرات يتجه الكثير منها، إلى الاستثمارات العقيمة، كالاتجار في الأراضي والعقارات علاوة على إرتفاع الميل للاستيراد من السلع والخدمات المختلفة، ناهيك عن أن معظم المدخرات، هي في حقيقة الأمر استهلاك مؤجل لشراء سلع استهلاكية معمرة، لمحاكاة المظاهر الاجتماعية الزائفة، والمنتشرة في كثير من الدول الإسلامية -خاصة النفطية منها-. والجدول التالي يكشف جوانب هذا السبب.

جدول رقم (٤)

الادخار المحلي في بعض الدول الإسلامية غير النفطية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنا بالدول المتقدمة عام١٩٨٨م

الدول الإسلامية	النسبة المئوية للادخار المحلي	الدول المتقدمة	النسبة المئوية للادخار المحلي
الأردن	-٣	اسبانيا	٢٢
أوغندا	٥	ايرلندا	٢٧
باكستان	٣	نيوزلندا	٢٦

تابع جدول رقم (٤)

نسبة الادخار المحلي في بعض الدول الإسلامية غير النفطية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنا بالدول المتقدمة عام ١٩٨٨ .

الدول الإسلامية	النسبة المئوية للادخار المحلي	الدول المتقدمة	النسبة المئوية للادخار المحلي
بوركينا فاسو	-٤	استراليا	٢٣
بنغلادش	٣	فرنسا	٢١
بنين	صفر		
تشاد	-١٢	المانيا	٢٦
الصومال	٣		
السنغال	٩	اليابان	٣٣
السودان	٧		
افريقيا الوسطى	-١	الولايات المتحدة	١٣
اليمن	-١٢		
مصر	٨	ايطاليا	٢٣
سوريا	١٣		
مالي	-٤	النمسا	٢٧
النيجر	٤		

* المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام١٩٩٠م ص٢٢٦، ٢٢٧، مرجع سابق.

تكشف هذه الإحصائية عن ضآلة الأهمية النسبية للادخار، في الدول الإسلامية -خاصة- تلك التي توصف بأنها من ذات دخل منخفض،أو متوسط، بل أن بعضها يمثل الادخار فيها نسبة سالبة مثل: تشاد، واليمن، وافريقيا الوسطى، ومالي، والأردن. بينما نجده في الدول المتقدمة مرتفعا نسبيا .

ب- تضخم النفقات الإدارية في معظم الدول الإسلامية، من الأسباب الهامة في زيادة الاستهلاك الكلي، ومن ثم ضعف مدخرات القطاع العام الحكومي، خاصة عند مقارنتها بالدول المتقدمة . والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (٥)

الإنفاق على الخدمات الإدارية والاقتصادية[1] في بعض الدول الإسلامية والمتقدمة كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق عام ١٩٨٨م.

الدول الإسلامية	الإنفاق على الخدمات الإدارية والاقتصادية	الدول المتقدمة	الإنفاق على الخدمات الإدارية والاقتصادية
بنغلادش	٢٧،٩	نيوزيلندا	٩،٢
بوركينافاسو	٧	المملكة المتحدة	٦،٩
اوغندا	١٤،٨	استراليا	٧
باكستان	٣٤،٥	الدانمرك	٧،٢
نيجيريا	٣٥،٩		
اندنوسيا	٢٣،٥	السويد	٨
المغرب	٢١،٤		
مصر	١٠	الولايات المتحدة	٦،٥
تركيا	٢٢،١		
الأردن	١٥،٧	هولندا	٩،٤
سوريا	٢٥		
عمان	١٢،٩	المانيا	٧،١
ايران	١٥،٧		
الكويت	١٨،١	بلجيكا	٩،٤

* المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٩٠م ص ٢٣٠،٢٣١، مرجع سابق.

يتضح من هذا الجدول، ضخامة الإنفاق الاداري، في الدول الإسلامية عنها في الدول المتقدمة، وهذا نظرا لكثرة التعقيدات الإدارية التي تعمل على زيادة تكاليف تلك الخدمات، مما يرهق ميزانية الدول عاما بعد آخر في تلك الدول.

---

(١)-تتالف الخدمات الاقتصادية من المصروفات العامة المرتبطة بالتنمية الاقتصادية، وعمليات تصحيح أوجه الخلل الإقليمية وتوفير فرص العمل، وهي خمس فئات: الصناعة والزراعة والوقود والطاقة والنقل والمواصلات. انظر: البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٨٨م، ص٣٣٤، مرجع سابق.

وإزاء حل هذه المشكلات المتعلقة بالادخار والاستثمار، تتزايد أهمية تخطيط التنمية، إذ يجب العمل على إكمال خدمات رأس المال الاجتماعي، وتوفير الامكانيات اللازمة لحل مشكلة ندرة رأس المال،في شكل آلات ومعدات، عن طريق تخطيط الاستهلاك بالصورة الملائمة، والتي لا تؤدي إلى الضغط على الجيل الحالي، في مقابل استمتاع الأجيال القادمة بثمرات ومكاسب التنمية.

هذا وتبرز الحاجة إلى تخطيط التنمية ،لتوفير المدخرات بالوسائل التالية:

أ- تخطيط الاستهلاك: تبعا لتعاليم الإسلام في هذا المجال فذلك يساعد على توفير المدخرات يقول تعالى: *(والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما)*[(١)]. وقوله سبحانه: *(إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفورا)*[(٢)]. وقوله سبحانه: *(ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا)*[(٣)].

وقوله صلى الله عليه وسلم: *(كلوا واشربوا والبسوا وتصدقوا في غير إسراف ولا مخيلة ،فإن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده)*[(٤)].

ويستدل مما سبق أن منهج الإسلام في الاستهلاك،تحكمه الأخلاق والمضامين الإسلامية؛ بمعنى أن تطبيق تلك التعاليم، يعمل على ترشيد الاستهلاك، ومن ثم زيادة المدخرات. كتمهيد ضروري لتوفير الأموال اللازمة للاستثمار وتوجيهها إلى سبل الاستثمار النافعة ووضع الضمانات الكفيلة باستمرار تلك العمليات الاستثمارية في صورة شركات مساهمة او ما شابهها.

وعليه فإن تطبيق هذا المنهج، يقتضي التخطيط لإرساء تلك

---

(١)- سورة الفرقان، الآية رقم ٦٧ .
(٢)- سورة الإسراء، الآية رقم ٢٧ .
(٣)- سورة الإسراء، الآية رقم ٢٩ .
(٤)- البخاري، صحيح البخاري، ج٧، ص١٨٢، كتاب اللباس، باب قوله تعالى: (قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده..الآية)، مرجع سابق.
- السيوطي، سنن النسائي بشرح السيوطي، ج٥،ص٧٩، كتاب الزكاة، باب الاختيال في الصدقة، وحكم بصحته ولفظه (كلوا وتصدقوا والبسوا في غير إسراف ولا مخيلة... الحديث)، مرجع سابق.

التعاليم ونشرها، ثم وضع الخطط الكفيلة التي تتواءم معها، واختيار المشروعات الاستثمارية، ذات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية المناسبة، وذات الأهمية الارتكازية للاقتصاد القومي في مجموعه.

ب- فرض الزكاة: التي من وظائفها داخل المجتمع الإسلامي، فضلا عن شكر النعمة، وعدالة توزيع الدخل القومي، أنها تعتبر محركة وباعثة على الاستثمار، إذ أن بقاء المال في يد مالكه، وهو يبلغ النصاب، مع أداء الزكاة عليه كل عام، يعمل على تناقصه بينما تحويله إلى مشروعات استثمارية، في الأراضي والمعدات الرأسمالية وبناء المصانع وما شابه ذلك، يعفي بعض أصوله من الزكاة فلا تؤخذ إلا من النماء، وقد وضح ذلك حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي قال فيه: *(اتجروا في أموال اليتامى لا تأكلها الصدقة)*[1].

ما تقدم يوضح أهمية التخطيط للتنمية لتلافي هذه الخصيصة، في البعد طويل الأجل، أما فيما يختص بتخطيط التنمية متوسط الأجل، وقصير الأجل، فتتضح مما يلي:

أ-الاستفادة من الفوائض المالية الإسلامية بالدول النفطية، وتحويلها من الدول المتقدمة إلى الدول الإسلامية، التي يثبت التخطيط السليم، ودراسات الجدوى ضمانات كافية لنجاح الاستثمار بها، وارتفاع العائد المنتظر منها، في صورة أرباح حتى لا يترتب على ذلك انخفاض دخول تلك الدول، وبالتالي وقوف هذا العامل كعائق في سبيل تدفق تلك الفوائض.

ب-تشجيع الادخار بترشيد الاستهلاك، والحرص على عدم تسرب المدخرات، إلي استهلاك ترفي، باعتبار ذلك مطلبا شرعيا لقوله صلى

---

(١)- سبق تخريجه، ص١٧ من هذه الرسالة.

الله عليه وسلم: *(امسك عليك بعض مالك فهو خير)*(١). وقوله صلى الله عليه وسلم: *(إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس)*(٢). فهذه دعوة إلى الادخار، وترك ما يعين الأجيال القادمة(٣).

ج- ضرورة وضع الخطط متوسطة الأجل في البداية، لتنمية المشروعات ذات الأهمية الاستراتيجية، التي تخدم عددا من الدول الإسلامية، من خلال المشروعات المشتركة، بشكل يعمل على الاستفادة من توفر المدخرات، وتحقيق المنافع المتبادلة.

د- ضرورة التخطيط لاستخدام رؤوس الأموال الإسلامية، فيما يعود بالنفع على الدول الإسلامية ككل، وعلى أسس تجارية إسلامية تراعى فيها تعاليم الإسلام، وفي هذا دفعة كبرى للمدخرات وتشجيعها وتوجيهها للاستثمار.

ه- أهمية التخطيط لتكوين رأس المال، في شكله الاجتماعي، -من طرق وكباري واتصالات وكهرباء وسدود وسكك حديدية، تساهم في العمليات الإنتاجية بصورة مباشرة-.

المطلب الرابع

انتشار البطالة

إن انخفاض معدلات التكوين

---

(١)-البخاري، صحيح البخاري، ج٢، ص١٣٩، كتاب الزكاة، باب لاصدقة إلا عن ظهر غنى، مرجع سابق.

(٢)-البخاري بحاشية السندي، ج٣،ص٢٨٦، كتاب النفقات،باب فضل النفقة على الأهل، مرجع سابق.
-ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج٢، ص٩٠٤، كتاب الوصايا، باب الوصية بالثلث حديث رقم ٢٧٠٨،مرجع سابق. وقدجزم الألباني بصحته في صحيح سنن ابن ماجة،ج٢،ص١١١، في كتاب الوصايا، باب الوصية بالثلث حديث رقم٢١٨٩، مرجع سابق.

(٣)-ربيع الروبي،دراسات وبحوث في الفكرالاقتصادي الإسلامي،ص١٤٩،١٥٠مرجع سابق.

الرأسمالي، وعدم وجود الموارد المالية الكافية، التي يمكن استثمارها في قطاع الصناعة، جعل قطاع الإنتاج الأولي المنفذ الوحيد لاستيعاب الأعداد المتزايدة من القوى العاملة، وبالتالي ضاعف من حدة البطالة المقنعة بهذا القطاع.

وتعاني معظم الدول الإسلامية من انتشار كثير من صور البطالة، نستعرض أهمها فيما يلي:

أ- البطالة الموسمية: وتعني أن العمال لا يعملون إلاّ في مواسم معينة من العام، وتظهر عادة في الزراعة نتيجة لطبيعة هذا الفرع، ويرجع السبب الرئيسي في انتشار هذا النوع، إلى التقلبات الموسمية في الطلب على الأيدي العاملة الزراعية[(١)].

ولتلافي هذا النوع من البطالة، يستلزم الأمر الأخذ بأسلوب التخطيط للتنمية الاقتصادية لتحقيق الأمور التالية:
١- إيجاد الطرق، والوسائل والأساليب الفنية، التي تسمح باستخدام الأرض الزراعية فترة أطول، باستخدام البيوت المحمية مثلا.
٢-ضرورة توفير العمل للعمال بقية العام في قطاعات أخرى، ترتبط بالزراعة كالصناعة الزراعية.

ب- البطالة الفنية: وهي البطالة التي تنتج بسبب إحلال الآلات محل العمال في العملية الإنتاجية، أو استبدال الفن الإنتاجي القائم بفن إنتاجي متقدم، بما ينتج عنه عدم استطاعة العمال استيعاب ذلك الفن الإنتاجي الجديد، مما يظطرهم إلى البحث عن عمل آخر، أو إلى البطالة المؤقتة حتى يتسنى لهم اكتساب الخبرة الفنية التي تنقصهم[(٢)].

إن معالجة هذه الصورة تتطلب بالضرورة التخطيط للتعليم، والتدريب، خاصة التعليم الفني، والمهني، ووضع البرامج والدراسات الفنية الكفيلة باكتساب العمال لتلك الخبرة.

---

(١)-عبد العزيز هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية: بيروت، بدون رقم طبعة، ١٩٨٠م، ص٧٤٥.
-وانظر: رفعت المحجوب، دراسات اقتصادية إسلامية، معهد الدراسات الإسلامية: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٨٨، ص٤٠.
(٢)-رفعت المحجوب، دراسات اقتصادية إسلامية، ص٤٠، ٤١، مرجع سابق.

ج- البطالة الدورية: وهي التي ترتبط بالدورات المختلفة. خاصة فترة الكساد، وتظهر هذه البطالة في الاقتصاديات النامية عموما، كنتيجة أساسية لظهورها في الدول الصناعية المتقدمة لتبعية تلك الدول لها[(١)].

ويتمثل الحل في قيام التخطيط بوضع السياسة الاقتصادية لتلك الدول، بطريقة تساعد على تلافي التقلبات الاقتصادية، وتحقيق نوع من الاستقلالية الاقتصادية.

د- البطالة الإجبارية: وتعني وجود عدد من العمال يرغبون في العمل ولا يحصلون عليه، ويعود هذا النوع من البطالة، إلى سبب نقص فرص العمل إما بسبب عدم نمو الجهاز الإنتاجي أو نقص الطلب الفعلي خاصة على أموال الاستثمار الذي يعمل بدوره على قصور الطلب على اليد العاملة في القطاعات الإنتاجية غير الزراعية بصفة خاصة[(٢)].

وتستطيع الدولة التخفيف من حدة هذه البطالة، من خلال التخطيط الاقتصادي الشامل، وتولي مسئولية العمل الاستثماري، ووضع الخطط الكفيلة التي توفر تلك الأعمال في قطاعات أخرى، غير الزراعية سواء في المصانع، أو في الأجهزة الإدارية؛ وهو ما يعني أن التشغيل يتم وفقا لخطة القوى العاملة، وتوزيعها على أوجه النشاط المختلفة[(٣)].

هـ- البطالة المقنعة: وتعني وجود عدد من الأيدي العاملة تزيد عن مستوى الإنتاج السائد؛ أي أنه يبدو ظاهريا أن هذا العدد يساهم في الإنتاج، ولكن الحقيقة أن مساهمته لا تذكر[(٤)].

وبالرغم من أن القطاع الزراعي يستأثر بالجانب الأكبر من القوى العاملة، مما يعني انتشار البطالة في الأرياف بطريقة أكبر من المدن، إلا أن البطالة المقنعة توجد في الأخيرة بدرجة لا يستهان بها، وما انتشار ظاهرة الخدم، والباعة المتجولين، والحمالين والمتاجر الصغيرة، إلا دليل على ذلك هذا فضلا عن أن القطاع الحكومي في معظم الدول الإسلامية لا يخلو من هذه الظاهرة؛

---

(١)-رفعت المحجوب، دراسات اقتصادية إسلامية، ص٤٠، ٤١، مرجع سابق.
(٢)(٣)-حمدية زهران، التنمية الاقتصادية، (الفكر الاقتصادي - التحليل الاقتصادي)، مكتبة عين شمس: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٨٨م، ج١، ص٨٥ ..
(٣)-المرجع نفسه نفس الصفحة.
(٤)-عمرو محي الدين، التنمية والتخلف، ص٨٩، مرجع سابق.

-أي وجود عدد من العمال فوق طاقة العمل-[١].

وهناك عدد من الأسباب التي رتبت لوجود هذا النوع من البطالة، أهمها ما يلي[٢]:

١-الأسباب المادية، التي تشمل انخفاض عرض العناصر الإنتاجية الأخرى المتعاونة مع العمل كرأس المال، وعدم وجود الفرص الأخرى للعمل في أي من القطاعات الأخرى، وانتشار المزارع العائلية الصغيرة التي يعمل فيها الرجل وأهل بيته.

٢-الأسباب الاجتماعية ويمكن إرجاعها إلى عاملين:

-الأول: انتشار ظاهرة العائلات الكبيرة في المجتمعات الإسلامية كوحدة للإنتاج والاستهلاك يعيشون معا، ويشاركون في الإنتاج والاستهلاك، وتلعب العادات والتقاليد السائدة دورا بارزا في استيعاب القوى العاملة، بصرف النظر عن مدى مساهمته في الإنتاج حتى ولو كانت صفرا.

-والثاني: هو التقسيم غير المنتج للعمل، والذي تحكمه العادات والتقاليد، بصرف النظر عن الظروف الاقتصادية للإنتاج إذ جرى العرف على تقسيم العمل بين الجنسين، يكلف الرجل فيه بعمل، والنساء والأطفال بآخر، أوما يمكن وصفه بالتقسيم الجامد للعمل[٣].

٣-الزيادة السريعة في معدل السكان، حيث تزيد قوة العمل دون تزايد فرص العمل -وبعبارة أدق- الاختلال النسبي بين نمو السكان السريع، ونمو فرص العمل البطيء.

٤-كما قد تحدث البطالة المقنعة لا للزيادة السريعة في السكان وحسب، بل لسوء توزيع اليد العاملة بين القطاعات والفروع المختلفة. وتستلزم هذه الصورة التخطيط للتنمية أكثر من غيرها، إذ يجب على المهتمين بشئون التنمية والتخطيط في الدول الإسلامية، تخطيط قوة العمل بالتنسيق بين المتوفر والمتاح منها، وبين

---

(١)- زكي شافعي، التنمية الاقتصادية (ج٢)، ص٣١، مرجع سابق.
- رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسي: ج١، ص ٢٢١، مرجع سابق.

(٢)- عمر محي الدين، التنمية والتخلف، ص ٩٥، مرجع سابق.
- رفعت المحجوب، دراسات اقتصادية إسلامية: ص٣٨، مرجع سابق.

(٣)- عمرو محي الدين، التنمية والتخلف، ص ٩٥، مرجع سابق.
- رفعت المحجوب، دراسات اقتصادية إسلامية، ص ٣٨، مرجع سابق.

الاحتياجات الفعلية لتلك الموارد البشرية، حتى يتسنى التنسيق بين الطلب على العمل والعرض منه كما وكيفا، والقضاء على العادات، والتقاليد المسببة لها، بزيادة فرص التعليم والتدريب.

هذا ويمكن توضيح الأنواع المختلفة من البطالة، من خلال المؤشرات التالية:

أ- نسبة القوى العاملة في القطاع الزراعي:

جدول رقم (٦)

نسبة القوى العاملة في القطاع الزراعي في الدول الإسلامية عام ١٩٨٧م.

الدولة	نسبة العاملين في الزراعة	الدولة	نسبة العاملين في الزراعة
بنغلاديش	٤٧٪	اليمن	٢٢٪
مالي	٥٤٪	المغرب	١٩٪
بوركينافاسو	٣٨٪	مصر	٢١٪
النيجر	٣٤٪	نيجيريا	٣٠٪
افريقيا الوسطى	٤١٪	تركيا	١٧٪
الصومال	٦٥٪	تونس	١٨٪
السودان	٣٧٪	الأردن	٩٪
باكستان	٢٣٪	سوريا	٢٧٪
السنغال	٢٢٪	الجزائر	١٢٪
تشاد	٤٣٪	السعودية	٤٪
موريتانيا	٣٧٪	الجابون	١١٪
اندونيسيا	٢٦٪	الكويت	١٪

* المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٨٩م ص ٢٠٦-٢٠٧، مرجع سابق.

من هذا الجدول يتضح ارتفاع نسبة القوى العاملة في القطاع الزراعي، ويبدو ذلك في الدول غير النفطية خاصة؛ بما يعني تفشي صور معينة من البطالة خاصة الموسمية.

ب - ضآلة نصيب الفرد من المساحة المزروعة:

جدول رقم (٧)

نصيب الفرد من المساحة المزروعة في الدول الإسلامية عام ١٩٨٧م.

الدولة	نصيب الفرد من المساحة المزروعة (هكتار)	الدولة	نصيب الفرد من المساحة المزروعة (هكتار)
بنغلاديش	،١٠	المغرب	،٣٧
موريتانيا	،١٢	باكستان	٢،٣٩
تشاد	،٤٣	سوريا	،٥٧
السودان	،٤٠	لبنان	،٠٨
الصومال	،٢٩	الأردن	،٣٧
مالي	،٣٠	ماليزيا	،٢٣
اندونوسيا	،٥٥	الجزائر	٣،٥٨
غينيا بيساو	،٣٣	العراق	،٤٠
جيبوتي	لا يوجد	عمان	،٠٢
افغانستان	،٦٣	الجابون	،٥٢
اليمن العربي	،١٩	البحرين	لايوجد
فولتا العليا	،٨١	ليبيا	،٨١
السنغال	،٤٢	السعودية	،١٢
جامبيا	،٤٤	الامارات	،٠١
مصر	،١٦	قطر	،٠١
جزر القمر	،١٩	الكويت	،٠١
الكاميرون	،٨٠	تونس	،٥١
النيجر	،٥٩		
غينيا	،٨٧		

* المصدر: البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٨٩م، ص٢٠٦ ، مرجع سابق.

بتحليل بيانات هذا الجدول يتضح أن ما يخص الفرد من المساحة المزروعة ضئيل جدا لا يتجاوز ٨١و٠ هكتار في المتوسط، فيما عدا الجزائر وباكستان، وهو ما يعني نقص الإنتاج الزراعي عن تلبية الحاجات الأساسية من المنتجات الزراعية بالرغم من توفر الأراضي القابلة للزراعة، إذ تقدر رقعة الأرض الزراعية بما يزيد على

٦٣ مليون هكتار[١] في الدول العربية فقط.

هذا ونستطيع تحديد النتائج المترتبة على البطالة، كمدخل لاقتراح العلاج من خلال النقاط التالية[٢]:

١- تزيد البطالة من حدة الكساد لنقص دخول المتعطلين، وما ينتج عن ذلك من نقص الطلب الاستهلاكي، والذي له دور هام في زيادة الإنتاج.

٢- للبطالة تأثير مزدوج على كل من الادخار والاستثمار، فهي تعمل على نقص الادخار، وبالتالي ضعف عملية التنمية، وهذا يؤدي إلى مزيد من البطالة، كما أنها تؤثر على الاستثمار، من خلال تأثيرها على دخول العاطلين، ودخول أصحاب المشروعات.

٣- تعمل البطالة على تشجيع الهجرة، التي تؤثر على اختلال توازن القوى العاملة، وانخفاض الناتج القومي.

٤- ينتج عن البطالة تقليل درجة المهارة، خاصة في الأعمال الفنية التي تتطلب العمل بصفة مستمرة، والتي ترتبط بالتطور الفني المستمر.

٥- ظهور خلل إداري يتمثل في تفشي المحسوبية والرشوة.

هذا وبالرغم من استعراض طرف من الحلول، وربطها بتخطيط

---

(١)- F.A.O., Production, 1980.a

(٢)- موسى علقم، توظيف العمل في الاقتصاد الإسلامي، رسالة دكتوراه: مقدمة إلى قسم الدراسات العليا الشرعية، بجامعة أم القرى، ١٤٠٨هـ، ص٢٥٤-٢٥٥.

التنمية عند تحليل صور البطالة المختلفة، إلا أننا سنستعرض العلاج العام لهذه الخصيصة، من خلال النقاط التالية:

١- عالج الإسلام كافة البواعث النفسية، التي تثبط عن القيام بالعمل، والسعي والمشي في مناكب الأرض وأكامها، وهذه البواعث تتشكل فيما بينها لتشكل خطة اقتصادية نستعرضها فيما يلي[١]:

- رفض البطالة بدعوى التوكل، فالتوكل على الله لا ينافي العمل واتخاذ الأسباب لقوله صلى الله عليه وسلم: *(اعقلها وتوكل)*[٢]، بل لقد اقتضت حكمة الله أن الأرزاق التي ضمنها، والأقوات التي قدرها، والمعايش التي يسرها، لا تتحقق إلا بالعمل، والكد لقوله تعالى: *(فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض...الآية)*[٣]. وقوله سبحانه: *(فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه...الآية)*[٤].

- معارضة ترك العمل بدعوى التبتل، والانقطاع الكامل لله، فقد بين الرسول صلى الله عليه وسلم، أن لا رهبانية في الإسلام، بل أن العمل الدنيوي إذا وافق الشريعة كان عبادة لله، بل أن سعي الإنسان على أهله يعد ضربا من ضروب الجهاد لقوله تعالى: *(وآخرون يضربون في الأرض...الآية)*[٥].

- نبذ ترك العمل احتقارا له، فقد بدل الإسلام هذه المفاهيم الخاطئة، ورفع من قيمة العمل، وذم البطالة والإتكال، وبين أن كل كسب حلال هو عمل شريف، ومعلوم أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يرعى الغنم على قراريط لأهل مكة، كما أخبر بذلك الحديث الصحيح[٦].

- رفض ترك العمل لعدم توافره أو عدم تيسره في الوطن، وهنا شجع الإسلام على الغربة والهجرة، فرزق الله ليس مقصورا على مكان وإنما أرضه واسعة يقول تعالى: *(ومن يهاجر في سبيل الله يجد في

---

(١)-يوسف القرضاوي، مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، مكتبة وهبة: القاهرة، الطبعة الخامسة، ١٤٠٦هـ، ص٣٦ إلى ٤٧.
(٢)-الترمذي، الجامع الصحيح، ج٤، ص٧٧، كتاب صفة القيامة، حديث رقم ٢٦٣٦، وقال أبو عيسى: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، مرجع سابق.
-الحاكم، المستدرك، ج٣، ص٦٥٣، مرجع سابق.
وفي مجمع الزوائد رواه الطبراني باسنادين وفي أحدهما عمر بن أمية الضمري ولم أعرفه وبقية رجاله ثقات، مجمع الزوائد، ج١٠، ص٢٩٤، مرجع سابق.
(٣)-سورة الجمعة، من الآية رقم ١٠.
(٤)-سورة الملك، من الآية رقم ١٥.
(٥)-سورة المزمل، من الآية رقم ٢٠.
(٦)-البخاري، صحيح البخاري، ج٣، ص١١، كتاب الإجارة، باب رعي الغنم على قراريط، مرجع سابق.

الأرض مراغما كثيرا وسعة...الآية)*[١].

- عدم تشجيع ترك العمل بسبب الأخذ من الزكاة، أو غيرها من الصدقات والقرب المالية، وهؤلاء بين لهم الإسلام أنهم لا يستحقون الزكاة ما داموا قادرين على الكسب والعمل لقوله صلى الله عليه وسلم: *(لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوى)*[٢].

- محاربة ترك العمل لقلة الخبرة والتجربة في الحياة، ووسائل الكسب مع القدرة على العمل، وقد عمل الإسلام هنا على توجيههم إلى العمل بتوفير وسائله، ولنا في قصة الرسول صلى الله عليه وسلم مع الأنصاري عبرة حين سأله عمّا لديه، ثم باعه له ووجهه أن يشتري قدوما وشدّ له فيها عودا ثم قال له اذهب واحتطب ولا أرينك إلا بعد خمسة عشر يوما[٣]، وهنا نجد خطة اقتصادية محكمة الإعداد بدأت بحصر الموارد، ثم التوجيه إلى العمل، ثم تحديد مدة الخطة بخمسة عشر يوما للتأكد من نجاحها أو عدمه.

٢- الإهتمام بالتعليم والتدريب،وجعل التعليم من المطالب الشرعية، ويجب أن تتكفل الدولة بتدريب فئات العمل التي تغط في بطالة على الأعمال الفنية، بزيادة دور القطاع الصناعي، والقطاعات المساندة له في التنمية لاستيعاب الفائض من القوى العاملة، وهذا يستلزم تخطيط التنمية لارساء مبدأ التعليم، ووضع الخطط الملائمة له ثم توفير التدريب المهني بكافة أنواعه، وجعل القطاع الصناعي جاهزاً لاستيعاب تلك الفوائض بوضع الخطط الكفيلة بتحقيق ذلك.

---

(١)-سورة النساء، من الآية رقم ١٠٠.

(٢)-الترمذي، الجامع الصحيح، ج٢، ص٨٢، كتاب الزكاة، باب ما جاء من لا تحل له الصدقة، حديث رقم ٦٤٧، وقال الترمذي: حديث حسن، مرجع سابق.
-أبو داود، سنن أبي داود، ج٢، ص٢٨٦، كتاب الزكاة، باب من يعطي من الصدقة وحد الغنى، حديث رقم ١٦٣٤، مرجع سابق.
-ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج١، ص٥٨٩، كتاب الزكاة، باب من سأل الناس عن ظهر غنى، حديث رقم ١٨٣٩، مرجع سابق

(٣)-تجد نصّ هذا الحديث كاملا في الكتب التالية:
-ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج٢، ص٧٠٤، في كتاب التجارات، باب بيع المزايدة حديث رقم ٢١٩٨، مرجع سابق.
-أبو داود، سنن أبي داود، ج٢، ص١٢٠،١٢١، كتاب الزكاة، باب ما تجوز فيه المسألة، حديث رقم ١٦٤١، مرجع سابق.
-الإمام أحمد، المسند، ج٣، ص ١٠٠.
-الترمذي، الجامع الصحيح، ج٣، ص٥٢٢، كتاب البيوع، باب ماجاء في بيع من يزيد، حديث رقم ١٢١٨، وقال حديث حسن، مرجع سابق.

٣-كفالة حرية اختيار العمل[١] تحقيقا لمبدأ تكافؤ الفرص، فلا تخص فئة من المجتمع بوظائف معينة دون غيرها، أو أن يستفاد من العمال الزراعيين في شغل وظائف هامشية كسعاة، أو عمال نظافة مما يعمق من أثر هذه المشكلة، وأن لا يكون التمييز بين العمال إلا بمجرد الكفاية، فاختيار الأصلح شرط أساسي في الإسلام لقوله صلى الله عليه وسلم: *(إذا وسد الأمر إلى غير أهله فانتظروا الساعة)*[٢]، وهذا يقتضي التخطيط في بعده الإداري بتصنيف الوظائف وتوصيفها ووضع الشروط اللازمة لشغلها.

٤-كفالة الأجر العادل لكل عامل، وحسن معاملة العمال حسب موقع كل منهم، ووظيفته؛ لقوله تعالى: *(ولا تبخسوا الناس أشياءهم..... الآية)*[٣].وأن تشمل خطة الأجور أيضا، وضع نظام للحوافز الأدبية والمادية يتلاءم مع ما يساهم به الأفراد، من رفع للعمليات الإنتاجية في كل المجالات.

٥-نشر الوعي بكافة الطرق والأساليب المعينة على ذلك، وتنافي هذه الخصيصة -البطالة- مع تعاليم الإسلام، والتنبيه إلى النتائج الاقتصادية والاجتماعية التي تنطوي عليها، من خلال وسائل الإعلام المختلفة، مع حث أولياء الأمور رعايا الدولة بأهمية التعليم، وتهيئة الظروف والإمكانيات اللازمة له، حتى يصبح من الخيارات المفيدة في نظر غالبية السكان، اعتمادا على حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: *(طلب العلم فريضة على كل مسلم)*[٤]. وهذا يستلزم تخطيط القوة العاملة، لتحقيق التوافق بين العرض والطلب.

٦-تضامن القطاع الخاص مع الدولة في حل هذه الظاهرة ،بامتصاصه لجزء

---

(١)- عبد السميع المصري، مقومات الاقتصاد الإسلامي، مكتبة وهبة: القاهرة، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ص ٢٢ .

(٢)- البخاري، صحيح البخاري بحاشية السندي، ج١، ص٢١، كتاب العلم، باب من سئل علما وهو مشتغل في حديثه فأتم الحديث، مرجع سابق.

(٣)- سورة الأعراف، من الآية رقم ٨٥ .

(٤)- رواه ابن ماجة في العلم عن أنس مرفوعا، ورواه ابن عبد البر، وقال المزي في الدرر هذا الحديث روي من طرق تبلغ رتبة الحسن.

- انظر: ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج٢، ص٥٦، كتاب العلم، باب الانتفاع بالعلم والعمل، حديث رقم ١٦٦٥، مرجع سابق.

يتفق مع طاقته الاستيعابية للعمال العاديين، وتدريبهم على العمليات الإنتاجية لديه، باعتبار المجتمع مجتمعا واحدا يتعاون فيه القطاع العام والقطاع الخاص، لقوله تعالى: *(وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان...الاية)*[١].

٧-التخطيط السليم للقطاع الزراعي، بالتضامن مع أصحاب المزارع العائلية، وحفزهم وتشجيعهم، وتقديم الامكانيات المادية، وما تحتاجه الزراعة من ميكنة ومخصبات زراعية، وتوجيههم إلى أنواع معينة من الإنتاج الزراعي يتسنى معه اشباع الطلب الداخلي، والتوجه إلى السوق الخارجية.

المطلب الخامس

تخلف الفن الإنتاجي

تقف خصيصة تخلف الفن الإنتاجي في الدول الإسلامية، عقبة أساسية في سبيل التنمية الاقتصادية، وذلك لانخفاض المستوى العلمي، وتأخر فنون الإنتاج وبدائيتها، بحيث يمكن القول إن معظم الأساليب الإنتاجية المستخدمة ضعيفة، فالزراعة التي يعمل بها معظم الأفراد في معظم الدول تعتمد أساسا على الأساليب البدائية، منذ مئات السنين[٢].

إن التخلف التقني في الدول الإسلامية يرتبط بكل خصائص التخلف الأخرى، حتى يمكن اعتباره سببا ونتيجة في الوقت نفسه فهو نتيجة لنقص رؤوس الأموال، وضآلة المدخرات، وسبب لانخفاض الدخل القومي. وتتمثل أهم أسباب هذه الخصيصة فيما يلي:

١- جهل المنظمين بالوسائل الفنية للإنتاج، لتأخر التنظيم العلمي،

---

(١)- سورة المائدة، من الآية رقم ٢ .
(٢)- علي لطفي، التنمية الاقتصادية، ص٥٥، مرجع سابق.

وعدم كفاية الأفراد المؤهلين لانخراط معظمهم في الإنتاج الأولي [١].

٢- عدم ملاءمة النظم الاجتماعية، وإطار العادات، والتقاليد، وانتشار الأمية [٢].

٣- عدم وجود البنية الأساسية العلمية والتقنية مثل نظام التعليم الملائم، والمؤسسات العلمية والتقنية والخبرة في مجال العلم والتقنية الحديثة، والقدرة على تعليم التقنية الملائمة أيضا [٣].

٤- نقص الكفاية الإنتاجية في كافة القطاعات، وتخلف العمالة الماهرة الفنية الإدارية.

٥- الفهم الخاطيء لبناء القدرة التقنية المناسبة، واعتبار الحصول على منتجاتها، أومجرد التدريب الفني والمهني، أوالقدرة على إصلاحها هو امتلاك لها، والحقيقة غيرذلك، فالعالم الإسلامي، وبدون استثناء يفتقد إلى معطيات التقنية الحديثة في كثير من صورها، فهو فقير في الصناعات التقنية والفنية، ومعامل الأبحاث [٤]. بل وحتى عندما تسفر بعض الأبحاث عن فنون إنتاجية متقدمة، فإنها قلما تترجم إلى واقع تطبيقي مستفاد منه.

٦- نقص الموارد المالية لدى بعض الدول مع أن في مقدور الدول الإسلامية مجتمعة أن تتعاون في استيراد أحدث الأساليب الفنية من العالم المتقدم.

هذا ويمكن التدليل على هذا الوضع، بعدد من المؤشرات أهمها:

أ- عدد العلماء والمهندسين والفنيين، في مجال العلوم التطبيقية مقارنا بالدول المتقدمة.

(١+٢)- حمدية زهران، التنمية الاقتصادية، ص ٢٢٦، مرجع سابق.
- علي لطفي، التنمية الاقتصادية، ص ٥٥، مرجع سابق.

(٣)- فلاح جبر حسين، التكنولوجيا بين من يملك ومن يحتاج، المؤسسة العربية للدراسات والنشر: بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م، ص ٨٤، ٨٥.

(٤)- بهاء حسن عزي، العالم إلى اين والعرب إلى أين، منشورات تهامة، جدة، ١٤٠٨هـ، ص ٢٦.

جدول رقم (٨)

عدد العلماء والمهندسين والفنيين في مجال العلوم التطبيقية في بعض الدول الإسلامية والمتقدمة.

الدول الإسلامية	السنة المتاحة	عدد الفنيين في البحوث والتجارب	عدد العلماء والمهندسين في المجال الفني	الإجمالي	نسبة الإجمالي لكل ألف من السكان في السنة المتاحة
مصر	١٩٨٦	٧٥٣٢	٢٠٨٩٣	٢٨٤٢٥	٥،٧ ٪
ليبيا	١٩٨٠	١٥٠٠	١١٠٠	٢٦٠٠	،٩٢ ٪
غينيا	١٩٧٥	٦١١	١٢٨٢	١٨٩٣	،٠٤٣ ٪
النيجر	١٩٧٦	١	٩٣	٩٤	،٠١٦ ٪
نيجيريا	١٩٧٧	١٤٤٥	٢٢٠٠	٣٥٤٥	،٠٤٧ ٪
السودان	١٩٧٨	٣٢٧١	٣٨٠٦	٧٠٧٧	،٣٩ ٪
اندنوسيا	١٩٨٦	٤١٢٥	٢٩٦٢١	٣٣٧٤٦	،٢٠ ٪
ايران	١٩٨٥	٢٠٥	٣١٩٤	٣٣٩٩	،٠٧٥ ٪
الأردن	١٩٨٥	١٧٥	٢٧٠	٤٤٥	،١١ ٪
الكويت	١٩٨٤	٥٦١	١٥١١	٢٠٧٢	١ ٪
افريقيا لوسطى	١٩٨٤	٣٨٣	١٩٦	٥٧٩	،٢٣ ٪
قطر	١٩٨٦	٦١	٢٢٩	٢٩٠	،٩١ ٪
تركيا	١٩٨٥	٧٣٦٧	١١٢٧٦	١٨٦٤٣	،٣٧ ٪
السنغال	١٩٨١	٢٦٦٢	٨١	٢٧٤٣	،٠١٦ ٪
الجابون	١٩٨٧	١٩٩	١٨	٢١٧	،٢٢ ٪

* الدول المتقدمة:

الولايات المتحدة	١٩٨٦	غير معروف	٧٤٧٤٠٠	٧٤٧٤٠٠	٢ ٪
فرنسا	١٩٨٦	١٦٩٣٠٠	١٠٥٠٠٠	٢٧٤٣٠٠	٥ ٪
اليابان	١٩٨٧	١٠٢٤٨٦	٥٩٠٦٨٠	٦٩٣١٦٦	٥،٧ ٪
الاتحاد السوفيتي	١٩٨٤	غير معروف	١٤٦٣٨٠٠	١٤٦٣٨٠٠	٥،٣ ٪
المانيا	١٩٨٥	١١٨٠٨٠	١٤٣٦٢٧	٢٦١٧٠٧	٤،٢ ٪
بريطانيا	١٩٧٨	٧٦٦٠٠	٨٦٥٠٠	١٦٣١٠٠	٢،٩٦ ٪

* SOURCE: - U.N. Statstical,Yearbook,1986,p.p.320-321
- Unescostatistical, Yearbook, 1989, p.5-103-105

من الجدول السابق يتضح تضاؤل أعداد المهندسين والفنيين في البحوث والتجارب في الدول الإسلامية فيما عدا مصر، بينما نجد هذه النسبة مرتفعة في كافة الدول المتقدمة، ومعلوم أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تحتاج إلى الكثير من العلماء والمهندسين والفنيين للنهوض بكافة اعبائها ومتطلباتها.

ب- الانفاق على البحث العلمي كنسبة من الناتج القومي الإجمالي:

جدول رقم(٩)

الانفاق على البحث العلمي كنسبة من الناتج القومي الإجمالي

الدول الإسلامية	نسبة الانفاق على البحث العلمي٪	السنة المتاحة	المخصص للسنة المتاحة (مليون دولار)	الدول المتقدمة	نسبة الانفاق على البحث العلمي٪	السنة المتاحة	المخصص للسنة المتاحة (مليون دولار)
اندونيسيا	،٣ ٪	١٩٨٦	٢٢٥،٧	الولايات المتحدة	٢،٨ ٪	١٩٨٦	١١٧١٩٣،٨
باكستان	،٤ ٪	١٩٨٤	١١١	اليابان	٢،٨ ٪	١٩٨٦	٥٤٧٥٨،٦
مصر	،٢ ٪	١٩٨٢	٥٥،٥				
الأردن	،٢ ٪	١٩٨٥	٦،٩	ألمانيا	٢،٧ ٪	١٩٨٥	٢٤٠٨٣،٧
الكويت	،٩ ٪	١٩٨٤	١٩٥،٤	فرنسا	٢،٣ ٪	١٩٨٦	١٦٦٥٦،٦
ليبيا	،٢ ٪	١٩٨٠	٦٢،٨				
برناوي دار السلام	،١ ٪	١٩٨٤	٤٢،٦	بريطانيا	٢،٣ ٪	١٩٨٦	١٠٧٧٠،٦

* Source: Unesco, Statistical, Year book, 1989,p,5-103-104-105

يكشف هذا الجدول عن تضاؤل الأهمية النسبية للانفاق على البحث العلمي عماد التقدم الفني في أية دولة من الدول الإسلامية، فقد كانت أندنوسيا أكبر دولة إسلامية تنفق على البحث العلمي عام ١٩٨٦م، ويقابلها الولايات المتحدة كأكبر دولة تنفق على البحث العلمي في العالم، وقد بلغت نسبة الأولى إلى الثانية ١٩،٠٪ وقد بلغت نسبة بقية الدول محل القياس إلى الولايات المتحدة كما يلي:
باكستان ٠٩،٠٪ ، مصر٠٤،٠٪ ، الأردن ٠٠٥،٠٪ ، الكويت ١٦،٠٪ ، ليبيا ٠٥،٠٪ ، برناوي ٠٤،٠٪ . وقد عمل هذا الوضع على عدم توفر

المعامل، ومستلزمات البحث العلمي، والتقنية الفنية في الكثير من الدول الإسلامية.

هذا وقد عمل هذا الوضع، إلى حدوث عدد من النتائج منها، انخفاض إنتاجية العامل، وانتشار ظاهرة البطالة الفنية، واستنزاف الأموال والعملات الصعبة في استيراد منتجات التقنية الفنية، وانخفاض الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد منه.

من أجل ماتقدم، فإن التخطيط للتنمية ضروري لبناء التقنية الفنية، وتظهر أهميته من استعراض مايلي:

أ- ضرورة التخطيط لوضع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي تركز على وضع وتنفيذ السياسات والأساليب التي تساعد على بناء تقنية ذاتية متناسبة مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية[١].

ب- الاعتماد على الذات في خطة طويلة الأمد نسبيا، كشرط جوهري لبناء التقنية المحلية خصوصا، والتعاون مع الدول الإسلامية لتحقيق هذا الهدف. لقوله تعالى: *(وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان...الآية)*[٢]. وقوله سبحانه: *(وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون)*[٣]. وقوله صلى الله عليه وسلم: *(المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا)*[٤]، إذ يستدل من الآيتين والحديث السابق على أن الأصل في العقيدة الإسلامية، هو وحدة الأمة الإسلامية، ووجوب تعاونها وتعاضدها وقيامها بكافة متطلباتها في أي زمان ومكان؛ فالاعتماد على الخارج أورث كثيرا من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية؛ ومعنى ذلك أن تتضمن خطة التنمية الاقتصادية على مستوى الدولة الواحدة خطة تفصيلية للبحث العلمي وتطويره واستمراريته، وأن يتم التنسيق بين خطط التنمية

---

(١)-انظر المراجع التالية:
-يوسف ابراهيم، استراتيجية وتكنيك التنمية الاقتصادية في الإسلام، ص٥٦٥، مرجع سابق.
-عبد الرحمن يسري، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام، ص٩٩، مرجع سابق.
-بهاء حسن عزي، المرجع السابق، ص٣٨.
-فلاح جبر، المرجع السابق، ص٨٤-٨٥.

(٢)-سورة المائدة من الآية رقم ٢.

(٣)- سورة المؤمنون، الآية رقم ٥٢.

(٤)-سبق تخريجه، ص٧٣، من هذه الرسالة.

الاقتصادية الإسلامية في هذا الخصوص، بما يخدم مصالح المجتمعات الإسلامية، ويحل مشاكلها المختلفة ويوفر منتجات التقنية المتفقة مع سلوك العامل وقيمه، ومع طبيعة المجتمعات الإسلامية.

ج- يعد التعليم والتدريب شرطا أساسيا لتحقيق التنمية في أي مجتمع، لذلك فإن التخطيط مهم لوضع الخطط الخاصة بالتعليم والنهوض به في جميع مستوياته، مع التركيز على التدريب الفني والمهني، لأنه الأداة الفعالة لبناء القدرات العلمية والفنية، بما يتطلبه ذلك من ضرورة التخطيط أيضا، لوضع البرامج الدراسية على مختلف المستويات.

د- محاولة توفير البنية الأساسية للفنون الإنتاجية، والقدرة على تقويمها، وتوفير المؤسسات العلمية والفنية، والخبرة الجيدة في هذا المجال.

هـ- التخطيط لتدبير التمويل اللازم لتطبيق المعارف الفنية، باعتباره أمرا ضروريا بالأساليب المشروعة، ويجب أن تتضمن الخطة القومية لأية دولة إسلامية تحقيق هذا الهدف كهدف رئيسي، مع مشاركة جميع أفراد المجتمع فيها.

المطلب السادس

التبعية الاقتصادية للخارج

كنتيجة لانتشار خصائص التخلف الاقتصادي السابق الإشارة إليها، وجدت في العالم الإسلامي ظاهرة التبعية الاقتصادية للعالم الخارجي.

وتعني التبعية درجة غير متكافئة للاعتماد والتأثير في المجال الاقتصادي بين الدول المتقدمة وهذه الدول بوجه عام(١).

وقد تمثلت أهم أسباب هذه التبعية فيما يلي(٢):

---

(١)-محمد عبد الشفيع عيسى، التبعية التكنولوجية في الوطن العربي(المفهوم العام والتطبيق العملي)، مجلة المستقبل العربي، بيروت، السنة السادسة، العدد٦١، مارس ١٩٨٤م، ص٨٢.

(٢)-حمدية زهران، التنمية الاقتصادية، ج١، ص٣٤٧، مرجع سابق.

١- الاستعمار العالمي.

٢- تخصص معظم الدول الإسلامية في انتاج مادة خام، أو محصول زراعي واحد، أو عدد محدود من المواد الخام والحاصلات الزراعية.

٣- نقص الموارد المالية، وضعف الطاقة الادخارية، واستيراد الأساليب التقنية. الأمر الذي أدى إلى الحاجة المتزايدة إلى الموارد المالية، وبالتالي زيادة المديونية الخارجية.

٤- الاعتماد بدرجة كبيرة على الدول المتقدمة، في تصريف المواد الأولية، واستيراد ما تحتاج إليه من سلع وخدمات مختلفة.

٥- العجز الدائم في الموازين التجارية، وموازين المدفوعات، بسبب عدم كفاية الصادرات على تمويل الواردات الاستهلاكية المتزايدة، والواردات الرأسمالية المتواضعة.

هذا ويمكن التدليل على هذه الخصيصة بعدد من المؤشرات هي:

أ- التركيز على تصدير المواد الأولية(١).مقارنا بالدول المتقدمة.

جدول رقم (١٠)

صادرات الدول الإسلامية وبعض الدول المتقدمة من المواد الأولية عام ١٩٨٨م

الدول الإسلامية	نسبة المواد الأولية إلى جملة الصادرات	الدول المتقدمة	نسبة المواد الأولية إلى جملة الصادرات
الأردن	٥٣ ٪	الولايات المتحدة	٢٣ ٪
اندنوسيا	٧١ ٪		
باكستان	٣١ ٪	اليابان	٢ ٪
تركيا	٣٦ ٪		
الجزائر	٩٧ ٪	ايطاليا	١١ ٪
السودان	٩٣ ٪		
الصومال	٩٣ ٪	فرنسا	٢٤ ٪
نيجيريا	٩٨ ٪		

(١)-وتشمل هذه المواد الأولية (الوقود والمعادن والفلزات والمواد الغذائية، والمشروبات، والتبغ والحيوانات الحية، والزيوت والشحوم.انظر:
-البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٩٠، ص٢٨٨، مرجع سابق.

تابع جدول رقم (١٠)

صادرات الدول الإسلامية وبعض الدول المتقدمة من المواد الأولية عام ١٩٨٨م

الدول الإسلامية	نسبة المواد الأولية إلى جملة الصادرات	الدول المتقدمة	نسبة المواد الأولية إلى جملة الصادرات
مصر	٧٤	بريطانيا	١٨ ٪
المغرب	٥٠		
موريتانيا	٩٧	المانيا	١٠ ٪
النيجر	٩٦		
عمان	٩٣	سويسرا	٨ ٪
ليبيا	٩٩		
السعودية	٩١	النمسا	١٣ ٪
السنغال	٧٥		
الكويت	٩١	السويد	١٦ ٪
الإمارات	٨٣		

* المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٩٠م، ص٢٤٠-٢٤١، مرجع سابق.

يظهر الجدول السابق تركيز الدول الإسلامية عموما على تصدير المواد الأولية، بل أن بعض الدول قد بلغت نسبة صادراتها من المواد الأولية، أكثر من ٩٥٪ مثل: ليبيا والجزائر والنيجر وغيرها، وبالمقابل تجد العكس تماما في الدول المتقدمة، إذ لم تتجاوز هذه النسبة ٢٪ في اليابان كأقل دولة متقدمة مصدرة للمواد الأولية، و٢٤٪ بالنسبة لفرنسا.

ب- درجة أهمية الواردات: يعد هذا المؤشر دليلا كبيرا على درجة الانكشاف الاقتصادي ويتم حسابه كالتالي:

$$\text{درجة أهمية الواردات} = \frac{\text{قيمة الواردات}}{\text{الناتج المحلي}} \times ١٠٠$$

وسنعمد إلى أخذ ثلاث سنوات من عام ١٩٨٦ حتى عام ١٩٨٨م، تجنبا لتقلبات الاستيراد التي تحدث، عادة من سنة لأخرى[١].

---

(١)-أما الناتج القومي فقد تم الحصول على بياناته من تقارير البنك الدولي لعام ١٩٨٨م،ص٢٥٨-٢٥٩، و١٩٨٩م،ص٢٠٧-٢٠٨، و١٩٩٠م،ص٢١٤-٢١٥ . وقد تمثل عملنا في جمع الواردات في ثلاث السنوات المذكورة وقسمتها على مجموع الناتج في ثلاث =

جدول رقم (١١)

درجة أهمية الواردات في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من ٨٦-١٩٨٨م لبعض الدول الإسلامية والمتقدمة

الدول الإسلامية	درجة أهمية الواردات٪	الدول الإسلامية	درجة أهمية الواردات٪	الدول المتقدمة	درجة أهمية الواردات ٪
تشاد	٣٢ ٪	مصر	٤٢،٢ ٪	الولايات المتحدة	٩،٣ ٪
بنغلاديش	١٦ ٪	تونس	٣٨،٥ ٪		
مالي	٢٧،٣ ٪	تركيا	٢٠،٥ ٪	اليابان	٦،٥ ٪
النيجر	١٦ ٪	الأردن	٦٢،٨ ٪		
الصومال	١٢ ٪	سوريا	١١،٣٥ ٪	بريطانيا	٢٦،٩ ٪
السودان	٢٧،٣ ٪	ماليزيا	٤٣ ٪		
باكستان	١٨،٦ ٪	الجزائر	١٣،٨ ٪	فرنسا	١٨،٣ ٪
نيجيريا	١٢،٥ ٪	السعودية	٢٦،٦ ٪		
الجمهورية اليمنية	٣٢ ٪	الكويت	٢٩،٤ ٪	ألمانيا	٢٠،٨ ٪
موريتانيا	٤٥،٨ ٪	الإمارات	٣٠،٤ ٪		
اندونوسيا	١٦،٢ ٪	المغرب	٢٤ ٪	إيطاليا	١٦،٦ ٪
السنغال	٣٤،١ ٪				

*Source:IMF, Intenational Finanial,Statiscs,Year book,1989, p.p. 80 a

من الجدول السابق تتضح الدرجة الكبيرة لاعتماد الدول الإسلامية على الواردات، حيث تلتهم نسبة كبيرة من نواتجها القومية كل عام. وقد بلغت النسبة أعلاها في الفترة محل القياس، في الأردن، ثم في ماليزيا، ثم في مصر، بينما كانت سوريا أقل الدول الإسلامية اعتمادا على الواردات،بينما نجد العكس في الدول المتقدمة تماما، إذ لم تتعد هذه النسبة ٦،٥٪ في اليابان، و٩،٣٪ في الولايات المتحدة، بالرغم من ضخامة وارداتهما إذ بلغت ٤٦٥٩٦٤ مليون دولارا في الأولى، و١٢٢٦٦٣٠٧ مليون دولارا في الثانية. وفي الفترة محل القياس.

ع - التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات:

وهو يتضح من استعراض الجدول التالي:

= السنوات أيضا وضرب الناتج في ١٠٠ .ثم الحصول على بعض قيم الصادرات لبعض الدول الإسلامية من التقرير السنوي الرابع عشر للبنك الإسلامي، ١٤٠٩هـ، ص٢٥٤-٢٥٥ .

جدول رقم (١٢)

التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات في الدول الإسلامية عام ١٩٨٧م

الـــدولة	الصادرات إلى الدول الرأسمالية المتقدمة	الواردات من الدول الرأسمالية المتقدمة
بنغلاديش	٤٧،٩	٤٣،١
بنين	٨٤،٤	٦٨،٣
اوغندا	٨٥،٧	٤٧،٩
ماليزيا	٥٤،٦	٦١،٥
الصومال	٢٦،٣	٦٣،٣
باكستان	٤٩،٥	٥٤،٨
السودان	٣٦،١	٦٠،٤
مـالـي	٧٣،١	٦١،٥
ليبيا	٧٦،٨	٧٦،٦
الجابون	٨٣،٤	٨٩،٥
اندنوسيا	٨٠	٧٧،٢
اليمـــن	٧٨،٩	٥٢،٣
غيـنيـا	٨٨،١	٧٩،٥
المغرب	٦٥،٣	٦٤،٧
السنغال	٤٦،٣	٦٥،٧
مـصـر	٨٣،٤	٧٣،٤
قطـــر	٧٨،٧	٦٤،٣
الكاميرون	٩٥،٧	٨٧،٣
تركيـا	٥٣،٧	٥٨،١
تونـس	٨٠،٦	٧٧،٤
الأردن	١٧،٦	٤٦،٨
سـوريا	٥٤،٢	٤٠،١
عمـان	٦٩،١	٧٥
العراق	٥٢،٢	٦٢،٥
ايران	٥٧،١	٦٣،٧
الكويت	٤٩،٥	٧٤،٩
السعودية	٥٨،٣	٨٤،٥

تابع جدول (١٢)

التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات في الدول الإسلامية عام ١٩٨٧م

الدولة	الصادرات إلى الدول الرأسمالية المتقدمة	الواردات من الدول الرأسمالية المتقدمة
الجزائر	٨٨،٩	٨٥،٤
الامارات	٦١	٧٤،٩

* المصدر: -النشرة الإحصائية والتقرير السنوي الرابع عشر للبنك الإسلامي للتنمية ١٤٠٩هـ، ص١٤٠ .
-البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٨٨م، ص٢٨٠-٢٨١، مرجع سبق.

يلاحظ على الجدول السابق ما يلي:

١- تمثل أسواق الدول الصناعية المنفذ الرئيسي لصادرات معظم الدول الإسلامية، وتعتمد إلى حد كبير على تلك الدول في الحصول على حاجتها من الواردات، فقد بلغ متوسط نسبة الصادرات المتجهة إليها عام ١٩٨٧م ٦٣٪ ، في حين بلغ متوسط نسبة الواردات منها ٦٣،٣٪ في نفس العام.

٢- كانت كل من الكاميرون وموريتانيا أكبر الدول الإسلامية تصديرا للدول الرأسمالية، بينما كانت كل من الأردن والصومال أقل الدول الإسلامية، أما الواردات فقد كانت كل من الجابون والكاميرون أكبر الدول المستوردة من الدول المتقدمة، بينما كانت كل من أفغانستان وتشاد أقل الدول الإسلامية استيرادا منها.

٣- يكشف هذا الجدول عن التنافس الشديد بين الدول الإسلامية المنتجة لمادة أولية متماثلة.

د- <u>الديون الخارجية</u>: تتصف معظم الدول الإسلامية بتعاظم مديونيتها الخارجية، ومن المعروف أن هذه المديونية تزيد من ربط الدول الإسلامية بالكيانات الاقتصادية الكبرى، فضلا عن أن التعامل في تلك القروض يتم على أساس سعر الفائدة (الربا المحرم).

هذا وتتضح ضخامة هذه الديون بنسبتها إلى الدخل القومي، ونسبة مدفوعات فوائدها إلى حصيلة الصادرات. والجدول التالي يبين ذلك.

جدول رقم (١٣)

إجمالي الديون الخارجية ومدفوعات الفوائد في بعض الدول الإسلامية

عام ١٩٨٨م بملايين الدولارات

الدولة	اجمالي الدين الخارجي (مليون دولار)	نسبته إلى الدخل القومي	مدفوعات الفوائد (مليون دولار)	نسبة مدفوعات الفوائد إلى حصيلة الصادرات
تشاد	٣٠٠	٣٣،٢ ٪	٤	٢،٧ ٪
بنغلاديش	٩٣٣٠	٤٨،٥ ٪	١٣٩	٢٠،٥ ٪
الصومال	١٧٥٤	١٨٥،٥ ٪	٣	٤،٩ ٪
بوركينا فاسو	٨٠٥	٤٣،٤ ٪	١٤	١١،٩ ٪
مالي	١٩٢٨	١٠٠ ٪	١٥	١٤،٢ ٪
أوغندا	١٤٣٨	٣٤،٣ ٪	٢٠	١٤ ٪
نيجيريا	٢٨٩٦٧	١٠٢،٥ ٪	١٤١١	٢٥،٧ ٪
النيجر	١٥٤٢	٦٦ ٪	٧٤	٣٢،٦ ٪
باكستان	١٤٠٢٧	٣٧،٦ ٪	٤٣٦	٢٤،١ ٪
توغو	١٠٦٧	٨١،٦ ٪	٦٨	١٨،٣ ٪
افريقيا الوسطى	٥٨٤	٥٣،٣ ٪	٧	٥،٩ ٪
بنين	٩٠٤	٤٩،٣ ٪	٨	٥،٤ ٪
غانا	٢٢٧٠	٤٤،٦ ٪	٦٤	٢٠،٦ ٪
الجمهورية اليمنية	٤٣٤٨	١٢٠،٥ ٪	٨٧	٣١،٢ ٪
اندونوسيا	٤٥٦٥٥	٦١،٧ ٪	٢٩١٨	٣٩،٦ ٪
موريتانيا	١٨٢٣	١٩٦،٢ ٪	٣٣	٢١،٦ ٪
السودان	٨٤١٨	٧٤،٦ ٪	١٩	٩،٥ ٪
سيراليون	٥١٠	(..)غير معروف	٣	٥،٩ ٪
السنغال	٣٠١٩	٦٣،٦ ٪	١١٧	١٩،٣ ٪
مصر	٤٣٢٥٩	١٢٦،٧ ٪	٧٢٩	١٦،٦ ٪
غينيا الجديدة	٢١٢٩	٦٤،٢ ٪	١٥٣	٣٠،٩ ٪
المغرب	١٨٧٦٧	٨٩،٨ ٪	٨١٤	٢٥،١ ٪
الكاميرون	٣٣٦٦	٢٧ ٪	١٩٢	٢٧ ٪

تابع جدول (١٣)

إجمالي الديون الخارجية[١] ومدفوعات الفوائد في بعض الدول الإسلامية عام ١٩٨٨م بملايين الدولارات

الدولة	إجمالي الدين الخارجي (مليون دولار)	نسبته إلى الدخل القومي	مدفوعات الفوائد (مليون دولار)	نسبة مدفوعات الفوائد إلى حصيلة الصادرات
تونس	٦١٢١	٦٤،٢ ٪	٣٨٠	٢٥،٥ ٪
تركيا	٣١٥٨٩	٤٦،١ ٪	٢٤٢٤	٣٥،٢ ٪
الأردن	٣٩٥٥	٩٤ ٪	٢٣٩	٣١،٩ ٪
سوريا	٣٦٨٥	٢٥ ٪	١١٩	٢١،١ ٪
ماليزيا	١٨٤٤١	٥٦،٣ ٪	١٤٩٨	٢٢،٣ ٪
الجزائر	٢٣٢٢٩	٤٦،٦ ٪	١٨٠٩	٧٧ ٪
الجابون	٢١٢٨	٥٦،٦ ٪	٥٧	٦،٢ ٪
غينيا	٢٣١٢	٩٤،٧ ٪	٣١	٢١،٩ ٪

* المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، لعام ١٩٩٠م، ص٢٥٦-٢٥٧، مرجع سابق.

ويلاحظ على هذا الجدول مايلي:

١- ضخامة الديون الخارجية للدول الإسلامية، وخاصة في كل من أندنوسيا ومصر ونيجيريا والمغرب، حتى أن بعض الدول تشكل ديونها أكبر من دخلها القومي كاليمن والصومال وموريتانيا ومالي.

٢- جملة الدين الخارجي للدول محل القياس(٢٨٧،٦٧٠) مليون دولار. أو مايقارب ٢٨٨مليارا.

٣-جملة مدفوعات الفوائد، وهي ربا محرم (١٣،٨٨٥) مليون دولار وتعد كل من اندنوسيا وتركيا والجزائر ونيجيريا أكبر الدول الإسلامية التي تدفع فوائد على القروض.

٤- متوسط نسبة ديون الدول الإسلامية الى دخلها القومي ٧٣٪.

٥- متوسط نسبة مدفوعات الفوائد إلى حصيلة الصادرات ٢١،٥٪.

إن التبعية الاقتصادية للدول الخارجية، قد نجم عنها العديد من النتائج السلبية، والمعرقلة لجهود التنمية نستعرض أهمها فيمايلي:

---

(١)- لا تشمل هذه الديون، الديون العسكرية، بل تمثل كافة الديون العامة والخاصة والدين العام والمضمون من سلطة عامة، والخاص غير المضمون. انظر: المرجع نفسه، ص٢٩٢ .

١- تكثيف تبعية الدول الإسلامية للدول المتقدمة فنيا واقتصاديا وسياسيا وعسكريا.

٢- تضخم الديون الخارجية ومدفوعات فوائدها، وهو ما يعني زيادة مديونية الدول الإسلامية، وانخفاض دخولها القومية.

٣- زيادة التركيز على التخصص في الإنتاج الأولي، بما يكتنفه من مشكلات، منها: ما يتعلق بالأجل القصير، كالتقلب في أسعار المواد الأولية[١]، وما ترتب عليها من تذبذب في الدخل القومي وفي حصيلة العملات الأجنبية[٢]، ومنها: ما يتعلق بالأجل الطويل، كاتجاه معدل التبادل الدولي في غير صالح الدول الإسلامية، وهو ما يعني تناقص عائداتها من تصدير مواردها الأولية، على الرغم من ارتفاع أسعار المواد الأولية.

٤- تعميق مفهوم التجزئة والتنافر بين الدول الإسلامية

٥- انتهاك حرمات الله، إذ أن انسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول الإسلامية، يتم في معظمه في صورة قروض أجنبية قصيرة وطويلة الأجل ذات فوائد ربوية.

٦- الضرر الاقتصادي المتمثل في سياسة الدول المقرضة، التي تحاول أسر الدول المقترضة بإسار التخلف الاقتصادي والاجتماعي، حتى تظل تابعة لها، وتعمق من تخصصها فتجعل منها مزرعة لإنتاج المواد الأولية، وسوقا لتصريف الفائض من انتاجها الصناعي[٣].

لذلك وازاء حل هذه المشكلات، يتزايد دور الأمة الإسلامية في الحياة الاقتصادية، ويقع عليها العبء الأكبر في محاولة الخروج بدولها ومجتمعاتها من مأزق التبعية، من خلال التنمية الاقتصادية المتوازنة واداتها الرئيسية التخطيط؛ إذ هو من أهم الحلول لتلافي هذا الوضع، ويتم ذلك كما يلي:

١- مراعاة التعاليم الإسلامية في التجارة داخلية كانت أم خارجية، والمتمثلة في تحريم الربا والغرر والغبن والغش والاحتكار بشتى

---

(١)- إن تذبذب أسعار البترول في العصر الحاضر خير دليل على ذلك.
(٢)- زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، ج١، ص٣٥، مرجع سابق.
- رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسي، ج١، ص٢٦٦، مرجع سابق.
(٣)- سلطان أبو علي، التخطيط الاقتصادي وأساليبه: ص ٢٤٨، مرجع سابق.
- محمد مبارك حجير، التخطيط الاقتصادي: ص ٥٤٢، مرجع سابق.

صوره، فضلا عن تلقي الركبان وبيع الحاضر للبادي وبيع النجش، والغاء بعض أنواع الوساطة والسمسرة في التعامل إلى غير ذلك، إذ لها من الأسانيد الشرعية المشهورة ما يغني عن ذكرها. وهذا يجب أن يتضمنه التخطيط الهيكلي الذي سبق وان بيناه عند الحديث عن علاج عدم الالتزام بتعاليم الله، بأن يكون تخطيط التجارة الخارجية شاملا هذه التعاليم(١).

٢- ضرورة التخطيط للتنمية لتحقيق القدر المناسب من التعاون والتكامل بين الدول الإسلامية، إذ أنه يقوم بدور كبير في التنسيق، وتوحيد الجهود وخاصة في مجال الحصول على التمويل اللازم بشروط ميسرة، وتقوية صلات التبادل التجاري بين الدول الإسلامية، بالاستفادة من حجم السوق على مستوى تلك الدول، فضلا عن التخطيط لإقامة المشروعات المشتركة، وتشجيع الاستثمارات، وانتقال عناصر الإنتاج بين كافة الدول الإسلامية.

٣- أهمية التخطيط لتوحيد السياسات التجارية الخارجية للعالم الإسلامي، وخاصة بين الدول المنتجة لمادة أولية متماثلة، وذلك بدخولها السوق الدولية متكاملة لا متنافسة، وذلك على غرار ماتسعى منظمة الأوبك لتحقيقه.

٤- أن يقوم التخطيط بوضع الخطط الملائمة لإعادة توزيع التجارة الخارجية للدولة، حتى لا تقتصر على بلد واحد أو منطقة واحدة.

٥- أن تتجه خطط التنمية إلى محاولة جعل الاستثمارات الأساسية، في الدولة مملوكة للمواطنين.

٦- وضع الخطط الكفيلة بتنمية الاقتصاد القومي وتنويعه، برفع مستوى الإنتاج القومي وتنويعه عن طريق التوسع الصناعي، الذي يمكن السوق المحلية، من استيعاب جزء كبير من المواد الخام المخصصة للتصدير(٢).

---

(١)- انظر ص٨٤ ومابعدها من هذه الرسالة.
(٢)- رفعت المحجوب، دراسات اقتصادية إسلامية، ص٨٤، ٨٥، مرجع سابق.

المبحث الثاني

الخصائص الاجتماعية للدول الإسلامية ودواعي التخطيط للتنمية

تتصف الدول الإسلامية بمجموعة من الخصائص الاجتماعية التي زادت من تخلفها، وعرقلت بالتالي الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الاقتصادية، مما ضاعف من أهمية الدور الذي يجب أن تضطلع به حكومات هذه الدول، من خلال تخطيط التنمية لتلافي ذلك، وبالرغم من تعدد هذه الخصائص، واختلاف الكتاب الاقتصاديين والاجتماعيين في طبيعة النظر إليها، إلا أنه يمكن مناقشة أهمها من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول

سيطرة بعض العادات والتقاليد المعوقة للتنمية الاقتصادية

تنتشر بعض العادات والتقاليد المعرقلة لجهود التنمية الاقتصادية، والتي تستلزم التخطيط. وقد تضافرت كثير من الأسباب في تأصيل هذه الخصيصة. نناقش أهمها فيما يلي:

أ- نظام العائلة الممتدة: ففي معظم الدول الإسلامية يعيش أكثر من ثلاثة أجيال في بيت واحد، يتقاسمون دخل الأفراد المنتجين وهم قلة ويستهلكون الكثير من إنتاجهم[١].

ب- الاستهلاك الترفي والتفاخري، كنتيجة أساسية لأثر التقليد والمحاكاة، ومن أبرز نماذج هذا السلوك الإنفاق ببذخ في الأفراح والمناسبات الخاصة والمآتم، وتشييد المباني السكنية الفاخرة وتفضيل الأفراد الاحتفاظ بمدخراتهم على شكل مجوهرات ذهبية، أو استثمارها في أوجه استثمار غير منتجة، أو اكتنازها[٢]، وهذا يتعارض مع تعاليم الإسلام، التي تحث على الاعتدال في الإنفاق ونبذ الإسراف والمخيلة.

ج- التفكير غير العلمي والسلبية، بسبب الفهم الخاطيء لمعنى القضاء والقدر والتوكل، وشتان بين التواكل؛ وهو الاعتماد على

---

(١)- محمد حامد عبد الله، المرجع السابق، ص١٤٥ .
(٢)- العشرى درويش، التنمية الاقتصادية، ص٥٠، مرجع سابق.
- وانظر: عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، ص١٤٩، مرجع سابق.

الغير، وبين التوكل وهو الاعتماد على الله مع الأخذ بالأسباب، فالتواكل غير موجود في الإسلام وقد عرض على عمر (رضي الله عنه) قضية من هذا القبيل عندما وجد أناسا فارغين لا يعملون سأل عنهم فقيل له هم المتوكلون فقال: (كذبوا هم المتآكلون الذين يأكلون أموال الناس بالباطل)[١]. وقد كان عمر يقول: (إني لأرى الغلام فيعجبني فإذا قيل لي لا حرفة له سقط من عيني)[٢].

هذا ونستطيع التدليل على هذه الخصيصة، وخاصة فيما يتعلق بالاستهلاك، من خلال مقارنة نسب الاستهلاك الخاص في الدول الإسلامية، بدول إسلامية تتساوى معها، في متوسط الدخل الفردي.

جدول رقم (١٤)

الاستهلاك الخاص في بعض الدول الإسلامية مقارنا ببعض الدول الأخرى عام ١٩٨٨م.

الدول الإسلامية	الدخل الفردي	الاستهلاك الخاص كنسبة من الناتج٪	الدول الأخرى	الدخل الفردي	الاستهلاك الخاص كنسبة من الناتج٪
تشاد	١٦٠	٨٩ ٪	ملاوي	١٧٠	٧٨ ٪
بوركينافاسو	٢١٠	٧٨ ٪	نيبال	١٨٠	٨٠ ٪
مالي	٢٣٠	٩٣ ٪	بوروندي	٢٤٠	
اوغندا	٢٨٠	٨٧ ٪	زانبيا	٢٩٠	٧٨ ٪
النيجر	٣٠٠	٨٥ ٪	الصين	٣٣٠	٥٦ ٪
باكستان	٣٥٠	٧٣ ٪	الهند	٣٤٠	٦٧ ٪
غانا	٤٠٠	٨٤ ٪	كينيا	٣٧٠	٥٩ ٪
السنغال	٦٥٠	٧٤ ٪	سريلانكا	٤٢٠	٧٨ ٪
مصر	٦٦٠	٧٨ ٪	الفلبين	٦٣٠	٧٣ ٪
كوت دوفوار	٧٧٠	٥٩ ٪	زمبابوي	٦٥٠	٥٧ ٪
الكاميرون	١٠٧٠	٧٦ ٪	جاميكا	١٠١٠	٦٦ ٪
الأردن	١٥٠٠	٧٦ ٪	كوستريكا	١٦٩٠	٥٩ ٪

* المصدر: البنك الدولي تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٩٠م، ص٢١٠-٢١١، وص٢٢٦-٢٢٧، مرجع سابق.

(١+٢)- عبد الحي الكتاني، التراتيب الإدارية، ج٢، ص٢٣، مرجع سابق.

يلاحظ على هذا الجدول زيادة الاستهلاك الخاص في الدول الإسلامية ذات الدخل المنخفض والمتوسط عن غيرها من الدول النامية التي تتماثل معها في مستوى الدخل الفردي مما يجعل من الضروري إعمال أسلوب التخطيط عامة وتخطيط الاستهلاك بوجه خاص.

إن هذه العادات والتقاليد عرقلت جهود التنمية الاقتصادية ونتج عنها ضعف الحافز على الإنتاج، وقلة الاهتمام بالادخار الفردي، وبالتالي عزوف الأفراد والمنتجين عن ممارسة العمل والتحقير من شأنه، فضلا عن النتائج الضارة على معدلات التكوين الرأسمالي.

من أجل ما تقدم تبرز أهمية التخطيط للتنمية، كمنهج لإدارة التنمية الاقتصادية، وعلى خطط التنمية الاقتصادية -في تلك الدول- أن تتضمن في الأساس ما يلي:

١- النظر إلى هذه العادات والتقاليد بأنواعها المتعددة، والتي تعمل على تعثر النمو الاقتصادي، والعمل على حلها، عن طريق نشر التعليم والحث عليه، وترشيد الاستهلاك وتنمية الوعي الادخاري، والبعد عن الاكتناز، وإشراك الأفراد في عمليات التنمية الاقتصادية، وإقناعهم بأن من شأن هذه العادات أن تزيد من تخلفهم، وأن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن يكتب لها النجاح، إلا في ضوء تضافر جهود كل من الدولة والأفراد لتحقيقها وهذا مما تحث عليه المضامين الإسلامية.

٢- نشر الوعي الإسلامي الداعي إلى العمل والكسب والتنمية، والتفكر والتدبر في مخلوقات الله عز وجل، وما أبدعه سبحانه في الكون ليجد الإنسان نفسه، مدفوعا إلى العمل الجاد المستمر، باذلا أقصى مجهود يستطيع القيام به في صنوف الأعمال المختلفة، ومع ضرورة الكفاح يتطلع إلى خالقه متوكلا ومعتمدا عليه، في تحقيق ما يصبو إليه من نتائج[١].

---

(١)- يوسف القرضاوي، مشكلة الفقر، ص ٤٢، مرجع سابق.
- شوقي دنيا، الإسلام والتنمية، ص ٦٩ وما بعدها، مرجع سابق.

المطلب الثاني

انخفاض المستوى التعليمي

من الخصائص الاجتماعية البارزة لكثير من الدول الإسلامية انخفاض المستوى التعليمي كسبب ونتيجة أساسية لانخفاض مستوى الدخل الفردي، ويعود ذلك إلى عدد من الأسباب أهمها ما يلي:

أ- نقص الاعتمادات المالية اللازمة للإنفاق على التعليم في كثير من الدول الإسلامية؛ إذ توضح إحصائية للأمم المتحدة أن إجمالي المنفق على التعليم في العالم العربي عام ١٩٨٥م -وهو جزء كبير من العالم الإسلامي- لم يتجاوز ٥،٣٥ ٪ من مجموع دخله الإجمالي -للسعودية فيه نصيب كبير فإذا استثنيت هبطت النسبة إلى ٤،٤ ٪-(١).

ب- ارتفاع نسبة الأمية بين الآباء وجهلهم بأهمية تعليم أبنائهم وخاصة من الإناث.

ج- قلة الاهتمام بنشر المدارس في الأرياف والقرى وتركيز التعليم على المدن، مما يحرم الكثير من أبناء القرى من التعليم.

د- قلة الارتباطات بين سياسات التعليم المختلفة، وبين حاجة الاقتصاد القومي بقطاعاته المتنوعة، إذ أن هناك تكدسا من خريجي الدراسات النظرية، في حين تفتقد المجتمعات الإسلامية في مجملها التخصصات العلمية التي هي عماد التنمية في العصر الحديث.

هـ- النقص الواضح في عدد المدرسين، وأعضاء هيئة التدريس في مراحل التعليم العام، والجامعات في معظم الدول الإسلامية، وضعف مستوى التجهيزات، وبقية متطلبات العملية التعليمية ذاتها.

و- اختلال نسبة التعليم بين الجنسين، والنظر إلى تعليم الفتاة على أنه مخالف للعادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية، إلى الحد الذي تتضاءل فيه أهمية هذا النوع من التعليم في بعض الدول الإسلامية.

---

(١)- الكتاب الإحصائي السنوي لمنظمة اليونسكو لعام ١٩٨٧م، احصائيات متفرقة.

ن- الزيادة الكبيرة في أعداد التلاميذ الجدد عن الطاقة الاستيعابية للمدارس الابتدائية، وضعف تجهيزاتها،يحرم جزءا كبيرا من الطلبة من حقهم في التعليم، فضلا عن أن الشروط القاسية وكثرة التكاليف في بعض الدول للالتحاق بالثانويات أو الجامعات، يحرم الطالب من مواصلة تعليمه، ناهيك عن أن الكثير من الدول لا يجد الطالب فيها بعد تخرجه من الجامعة العمل المناسب بناء على تخصصه، بل قد ينتظر وقتا طويلا لحين وجود العمل وأي عمل، أو يحاول تدبير عمل له في بلد إسلامي آخر وهكذا...

ويشهد لهذا الوضع التعليمي المتردي بعض المؤشرات أهمها:

أ- ارتفاع نسبة الأمية:

جدول رقم (١٥)

نسبة أمية الكبار في بعض الدول الإسلامية والمتقدمة لعام ١٩٨٥م.

الدول الإسلامية	نسبة الأمية	الدول الإسلامية	نسبة الأمية	الدول المتقدمة	نسبة الأمية
تشاد	٧٥ ٪	سيراليون	٧١ ٪	الولايات المتحدة	أقل من ٥ ٪
بنغلاديش	٦٧ ٪	السنغال	٧٢ ٪		
الصومال	٨٨ ٪	مصر	٥٦ ٪		
بوركينا فاسو	٨٧ ٪	غينيا الجديدة	٥٥ ٪	اليابان	أقل من ٥ ٪
مالي	٨٣ ٪	المغرب	٦٧ ٪		
أوغندا	٤٣ ٪	الكاميرون	٤٤ ٪		
نيجيريا	٥٨ ٪	تونس	٤٦ ٪	فرنسا	أقل من ٥ ٪
النيجر	٨٦ ٪	تركيا	٢٦ ٪		
باكستان	٧٠ ٪	الأردن	٢٥ ٪		
افريقيا الوسطى	٦٠ ٪	سوريا	٤٠ ٪	ايطاليا	أقل من ٥ ٪
بنين	٧٤ ٪	ماليزيا	٢٧ ٪		
غانا	٤٧ ٪	الجزائر	٥٠ ٪	المانيا	أقل من ٥ ٪
اليمن	٧٣ ٪	الكويت	٣٠ ٪		
اندنوسيا	٢٦ ٪	إيران	٤٩ ٪		

* المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٩٠، ص ٢١٠-٢١١، مرجع سابق.

يظهر الجدول السابق ارتفاع نسبة الأمية، في الكثير من الدول الإسلامية محل القياس، وعلى رأسها الصومال، وبوركينافاسو، والنيجر، ومالي، وانخفاضها نسبيا في كل من الأردن واندونوسيا وتركيا، إلا أن الإتجاه العام هو ارتفاع نسبة الأمية بينما تؤكد احصائيات البنك الدولي أن نسبة أمية الكبار في كافة الدول المتقدمة يقل عن ٥ ٪[١].

ب- انخفاض نسبة الملتحقين بالمدارس والجامعات:

جدول رقم (١٦)

العدد المدرج في قوائم التعليم كنسبة مئوية من مجموعة عمرية واحدة في بعض الدول الإسلامية والمتقدمة لعام ١٩٨٧م.

* الدول الإسلامية:

الدولة	نسبة المقيدين في المدارس الابتدائية	نسبة المقيدين في الثانويات	نسبة المقيدين في التعليم العالي
تشاد	٥١ ٪	٦ ٪	صفر
بنغلاديش	٥٩ ٪	١٨ ٪	٥ ٪
مالي	٢٣ ٪	٦ ٪	١ ٪
النيجر	٢٩ ٪	٦ ٪	١ ٪
السودان	٤٩ ٪	٢٠ ٪	٢ ٪
باكستان	٥٢ ٪	١٩ ٪	٥ ٪
موريتانيا	٥٢ ٪	١٦ ٪	٣ ٪
اندنوسيا	١١٨ ٪	٤٦ ٪	٧ ٪(١٩٨٦م)
تونس	١١٦ ٪[٢]	٤٠ ٪	٦ ٪
تركيا	١١٧ ٪	٤٦ ٪	١٠ ٪
سوريا	١١٠ ٪	٥٩ ٪	١٨ ٪
ماليزيا	١٠٢ ٪	٥٩ ٪	٧ ٪
العراق	٩٨ ٪	٤٩ ٪	١٣ ٪
ايران	١١٤ ٪	٤٨ ٪	٥ ٪
السعودية	٧١ ٪	٢٤ ٪	١٣ ٪
غينيا	٣٠ ٪	٩ ٪	١ ٪

(١)- انظر: البنك الدولي، تقريرعن التنمية في العالم لعام١٩٩٠م، ص٢١١، مرجعسابق.
(٢)- تعني الأرقام التي تزيدعن ١٠٠٪أن المجموعة العمرية اختلت فنقصت أوزادت.=

* الدول المتقدمة:

الدولة	نسبة المقيدين في المدارس الابتدائية	نسبة المقيدين في الثانويات	نسبة المقيدين في التعليم العالي
الولايات المتحدة	١٠٠ ٪	٩٨ ٪	٦٠ ٪
فرنسا	١١٣ ٪	٩٢ ٪	٣١ ٪
بريطانيا	١٠٦ ٪	٨٣ ٪	٢٢ ٪
ايطاليا	٩٥ ٪	٧٥ ٪	٢٤ ٪
كندا	١٠٥ ٪	١٠٤٪	٥٨ ٪

* المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٩٠م، ص ٢٦٦-٢٦٧ .

يوضح هذا الجدول التخلف التعليمي، وخاصة في المرحلتين الثانوية والجامعية في معظم الدول الإسلامية .ويزدادهذاالوضع فداحة عندعقد المقارنة مع الدول المتقدمة،التي تزيد فيها نسبة المقيدين في المدارس الابتدائية على ١٠٠٪ ، وفي التعليم الثانوي ما يزيد على ٩٠٪ ، وما يزيد على ٤٠٪ في التعليم العالي. بينما نجد بعض الدول الإسلامية لا تزيد فيها نسبة المقيدين في المدارس الابتدائية عن ٥١٪ مثل: تشاد، والسودان، وباكستان، وبنغلاديش، وفي التعليم الثانوي لا تتجاوز ٦٪ ،كما في تشاد ومالي والنيجر، أما التعليم العالي فالنسبة متواضعة جدا، لم تبلغ سوى ١٪ كما في مالي والنيجر والسودان.

من أجل ما تقدم تبرز أهمية التخطيط للتنمية، ويجب على خطط التنمية الاهتمام بالتعليم والتدريب، وتوفير التعليم المجاني، وحث الأفراد عليه وتوجيههم إليه، ومراعاة التوازن في التوزيع الجغرافي للمدارس، والربط بين سياسة التعليم والاحتياجات الحقيقية، والاهتمام بتوفير المدرسين الأكفاء، وتوفير الظروف الملائمة لاستمرارهم في العملية التعليمية، وتغيير النظرة إلى تعليم الفتاة، وتوفير الاعتمادات اللازمة لإتمام ذلك.

= فمثلا المجموعة العمرية للابتدائي من(٦إلى١١سنة) فيعني أن هناك من دخل المدارس الابتدائية وهو أقل من ست سنوات أو أكبر من إحدى عشر سنة، وفي الثانوية من (١٢-١٧سنة)، وفي التعليم الجامعي من (٢٠-٢٤سنة). انظر:البنك الدولي، تقريرعن التنمية في العالم لعام ١٩٩٠م، ص ٢٩٥، مرجع سابق.

ومن المعروف أن الإسلام يحث على العلم والتعلم والتدريب، ويجعل طلب العلم واجبا على كل مسلم، ويحدد مساره بتعلم العلم النافع له ولمجتمعه ومداره بالحياة كلها[١]، وفي ذلك يقول تعالى: *(يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات... الآية)*[٢]. ويقول سبحانه: *(قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون... الآية)*[٣]، ويقول عليه أفضل الصلاة والسلام: *(فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم)*[٤]. ويقول أيضا: *(من سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له به طريقا إلى الجنة)*[٥].

كل ذلك في إطار تحقيق التوازن في جميع الاتجاهات، توازن بين تعليم الجنسين، فلا تحرم الفتاة من حقها في التعليم لأسباب تتعلق بالعادات والتقاليد، وتوازن بين المعلمين وغيرهم في المهن المختلفة، مع الاهتمام بالمعلمين ونشر العلم لقوله صلى الله عليه وسلم: *(تسمعون ويسمع منكم ويسمع ممن سمع منكم)*[٦]، وقوله أيضا: *(نضر الله امرءاً سمع منا حديثا فحفظه حتى يبلغه فرب حامل فقه ليس بفقيه)*[٧]. وقوله صلى الله عليه وسلم: *(لأن يهدي بك الله رجلا واحدا خير لك من حمر النعم)*[٨]، فضلا عن الاهتمام بنوعية المدارس وطريقة تأثيثها، وما يجب أن يتوفر فيها من وسائل تساعد على إتمام العملية التعليمية بسهولة ويسر وكفاءة عالية، فدولة الإسلام بحق هي دولة العلم والعلماء.

فتخطيط التعليم والاستثمار فيه لا يقل بأي حال في الأهمية عن

---

(١)- محمد عفر، مشكلة التخلف، ص ٥٨، مرجع سابق.
(٢)- سورة المجادلة، من الآية رقم ١١ .
(٣)- سورة الزمر، من الآية رقم ٩ .
(٤)- الترمذي، الجامع الصحيح، ج٤، ص١٥٤، كتاب العلم، باب فضل الفقه على العبادة، حديث رقم ٢٨٢٦، وقال هذا حديث حسن غريب صحيح، مرجع سابق.
(٥)- سبق تخريجه ص ٣٩ من هذه الرسالة.
(٦)- أبو داود، سنن أبي داود، ج٤، ص٦٨، كتاب العلم، باب فضل نشر العلم، حديث رقم ٣٦٦٠، مرجع سابق. وإسناده حسن.
- انظر: الجزري، جامع الأصول، ج٨، ص١٩، مرجع سابق.
(٧)- أبو داود، سنن أبي داود، ج٤، ص٦٩، كتاب العلم، باب فضل نشر العلم، حديث رقم ٣٣٦٠، مرجع سابق.
- الترمذي، الجامع الصحيح، ج٤، ص١٤١، كتاب العلم، باب الحث على تبليغ السماع حديث رقم ٢٧٩٤، وقال هذا حديث حسن، مرجع سابق.
(٨)- البخاري، صحيح البخاري، ج٥، ص١٧١، كتاب المغازي، باب غزوة خيبر، مرجع سابق.
- مسلم، صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب، حديث رقم ٢٤٠٦، مرجع سابق.

الاهتمام بأي فرع من الفروع الاقتصادية، لأنه تنمية للعقول البشرية قوام التنمية ومحركها الأساسي، فعناصر الإنتاج الأخرى مهما كانت وفرتها لا يمكن أن تستثمر وأن تستغل الاستغلال الأمثل، إلا عن طريق العقل المفكر المدبر، والدول الإسلامية في حاجة ماسة إلى ذلك.

المطلب الثالث

انخفاض المستوى الصحي

تتصف كثير من الدول الإسلامية بتفشي الأمراض، وانخفاض المستوى الصحي عن المعدلات الطبيعية، بما يقف حجر عثرة في طريق التنمية الاقتصادية، بالرغم من انتشار الوعي الصحي عالميا بعد الحرب العالمية الثانية.

ومن أهم أسباب هذه الخصيصة ما يلي(١):

١- سوء التغذية.

٢- الفقر وتفشي ظاهرة الأمية.

٣- قصور خدمات المرافق القائمة على الرعاية الصحية، لانخفاض الدخل القومي، ومن ثم نصيب الفرد منه.

٤- عجز موارد الدولة عن الوفاء بمستلزمات ومتطلبات الصحة العامة.

٥- عدم توفر المساكن الصحية الملائمة، التي تتوفر بها الخدمات الضرورية كالماء ودوراته، وتكدس الأفراد بها.

٦- انخفاض المستوى الثقافي بما يضعف الوعي الصحي، ويعمل على عدم اتباع الأفراد للأرشادات الصحية، ومن ثم تفشي الأمراض.

هذا ويمكن التدليل على انخفاض المستوى الصحي في الدول الإسلامية، بعدد من المؤشرات منها:

أ- ارتفاع عدد السكان الذين يعالجهم طبيب وتشرف على علاجهم ممرضة مقارنا بالدول المتقدمة.

---

(١)- حمدية زهران، التنمية الاقتصادية، ج١، ص٣٤١، مرجع سابق.
- وانظر: محمد الجوهري، المدخل إلى علم الاجتماع، دار الثقافة للنشر والتوزيع: القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م، ص ٤٦٣.

(٢)- العشري درويش، التنمية الاقتصادية، ص ٤٦، مرجع سابق.
- علي لطفي، التنمية الاقتصادية، ص ٧٤، مرجع سابق.

جدول رقم (١٧)

عدد السكان الذين يعالجهم طبيب وتشرف على علاجهم ممرضة مقارنا بالدول المتقدمة عام ١٩٨٤م

الدول الإسلامية	عدد السكان لكل طبيب	عدد السكان لكل ممرضة	الدول الإسلامية	عدد السكان لكل طبيب	عدد السكان لكل ممرضة	الدول المتقدمة	عدد السكان لكل طبيب	عدد السكان لكل ممرضة
تشاد	٣٨٣٦٠	٣٣٩٠	مصر	٧٩٠	٨٠٠	الولايات المتحدة	٤٧٠	٧٠
بوركينا فاسو	٥٧١٨٠	١٦٨٠	الصومال	١٦٠٨٠	١٥٣٠	اليابان	٦٦٠	١٨٠
بنغلاديش	٦٧٣٠	٨٩٨٠	تونس	٢١٥٠	٣٧٠	النرويج	٤٥٠	٦٠
مالي	٢٥٣٩٠	١٣٥٠	تركيا	١٣٨٠	١٠٣٠	فرنسا	٣٢٠	١١٠
النيجر	٣٨٧٧٠	٤٥٠	سوريا	١٢٦٠	١٤٤٠	بلجيكا	٣٣٠	١١٠
افريقيا الوسطى	٢٣٠٧٠	٢١٧٠	ماليزيا	١٩٣٠	١٠١٠	كندا	٥١٠	١٢٠
السودان	١٠١١٠	١٢٥٠	الجزائر	٢٣٣٠	٣٣٠	استراليا	٤٤٠	١١٠
باكستان	٢٩٠٠	٤٩٠٠	عمان	١٧٠٠	٧٧٠	السويد	٣٩٠	١٠٠
موريتانيا	١٢١١٠	١٢٠٠	العراق	١٧٤٠	١٦٦٠	النمسا	٣٩٠	١٨٠
اندونوسيا	٩٤٦٠	١٢٦٠	إيران	٢٦٩٠	١٠٥٠	هولندا	٤٥٠	١٧٠
السنغال	١٣٤٥٠	٢٠٩٠	السعودية	٦٩٠	٣٢٠			
الجمهورية اليمنية	٥٣٠٥	١٨٦٠	الكويت	٦٤٠	٢٠٠			
المغرب	١٥٦١٠	٩٢٠	الإمارات	١٠١٠	٣٩٠			

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام١٩٩٠م، ص٢٦٤-٢٦٥، مرجع سابق.

يلاحظ على الجدول السابق مايلي:

١-ارتفاع عدد السكان الذين يعالجهم طبيب وتشرف على علاجهم ممرضة في الدول الإسلامية عنها في الدول المتقدمة، ويقع على رأس هذه الدول كل من بوركينا فاسو والنيجر، بينما تعد فرنسا أفضل دول العالم في تقديم الخدمات الصحية فيما يخص الأطباء والنرويج فيما يخص التمريض.

٢- بلغ المتوسط العام للسكان الذين يعالجهم طبيب في الدول الإسلامية (١٣١٣٩) فردا، وفي الدول المتقدمة (٤٤١) فردا، بنسبة

٣،٣ ٪ (نسبة الدول الإسلامية إلى المتقدمة).

٣- بلغ المتوسط العام للسكان الذين تشرف على علاجهم ممرضة في الدول الإسلامية (١٧١٠) فردا، وفي الدول المتقدمة (١١٢) فرادا بنسبة ٦،٥ ٪ (نسبة الدول الإسلامية إلى المتقدمة)

ب- انخفاض نصيب الفرد من السعرات الحرارية: يعد نصيب الفرد من السعرات الحرارية متواضعا في بعض الدول الإسلامية -كما سبق وأن بينا[١]- حتى وإن توفر فإنه عادة ما يعتمد على مصدرغذائي واحد أو مصدرين،ويزداد هذا الوضع فداحة عند عقدالمقارنة مع الدول المتقدمة وهوما عمل بالتالي على انخفاض المستوى الصحي،من جراء سوءالتغذية.

ج- انخفاض العمر المتوقع عند الولادة مقارنا بالدول المتقدمة:

جدول رقم (١٨)

العمر المتوقع عند الولادة في الدول الإسلامية
وبعض الدول المتقدمة عام ١٩٨٨م

الدول الإسلامية	العمر المتوقع عند الولادة	الدول الإسلامية	العمر المتوقع عند الولادة	الدول المتقدمة	العمر المتوقع عند الولادة
تشاد	٤٦سنة	غينيا	٤٣سنة	الولايات المتحدة	٧٦سنة
بوركينافاسو	٤٧	السنغال	٤٨	اليابان	٧٨
بنغلاديش	٥١	اليمن	٤٩		
مالي	٤٧	المغرب	٦١	النرويج	٧٧
النيجر	٥١	مصر	٦٣	فرنسا	٧٦
الصومال	٤٧	تونس	٦٦		
الأردن	٦٦	تركيا	٦٤	بريطانيا	٧٥
اوغندا	٤٨	سوريا	٦٥	كندا	٧٧
السودان	٥٠	ماليزيا	٧٠		
باكستان	٥٥	الجزائر	٦٤	ايطاليا	٧٧
موريتانيا	٤٦	عمان	٦٤	بلجيكا	٧٥
اندنوسيا	٦١	السعودية	٦٤		

*المصدر: البنك الدولي،تقريرعن التنمية في العالم لعام١٩٩٠م،ص٢١٠-٢١١،مرجع سابق.

(١)- انظر: الجدول رقم (٣)، ص١٠٢ من هذه الرسالة.

يعطي الجدول السابق دلالة واضحة على ارتفاع المستوى الصحي في الدول المتقدمة عنه في الدول الإسلامية من حيث توفر الغذاء، والرعاية الصحية، والمساكن الملائمة، حيث يصل متوسط عمر الفرد في هذه الدول ٧٦ عاما في حين لم يتجاوز ٥٥ عاما في معظم الدول الإسلامية .

د- ارتفاع نسبة وفيات الأطفال عند المقارنة مع الدول المتقدمة .

جدول رقم (١٩)

نسبة وفيات الأطفال الرضع في الدول الإسلامية
وبعض الدول المتقدمة عام ١٩٨٨م

الدول الإسلامية	نسبة وفيات الرضع في الألف	الدول الإسلامية	نسبة وفيات الرضع في الألف	الدول المتقدمة	نسبة وفيات الرضع في الألف
تشاد	١٢٠ ٪.	السنغال	٧٨ ٪.	الولايات المتحدة	١٠ ٪.
بوركينا فاسو	١٣٧ ٪.	اليمن	١٢٣ ٪.	اليابان	٥ ٪.
بنغلاديش	١١٨ ٪.	المغرب	٧١ ٪.	النرويج	٨ ٪.
مالي	١٦٨ ٪.	مصر	٨٣ ٪.	فرنسا	٨ ٪.
النيجر	١٣٣ ٪.	تونس	٤٨ ٪.	بريطانيا	٩ ٪.
الصومال	١٣٠ ٪.	تركيا	٧٥ ٪.		
الأردن	٤٣ ٪.	سوريا	٤٦ ٪.	كندا	٧ ٪.
السودان	١٠٦ ٪.	ماليزيا	٢٣ ٪.	طاليا	١٠ ٪.
باكستان	١٠٧ ٪.				
اندونيسيا	٦٨ ٪.	السعودية	٦٩ ٪.	بلجيكا	٩ ٪.

* المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام، ١٩٩٠م، ص ٢٦٤-٢٦٥ . مرجع سابق.

يتضح من الجدول السابق ارتفاع وفيات الأطفال الرضع في الدول الإسلامية عنها في الدول المتقدمة نظرا لتردي الخدمات الصحية المتوفرة بها .

وقد نتج عن هذا الوضع الصحي المتردي، في بعض الدول الإسلامية

النتائج التالية[١]:

١- انخفاض انتاجية العامل، وتحميل القطاعات الإنتاجية مزيدا من التكلفة، تواجه بسببه سوءا في استغلال الموارد.

٢- انخفاض الدخل القومي، ونصيب الفرد منه بالتالي.

٣- انتشار المزيد من الأمراض والأوبئة، وعدم امكانية السيطرة عليها.

٤-التخلف التعليمي والثقافي، بسبب عدم امكانية مواصلة التعليم مع المرض.

هذا ومعلوم أن التنمية الاقتصادية تضع في مقدمة أهدافها زيادة إنتاجية العامل، فذلك يتطلب التخطيط؛ لأنه يقوم بتنسيق الجهود التي تعمل على توفير قدر معقول من المستشفيات، والمرافق الصحية المختلفة، وتوفر القدر اللازم من الغذاء ومن نوعيته الصحية، والسكن الملائم للمساهمة في رفع المستوى الصحي. كما يستلزم الأمر التخطيط، لتوفير القدر الملائم من الموارد والإمكانيات، وتخطيط الخدمات الصحية من خلال بث الوعي الصحي بين المواطنين وإقناعهم بأهمية الصحة في حياتهم، وتوفير الأطباء والعقاقير والمعدات الطبية اللازمة للنهوض بالمستوى الصحي، ومكافحة الأوبئة والأمراض المختلفة، عن طريق انشاء هيئة أو منظمة تعني بشئون الصحة على مستوى العالم الإسلامي، حتى يتسنى رفع المستوى الصحي للمواطنين وإعدادهم الإعداد اللائق الذي يساعد على تنفيذ الخطط المختلفة.

وأخيرا نستطيع القول بأن التخطيط للتنمية الاقتصادية ضرورة ملحة تنبثق أساسا من خصائص التخلف الاقتصادي والاجتماعي -والسياسي والإداري-، ذلك أن التخفيف من حدة هذه الخصائص، ومن ثم تلافيها يتطلب عملا منظما مستمرا يكون التخطيط للتنمية أساسه، إذ أنه من أبرز الأساليب التي يمكن أن تسهم في دفع جهود التنمية، وما اتباع معظم دول العالم له في الوقت الحاضر إلا خير دليل على فاعليته.

---

(١)- حمدية زهران، التنمية الاقتصادية، ج١، ص ٣٤٦، مرجع سابق.
- وانظر: علي لطفي، التنمية الاقتصادية، ص ٧٤، مرجع سابق.

الباب الأول

أهم تجارب التخطيط للتنمية الاقتصادية
وموقف الإسلام منها

الفصل الأول: التخطيط الاقتصادي في التاريخ الإسلامي

الفصل الثاني: التخطيط في الدول الاشتراكية ونماذج من تجاربها وموقف الإسلام منها.

الفصل الثالث: التخطيط في الدول الرأسمالية ونماذج من تجاربها وموقف الإسلام منها

الباب الأول

أهم تجارب التخطيط للتنمية الاقتصادية
وموقف الإسلام منها

انتشر التخطيط في جميع أنحاء العالم، حتى أننا لا نجانب الصواب إذا قلنا أنه لا يوجد -تقريبا- دولة في العالم لا تنتهج الآن أسلوب التخطيط للتنمية الاقتصادية، مع اختلاف في التطبيق، بين الدول الاشتراكية التي اتبعت التخطيط المركزي، والدول الرأسمالية التي جمعت بين التخطيط وقوى السوق، والدول النامية التي انتهجت أساليب عدة، من تخطيط مشروع فمشروع، إلى التخطيط الجزئي، ثم التخطيط الشامل؛ الذي أصبح الصورة المتبعة للتخطيط في تلك الدول، كأحد السبل الرئيسية لتدعيم قدراتها السياسية والاقتصادية. ولا يعني ذلك أن التخطيط الاقتصادي لم يكن موجودا قبل ذلك؛ بل وجد في شرع من قبلنا وفي الإسلام.

ويهدف هذا الباب إلى دراسة أهم تجارب التخطيط في التاريخ الإسلامي، إضافة إلى تجارب التخطيط في مجموعة الدول الاشتراكية والرأسمالية وتقويمها، فضلا عن عرض وجهة النظر الإسلامية فيها، -والتي تجعلنا ننظر إلى الدول النامية التي مالت إلى التطبيق الإشتراكي -ككوبا مثلا- نظرتنا إلى الدول الاشتراكية، والدول النامية التي تطبق النظام الرأسمالي ننظر إليها نظرتنا إلى الدول الرأسمالية عموما؛ وغاية ذلك أن هذه الدول النامية إنما هي تابعة أو مقلدة في تجاربها لأحد النظامين المذكورين وذلك من خلال الفصول التالية:

الفصل الأول

التخطيط الاقتصادي في التاريخ الإسلامي

المبحث الأول : تجارب عامة من التخطيط الاقتصادي

المبحث الثاني : الإقطاع والتخطيط الزراعي .

الفصل الأول

التخطيط الاقتصادي في التاريخ الإسلامي

إن المتتبع لتخطيط التنمية الاقتصادية في التاريخ الإسلامي، يتضح له أن دولة الإسلام في عهودها المختلفة، انتهجت أسلوب التخطيط الاقتصادي، في أكثر من مجال، وبأكثر من أسلوب. انتهجته في بعده العام وأكثر تحديدا في بناء المدن، والاقطاع، والتخطيط الزراعي. وهذا ما ستكشف عنه المباحث التالية:

المبحث الأول

تجارب عامة من التخطيط الاقتصادي

يزخر التاريخ الإسلامي بنماذج تخطيطية كثيرة. وليس مجالنا هنا الحصر. ولكن التتبع واختيار ما كان منها يعبر عن التخطيط الاقتصادي في عمومه وإجماله، من خلال عرض عدد من النماذج في فترات تاريخية مختلفة؛ إذ سندرس نماذج تخطيطية في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم. وفي عهد عمر بن الخطاب (رضي الله عنه). وعددا من النماذج الأخرى في كل من الدولتين الاموية والعباسية. وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول

التخطيط في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم

كان الرسول صلى الله عليه وسلم أول من طبّق أسلوب التخطيط في بداية الدولة الإسلامية، وسنتناول بعض النماذج التي توضح ذلك.

النموذج الأول: أن الرسول صلى الله عليه وسلم عندما فتح الله عليه أرض خيبر، في السنة السابعة للهجرة، بعد حصار وقتال شديدين داما قرابة الشهر، وكانت ثمانية حصون[١]، فتحت جميعها

---

(١)-هي: ناعم، القموص، شق، النطاة، الكتيبة، الوطيح، السلالم، حصن الصعب بن معاذ.
-انظر: الماوردي، الأحكام السلطانية، مرجع سابق، ص١٦٩.

عنوه عدا حصنين هما: (الوطيح والسلالم) فتحا صلحا فوقفهما (رسول الله صلى الله عليه وسلم) وقسم خمس الستة الباقية، كما تقضي بذلك الآية الكريمة. بعد ذلك سأل أهلُها الرسول (صلى الله عليه وسلم) أن يعاملهم على أراضيهم بالنصف وقالوا: نحن أعلم بأرضنا منكم وأعمر لها، فدفعها الرسول إليهم مقاسمة، على نصف ما يخرج منها من ثمر وحب، واشترط عليهم حقه في اخراجهم إن شاء. وهو ما يتضح من الحديث الشريف الذي أخرجه البخاري[١] ومسلم[٢] أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى خيبر اليهود أن يعملوها ويزرعوها ولهم شطر ما يخرج منها، كما صالح الرسول صلى الله عليه وسلم أهل فدك على مثل ذلك، فكان له نصف ما يخرج من أرضهم ونخلهم، فأصبح النصف للرسول صلى الله عليه وسلم (لأنه لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب)، وكان يصرفه على أبناء السبيل، ثم صار بعد أن قُبض من صدقاته، واستمر هذا الوضع في عهد أبي بكر،إلى أن أجلى عمر بن الخطاب اليهود فيمن أجلى من أهل الذمة من أهل الحجاز. ثم فتح (الرسول صلى الله عليه وسلم) "وادي القرى" عنوة، وعاملهم بنفس الطريقة التي عامل بها يهود خيبر مزارعة، فشاطرهم في نصف ما يخرج من أرضهم ونخيلهم[٣].

فهذا الأسلوب التخطيطي الذي وضعه (الرسول صلى الله عليه وسلم)، وتبعه أبو بكر وعمر فترة من خلافته؛ يرمي إلى تحقيق بعض الأبعاد الاقتصادية، التي تتكامل فيما بينها لتشكل خطة اقتصادية واجتماعية، استطاعت إنجاز الاهداف التالية[٤]:

١- تعزيز الأمن الغذائي بتدبير مصدر من المصادر الغذائية التي تأتي كل عام فتسد حاجة المسلمين إلى تلك الحاصلات نسبيا.

٢ - الاستفادة من الأيدي العاملة المدربة لهذا العمل، والتي تتوفر لدى أهل تلك الأراضي.

---

(١)-البخاري، صحيح البخاري، ج٣، ص١٣٨، كتاب الوكالة، باب المزارعة مع اليهود، مرجع سابق.

(٢)-مسلم، صحيح مسلم، ج٣،ص ١١٨٦، كتاب المساقاة، باب المساقاة والمعاملة بجزء من الزرع، حديث رقم ١٥٥١، مرجع سابق.

(٣)-ابن كثير، عماد الدين أبو الفدا إسماعيل، البداية والنهاية، مكتبة المعارف: بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٧م، ج٤، ص٢٠٠ . وانظر:
-الماوردي، الأحكام السلطانية، مرجع سابق، ص١٧٠ .
-صبحي الصالح: النظم الإسلامية، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٨٨هـ، ص٣٤١ .

(٤)-ربيع الروبي، الملكية العامة ووظيفتها الاقتصادية والاجتماعية في صدر الدولة الإسلامية، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي جدة، ص٣١ .

٣- عدم ركون المسلمين للزراعة وتفرغهم للفتوحات.

٤- توفير الحافز على الإنتاج.

٥- توفير موارد ثابتة ودائمة لبيت المال وللنفقات العامة.

النموذج الثاني: التخطيط المالي الذي اتخذه الرسول صلى الله عليه وسلم في قسمة المتحصل من الإيرادات، ووضع السجلات وتعيين أهل الخبرة في هذا المجال، ووضع المدة الزمنية اللازمة لتقسيم تلك الأموال، والتي تراوحت بين يوم وثلاثة أيام لقلة المال المدخر. وقد اتخذ الرسول حنظلة بن صيفي ليكتب له المال والطعام، واتخذ من معيقب بن أبي فاطمة الدوسي كاتبا لمغانمه،وطلب إحصاء كل من أعتنق الإسلام، فكتبوا له ألفا وخمسمائة رجل[1].

المطلب الثاني

التخطيط في عهد عمر رضي الله عنه

في عهد عمر بن الخطاب، ومع كثرة الفتوحات واتساع الدولة الإسلامية،برزت الحاجة إلى التخطيط وشهد عهده رضي الله عنه نماذج كثيرة إلا أننا سنختار بعضا منها.

النموذج الأول: ما صنعه عمر (رضي الله عنه) بالأراضي المفتوحة عنوة، والتي جعلها ملكا للدولة تظل في يد أصحابها يزرعونها، تحصل منهم خراجها كل عام بعد حادثة السواد؛ التي أحدثت مشكلة كبيرة بينه وبين بعض الصحابة، وعلى رأسهم بلال (رضي الله عنه) إلى أن استشار عمر عشرة من كبار الأنصار خمسة من الأوس، وخمسة من الخزرج وقال لهم:"لقد وجدت الحجة في كتاب الله الذي ينطق بالحق"، وقرأ الآيات في سورة الحشر: *(وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب ولكن الله يسلط رسله على من يشاء، والله على كل شيء قدير)*[2]. فقال:"هذه نزلت في شأن بني النضير"، ثم قرأ قوله تعالى: *(ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله

---

(١)- محمد الريس، الخراج والنظم المالية، ص ١٣٧، مرجع سابق.
- وانظر: محمد عبد الحليم عمر، الموازنة في الفكر الإسلامي، مقال: مجلة الأبحاث والدراسات التجارية،مركزصالح كامل للدراسات التجارية،كلية التجارة: جامعة الأزهر، يناير ١٩٨٤م. العدد الأول، ص ٥ .
(٢)- سورة الحشر، الآية رقم ٦ .

وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الاغنياء منكم...الآية)*[١]. فقال:"هذه عامة في القرى كلها"، ثم قوله تعالى: *(للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا...الآية)*[٢]. فأوضح أنها للمهاجرين، ثم قوله تعالى: *(والذين تبوءوا الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة...الآية)*[٣]. فقال: وهذه للأنصار إلى أن ختم بقوله تعالى: *(والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولأخواننا الذين سبقونا بالإيمان.. الآية)*[٤]. فكانت هذه عامة لمن جاء بعدهم، فقد صار هذا الفيء بين هؤلاء جميعا، فكيف نقسمه لهؤلاء، وندع من تخلف بعدهم بغير قسم،فأجمع على تركه وعدم تقسيمه وكان جوابهم جميعاالرأي رأيك[٥].

وبعد أن انتهى عمر من ذلك بما وفقه الله من هذا الرأي، كتب إلى سعد بما انتهى إليه رأيه فقال: "وأما بعد فقد بلغني كتابك، أن الناس قد سألوا أن تقسم فيهم غنائمهم وما أفاء الله عليهم، فإذا أتاك كتابي هذا فانظرما أجلبوا عليك في العسكر من كراع ومال فاقسمه بين من حضر من المسلمين، واترك الأرضين والأنهار لعمالها ليكون ذلك -أي خراجها- في أعطيات المسلمين، فإنك لو قسمتها بين من حضر لم يكن لمن بعدهم شيء"[٦].

إن هذا النموذج التخطيطي الذي وضعه عمر بن الخطاب، على السواد وعلى غيره من الأراضي المفتوحة، يضمن تحقيق عددا من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لأمة الإسلام، وما التخطيط إلا أسلوب عمل للوصول إلى الغايات المرسومة...هذه الأهداف هي[٧]:

---

(١)-سورة الحشر، من الآية رقم٧ .
(٢)-سورة الحشر، من الآية رقم ٨ .
(٣)-سورة الحشر، من الآية رقم٩ .
(٤)-سورة الحشر، من الآية رقم١٠ .
(٥)-ابو يوسف، الخراج، ص٢٨، ٢٩، مرجع سابق.
-ابو عبيد، الأموال، ص٧٦، ٧٧، مرجع سابق.
(٦)-ابو يوسف، الخراج، ص٢٦، مرجع سابق. وانظر:
-ابن آدم، الخراج، ص٤٥، ٤٦، مرجع سابق.
(٧)-ربيع محمود الروبي، الملكية العامة في صدر الإسلام ووظيفتها الاقتصادية والاجتماعية، ص ٣٠-٣١، مرجع سابق.
-خولة شاكر الدجيلي، بيت المال: نشأته وتطوره من القرن الأول حتى القرن الرابع الهجري، جامعة بغداد، بدون رقم طبعة، ١٣٩٦هـ، ص٣٣ .

أ- توفير مصدر دائم من الموارد تفد إلى بيت المال في كل عام، ينفق منه على الفتوحات الإسلامية ومصالح المسلمين.
ب- تجنيب المسلمين الانشغال بغنائمهم واراضيهم، وهي في حاجة إلى الزراعة والتعهد والتشمير مما يصدهم عن الجهاد، ويفوت عليهم قوة العمل الموجودة لدى أهل تلك الأراضي.
ج- حاجة المدن الكبرى في الدولة الإسلامية، كالجزيرة والشام والكوفة ومصر والبصرة، إلى إيجاد قوة دفاعية من ناحية، والتنمية المستمرة، بحفر الترع والأنهار وشق الطرق والاستصلاح من ناحية أخرى.
د- الاختلال الناشيء عن تقسيم تلك الغنائم في توزيع الدخل والثروة، حيث يستأثر المشارك بنصيب وافر، في مقابل بعد من لم يشارج في هذه الثروات.
هـ- حرص عمر (رضي الله عنه) على أن لا تحرم الأجيال القادمة من تلك الثروات، ويستأثر بها ورثة المحاربين، ولذلك قال (رضي الله عنه): "كيف بمن يأتي من المسلمين فيجدون الأرض قد قسمت بعلوجها وورثت عن الآباء وحيزت، ما هذا برأي"[١].

<u>النموذج الثاني</u>: يتمثل في: زيادة تدعيم قدرة الدولة الإسلامية على سد الثغور، وإعمار البلاد، وتدبير مصادر أخرى للايرادات العامة، وكان ذلك بأن وضع عمر العشور؛ أو ما يعرف في العصر الحاضر بالرسوم الجمركية، فعن أنس بن مالك قال: "بعثني عمر (رضي الله عنه) على العشور، وكتب لي عهدا أن آخذ من المسلمين مما اختلفوا فيه لتجارتهم ربع العشر، ومن أهل الذمة نصف العشر، ومن أهل الحرب العشر، وقد كتب أبو موسى الأشعري إلى عمر، أن تجارا من قبلنا من المسلمين يأتون أرض الحرب فيأخذون منهم العشر. قال: فكتب إليه عمر: "خذ أنت منهم كما يأخذون من تجار المسلمين، وخذ من أهل الذمة نصف العشر، ومن المسلمين من كل أربعين درهما

---

(١)- ابويوسف، الخراج، ص ٢٦، مرجع سابق.
- <u>وانظر</u>: أنور الرفاعي، النظم الإسلامية، دار الفكر: القاهرة، بدون رقم طبعة ١٣٩٣هـ، ص ١٧٩ .
- محمد أمين الصالح، النظام المالي والاقتصادي في الإسلام، مكتبة نهضة الشرق: القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ، ص ٢٨ .

درهما، وليس فيما دون المائتين شيء، فإذا كانت مائتين ففيها خمسة دراهم وما زاد بحسابه"[١]. فعمر في تخطيطه هذا أقر العشور؛ فهو أول من وضعها في الإسلام، فضلا عن مبدأ المعاملة بالمثل.

وفي تدوين عمر (رضي الله عنه) للدواووين نموذج ثالث من نماذج التخطيط الإداري لتنظيم المالية العامة للدولة فقد تمثلت دوافع هذه الخطة في:

١- اتساع رقعة الدولة الإسلامية.
٢- التوسع في الفتوحات، وكثرة الاموال.
٣- كثرة عدد الجند، بحيث يتعسر ضبطهم بدون كتاب.
٤- قدوم أبو هريرة بمال بلغ خمسمائة ألف درهم من البحرين[١].

أما الأهداف الرئيسية من هذه الخطة فهي: الحصر الشامل والدقيق لإيرادات الدولة ومصروفاتها خلال مدة زمنية قدرها سنة. وبالفعل أنشأ عمر ديوانين بعد أن أشار عليه مجموعة من الصحابة؛ يختص أحدهما بالإيرادات العامة، يعرف بديوان الخراج، وآخر يتعلق بنفقات الدولة، عرف بديوان العطاء[٣].

وقد حقق هذا النوع من التخطيط المالي أهدافه في ضبط إيرادات ومصروفات الدولة، فضلا عن تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة، ومراعاة التوازن الاجتماعي.

المطلب الثالث

نماذج تخطيطية في عصر الدولة الأموية

النموذج الأول: كان معاوية بن أبي سفيان [٤١-٦٠هـ] أول من خطط للتصنيع، وكان ذلك في عام ٤٩هـ. عندما خرج إلى السواحل، وكانت الصناعة بمصر فقط، فأمر بجمع الصناع والنجارين فجمعوا ورتبهم في السواحل[٤]؛ أي راعى عملية التوازن والشمول في النهوض بقطاع

---

(١)- أبو يوسف، الخراج، ص١٤٦، مرجع سابق.
(٢)- محمد الريس، الخراج والنظم المالية، ص ١٣٨، مرجع سابق.
(٣)- قطب ابراهيم محمد، السياسة المالية لعمر بن الخطاب، الهيئة المصرية العامة للكتاب: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٨٤م، ص ١٤٢ .
(٤)- محمد الريس، الخراج والنظم المالية، ص ١٩٦، مرجع سابق.

الصناعة، اعتمادا على الخبرات والكفاءات في هذا المجال.

وقد اشتمل هذا الإجراء التخطيطي على ما يعرف في أدبيات التنمية الصناعية، بتوطين الصناعة، ويقصد بتوطين الصناعة: إقامة صناعات في الأماكن المناسبة، لتحقيق بعض الأهداف منها، امتصاص الكثافة السكانية في هذه المناطق، توزيع الصناعات على مناطق متعددة بالدولة، وحل بعض مشكلات الإسكان والمواصلات، وهي تهدف في النهاية إلى منع تركز الصناعة في مناطق معينة دون غيرها من مناطق الدولة. أما التوطن فهو: تركز الصناعات في الأماكن المؤهلة لها، لتوفر المادة الخام، ووجود العمالة اللازمة، ووسائل النقل، وامكانية استخدام الصناعة لمخرجات بعض الصناعات كمدخلات أساسية بها(١)، يضاف إلى ماتقدم، أن وضع الصناعات وترتيبها على السواحل يساهم في سهولة انسياب السلع، وانتقالها بين أقاليم الدولة، باستخدام البحار والأنهار.

النموذج الثاني: يعد عبد الملك بن مروان أول خليفة ضرب الدراهم والدنانير، وأعطى للأمة الإسلامية المنعة والاستقلال في هذا المجال، وكان ذلك في عام٧٤هـ، ثم أمر بضربها في جميع الولايات عام ٧٦هـ، بعد أن اتخذ دارا للسك، جمع فيها الطباعين الذين ينقشون الدراهم ويسكونها، وقدر أوزانها على ما استقرت عليه أيام عمر بن الخطاب، واستبدل الصور التي كان يضعها الفرس والروم لحكامهم على الدراهم والدنانير بالعبارات الدينية، أو برسم التاريخ، أو اسم الخليفة(٢).

وقد كانت الدوافع وراء هذه الخطة، سوء العلاقات بين الدولة الإسلامية والدولة الرومية، المصدر الرئيسي للعملات المتداولة في الدولة الإسلامية، وأن الدولة الإسلامية دولة واسعة الأرجاء ولا يمكن أن تظل معتمدة على النقد الأجنبي في تسيير أمورها

---

(١)- حسين عمر، موسوعة المصطلحات الاقتصادية، ص ٨٤، مرجع سابق.
(٢)- الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ١٥٤، مرجع سابق.
- ابن الأزرق، أبو عبد الله، بدائع السلك في طبائع الملك: تحقيق وتعليق، علي سامي النشار، ، بدون رقم أوتاريخ، ج١، ص ٢٦٤ .
- رفيق المصري، الإسلام والنقود، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي: جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ، ص ١٢ .

الاقتصادية المختلفة، وللغش الذي كان يحصل في تلك العملة، فضلا عن الصعوبة الكبيرة التي كانت تواجهها الدولة في استيفاء حقوقها من الخراج والجزية وغيرها[١]، ثم وضع عددا من الضوابط لعملية السك والمعايرة، فقد حدد عيارا ثابتا لكل من النقدين بنسبة معينة بينها حسبما أقره الشرع، وجعل أمر اصدارها مقصورا على دور الضرب الحكومية، وحرم أن تضرب خارج تلك الدور[٢].

مما سبق يتضح أن عبد الملك بن مروان في هذا الإجراء التخطيطي، قد هدف إلى وضع الإصلاح الشامل للعملة، وحفظ النقود من الغش أو النقص؛ باعتبارها وسيطا للتبادل، ومقياسا للقيمة، ومستودعا للثروة، ووسيلة للمدفوعات المؤجلة، يعتمد الناس عليها في الحصول على السلع والخدمات. فكان من نتائج هذه الخطة توحيد العملة، واحتفاظ النقود بقيمتها نسبيا، فضلا عن تعريب الإدارة، وانهاء الاحتكار الخارجي للنقود، وهو ما جعل المسلمين يؤدون دورا مهما في المجال النقدي[٣].

النموذج الثالث: عمر بن عبد العزيز (رضي الله عنه): تهدف الخطة الكلية العامة لهذا الخليفة الراشد، إلى إعادة أمور الدولة الإسلامية، على ماكانت عليه أيام رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأبي بكر، وعمر، وقد تم له ماأراد، مع اهتمامه برد المظالم، والخراج، والتخطيط العمراني.

ففي مجال رد المظالم عمل عمر بن عبد العزيز، على رد الحقوق لأصحابها، فبدأ بقرابته وأهل بيته، فأخذ ماكان في أيديهم، وسمى أعمالهم مظالم، فرد القطائع التي ورثها عن آبائه، وكان مما رده "فدك". التي آلت إليه بالإرث من ناحية، وبهبة سليمان والوليد أبناء عبد الملك من ناحية أخرى[٤]. كما أنه عزل جميع عمال الخراج في عهد من سبقوه، لاعتقاده أنهم كانوا يجورون على الناس، وولى

---

(١)،(٢)- محمد الريس، الخراج والنظم المالية، ص ٢٠٤،٢٢٦، مرجع سابق.
(٣)- خولة الدجيلي، المرجع السابق، ص٤٥ .
(٤)- الماوردي ، الأحكام السلطانية، ص ٧٨، مرجع سابق.
- وانظر: ابن الأثير،عزالدين أبي الحسن علي بن أبي الكرم،الكامل في التاريخ، دار صادر ودار بيروت: بيروت، بدون رقم طبعة، ١٣٨٥هـ. ج٥، ص ٤٦ .

مكانهم عمالا آخرين ممن ظن بهم الخير، وتوخى الدقة والعدل[١].

وبصدد الخراج وإعادة التنظيم المالي، عمل على إبطال وظيفة الخراج التي وضعها محمد بن يوسف -أخو الحجاج- على أهل اليمن، ورسم عليهم العشر أو نصفه، كما ألغى زيادات كانت تؤخذ على الخراج بدون وجه حق مثل: هدية النيروز والمهرجان، وثمن المصحف، وجوائز الرسل، وأجور الضرابين، وأجور البيوت، ودراهم النكاح[٢]. ونهى عن تعذيب الناس من أجل الخراج، مع وضع الجزية عن كل من أسلم، وكان يقول لعماله عند قولهم إن الإسلام أضر بالجزية: "ضع الجزية عمن أسلم فإن الله بعث محمدا صلى الله عليه وسلم هاديا، ولم يبعثه جابيا"[٣]. فضلا عن تخفيفه عن أهل الخراج بصفة عامة، فقد أسقط عنهم الكسور، أي بقايا الأموال المتخلفة[٤].

أما فيما يتعلق بالإعمار والتنمية، فقد اهتم بها عمر بن عبد العزيز اهتماما بالغا، فقد كتب إلي واليه بالكوفة: "أن لا تحمل خرابا على عامر ولا عامرا على خراب، وانظر الخراب فإن أطاق شيئا، فخذ منه ما أطاق وأصلحه حتى يعمر، ولا تأخذ من عامر لا يحتمل شيئا وما أجدب من العامر من الخراج فخذه في رفق وتسكين"[٥].

ونلمح في توجيهات عمر بن عبد العزيز (رضي الله عنه)، اعتماده على التطبيق الكامل للشريعة، وتخفيفه على أهل الخراج، وترشيده للنفقات، فضلا عن اعتماده على الموارد الذاتية للدولة الإسلامية في الإعمار والتنمية، فيما يحتاج إلى تنمية جذرية، والحرص الشديد على تطوير ما هو نام بطبيعته، باعفائه من الخراج إن لم يقو عليه حتى لا يدمره، أو يعمل على تقويضه، فعم الرخاء

---

(١)- الجهشياري، أبو عبد الله محمد، الوزراء والكتاب، تحقيق: ابراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، مصطفى البابي الحلبي: القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٥٧هـ، ص٥٢ .
(٢)- ابن الأثير، الكامل، ج ٥، ص ٦١، مرجع سابق.
(٣)- محمد الريس، الخراج والنظم المالية، ص ٢٢٩، مرجع سابق.
(٤)- الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ١٥٤، مرجع سابق.
(٥)- أبو يوسف، الخراج، ص ٩٣، مرجع سابق.
- ابن الأثير، الكامل، ج ٥، ص ٦٠، مرجع سابق.

والانتعاش كافة أنحاء الدولة.

النموذج الرابع: وضع هشام بن عبد الملك في عهده خطة للإهتمام بالخراج وإحصاء وارداته بدقة بالغة. واتخذ لتحقيق ذلك الهدف عددا من التدابير في مقدمتها: المسح الدقيق والشامل

للأراضي التي ضرب عليها الخراج، ففي مصر مثلا يذكر المقريزي: "أنه لما ولى عبد الله بن الحجاب خراج مصر لهشام، خرج بنفسه فمسح أراضي مصر كلها عامرها وغامرها مما يركبه النيل، فوجد فيها مائة الف الف فدان، والباقي استبحر وتلف؛ واعتبر زمن الحرث فوجده ستين يوما والحراث يحرث خمسون فدانا"(١).

فهذا الأجر بطبيعة الحال، عمل على زيادة إيرادات بيت المال، وجه جزء منها إلى مصالح المسلمين وتصريف شئون الدولة الإسلامية، إذ من المعروف أن نجاح الخطة يتوقف على دقتها وواقعيتها، وما يتوفر لها من الامكانيات والموارد المالية المختلفة.

المطلب الرابع

نماذج تخطيطية في عصر الدولة العباسية

النموذج الأول: من النظم التخطيطية الإدارية في الدولة العباسية الأولى، مااستحدثه الخليفة المهدي في عام١٦٢هـ، وهو انشاء دواوين الأزمة(٢)؛ التي تتولى الحصر الدقيق والشامل للخارج من بيت المال، سواء للخليفة، أو لغيره من العمال على الأمصار، فضلا عن الداخل إليه، وكان سبب ذلك أنه رأى كثرة الدواوين التي لا يستطيع ضبطها إلا بزمام يكون له على كل ديوان، فوضع دواوين الأزمة وعين على كل ديوان منها رجلا يعود إليه، ويمارس الرقابة

---

(١)-المقريزي، أحمد بن علي، المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار، مطبعة النيل بمصر، بدون رقم طبعة، ١٣٢٤هـ، ج١، ص١٢٠.

(٢)-يقصد بديوان الأزمة أو الزمام جمع الدواوين لرجل واحد يتولىالإشراف عليها، ويضبطها بزمام يكون له على كل ديوان ويولي من قبله رجلا علىكل منها، فهي أشبه بوزارة المالية والدواوين التابعة له أشبه بفروعها المختلفة.

والإشراف على كافة الدواوين الأخرى[١]؛ فكان هذا عملا شبيها بما تقوم به وزارات المالية - في العصر الحاضر،- من حصر للإيرادات العامة للدولة، وبالتالي تحديد أوجه إنفاقها المختلفة.

وقد تفرع عن ديوان الأزمة دواوين أخرى، أهمها ديوان النظر والمكاتبات والمراجعات، مقسم إلى أربعة أقسام هي: ما يخص الجيش وتطويره وفيه الإثبات والعطاء؛ أو ما يعرف حاليا بوزارة الدفاع، وديوان الأعمال؛ ويتولى الرسم والحقوق،وديوان العمال (الموظفين)؛ ويختص بالتعيين والاستغناء، وديوان بيت المال، وينظر في الداخل إلى بيت المال والخارج منه للصرف على مصالح المسلمين[٢]؛ فكان ديوان الأزمة يضع الإطار العام للتخطيط على المستوى القومي، وتتولى الدواوين الأخرى عملية التنفيذ.

النموذج الثاني: خطة أبي يوسف لهارون الرشيد: يقدم كتاب الخراج لأبي يوسف خطة اقتصادية ومالية، تعد بحق أول خطة للإصلاح المالي والاقتصادي في التاريخ الإسلامي. هذا ويمكن النظر إلى هذه الخطة من ناحية أهدافها العامة، ومن ناحية سياستها وإجراءاتها العملية، ومن ناحية حدود ومدى تدخل الدولة في هذه الخطة.

أولا: الأهداف العامة للخطة:

١- تقوى الله سبحانه وتعالى: ينطلق أبو يوسف (رحمه الله) في وضعه لأسلوب جباية الخراج والعشور، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة من أساس راسخ، وهو تقوى الله تعالى في السر والعلانية يقول: "يا أمير المؤمنين: إن الله وله الحمد، قد قلدك أمر هذه الأمة، فأصبحت وأمسيت وأنت تبني لخلق كثير، قد استرعاكهم الله، وائتمنك عليهم، وابتلاك بهم، وولاك أمرهم، وليس يلبث البنيان إذا أسس على غير تقوى، أن يأتيه الله من القواعد فيهدمه على من بناه وأعان عليه، فلا تضيعَنّ ما قلدك الله من أمر هذه

---

(١)-الطبري، تاريخ الرسل والملوك، المرجع السابق، ج٦، ص٣٧٣ . وانظر:
-حسن ابراهيم وعلي ابراهيم، النظم الإسلامية، مكتبة النهضة المصرية: القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٧٠م، ص١٩٣ .

(٢)-حسن ابراهيم وعلي ابراهيم، المرجع نفسه، نفس الصفحة.

الأمة والرعية، فإن القوة في العمل بإذن الله"[١]. وهنا وضع أبو يوسف التقوى قاعدة عامة، في سائر الأمور الدينية والدنيوية؛ بما فيها الشئون الاقتصادية؛ فأساس تخطيط التنمية الاقتصادية في الإسلام إذاً التقوى[٢].

٢- التشاور مع أهل الاختصاص قبل وضع الخطة وابداء رأيه يقول: "فنظرت في خراج السواد، وفي الوجوه التي يجبى عليها، وجمعت في ذلك أهل العلم بالخراج وغيرهم وناظرتهم فيه"[٣].

٣- وضع خطة تفصيلية لكيفية إدارة المالية العامة، وجباية الخراج والعشور والصدقات، وقضايا التنمية الاقتصادية والتخطيط المالي بطلب الخليفة: يقول أبو يوسف: "إن أمير المؤمنين (أيده الله) سألني أن أضع له كتابا جامعا يعمل به في جباية الخراج والعشور والصدقات والجوالي[٤]، وغير ذلك، مما يجب النظر فيه والعمل به"[٥]. فغير ذلك تعني أن الكتاب لا يقدم حلولا لأمور جباية الخراج والعشور فقط، بل أنه يتضمن موضوعات أخرى، على رأسها تخطيط التنمية الاقتصادية[٦].

ثانيا: سياسات الخطة وإجراءاتها العملية والتنفيذية:

لكل خطة اقتصادية سياسات واجراءات معينة، تساعد على تحقيق أهدافها العامة، وقد تمثلت أهم السياسات والاجراءات التي وضعها ابو يوسف لتنفيذ خطته فيما يلي:

١- إحلال نظام المقاسمة محل نظام الوظيفة: ذلك أن أبا يوسف نظر في البلاد وفي عمارتها وما أصابها من خراب، ثم بحث السبب في ذلك، فوجد أنه خراج الوظيفة الذي كان سائدا قبله، والذي يحمل الأرض

---

(١)-أبو يوسف، الخراج، ص٣، مرجع سابق.

(٢)-محمد الريس، المرجع السابق، ص٤٥١ . وانظر:
-رفعت العوضي، من التراث الاقتصادي للمسلمين، رابطة العالم الإسلامي: مكة المكرمة، دعوة الحق، ١٤٠٥م، ص١٢٢ .

(٣)-أبو يوسف، الخراج، ص٥١، مرجع سابق.

(٤)-الجوالي: ما يؤخذ من أهل الذمة عن الجزية المقررة على رقابهم كل سنة، وسموا جوالي لأنهم جلوا عن مواضعهم. انظر:
-احمد الشرباصي، المعجم الاقتصادي الإسلامي، دار الجيل: بدون رقم طبعة، ١٤٠١هـ، ص١٠١ .

(٥)-أبو يوسف، الخراج، ص ٣، مرجع سابق.

(٦)-شوقي دنيا، سلسلة أعلام الاقتصاد الإسلامي: الكتاب الأول؛ مكتبة الخريجي: الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ، ص١٢ .

بالخراج سواء زرعت أم لا ، فقال: "ولم أجد شيئا أوفر على بيت المال، ولا أعفى لأهل الخراج من التظالم فيما بينهم، وحمل بعضهم على بعض، ولا أعفي لهم من عذاب ولاتهم وعمالهم، من مقاسمة عادلة خفيفة ،فيها للسلطان رضا،ولأهل الخراج من التظالم فيما بينهم،وحمل بعضهم على بعض راحة وفضل"[١]. وفي هذا تغيير للخطة المالية بالكامل، وبالتالي ضرورة تغيير وسائل الجباية وطرق التنفيذ، لتحقيق الهدف الأساسي وهو التعمير والتنمية.

٢- <u>تطبيق نظام العشر على أرض القطائع</u>: يرى أبو يوسف أن تطبيق ذلك أفضل، فالإقطاع لا يكون إلاّ من موات الأرض، الذي يحتاج إلى نفقات متممة، من انشاء الأبنية والحوائط وحفر الآبار، ناهيك عن عمليات الإستصلاح الزراعي التي تكلف الكثير، لذا فضل اتباع هذه السياسة، حتى وإن سقيت بماء الخراج ، ولأن العشر لا يؤخذ إلا بعد عملية الإنتاج[٢]، يقول: "إنما يؤخذ العشر لما يلزم صاحب الإقطاع من المؤنة، من حفر الأنهار، وبناء البيوت، وعمل الأرض، وفي هذا مؤنة عظيمة على صاحب الإقطاع، فمن ثم صار عليه العشر لما يلزم من المؤنة. والأمر في ذلك إليك. ما رأيت أنه أصلح فاعمل به"[٣]. ويهدف هذا الإجراء ذو التأثير المباشر على التنمية الاقتصادية، إلى خفض الأعباء الملقاة على عاتق أهل الإقطاع، فإذا حصل ذلك كانت نتيجته تعمير ما أقطعوا وتنميته.

٣- <u>منع نظام القبالة</u>[٤]، لما يؤدي إليه من نقص الإيرادات، وإرهاق

---

(١)-ابو يوسف، الخراج، ص٥٤، مرجع سابق.
(٢)-يوسف ابراهيم، استراتيجية وتكنيك التنمية الاقتصادية في الإسلام، ص١٩٠. مرجع سابق. <u>وانظر</u>:
-حمد الجنيدل، مناهج الباحثين في الاقتصاد الإسلامي، شركة العبيكان للنشر والتوزيع: الكويت بدون رقم طبعة، ١٤٠٦هـ، ج٢، ص١٣٩.
-شوقي دنيا، سلسلة أعلام الاقتصاد الإسلامي، ج١، ص٥٣، مرجع سابق.
(٣)-ابو يوسف، الخراج، ص٦٣، مرجع سابق.
(٤)-يوسف ابراهيم، استراتيجية وتكنيك التنمية الاقتصادية في الإسلام، ص١٩٣، مرجع سابق.
والقبالة هي: الكفالة[أ]، والكفالة هي ضم ذمة الكفيل إلى ذمة الأصيل[ب]،وهي أن يجعل شخص قبيلاً؛ أي كفيلا بتحصيل الخراج وأخذه لنفسه مقابل قدر معقول، وهو ما عرف فيما بعد باسم نظام الإلتزام فيستفيد السلطان بتعجيل المال، ويستفيد المتقبل الفرق بين ما دفعه وما حصله[ج]، ولكن هذا النظام لا يقره علماء الشريعة[د]. <u>انظر</u>:

أ-المعجم الوسيط، طبعة قطر، ج٢، ص٧١٢.
ب-الجرجاني، التعريفات، مصطفى البابي الحلبي: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٣٥٧هـ، ص١٦٢.=

أهل الخراج، وتكون نتيجته نقص معدلات النمو الاقتصادي، بالخراب تارة والضياع تارة أخرى، يقول: "ورأيت أن لا تقبل شيئا من السواد ولا غير السواد من البلاد؛ فإن المتقبل إذا كان في قبالته فضل عن الخراج، عسف أهل الخراج، وحمل عليهم ما لا يجب عليهم، وظلمهم وأخذهم بما يجحف بهم ليسلم مما دخل فيه؛ وفي ذلك وأمثاله خراب البلاد وهلاك الرعية"[1]. فحرص أبو يوسف على تحقيق التنمية يقتضي القضاء على جميع معوقاتها، وقد كان نظام القبالة من المعوقات الأساسية لها، فاقتضى نظام التخطيط لديه إلغاء نظام القبالة.

٤- تحديد الشروط الواجب توفرها في من يتولى تنفيذ الخطة وسائر أمور الدولة: وضع أبو يوسف عددا من الشروط الأساسية فيمن يتولى تنفيذ الخطة وجباية الخراج وغيرها من مسئوليات الدولة[2]. يقول: "ورأيت أن تتخذ قوما من أهل الصلاح والدين والأمانة فتوليهم الخراج، ومن وليت منهم فليكن فقيها عالما مشاورا لأهل الرأي عفيفا لا يطلع الناس منه على عورة"[3].

٥- الحفاظ على الملكية الخاصة وتدعيمها مراعاة لفطرة الإنسان وحبه للتملك، فذلك يعمل على زيادة العمران وكثرة الخيرات، فهو يدعو إلى المحافظة عليها حينا فيقول: "وليس للإمام أن يخرج شيئا من يد أحد إلا بحق ثابت معروف"[4] ويدعو إلى تدعيمها حينا آخر يقول: "ولا أرى أن يترك الإمام أرضا لا ملك لأحد فيها ولا عمارة حتى يقطعها فإن ذلك أعمر للبلاد وأكثر للخراج"[5]. كما أنه يدعو إلى القيام بالمشروعات الأساسية التي من شأنها تدعيم دور القطاع الخاص في تحقيق النمو المنشود[6]، يقول: "فأما البثوق

=

ج-محمد الريس، المرجع السابق، ص٢٦١ .

د-للتفصيل حول ذلك انظر: -الماوردي، الأحكام السلطانية، ص١٦٨، مرجع سابق.

-أبو يوسف، الخراج، ص١٠٥، مرجع سابق.

(١)-أبو يوسف، الخراج: ص١١٤، مرجع سابق.

(٢)-يوسف ابراهيم، استراتيجية وتكنيك التنمية الاقتصادية في الإسلام، ص١٩٢ مرجع سابق.

-حمد الجنيدل، المرجع السابق، ج٢، ص١٤٣ .

(٣+٤+٥)-أبو يوسف: الخراج، ص١١٥، ص٧١، ص٦٦، مرجع سابق.

(٦)-يوسف ابراهيم، استراتيجية وتكنيك التنمية الاقتصادية في الإسلام، ص١٩٧، مرجع سابق.

والمسنيات[١]، والبريدات التي تكون في الفرات ودجلة وغيرها من الأنهار العظام، فإن النفقة على هذا كله من بيت المال، ولا يحمل على أهل الخراج من ذلك شيء؛ لأن مصلحة هذا على الإمام خاصة، لأنه أمر عام لجميع المسلمين"[٢].

٦- توخي العدل والإنصاف، فهما من أهم سياسات تخطيط التنمية الاقتصادية ونجاحها ودوام استمراريتها يقول:"إن العدل وإنصاف المظلوم، وتجنب الظلم، مع ما في ذلك من الأجر، يزيد به الخراج، وتكثر به عمارة البلاد، والبركة مع العدل تكون، وهي تفقد مع الجور، والخراج المأخود من الجور، تنقص البلاد به وتخرب"[٣]. وهنا خرج أبو يوسف من التعبير بعمارة الأرض؛ التي تخص الزراعة والاستصلاح والاستخراج فقط، إلى التعبير بلفظ أعم وأشمل وهو: عمارة البلاد بجميع قطاعاتها المعروفة، من زراعة وصناعة وخدمات، فالعدل أساس التخطيط، وهو السبب في تحقيق النمو والبركة، أو ما يطلق عليه في الاقتصاديات الحديثة، الرفاهية الاقتصادية[٤].

ثالثا: حدود ومدى تدخل الدولة في هذه الخطة: لا تنفك أي خطة اقتصادية واجتماعية عن تحديد الدور المناط بالأفراد وبالدولة، مع اختلاف في تحديد الأهمية بين النظم الاشتراكية والرأسمالية أو ما يقع بينهما، إذ يتعاظم ذلك في الأولى عنه في الثانية، وهنا يحدد أبو يوسف دور الدولة في تنفيذ خطته الاقتصادية، وهو دور معاضد لدور الأفراد، ويقوم على تحقيق المصلحة لعموم المواطنين.

هذا وقد تمثل الدور المناط بالدولة، في خطة أبي يوسف (رضي الله عنه) فيما يلي:

١- العمل الجاد المخلص البناء، فهو أساس الحياة وثمرتها، وأساس التقدم والرقي يقول: " فإن القوة في العمل، فلا تؤخر عمل اليوم

---

(١)-المسناة وهي العرم، وهو ما يبنى في وجه السيل، وجمعه مسنوات وهو شاذ، والقياس مسنيات[أ]. وقال في الأساس :"عقدوا مسنيات لحبس الماء"[ب]. انظر:
أ-عبد الله البستاني، البستان، المطبعة الأمريكانية: بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٢٧ م، ج١، ص١١٥٤ .
ب-الزمخشري، جار الله أبي القاسم بن عمر، أساس البلاغة، دار صادر ودار بيروت: بيروت، بدون رقم طبعة، ١٣٨٥هـ، ص٣١١ .
(٢)(٣)-أبو يوسف، الخراج، ص١١٩، ١٢١، مرجع سابق
(٤)-يوسف ابراهيم، استراتيجية وتكنيك التنمية الاقتصادية في الإسلام، ص١٩٦، مرجع سابق.

إلى غد، فإنك إذا فعلت ذلك أضعت، إن الأجل دون الأمل فبادر الأجل بالعمل فإنه لا عمل بعد الأجل"(١). كلمات غاية في الدقة ورسم التخطيط السليم وترتيب الأعمال، تنبيء عن بعد تخطيطي شامل لجميع الامور في الدنيا والدين.

٢- يحدد أبو يوسف دور الدولة في البناء بوسيلتين أساسيتين:

-ا لأولى: منها إلى الأفراد، وتتمثل في إقطاع الأراضي الموات، بغرض التعمير والتنمية فيقول: "ولا أرى أن يترك أرضا لا ملك لأحد فيها ولا عمارة حتى يقطعها الإمام، فإن ذلك أعمر للبلاد"(٢). فضلا عن عدم تحميلهم أية أعباء أو تكاليف.

-والثانية: منها أيضا وتتكلف نفقاتها، وهي القيام بالمشروعات الأساسية اللازمة لعمليات التنمية، والتي تعد من أهم مقومات التطور في كل عصر مع اختلاف في الكيفية، فيقول: "ورأيت أن تأمر عمال الخراج إذا أتاهم قوم من أهل خراجهم، فذكروا لهم أن في بلادهم أنهارا عادية قديمة وأرضين كثيرة غامرة، وأنهم إن استخرجوا لهم تلك الأنهار واحتفروها وأجرى الماء فيها عمرت هذه الأرضون الغامرة...كتب بذلك إليك، فأمرت رجلا من أهل الخير والصلاح يوثق بدينه وأمانته فتوجهه في ذلك، حتى ينظرفيه ويسأل عنه أهل الخبرة والبصيرة به ومن يوثق بدينه وأمانته من أهل ذلك البلد ويشاور فيه غير أهل ذلك البلد ممن له بصيرة ومعرفة، ولا يجر إلى نفسه بذلك منفعة، ولا يدفع عنها به مضرة، فإذا اجتمعوا على أن في ذلك صلاحا، وزيادة في الخراج أمرت بحفر تلك الأنهار، وجعلت النفقة من بيت المال، ولا تجعل النفقة على أهل البلد، فإنهم أن يعمروا خيرمن أن يخربوا، وأن يفروا خيرا من أن يذهب مالهم ويعجزوا، وكل ما فيه مصلحة لأهل الخراج في أراضيهم وأنهارهم وطلبوا صلاح ذلك أجيبوا إليه، إن لم يكن في ذلك ضرر على غيرهم، وذهاب بغلاتهم"(٣).

٣- أن تقوم الدولة بدفع رواتب وأجور عمال الخراج، من بيت المال، منعا للاستغلال وتفشي الرشوة والمحسوبية(٤). يقول: "وتأمر بإجراء أرزاقهم عليهم من ديوانهم شهرا بشهر، ولا تجرى عليهم من الخراج

(١+٢+٣)-أبو يوسف، الخراج، ص٤، ص٦٦، ص١١٨، ص١١٩، مرجع سابق.

(٤)-يوسف ابراهيم، استراتيجية وتكنيك التنمية الاقتصادية في الإسلام، ص١٩٨، مرجع سابق.

درهما فيما سواه"[١].

٤- الدقة الشديدة في جباية الخراج وتوزيع أعبائه،حتى لا يقع علىأهله الضرر[٢]،يقول:"ولا يخرص عليهم ما في البيادر ولا يحرز عليهم حرزا، ثم يؤخذ بنقائص الحرز،فإن هذاهلاك لأهل الخراج،وخراب للبلاد"[٣].

هذا ولقد استطاعت هذه الخطة تحقيق أهدافها، فأصلحت النظام المالي، ووفرت الأموال،وحشدت الإمكانيات المختلفة في سبيل وتصريف شؤون الدولة، وتحقيق الإعمار والتنمية.

النموذج الثالث: من النماذج التخطيطية الجديرة بالذكر في العصر العباسي، أن الخليفة المعتضد بالله (٢٧٩-٢٨٩هـ). عندما انتهى إليه أمر الدولة الإسلامية، وجد خزينة الدولة شبه خالية، وأدرك أن لا بد من إجراءات وتدابير معينة لتلافي ذلك الوضع، فحدد الهدف العام لخطته بتوفير الموارد المالية اللازمة لإدارة الدولة وتسيير أمورها، وشرع في استخدام بعض السياسات التي تعين على تحقيق الهدف، تعلق أحدها بتوفير مصدر ثابت لبيت المال؛ فضمن منطقة السواد لأحد التجار يدعى "أحمد بن علي الطائي" مقابل أن يقرضه كل عام مبلغ "٢،٥٢٠،٠٠٠" دينارا تدفع بمعدل ٧٠٠٠ دينار يوميا تكفي لنفقات الدولة؛ فأوجد عنصر التمويل. واختص الثاني بترشيد النفقات عموما؛ فخفض أيام الدوام الأسبوعي يومين هما: الثلاثاء والجمعة إلا في الأعمال ذات الأهمية الخاصة، الأمر الذي جعله يستطيع توفير مبلغ "٤٧٠٠" دينار يوميا، بينما توجه الثالث نحو التعمير والتنمية، فاهتم باصلاح المرافق العامة، وتعمير الطرق والدور المحطمة [٤].

هذاوقدأثبتت خطتةنجاحها،وكان من نتائجهاتوفيرقدركاف من المال بعد وفاته إذاستطاع توفير"١،٦٩٢،٠٠٠"[٥] دينارسنويا. كاحتياطي عام يدعم به بيت المال،بعدالنفقات الدوريةوالطارئةللدولةفي عهده.

=

وانظر: شوقي دنيا، سلسلة أعلام الاقتصاد الإسلامي، ص٤٥ مرجع سابق.

(١)-أبو يوسف، الخراج، ص١١٦، مرجع سابق.

(٢)-شوقي دنيا، سلسلةأعلام الاقتصاد الإسلامي، ص٥٦، مرجع سابق.

(٣)-أبو يوسف، الخراج، ص ١١٧، مرجع سابق.

(٤)(٥)-المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين،مروج الذهب ومعادن الجوهر، المكتبة التجارية الكبرى: القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٣٨٥هـ، ج٤، ص٢٣١-٢٣٢ . وانظر:
-ضيف الله بن يحي الزهراني، النفقات وإدارتها في الدولة العباسية، مكتبة الطالب الجامعي: مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ، ص٧٣-٧٤ .

المبحث الثاني

الإقطاع والتخطيط الزراعي

يهدف هذا المبحث إلى التعرف بصفة أساسية على الاقطاع؛ كأسلوب من أساليب التخطيط للتنمية الاقتصادية عموما، فضلا عن التخطيط الزراعي، والسياسات التي جرى الأخذ بها من قبل بعض حكام المسلمين، وذلك من خلال مطلبين، يتناول الأول : الإقطاع ودوره في تخطيط التنمية، فيما يتعرض الثاني: إلى سياسة الدولة في التخطيط الزراعي.

المطلب الأول

الإقطاع ودوره في تخطيط التنمية

أخذت الدولة الإسلامية بالإقطاع منذ عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم)، وتبعه في ذلك الخلفاء الراشدون، وكثير من حكام المسلمين؛ إذ أن لنظام الإقطاع في الإسلام عددا من الأهداف، منها الدينية والتي تتلخص في تأليف قلوب حديثي العهد بالإسلام. ومنها الاجتماعية، وتتمثل: في مكافأة المجاهدين وتعويض المهاجرين. ومنها الاقتصادية -التي تهمنا هنا- فقد كان الإقطاع بمثابة أسلوب تخطيطي لدفع الاستثمار الاقتصادي لاستصلاح الأراضي الموات، وما يتبعه من زيادة الإنتاج الزراعي، وما يفرض عليه من خراج وزكوات كإيراد لبيت المال، فضلا عن أن الإقطاع لإحياء الموات يشبه -إلى حد ما- التخطيط التأشيري؛ الذي يقوم على حث وحفز أصحاب الأنشطة الاقتصادية، بالحوافز المادية والمعنوية، لتوجيه استثمارهم وجهودهم نحو مجال معين، ترى الدولة أنه سيعمل على دفع عملية التنمية، نحو تحقيق مزيد من التقدم.

هذا ويمكن لنا تصور إطار الإقطاع في شكل ضوابط تتكامل فيما بينها لتشكل خطة منضبطة، وذلك من خلال الآتي:

١- ربط حالات الإقطاع بإعمار الأرض وتنميتها : وهو الضابط الأول، فقد أقطع الرسول (صلى الله عليه وسلم) الكثير من القطائع، فقد

أقطع الزبير أرضا بخيبر فيها شجر ونخل[١]، كما أقطع بلال بن الحارث المزني العقيق أجمع[٢]، وأقطع فرات بن حيان العجلي أرضا باليمامة[٣]، وتميم الداري قريته من بيت لحم[٤]. وبالمثل فعل أبو بكر الصديق رضي الله عنه، فقد أقطع الزبير من الجرف إلى القناه[٥]. وأقطع عمر بن الخطاب عددا من الصحابة، هم: سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن مسعود وخباب وأسامة بن زيد[٦]، وقد كان الهدف الأساسي من وراء تلك القطائع، إحياء الأراضي واستغلالها وتنميتها، وتوفير الحاصلات الزراعية، وفرص العمل المناسبة في الدنيا، وفي الآخرة تحقيق الأجر والمثوبة، وهو ما يتضح أكثر من الضوابط الأخرى.

٢- تحديد مدة الإقطاع بثلاث سنوات: وضع عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) خطة مدتها ثلاث سنوات لإحياء الأرض وإلا سقطت الملكية. وقال: "من عطل أرضا ثلاث سنين، لم يعمرها فجاء غيره فعمرها فهي له"[٧]. كما أنه اشترط في استمرار حيازة الأرض المقطعة البناء والتعمير[٨].

٣- ربط الإقطاع بالقدرة على الإعمار والتنمية: يتضح ذلك من القصة التي حدثت بين عمر وبلال بن الحارث، ولندع ابن آدم يسردها فيقول: "جاء بلال بن الحارث المزني إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فاستقطعه أرضا، فأقطعها له طويلة عريضة، فلما ولي عمر قال له: "يا بلال، إنك استقطعت رسول الله صلى الله عليه وسلم أرضا طويلة عريضة، فقطعها لك وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يمنع شيئا يسأله، وأنت لا تطيق ما في يدك. فقال: أجل. فقال: فانظر ما قويت عليه منها فامسكه، وما لم تطق ولم تقو عليه، فادفعه لنا

---

(١)-البخاري، صحيح البخاري، ج٤، ص٦١، كتاب الخمس، باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يعطي المؤلفة قلوبهم، مرجع سابق.
-مسلم، صحيح مسلم، ج٤، ص١٧١٦، كتاب السلام، باب جواز إرداف المرأة الأجنبية إذا اعيت في الطريق، حديث رقم٨١٨٢، مرجع سابق.
-أبو عبيد، الأموال، ص٣٤٨، مرجع سابق.

(٢)-أبو داود، سنن أبي داود، ج٣، ص٤٤٤، كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب في إقطاع الأرضين، حديث رقم ٣٠٦٢، مرجع سابق .
-الحاكم، المستدرك، ج١، ص٤٠٤، كتاب الزكاة، وقال: هذا حديث صحيح ولم يخرجاه.
-أبو عبيد، الأموال، ص٣٤٨، مرجع سابق.

(٣)،(٤)-أبو عبيد، الأموال، ص٣٤٨، ٣٤٩، مرجع سابق. قال الهيثمي في مجمع الزوائد ج٦، ص٨ رجاله ثقات.

(٥)،(٦)-ابن آدم، الخراج، ص٧٣، ٧٤، مرجع سابق.

(٧)-ابن آدم، الخراج، ص٨٧، مرجع سابق.
-الماوردي، الأحكام السلطانية، ص١٩١، مرجع سابق.

(٨)-ربيع الروبي، دراسات وبحوث في الفكر الاقتصادي الإسلامي، ص١٥٨، مرجع سابق.

نقسمه بين المسلمين. فقال: لا أفعل والله شيئا أقطعنيه رسول الله صلى الله عليه وسلم. فقال عمر: والله لتفعلن، فأخذ منه ما عجز عن عمارته، فقسمه بين المسلمين"[١].

إن تحديد مدة الإعمار بثلاث سنين، ورد ما لم يقو صاحبه على تعميره، يدلان على حرص عمر الشديد على الإعمار والتنمية، وتحقيق العدالة في توزيع الثروة بين الأفراد، حيث كانت الإمكانيات المتاحة للأفراد في ذلك الوقت محدودة، فآثر عمر أن يوجه تخطيطه للأراضي المقطعة على أساس الاستفادة المثلى منها، بتوفير الإمكانيات لها، عن طريق قسمتها على الأفراد وحسب قدراتهم وطاقاتهم[٢].

٤-الإقطاع بقصد توفير موارد للدولة الإسلامية: وقد حدث ذلك في عهد عثمان بن عفان (رضي الله عنه) وفي عهد الأمويين والعباسيين. ففي عهد عثمان توسع في الإقطاع أكثر من غيره، حتى أنه أقطع قطائع من صوافي كسرى[٣]، فيروي المقريزي: "أن أول من أقطع القطائع من الصوافي عثمان"[٤]. ويقول الماوردي: "ثم أن عثمان (رضي الله عنه) أقطعها لأنه رأى إقطاعها أوفر لغلتها من تعطيلها، وشرط على من أقطعها إياه أن يأخذ منه حق الفيء، فكان ذلك منه إقطاع إجارة، لا إقطاع تمليك، فتوفرت غلتها حتى بلغت على ما قيل ٥٠،٠٠٠،٠٠٠ درهما. فكان منها صلاته وعطاياه"[٥].

أما في العصر الأموي، فقد توسع الخلفاء في منح الإقطاعات مقابل مبلغ من المال -فيما عدا خلافة عمر بن عبد العزيز (رضي الله عنه)- فأقطعوا في السواد "٨٠٠٠" جريبا، وكذلك الحال في منطقتي البصرة والكوفة، وقد كانت إقطاعات الخلفاء ضخمة بالقياس

---

(١)- ابن آدم، الخراج، ص ٨٩، مرجع سابق.
- وانظر: أبو عبيد القاسم، ص ٣٦٨، مرجع سابق.
(٢)- ربيع الروبي، الملكية العامة ووظيفتها الاقتصادية والاجتماعية، ص٢٢،٢٣، مرجع سابق.
(٣)- الصوافي: هي كل أرض أصبحت إلى الإمام بأي طريق مشروع وللإمام الحق في التصرف بهذه الأرض لمصلحة الأمة. انظر:
- أبو يوسف، الخراج، ص ٦٣، مرجع سابق.
(٤)- المقريزي، الخطط، ج١، ص ٩، مرجع سابق.
- وانظر: البلاذري، أبو الحسن أحمد بن يحي، فتوح البلدان، المطبعة التجارية الكبرى، القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٥٩م، ص ٢٧٣ .
(٥)- الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ١٩٣، مرجع سابق.

إلى الخلافة الراشدة، فيذكر أن سليمان بن عبد الملك أقطع يزيد بن المهلب إقطاعا واسعا، شمل عددا من الضياع والأنهار مقابل مبلغ من المال،كما أن مسلمة بن عبد الملك استولى على أرض واسعة في البطيحة، بشرط أن ينفق ثلاثة ملايين درهم لإصلاحات معينة في السواد[١].

واستمر الحال حتى الدولة العباسية، بل عزز من زيادة الإقطاعيات رواج التجارة، الذي وفر رؤوس أموال ضخمة مكنت من استصلاح الأراضي أو شرائها، كنوع من المظهر الاجتماعي، ولتوسع العباسيين في الإقطاع أحدثوا ديوانا خاصا للضياع السلطانية، ودعموا تلك الضياع بتوفير مستلزماتها واستصلاح أراضيها، حتى أن فروع ديوان الضياع السلطانية كانت موزعة في جميع الولايات[٢]، وقد أقطعوا بعض الناس الولاية مشترطين أن يؤدوا في مقابلها مبلغا من المال إلى خزانة الدولة[٣].

المطلب الثاني

سياسة الدولة في التخطيط الزراعي

شجع الإسلام الزراعة وحث عليها وأجزل لمن يقوم بها العطاء الدنيوي والأخروي، وفي صدد ذلك يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: *(ما من مسلم يغرس غرسا أو يزرع زرعا فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة)*[٤]، ويقول أيضا: *(من كانت له أرض فليزرعها أو ليمنحها فإن أبى فليمسك أرضه)*[٥]. إلى غير ذلك من النصوص.

إن الهدف الإستراتيجي لاهتمام الدولة الإسلامية بالزراعة،هو توفير الغذاء، واستصلاح الأراضي، وتأمين القدر الكافي من التمويل للتنمية الاقتصادية، وقد اتخذ الخلفاء الراشدون وحكام المسلمين،

---

(١)- البلاذري، فتوح البلدان، ص ٢٩٢، مرجع سابق.
- وانظر: عبد العزيز الدوري، نشأة الإقطاع في الإسلام، مقال بمجلة المجمع العلمي العراقي: بغداد، مجلد عشرين لعام ١٩٧٠م، ص ١٠ .
(٢)- عبد العزيز الدوري، نشأة الإقطاع في الإسلام، ص ١١،١٢، مرجع سابق.
(٣)- صبحي الصالح، المرجع السابق، ص٣٦٢ .
(٤)-سبق تخريجه، ص٦٠، من هذه الرسالة.
(٥)-البخاري، صحيح البخاري، ج٣، ص١٤١، كتاب الوكالة، باب أن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يواسي بعضهم بعضا في الزراعة والثمر، مرجع سابق.

عددا من السياسات الموصلة إلى تحقيق ذلك الهدف الهام وهي:

أولا: حفر الأنهار وإقامة الحواجز والسدود: اهتم الخلفاء الراشدون بحفر الأنهار وإقامة الحواجز والسدود، ففي عهد عمر حفر نهر معقل جنوب العراق[١]، وأنهارا بناحية البصرة[٢]، وأمر أبا موسى الأشعري أن يحفر نهرا لأهل البصرة، كما أن بعض عقود الصلح في عهده تضمنت بناء القناطر على الأنهار، وإصلاح الطرق الزراعية[٣]، ولم يقتصر دور عمر على تنمية الزراعة في العراق فقط، بل لقد شمل ذلك معظم الأمصار، ففي مصر مثلا يذكر المقريزي[٤]، أنه أمر عمرو بن العاص ببناء مقياس جديد في حلوان، ساعد على توفير مبالغ مكنت عمرو من إقامة الجسور، وحفر الخلجان، وبناء القناطر، وتوفير ما تحتاجه الزراعة[٥].

وكذلك فعل عثمان وعلي، فقد حفر عثمان (رضي الله عنه) نهر الأبله، وخليجا سمي بخليج نائلة في أطراف المدينة. واهتم علي (كرم الله وجهه) بذلك، فقد كتب إلى عامل له: "إن رجالا من أهل الذمة من عملك ذكروا نهرا في أرضهم قد عفا وادفن، وفيه لهم عمارة على المسلمين فانظر أنت وهم، ثم أعمر وأصلح النهر"[٦].

واستمر الاستصلاح الزراعي، وإحياء الموات، واتسع في عهد بني أمية، عن طريق إنشاء السدود، وحفر الترع والقنوات والأنهار. فقد شيد معاوية عددا من السدود منها: سد معاوية؛ الذي كان تخطيطه وتصميمه على هيئة البركة لتنحبس المياه فيه، وسدودا في العقيق بضاحية المدينة، وبنى سدا في الطائف، لا تزال آثاره حتى اليوم، تبلغ مساحة ماتبقى منه في العصر الحاضر ٨٥م. ويتراوح ارتفاعه بين ١٠،٢٥م، و٨،٥م وبني عام ٥٨هـ. أقيم من الحجارة الجرانيتية فقط.

=

-مسلم، صحيح مسلم، ج٣، ص١١٧٦، كتاب البيوع، باب كراء الأرض.

(١)،(٢)-البلاذري، فتوح البلدان، ص٣٥٣، ٣٥٢، مرجع سابق. وانظر:
-محمد الريس، المرجع السابق، ص٢٣٠ .

(٣)-البلاذري، المرجع السابق، ص٣٥١ . وانظر:
-نجمان ياسين، تطور الأوضاع الاقتصادية في عصر الرسالة والراشدين، بيت الموصل للنشر والتوزيع: العراق، بدون رقم طبعة، ١٩٨٨م، ص٢٢٨ .

(٤)-المقريزي، الخطط، ج١، ص٨٥، مرجع سابق.

(٥)-نجمان ياسين، المرجع السابق، ص٢٢٨ .

(٦)-اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر، تاريخ اليعقوبي، دار صادر ودار بيروت: بيروت، بدون رقم طبعة، ١٣٧٩هـ، ج٢، ص٢٠٣ .

وقد زاره أحد الخبراء "توتيشل" وأثبت أنه صالح للعمل بإجراءات بسيطة، وشهد بدقة التخطيط وعبقرية المهندس الذي صممه ويعرف باسم سد العياد[١]. وكذلك فعل يزيد فحفر نهرا سماه بإسمه، أما الوليد بن عبد الملك فقد عني بشق الطرق الزراعية، وتسهيل سبل المواصلات، بين المدن والأسواق، لتسهيل حركة الأفراد والدواب والمنتجات الزراعية، وقد بلغ الاهتمام بالزراعة ذروته في عهد هشام بن عبد الملك (١٠٥-١٢٥هـ). وفي العراق بالذات عندما كان خالد بن عبدالله القسري واليا عليها، فقد حفر الأنهار، وشق الترع، وأقام القناطر، وأصلح الجسور، وحفر نهر الجامع، وأقام قنطرة دجلة، وأنشأ السدود لمنع مياه دجلة من الفيضانات، حتى بلغت غلال الأراضي في عهده "٢٠،٠٠٠،٠٠٠" درهما[٢].

وبالمثل فعل الخلفاء العباسيون، فحفروا الأنهار وشقوا الترع والقنوات، وأقاموا السدود، وأدخلوا بعض السياسات الدافعة للتنمية الزراعية منها: تخفيض الضرائب (الخراج) على الفلاحين، للارتقاء بمستوى الحاصلات الزراعية[٣]، وتحويل أراضي الخراج إلى أراضي عشرية، يصرف فيئها في تمويل التنمية الاقتصادية عموما، وكان ذلك زمن المنصور[٤]، واستبدال نظام المقاسمة بنظام المساحة زمن المهدي عام ١٥٨هـ[٥]، كما أوجدوا ديوانا خاصا بالزراعة، يعرف بديوان الماء على غرار (وزارة الزراعة في العصر الحاضر)[٦]، وجلبوا البذور والتقاوى والغروس والأشجار والبقول والخضروات والزهور، من سائر البلدان، لمراعاة الجانب الجمالي والذوق العام[٧]، علاوة على تضامن الدولة مع الأفراد وعند حدوث الكوارث أو الفيضانات، بتخفيض نسبة الخراج، وتقديم المساعدات المالية لهم[٨].

---

(١)- عبد الله محمد السيف، الحياة الاقتصادية والاجتماعية في نجد والحجاز في العصر الأموي، بدون رقم طبعة، ١٤٠٣هـ، ص ٤٨.
- وانظر: مجلة العرب، المجلد الأول لعام ١٣٨٩هـ، مقال عن الطائف، لمحمد سعيد حسين كمال، ص ٢١.
(٢)- صبحي الصالح، المرجع السابق، ص ٣٨٩.
- وانظر: توفيق اليوزبكي، دراسات في النظم العربية الإسلامية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالعراق، جامعة الموصل، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م، ص٢٤٤.
(٣)- نفس المرجعين السابقين ونفس الصفحات.
(٤)- الريس، المرجع السابق، ص ٣٨٩.
(٥)- صبحي الصالح، المرجع السابق، ص ٣٨٩.
(٦)- أنور الرفاعي، المرجع السابق، ص ٢٣٩.
- علي عبد الرسول، المرجع السابق، ص٢٤٥.
(٧)- اليعقوبي، المرجع السابق، ج٢، ص٤٧٣.
(٨)- توفيق اليوزبكي، المرجع السابق، ص٢٤٥.

ثانيا: عدم فرض ضرائب على الزراعة والفلاحة: بلغ من عناية النظام الإسلامي واهتمامه بالزراعة، أن حكام المسلمين لم يتعرضوا للزراعة والفلاحة بأية ضرائب. فأبو بكر (رضي الله عنه) عندما وجه خالدا إلى العراق، طلب منه أن لا يأخذ من المزارعين شيئا من المال، بل يقر الذين لم يحاربوا منهم، ويكفل حمايتهم، وحماية أراضيهم. وكذلك فعل عمر عندما أمر حذيفة بن اليمان، وعثمان بن حنيف، أن يراعيا في كل أرض ما تحتمله، وألغى ضريبة الرطب والكرم[١]، بل أن عمر عندما وجد بعد الفتح كثيرا من الأراضي، التي جلى عنها أهلها بقيت دون مالكين، قرر ضمها إلى بيت المال، وأقطعها المسلمين، ليتعهدوها بالزراعة والغرس، وكانت تعرف باسم صوافي الثمار[٢].

ثالثا: وجود مبدأ التسليف الزراعي من بداية الدولة الإسلامية:

فقد أقرض الحجاج بن يوسف الثقفي المزارعين مليوني درهما لعمارة أرضهم. وحدث ذلك في عهد المتوكل العباسي. وفي عهد عضد الدولة البويهي. إذ أمر في عام ٣٦٩هـ، أهل العقارات والضياع ممن تخرب وتهدم، ومما هو في مقدور الأفراد القيام به إعماره، فإن لم يستطع اقترض من بيت المال، على أن تقوم الدولة بتلافي ما خرب في بغداد من ضياع وسدود وقنوات[٣]. وألمح في هذا الإجراء تخطيط مزدوج يجمع بين التوجيه والتصحيح.

رابعا: أوجد الإسلام نظامي المساقاة والمزارعة: كأهم سياسات التنمية والاستثمار الزراعي.

إن السياسات والإجراءات العلمية والتنفيذية -السالفة الذكر- تتضامن فيما بينها وتتكامل لتشكل خطة اقتصادية، عنيت بأمور الزراعة في دولة الإسلام، وفي فترات متفاوتة.

---

(١)- أبو يوسف، الخراج، ص ٤٠، مرجع سابق.
- وانظر: الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ١٤٨، مرجع سابق.
(٢)- أبو يوسف، الخراج، ص ٦١، مرجع سابق.
- وانظر: صبحي الصالح، المرجع السابق، ص ٣٨١ .
(٣)- مسكويه، علي بن أحمد بن محمد، تجارب الأمم، مطبعة شركة التمدن، بدون رقم طبعة، ١١٣٣هـ، ج٢، ص ٤٠٥ .
- وانظر: خولة الدجيلي، المرجع السابق، ص ١٥٧ .

الفصل الثاني

نماذج من التجارب الاشتراكية في التخطيط وموقف الإسلام منها

المبحث الأول: إطار التخطيط في الاتحاد السوفيتي وتقويمه.

المبحث الثاني: إطار التخطيط في يوغسلافيا وتقويمه.

المبحث الثالث: موقف الإسلام من أسلوب التخطيط الاشتراكي.

الفصل الثاني

نماذج من التجارب الاشتراكية في التخطيط وموقف الإسلام منها

التخطيط في الاشتراكية دعامة هامة من دعائم النظام، بل هو أحد الخصائص الأساسية لهذا النظام، ويقوم الاقتصاد الاشتراكي على ملكية الدولة لأدوات الإنتاج، ويعتمد على أسلوب التخطيط الشامل، والدول الاشتراكية بكافة تطبيقاتها تتفق على أن التخطيط الشامل والمركزي، هو الأسلوب الأمثل لتحقيق أهداف المجتمع الاشتراكي.

والتخطيط في الدولة الاشتراكية تخطيط صارم ومفصل، ويعتمد على التوزيع المركزي للموارد المتاحة، وفقا للأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يضعها المخططون،وهو يشمل تخطيط الإنتاج والأجور والأسعار والاستثمارات والتجارة الخارجية، وكل المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى[١].

ويقوم أسلوب التخطيط في الاشتراكية على ما يسمى بالعلم بالقوانين الاقتصادية، والتي منها: قانون العمل على تحسين الإنتاج الاجتماعي باستخدام التكنولوجيا الحديثة، وقانون التطور المتناسق؛ الذي يعمل على تناسب وسائل الإنتاج ومكوناته، وتناسب توزيع الدخل القومي بين الإنتاج والاستهلاك والتراكم؛ كما يعني هذا القانون عدم تخلف فرع من الفروع الاقتصادية داخل قطاع معين عن بقية الفروع[٢].

إن القانونين السابقين فضلا عن القوانين الأخرى، كقانون القيمة، وقانون التوزيع حسب العمل، وقانون تنمية وسائل الإنتاج، وقانون استمرارية النمو الاقتصادي، هي أساس التخطيط

---

(١)- New Encyclabaed, Britannica, Op.cit,V.4, P. 15 a

- وانظر: مورزوف، المرجع السابق،ص ٤ .

(٢)- لانج أوسكار، مقالات في التنمية والتخطيط، ترجمة: محمد صبحي الأتربي، وابراهيم خليل، دار الكتاب العربي: القاهرة، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ص١٤ .

- وانظر: مورزوف، المرجع السابق،ص ١٠ .

الاشتراكي[١]، كما يرى الاشتراكيون أن الاقتصاد لا يعد اشتراكيا إلا إذا اشتمل التخطيط الاقتصادي على تنظيم الحياة الاقتصادية في مجموعها، وهو ما لا يمكن تحقيقه -في نظرهم- عندما يترك تسيير دفة الاقتصاد وتحلت قوى السوق، ومن هنا تبرز لديهم دواعي التخطيط الشامل والمركزي والملزم.

معنى ما تقدم أن أسلوب التخطيط الاشتراكي، يهدف إلى إحكام قبضته على الاقتصاد القومي، وتسييره بعيدا عن تلقائية قوى السوق، ووفقا لما يراه القادة السياسيون في تلك البلاد؛ وهو ما يعني أيضا أن ملامح التخطيط الاقتصادي في الدول الاشتراكية، يقضي بأن يكون للدولة الدور الكلي في توجيه أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإقرارها ووضفها موضع التنفيذ، معتمدة في ذلك على معطيات النظام نفسه، كالملكية العامة، وإلغاء مبدأ الحرية الاقتصادية، والتخطيط المركزي والشمولي.

ويهدف هذا الفصل إلى دراسة نموذجين أساسين عند ذكر التخطيط في بعده الاشتراكي، هما: الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا، إذ أن هذا الاختيار يجمع بين مركزية التخطيط الشديدة، والتحرر من بعض القيود المركزية، وإعطاء حرية أكبر لقوى السوق، فضلا عن كونه يشمل دولة متقدمة، وأخرى نامية وسيتم ذلك من خلال المباحث التالية:

---

(١)- ليونيف، ل.أ، الموجز في الاقتصاد السياسي، ترجمة: أبو بكر يوسف، مراجعه: ماهر عسل، دار الكاتب العربي: القاهرة، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ص ٢٣٣ .

المبحث الأول

إطار التخطيط في الاتحاد السوفيتي وتقويمه

يقوم هذا المبحث، بعرض الإطار العام لأسلوب التخطيط، والخطط الاقتصادية في الاتحاد السوفيتي، منذ تطبيقه في الثلاثينات من هذا القرن الميلادي حتى الوقت الحاضر، فضلا عن التقويم العلمي لهذا الإطار وسيتم ذلك من خلال ثلاثة مطالب. يتوجه الأول إلى تقديم عرض موجز عن الأوضاع الاقتصادية قبل اتباع أسلوب التخطيط، ويناقش الثاني أسلوب التخطيط والخطط الاقتصادية، في حين يتوجه الثالث إلى تقويم هذه التجربة.

المطلب الأول

الأوضاع الاقتصادية قبل اتباع أسلوب التخطيط

قبل اتباع أسلوب التخطيط الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي يمكن التمييز بين مرحلتين أساسيتين[(١)]: أولاهما: مرحلة ما قبل الثورة البلشفية عام (١٩١٧م)، التي كان فيها الاقتصاد الروسي يعتمد على الزراعة، والتي كانت متخلفة كثيرا، إذ كان يعمل بها أغلب السكان، كما كانت المقايضة، والاكتفاء الذاتي، واتباع الأساليب البدائية في الإنتاج، صفات سائدة في روسيا القيصرية[(٢)]،ولم يكن للصناعة دور يذكر إلا في عهد "بيتر الأكبر" (١٦٨٢-١٧٢٥م)، ثم اتجهت معدلات التطور الاقتصادي إلى التحسن المستمر في منتصف القرن التاسع عشر، إلا أن سمة التخلف كانت هي الغالبة.

أما المرحلة الثانية فتنصب على الثورة البلشفية، قبل اتباع

---

(١)-تم الإعتماد على المراجع التالية في تحليل هذه المراحل:
-أحمد جامع، الاقتصاد الاشتراكي (دراسة نظرية تحليلية)، دار النهضة العربية: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٦٩م، ص٨٣ إلى ٨٨ .
-علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، ص ٣٢٨ إلىص ٣٣٠، مرجع سابق.
-حمدية زهران، التخطيط الاقتصادي، ص١٢٧ إلى ص ١٣١، مرجع سابق.
- New Encylabaed, Britannica, op.cit, V.17, P923-924

(٢)-علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، ص٣٢٧، مرجع سابق. وانظر:
-صلاح نامق، النظم الاقتصادية المعاصرة، دار النهضة العربية: القاهرة، بدون رقم طبعة،١٩٧٢م، ص١٨٩ وما بعدها.

أسلوب التخطيط الاقتصادي، فقد بدئ بتطبيق برنامج اقتصادي عرف ببرنامج "سبتمبر"؛ الذي نادى بالرأسمالية الاحتكارية للدولة، ثم صدر في عام ١٩١٧م قانون تملك الدولة للأراضي الزراعية، ووضعها تحت تصرف اللجان الزراعية في مختلف الأقاليم،ثم امتد التأميم إلى القطاعات القائدة في الاقتصاد، فأممت البنوك في ٢٨ ديسمبر ١٩١٧م، وكان قد سبقها تأميم التجارة الخارجية في ٢٣ أبريل من نفس العام، وتكوين المجلس الأعلى للاقتصاد القومي في ١٨ ديسمبر من نفس العام أيضا، وقد وجد "لينين" أنه من الصعب تسليم العمال إدارة المصانع وتسييرها في تلك الفترة، فتركها في أيدي مالكيها على أن تتولى طبقة العاملين الرقابة، حتى تستطيع كسب الخبرة اللازمة، والقدرة على إدارة تلك المصانع، إلا أن هذه السياسة لم تكن مجدية إذ حدث تعارض بين العاملين والرأسماليين، أدى إلى انخفاض في الإنتاج الصناعي،الأمر الذي رتب لدخول الاقتصادالسوفيتي فيالمرحلة التالية.

وفي مرحلة الحرب الأهلية (نوفمبر ١٩١٨م، مارس١٩٢١م) تم إلغاء الملكية الصناعية، والثمن والنقود والأسواق، وإقامة نظام جماعي يعتمد على مبدأ الاقتصاد العيني، مما أدى إلى التدهور وحدوث الاضطرابات في الجهاز الإنتاجي فانخفاض الناتج الكلي، وبلغ من حدة هذه الأزمة، أن بعض فروع الصناعات لم يستطع مواصلة العمل، فضلا عن ذلك فقد حلت الدولة محل الأفراد في توزيع المنتجات، وأصبحت هي التي تصنع المنتجات،وبالتالي تسوقها،لعدم وجود ميزانية دورية للدولة، وضرورة الحصول على التمويل اللازم لسير المشروعات، ورغبة في تجريد النقود عن قيمتها الحقيقية، وحتى تستطيع إرساء مبدأ المبادلات العينية؛ التي تقوم فيه المصانع بتوزيع منتجاتها على الأفراد.

ثم تطور الأمر نحو الشيوعية بخطى أسرع، فلجأت الدولة إلى إدخال بعض السياسات الشيوعية مثل: سياسة العمل الإجباري، سياسة تحديد الأجور، والإتجاه نحو المساواة مما زاد الحالة سوءا، وهجر العمال وخصوصا الأكفاء منهم أعمالهم، مما اضطر الدولة في عام

١٩٢٠م، إلى إتباع أسلوب التعبئة الجبرية، هذه الأسباب أدت بطبيعة الحال إلى فشل هذه المرحلة والبحث عن غيرها.

بيد أن السياسات الاقتصادية المختلفة، التي طبقت في الاتحاد السوفيتي في عام ١٩١٧م وما بعده، لم تجن الثمرة المتوقعة منها، وتبين أنه يستحيل تطبيق الآراء الثورية التي قال بها "كارل ماركس" دفعة واحدة، بل لا بد أن تكون هناك فترة تمهد لتطبيق رأسمالية الدولة، حتى يمكن تطبيق الاشتراكية بكل مضامينها.

ولذلك بدأ الاتحاد السوفيتي في أواخر عام ١٩٢١م بتطبيق سياسة اقتصادية جديدة؛ تمثلت في التراجع عن التأميم، وإعادة نظام الميراث، وإعادة طبقة صغار الملاك، وإعادة النظام النقدي، وإعطاء حرية أكبر للأفراد في القيام بالمشروعات فأصبح "بنك الدولة" يتلقى ودائع الأفراد ويمنحهم القروض، وحصل الكثير من الأفراد على امتيازات معينة، لاستغلال المناجم وبعض مصادر الثروة الطبيعية، وأصبح المزارعون يسوقون محاصيلهم المختلفة بحرية تامة، مع تشجيعهم ومساعدتهم وتوفير التمويل اللازم لهم، وقد أدت الأوضاع السابقة، إلى انتعاش الزراعة والصناعة، وزيادة الصادرات، وبالتالي تحسن سعر "الروبل" في الأسواق الدولية. بيد أن مقارنة المتحقق من الأهداف بالمستهدف يبين أن السياسة الاقتصادية الجديدة لم تحقق أهدافها أيضا.

المطلب الثاني

التخطيط والخطط الاقتصادية

في هذا المطلب سيتم التعرض بصفة أساسية إلى ثلاث قضايا رئيسة، تختص الأولى بالعرض التاريخي للتخطيط في الاتحاد السوفيتي، في حين توضح الثانية أسلوب التخطيط فيه، وتقوم الثالثة بتحليل الخطط الاقتصادية.

أولا: عرض تاريخي للتخطيط في الاتحاد السوفيتي:

عندما استولى البلاشفة على الحكم في ٢٥ أكتوبر عام١٩١٧م، لم يكن لديهم فكر واضح عن كيفية إدارة الاقتصاد القومي، إذ خلت كتابات "كارل ماركس" من أي شيء يخص ذلك، فيما عدا أن المجتمع الاشتراكي سيدار وفقا للمصلحة العامة، إلا أنه توقع أن ذلك سوف يخلق هياكل انتاجية تحل محل نظام السوق، وتلغى فيها النقود وحوافز الربح[١].

ولكن من نتائج فترة شيوعية الحرب، أن سيطرت الدولة سيطرة تامة على الزراعة والصناعة، وبدأ التأميم بطريقة سريعة للملكيات بما فيها الأراضي، وأعلن أن كل المشاريع الخاصة والفردية ليست شرعية، وأن على الأفراد تسليم ناتج المزرعة للدولة مما أفقد النقود بالتالي قيمتها. ونظريا فإن فترة شيوعية الحرب، تعد شكلا من أشكال التخطيط المركزي؛ إذ أن جميع الوحدات الانتاجية، فيما عدا المزارع كانت خاضعة لأوامر المجلس الأعلى للاقتصاد القومي الذي انشىء عام ١٩١٧م -كما أسلفنا- ولكن في مجال الحكم عليها لا نملك إلا أن نقول أنها بداية فاشلة للتخطيط، إذ نجمت بعض المشاكل التموينية، وأهدر الكثير من الموارد الاقتصادية وانتشرت المجاعات[٢].

أما في فترة السياسة الاقتصادية الجديدة التي قدمها "لينين" فقد ركزت على تصنيع الاقتصاد القومي على نطاق ضيق، وتشكلت لدراسة هذا الغرض لجنة التخطيط القومي في عام ١٩٢١م، لنصح الحكومة ومساعدتها في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة، ولكن ظل التخطيط ضعيفا في تلك الفترة؛ إذ أن الاتحادات والمشاريع كانت تدير شئونها وهي حرة في عقد الصفقات ومنح الائتمان؛أي لم يكن هناك ملامح أكيدة للتخطيط في قطاع الدولة والقطاع الخاص أيضا، وقد ظل ذلك الأمر حتى ديسمبر ١٩٢٥م، عندما أقر المؤتمر الرابع عشر للحزب

---

(١)- a New, Encyclabadia, Britannica, Op.Cit, V.17, P. 923.

(٢)- روصيف، جان، الاقتصاد المخطط، ترجمة: إحسان سركيس، وسهام الشريف، دمشق: بدون رقم طبعة، ١٩٦٦م، ص ١١ .

الشيوعي قرارا بقلب البلاد من دولة زراعية متخلفة، إلى دولة صناعية. وقد عبر عن ذلك بالقول: "وأنه من المستحيل أن تحل المشكلات التي من أجلها قامت الشيوعية دون بناء جديد سريع للاقتصاد القومي"(١). وهو يقصد إدخال التخطيط الشامل كأساس لذلك البناء، مع الاهتمام بالتصنيع الثقيل.

أما في العامين ١٩٢٦-١٩٢٧م، فقد تكونت مدرستان فكريتان اهتمتا بشئون التخطيط، الأولى: تاريخية تشكلت من مجموعة من المخططين الحذرين، يرون أن التخطيط يجب أن يقوم على الدراسات الواقعية للمجتمع، وعلى مدى ما يتوفر له من إمكانيات وعلى احتياجاته الفعلية، أما الثانية فترى انه لا بد من الإجراءات المتطرفة، لأنها ضرورية من وجهة نظرهم، لخلق مجتمع اشتراكي قادر على التصنيع والاعتماد على الذات، وأصدرت بالتالي مسودات ذات أهداف مبالغ فيها للخطة الأولى، متصورين أن الخطة هي كل شيء، وأن لها الأسبقية على كافة القرارات الاقتصادية، وقد انتصرت أراؤهم فيما يخص فكرة التخطيط(٢).

وبالنسبة للخطط الاقتصادية الفعلية، فقد كان هناك عدد من الخطط الاقتصادية من أمثلتها الخطة الاقتصادية لتنشيط الصناعة عام ١٩١٧م، وخطة تطوير إقليم الأورال عام ١٩١٨م، تم بعد ذلك الاهتمام بالخطط القطاعية، مثل: خطة كهربة الاتحاد السوفيتي عام ١٩٢١م، والخطة الخاصة بالصناعة أيضا في عام ١٩٢٣م، والخطة الخاصة بالنقل في العام نفسه، والتي كانت تخميناتها أقل بكثير من الواقع، والخطة الزراعية عام ١٩٢٥م، وبالرغم من أن تلك الخطط لا تخرج عن كونها تجارب وسياسات مكتبية، إلا أنها ساهمت في إعطاء نوع من الخبرة في عمليات التخطيط من ناحية، وفي تطوير فنون البحوث

---

(١)-عبد العزيز خير الدين، التخطيط القومي، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بدون ناشر أو رقم طبعة أو تاريخ، ص٢٤.

(٢)- New Encyclopaedia Britannica, OP.Cit, V.17, p923. a وانظر:
-شامير، هنري، الاقتصاد المخطط، ترجمة سموحي فوق العادة، بدون دار نشر أو رقم طبعة أو تاريخ، ص١٢، ١٣

بدرجة خاصة من ناحية ثانية [١].

والواقع أن جميع الخطط التي تم عرضها لا تتعدى كونها خططا قطاعية، حتى بعد انشاء "الجوسبلان" [٢]. وإصدار بعض الأرقام التي نشرت في عام ١٩٢٦م، فإنها لم تكن ملزمة لأي من قطاع الدولة أو القطاع الخاص، وكان هدفها الكشف عن الاختناقات المختلفة في بعض قطاعات الاقتصاد القومي، ومحاولة حلها لرفع معدل نمو أداء الاقتصاد القومي؛ فهي خطط تختص بالإنتاج والتخمين بما سيكون عليه، واستمر هذا الحال حتى عام ١٩٢٧-١٩٢٨٩، عندما درست "الجوسبلان" الأرقام التي نشرت في عام ١٩٢٦م، وحولتها بالتالي إلى خطة رسمية خمسية، لتطوير الاقتصاد القومي في تلك الفترة، إلى عام ١٩٢٨م، وبذلك دخل الاتحاد السوفيتي مرحلة أخرى من مراحل التخطيط الاقتصادي؛ وهي الانتقال من مرحلة التخطيط القطاعي، إلى مرحلة التخطيط الشامل لجميع القطاعات الاقتصادية [٣].

مما سبق يتضح، أن التخطيط الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي وعقب الثورة البلشيفية، لم يكن واضح الملامح مع أنه أحد أركان الاشتراكية، وإن وجدت بعض البدايات المختلفة للتخطيط فإنها خطط قطاعية، لا تصل إلى مستوى التخطيط الاقتصادي المركزي، الذي اتصفت به الدول الاشتراكية فيما بعد.

ثانيا: أسلوب التخطيط في الاتحاد السوفيتي:

إن التخطيط الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي، هو العامل الأساسي الذي يتحكم في النشاط الاقتصادي ككل، وقد مر التخطيط في

---

(١)-كير، كي، التخطيط الاقتصادي، ترجمة: جواد الحكيم، مطبعة المعارف: بغداد، بدون رقم طبعة، ١٩٧٨م، ص٢٠٦ . وانظر:
-شامير هنري، ص١٢، مرجع سابق.

(٢)-الجوسبلان هي لجنة الدولة للتخطيط في الاتحاد السوفيتي، وهي الهيئة التخطيطية المركزية، التي تضطلع بمهمة تخطيط الاقتصاد الوطني، وصياغة خطط التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد والرقابة على تنفيذه في عموم الدولة، وقد انشات عام ١٩٢١م .
-انظر: جماعة من الأساتذة السوفيت، موجز القاموس الاقتصادي، ترجمة: مصطفى الدباس، تحقيق بدر الدين السباعي، دار الجماهير: دمشق، بدون رقم طبعة، ١٩٧٢م، ص١٠٢ .
-تشيريفيك، شفيركوف، المبادىء الأولية في التخطيط، دار التقدم: موسكو، بدون رقم طبعة، ١٩٨٤م، ص٣٢٦ .

(٣)-كير، كي، ص٢٠٧، مرجع سابق. وانظر:
-شامير، هنري، المرجع السابق، ص١٣ .

الاتحاد السوفيتي بمراحل مختلفة -على ما ذكرنا سابقا- حتى عام ١٩٢٨م، حيث أعدت "الجوسيبلان" خطة اقتصادية شاملة لجميع قطاعات الاقتصاد القومي، بدأ تنفيذها في بداية عام ١٩٢٩م إذ يعد هذا التاريخ هو تاريخ أول خطة اقتصادية فعلية على طريق التخطيط الاشتراكي السوفيتي.

وقد استمد التخطيط في الاتحاد السوفيتي مضمونه وفلسفته من أصول النظرية الماركسية ولهذا استهدف تحقيق الأهداف التالية[١]:

١- الاهتمام بالصناعة عموما، مع الاهتمام أساسا بالصناعات الثقيلة، كالطاقة الكهربائية والكيمائية والبترولية، وكذا صناعة المعدات والآلات.

٢- تطوير الاقتصاد القومي، بادخال فنون الإنتاج المتطورة.

٣- ايجاد القدر الملائم من المدخرات، التي تضمن زيادة الاستثمارات، ومن ثم الإنتاج لرفع مستوى المعيشة..

٤- التنمية المتوازنة لجميع القطاعات الاقتصادية.

٥- توفير القدر اللازم من السلع الأساسية، التي تهم الغالبية العظمى من السكان.

٦- خلق فائض اقتصادي لدى الدولة، تستطيع معه التغلب على التأثير السلبي في تنفيذ الخطط الاقتصاديةمن أي عامل من العوامل المفاجئة.

ثالثا: الخطط الاقتصادية:

نفذ الاتحاد السوفيتي عددا من الخطط الاقتصادية نستعرض ما توفر لدينا من معلومات اقتصادية عنها لنبين أهم الملامح والنتائج التي انطوت عليها.

١- <u>الخطة الخمسية الأولى (١٩٢٩-١٩٣٢م)</u>: ركزت هذه الخطة على دعم الاستقلال الاقتصادي، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، والارتفاع بمستويات المعيشة، والتركيزعلى الصناعات الثقيلة[١]، وقدتم توزيع استثمارات هذه الخطة على فروع النشاط الاقتصادي كالتالي: ٦٢٪

---

(١)- حمدية زهران، التخطيط الاقتصادي، ص١٣٣، مرجع سابق.

استثمارات ذات طابع اقتصادي، ٢٩٪ استثمارات التعليم والتدريب، ٢٪ استثمارات عسكرية، وقد بدأ الاهتمام واضحا بالصناعة حيث أن اجمالي الاستثمارات المخصصة لها بلغت ٢٩ مليار روبل، بينما استثمارات السلع الاستهلاكية لم تتعد ٣،٥ مليار روبل[١].

ومن نتائج الخطة الاتجاه إلى الزراعة الجماعية، بدلا من المزارع الفردية إذ بلغت نسبتها ٦٣٪ عام ١٩٣٢م الأمر الذي أدى إلى انخفاض الإنتاج الزراعي وانتشار المجاعة مما حدا بالدولة إلى تصفية الملكيات الكبيرة من الأراضي الزراعية[٢].

أما في الصناعة فقد ارتفع معدل نمو انتاجها بنسبة ٢٠٪ سنويا وتحقق هدف الخطة في الاتجاه نحو بناء الصناعات الثقيلة، وإن تم ذلك على حساب الصناعات الخفيفة، أما في قطاع الاستهلاك فقد فشلت الخطة في تحقيق أهدافها[٣].

٢-الخطة الثانية:(١٩٣٣-١٩٣٧م): استهدفت هذه الخطة، استكمال ما بدأته الخطة الأولى في تدعيم الاستقلال، والقدرة الاقتصادية وزيادة إنتاجية العمل في القطاعين الزراعي والصناعي وتحسين نوعيته، فضلا عن زيادة تنمية الصناعات الثقيلة، إذ ارتفع نصيب السلع الإنتاجية من الاستثمارات المخصصة، من ٢٩مليار روبل في الخطة الأولى، إلى ٥٣ مليار روبل في الخطة الثانية، لكن الاهتمام بكل من قطاع النقل والمواصلات، والقطاع الزراعي كان قليلا[٤].

وكان من أهم نتائج هذه الخطة التوسع في تصفية الملكيات الفردية، وإحلال المزارع الجماعية محلها، حتى بلغ مع نهاية الخطة، أن كان معظم القطاع الزراعي تحت اشراف وإدارة الدولة، كما حققت الصناعة تقدما كبيرا، وخاصة الصناعات الثقيلة، مما اضطر الدولة أمام حاجتها إلى امكانيات أكبر لتمويل هذا القطاع من الادخار الاجباري، والضغط على الاستهلاك، بهدف الاعتماد على الموارد الداخلية[٥].

---

(١)- علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، ص١٣٣ ، مرجع سابق.
(٢)(٣)- حمدية زهران، التخطيط الاقتصادي، ص١٣٣، مرجع سابق.
(٤)- عبدالوهاب الأمين،النظم الاقتصادية،جامعة الكويت،كلية التجارة،بدون رقم طبعة، ١٩٨٦م، ص١٥٤ .
(٥)- حمدية زهران، التخطيط الاقتصادي، ص١٣٤،١٣٥ .

وبذلك يمكن القول أن الخطة الأولى والثانية استطاعت نقل الاتحاد السوفيتي من دولة زراعية متخلفة إلى دولة صناعية. فبلغت نسبة الإنتاج الصناعي من المصانع التي أنشئت منذ عام ١٩٢٨م في عام ١٩٣٧م حوالي ٨٠ ٪ من الإنتاج الصناعي، وازدادت الطاقة الإنتاجية لمصانع الحديد والصلب أربعة أضعاف[(١)].

٣- الخطة الثالثة (١٩٣٩-١٩٤١م): كان الهدف الرئيسي لهذه الخطة، هو تخفيف الضغط على الشعب، فاستهدفت زيادة الإنتاج الزراعي بنسبة ٥٢ ٪ ، وسلع الاستهلاك بنسبة ٧٢ ٪ مع الاستمرار في زيادة إنتاج الصناعات الثقيلة التي لم تتعد نسبتها ١٣ ٪[(٢)].

إلا أن هذه الأهداف لم تتحقق ، حيث توقف تنفيذ هذه الخطة عام ١٩٤٠م، واتجهت الدولة بكافة إمكانياتها لتعبئة المجهود الحربي في الحرب العالمية الثانية[(٣)] وقد أدت الحرب إلى ارتفاع الأسعار، وركود قطاع الاستهلاك، وانخفاض مستوى الأجور الحقيقية، فضلا عن دمار كبير في الجهاز الإنتاجي[(٤)].

٤- خطة الحرب الخمسية (١٩٤١-١٩٤٥م): ركزت هذه الخطة على تعبئة الموارد لمواجهة ظروف الحرب، فاستطاع الاقتصاد السوفيتي في فترة وجيزة التكيف مع هذه المرحلة، وقد كان الشكل السائد للتخطيط في تلك الفترة هو الخطط الحربية والاقتصادية الربع سنوية[(٥)].

٥- الخطة الخمسية الرابعة (١٩٤٦-١٩٥٠): كان الهدف الأساسي لهذه الخطة، هو إعادة إعمار ما دمرته الحرب؛ إذ أن الاقتصاد السوفيتي إبانها أصيب بخسارة فادحة في الطرق والسكك الحديدية والمناجم وأنابيب البترول والمنشآت، وقد كانت مهمتها الأساسية الوصول بالاقتصاد في نهاية الخطة، إلى نفس المستوى الذي كان عليه قبل الحرب، عن طريق تحويل الجزء الأكبر من المصانع ذات الأغراض الحربية إلى أغراض السلم[(٦)] وكان من نتائج هذه الخطة أن استطاع الاتحاد السوفيتي تحقيق معظم هذا الهدف عام ١٩٥٠م، بالإضافة إلى تحسين الإنتاج الزراعي نسبيا[(٧)].

---

(١)-عبد الوهاب الأمين، المرجع السابق، ص١٥٥ .
(٢)(٣)-علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، ص٣٣٤، مرجع سابق.
(٤)-حمدية زهران، التخطيط الاقتصادي، ص١٣٥، مرجع سابق.
(٥)-تشيريفيك، شفيركون، المرجع السابق، ص٧ .
(٦)-علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، ص٣٣٦، مرجع سابق.
(٧)-عبد الوهاب الأمين، المرجع السابق، ص١٥٦ .

٦- الخطة الخامسة (١٩٥١-١٩٥٥): في بداية فترة هذه الخطة كان الاتحاد السوفيتي قد عوض الأضرار التي نجمت من الحرب، وطور اقتصاده تطويرا تجاوز به الأهداف المقررة في الخطة، وعزّز من قدرته الصناعية، وتجاوز الإنتاج السوفيتي من الفحم إنتاج بريطانيا، واحتل المرتبة الثانية في العالم، وكان من أهم أهدافها أيضا زيادة التقدم التكنولوجي، وزيادة إنتاج السلع الإنتاجية والاستهلاكية [١].

ومن نتائج هذه الخطة أن زاد الإنتاج الصناعي في الاتحاد السوفيتي بنسبة ٨٥٪ ، في حين زاد إنتاج وسائل الإنتاج بنسبة ٩١٪ ، والإنتاج الزراعي بنسبة ٣٠٪ ، ونجحت الخطة في الارتفاع بالدخل القومي بنسبة ٦٨٪ ، والارتفاع بالأجور بنسبة ٣٩٪ ، وكان من أبرز نتائج هذه الخطة أن دخل الاتحاد السوفيتي في علاقات تجارية مع الكثير من الدول، أدت إلى زيادة حجم التبادل التجاري، بينه وبينها [٢].

٧- الخطة السادسة (١٩٥٦-١٩٦٠م): استهدفت هذه الخطة إعطاء الأولوية لتنمية الصناعات الثقيلة مع الاهتمام بفروع الصناعة عموما، والنهوض بالإنتاج الزراعي، ورفع المستوى الثقافي، وقد كانت هذه الخطة تستهدف تنمية الإنتاج الصناعي بنسبة ٦٥ ٪ ، وزيادة وسائل الإنتاج بنسبة ٧٠٪ وانتاج سلع الاستهلاك بنسبة ٦٠٪ [٣].

ولكن لم يمض عامان على بدء تنفيذها حتى أوقف العمل بها، وأعدت خطة أخرى تغطي سبع سنوات لعدد من الأسباب في مقدمتها، أن فترة خمس سنوات فترة قصيرة نسبيا لا تسمح باكتشاف نتائج الاستثمار بصورة دقيقة، فضلا عن أن سبع سنوات تعمل على ضخامة معدلات الإنتاج، ناهيك عن التغييرات الجذرية التي شهدها الاقتصاد السوفيتي في الهياكل الإدارية، وتوفر قدر من اللامركزية [٤].

وقد كان من نتائج هذه الخطة، زيادة تطور القطاع الصناعي

---

(١)- روميف، جان، المرجع السابق، ص٥٣ .
(٢)(٣)-حمدية زهران، التخطيط الاقتصادي، ص١٣٦، مرجع سابق.
(٤)-علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، ص٣٣٧، مرجع سابق.

معتمدا في ذلك على التقنية وأساليب الإنتاج المختلفة، وارتفاع الأجوروالمرتبات للعمال والفلاحين،مماعمل على رفع مستوىالاستهلاك الفردي،الأمرالذي عمل على زيادة الدخل القومي بنسبة ٦٠٪[١].

٨- الخطة السابعة (١٩٥٩-١٩٦٥م): كانت المهمة الأساسية لهذه الخطة، النهوض بجميع القطاعات والفروع الاقتصادية، عن طريق اعطاء الأولوية لتنمية وسائل الإنتاج، وتثبيت أركان النظام خلال فترة تتراوح بين عشر إلى خمس عشرة سنة، ولذلك خصص لها من الاستثمارات ما وصل إلى "٣٠٠٠" مليار روبل، بقصد زيادة الإنتاج الصناعي بنسبة ٨٠٪ خاصة من الصناعات الثقيلة، وزيادة إنتاج السلع الاستهلاكية بنسبة تتراوح بين ٦٢٪ إلى ٦٥٪ [٢].

وقد حققت هذه الخطة ارتفاعا في الأجور الإسمية، وزادت المعاشات والإعانات، وانخفضت أثمان المواد الغذائية، فارتفعت الدخول الحقيقية للعمل، وزاد توسع القطاع الصناعي، وارتفع انتاج السلع الغذائية،إذ أنشىء لذلك الغرض ما يقرب من ١٦٠٠ مصنعا،وحظيت الزراعة بإدخال الميكنة عليها مما عمل على رفع إنتاجية العامل وتقليل ساعات العمل[٣].

إن أهم ما يميز الفترة الممتدة من ١٩٥٦-١٩٦٥م، والتي احتوت كلا من الخطة السادسة والسابعة، هو التقدم في أهم ميادين العلم والتقنية، وبصفة خاصة في ميدان أبحاث الفضاء، واستخدام الطاقة الذرية، وبناء الآلات والمكائن والصواريخ، وتطوير الإلكترونيات، والصناعة الكيماوية[٤].

٩-الخطة الثامنة (١٩٦٦-١٩٧٠م): قرر المسئولون عن شئون التخطيط العودة إلى الخطط الخمسية، وكان لهذه الخطة الخمسية أهمية خاصة، إذ توقع المخططون بعد هذه الخطة أن يكون الاتحاد السوفيتي متفوقا على الولايات المتحدة الأمريكية، وكان من نتائجها زيادة الدخل القومي بنسبة ٤٠٪، والإنتاج الصناعي بنسبة ٥٠٪، والإنتاج الزراعي بنسبة ٢٥٪، والسكك الحديدية بنسبة ٢٣٪، ومتوسط الدخل الفردي بنسبة ٣٠٪، والاستثمارات بنسبة ٤٧٪[٥].

---

(١)(٢)(٣)-حمدية زهران، التخطيط الاقتصادي، ص١٣٨،ص١٣٩، مرجع سابق.
-علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، ص٣٣٨، مرجع سابق.
(٤)-تشيريفيك، شفيركوف، المرجع السابق،ص٧.
(٥)-علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، ص٣٣٨-٣٤٠، مرجع سابق.

١٠- الخطة التاسعة (١٩٧١-١٩٧٥): كان الهدف الأساسي لهذه الخطة، زيادة الدخل القومي خلالها بنسبة ٣٨٪ وتقترح الخطة، أن يتحقق ٨٠٪ من هذه الزيادة عن طريق زيادة إنتاجية العمل، وتحقيق زيادة معدل نمو السلع الاستهلاكية بنسبة ٤٨٪، وزيادة متوسط الأجر الشهري بنسبة ٢٢٪ حتى عام ١٩٧٥م، وقد كان من نتائج هذه الخطة زيادة نمو الصناعة، وزيادة إنتاج السلع الاستهلاكية، وارتفاع أجور العمال ودخولهم الحقيقية (١).

١١- الخطة العاشرة (١٩٧٦-١٩٨٠م): ركزت هذه الخطة على رفع المستوى المادي والثقافي لعامة الشعب، وتأمين الوسائل الكفيلة بزيادة معدلات النمو الاقتصادي، ورفع كفاءة الإنتاج الاجتماعي على أساس التقدم العلمي، واستخدام القدرات الإنتاجية والعمالة استخداما أمثل، فضلا عن تحسين نوعية العمل(٢).

ومن نتائج هذه الخطة أن توسعت القاعدة التكنيكية للزراعة، وبدأ الاتحاد السوفيتي بالبحث عن الموارد الطبيعية في سيبيريا، وازداد المتوسط الشهري لأجور العمال بمقدار ١،٤ مرة بالمقارنة مع سنة ١٩٧٠م، وخلال أعوام هذه الخطة فقط ارتفعت أجور ٣١ مليون عاملا ومستخدما (٣).

١٢- الخطة الحادية عشرة (١٩٨١-١٩٨٥م): تعد هذه الخطة مرحلة هامة لتحقيق التحولات الضرورية في الاقتصاد السوفيتي على أساس الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية عموما، ومن أهم أهدافها ميكنة العمل، وإدخال المزيد من منجزات التقدم العلمي، وزيادة الدخل القومي خلال خمس سنوات بنسبة ١٨ إلى ٢٠٪ (بشرط أن يتم تحقيق ٨٥ إلى ٩٠٪ من نموه عن طريق رفع إنتاجية العمل)، وزيادة إنتاج المنتجات الصناعية بنسبة ٢٦ إلى ٢٨٪، والمنتجات الزراعية بنسبة ١٢ إلى ١٤٪، ونمو الصناديق الاجتماعية للاستهلاك بنسبة ٢٠٪، وزيادة الأجور الشهرية للعمال بنسبة ١٣ إلى ١٦٪، وقد استطاعت هذه الخطة تحقيق الكثير من أهدافها، فزاد متوسط الأجور الشهرية، وتوسع الإنتاج الصناعي، ولكنها أخفقت في زيادة معدل نمو الزراعة (٤).

١٣- الخطة الخمسية الثانية عشرة (١٩٨٦-١٩٩٠م): استهدفت هذه الخطة النهوض بمستوى حياة الشعب الثقافية والمادية وإيجاد أفضل الظروف

---

(١)-علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، ص٤٣٠، مرجع سابق.
(٢)(٣)(٤)-تشيريفيك، شفيركوف، المرجع السابق، ص٧، ١٠، ٣٢ .

للتطوير الشامل للفرد، وزيادة إنتاجية العمل، ونمو النشاط الاجتماعي، وزيادة التقدم العلمي والتكنيكي، والتطوير الديناميكي المتوازن للاقتصاد ككل،والنمو المتناسب لجميع الفروع الاقتصادية(١).

١٤- خطة جورباتشوف للإصلاح الاقتصادي (البيريسترويكا): منذ وصول ميخائيل جورباتشوف إلى الحكم في مارس ١٩٨٥م، أخذ في إدخال بعض الإصلاحات الشاملة في الاقتصاد والسياسة ضمنها كتابه "بيريستويكا"؛ أو سياسة إعادة الهيكلة والبناء، والتي وضع لها عددا من المفاهيم من أهمها، "أن البيريسترويكا هي القضاء الحازم على عمليات الركود وكسرعواصل الكبح وخلق عواصل مضمونة وفاعلة لتسريع التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع ومنحه قدرا كبيرا من الدينامية"(٢)، أو هي "تكثيف الاقتصاد السوفيتي في شتى الاتجاهات، وبعث مبادىء المركزية الديمقراطية، وتنميتها في إدارة الاقتصاد الوطني، واعتماد واسع لطرائق الإدارة الاقتصادية، ورفض للاثتمار والتسيير المكتبي في الإدارة،وتعميم روح التجديد والهمة الاشتراكية"(٣)(٤).

معنى ما تقدم أن مفهوم البيريسترويكا ينصرف في الأساس، إلى إعادة بناء الاقتصاد السوفيتي، وبث الديمقراطية في تسيير الاقتصاد، بهدف تجنب كوارث وأزمات محققة.

هذا ويمكن إيضاح جوهر ذلك الإصلاح في عجالة شديدة، مع التركيز فقط على الجانب الاقتصادي في النواحي التالية:

أ- دوافع خطة الإصلاح: قدر جورباتشوف أسباب تفاقم الأزمة في الاتحاد السوفيتي في العناصر التالية:

١- الجمود الحاصل في النمو الاقتصادي، وانخفاض معدل نمو الدخل القومي في كثير من الخطط الاقتصادية الأمر الذي أدى بالاقتصاد السوفيتي إلى حافة الركود الاقتصادي(٥).

٢- اتساع الفجوة بينه وبين الدول الأخرى، وعلى الأخص الولايات المتحدة في فاعلية الإنتاج، أو نوعية المنتجات، أو في التقدم الفني والعلمي(٦).

٣- المبالغة في التصنيع الثقيل(٧)، بما نشأ عنه اختلال واضح في

---

(١)-تشيريفيك، شفيركوف، المرجع السابق، ص٣٣.
(٢)(٣)- جورباتشوف،م.س، بيريسترويكا (التفكير الجديد لبلادنا والعالم أجمع)، دار الفارابي: بيروت، ترجمة: محمدأحمد شومان وآخرون، الطبعة الرابعة، ١٩٨٩م، ص٤٣، ٤٤.
(٤)- لمزيد من التفصيل حول مفاهيم البيريسترويكا. انظر: المرجع نفسه، ص ٤٣، ٤٤.
(٥)، (٦)، (٧)- المرجع نفسه، ص ٢٠.

بنية الاقتصاد السوفيتي بين قطاع الصناعة الاستهلاكية، وقطاع الصناعة الثقيلة والحربية،وبين الصناعة وبقية القطاعات الأخرى[١].

٤- اتجاه الاقتصاد في فترات مختلفة، إلى عدم الاستخدام الأمثل للموارد، نظرا لتوفرها واختلالها في أحيان أخرى، إذ يتوفر بعضها بكميات هائلة كالفولاذ، ويعاني الاقتصاد من نقص شديد في البعض الآخر كالحبوب[٢].

٥- التخلف الواضح في استخدام المنجزات العلمية[٣].

٦- تفاقم مشكلتي السكن والغذاء، والخدمات الاجتماعية.

٧- تفشي كثير من مظاهر الفساد الإداري، كالرشوة والمحاباة والتبجيل والإطراء[٤].

٨- سوء نظام الإدارة الاقتصادية[٥].

هذا بالاضافة إلى بعض المشكلات الأخرى أوردها بعض منظري التنمية منها: الفجوة بين كفاءة الإنتاج ونوعية المنتجات، مع وجود البطالة في جزء كبير من دولاب الإنتاج، والتأخر الكبير في مستوى الكفاءة وإشباع الحاجات الاجتماعية كما وكيفا[٦].

ب-أهداف خطة الإصلاح[٧]: تمثلت أهداف خطة الإصلاح في المجال الاقتصادي فيما يلي:

١- إنعاش الوضع الاقتصادي والتغلب على العوامل المعيقة لذلك.

٢-تغيير بنية الاقتصاد وتسريع التقدم العلمي التقني، وإعادة بناء نظام إدارة الاقتصاد بمجمله.

٣- تحويل المؤسسات إلى النظام الاقتصادي المستقل التام (الحساب الاقتصادي)، والتغيير الجذري للتخطيط، وإصلاح نظام الأسعار، وتطوير الأسس الديمقراطية للإدارة بكافة الوسائل المتاحة.

٤- استخدام الحوافز والدوافع الاقتصادية كبديل للأوامر الإدارية، ومشاركة العاملين في كافة الوحدات الإنتاجية في جزء من الأرباح،

---

(١)- السياسة الدولية، دار الأهرام، القاهرة: العدد٩، أكتوبر١٩٨٨م، تعقيب: محمد السيد سعيد، على مقال: ابراهيم سعد الدين، ص ٨٣ .

(٢)،(٣)،(٤)،(٥)،(٦)،(٧)-جورباتشوف، المرجع السابق، ص ٢٣، ٢٦، ص٣٢، ص١١٨، ص٤٦ .

تغييرا شاملا في شتى المجالات والميادين.

٥- الإسراع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للاتحاد السوفيتي على أساس استخدام منجزات العلم والتقنية، بتكثيف العمليات الإنتاجية، وزيادة الكفاءة، والاهتمام بنوعية المنتجات، وبتحسين الإدارة وتقليل استخدام المواد الخام والطاقة، وحل مشكلة الغذاء كقضية ذات أولوية خاصة،فضلا عن إطلاق قدرات العاملين،وبعث الحماس في نفوسهم، وتوسيع المجال أمام مشاركتهم الفعلية في الإدارة[١].

٦- دراسة مدى إمكانية توفير الحريات السياسية، في إطار نظام اقتصادي يقوم على التخطيط المركزي والشامل، ومدى إمكانية تحقيق الاستخدام الرشيد للموارد، والعلاقة بين التخطيط من ناحية، والسماح لقوى السوق من ناحية أخرى[٢].

٧- الالتزام التام بمبدأ (لكل حسب عمله) وإشباع الحاجات التي تغطيها الدخول النقدية، وصولا إلى رفع إنتاجية العمل، عن طريق ربط الأجور الفردية بعائد العمل[٣].

٨- أن يصبح طلب المستهلك، هو العامل الرئيس لإنتاج المؤسسات، وأن تحاسب كل مؤسسة إنتاجية على أساس اقتصادي، حتى تتحمل نتائج نشاطها، وأن يكون لها الحق في اختيار المستهلك وتحديد السعر[٤].

٩- التغيير الجذري لمجمل عمل هيئات التخطيط والإدارة المركزية، بحيث يستند بدوره إلى معايير المحاسبة الاقتصادية لكي يتم تحقيق الأهداف الاقتصادية،أي تصفية التناقض بين الوسائل والغايات،طالما أنه يستحيل إدارة الاقتصاد بأساليب مجافية لطبيعته[٥].

١٠- النشر الكامل للديمقراطية الاشتراكية، والمساهمة الفعالة من قبل الجماهير في حل جميع مسائل حياة المجتمع[٦].

١١- تنمية قوى الإنتاج وتحسينها[٧].

١٢- تصحيح علاقات الإنتاج في المجتمع السوفيتي[٨]، وتوحيد مزايا

---

(١)- مصطفى كامل، قراءة في الخطاب السياسي السوفيتي، السياسة الدولية، عدد٩٩، ص١٠٥، مرجع سابق.
(٢)-علي الدين هلال،مقدمة الملف الاقتصادي،السياسة الدولية،عدد٩٩،ص ٧٣،مرجع سابق.
(٣)- طه عبد العليم، مأزق الاشتراكية، وإعادة البناء بين النظرية والواقع في الاتحاد السوفيتي، السياسة الدولية،عدد٩٩، ص ٩٥، مرجع سابق.
(٤)(٥)(٦)- نفس المرجع والصفحة، وص ٩٦ .
(٧)- فوزي منصور، تعقيب على مقال: طه عبدالعليم، السياسة الدولية، عدد٩٩، ص٩٩، مرجع سابق.
(٨)- طه عبد العليم، السياسة الدولية، عدد٩٩، ص ٩٦، مرجع سابق.

التخطيط بدرجة متنامية، مع العوامل التي تحفز السوق الاشتراكية، ضمن أهداف الاشتراكية، وقيام المشروعات بالدور الفعلي في اعداد خططها المختلفة[١].

ج- بعض نتائج خطة الإصلاح: بالرغم من حداثة هذه التجربة وعدم امكانية التقويم العلمي السليم لها، إلا أنها حققت بعض النتائج نورد أهمها فيما يلي:

- التقدم التدريجي للتحولات في سياسات الدخول والأسعار.
- الانتقال المتزايد للمؤسسات العامة إلى أساليب الاستغلال الإداري والحساب الاقتصادي (العرض والطلب)
- إصدار تشريعات الملكية الفردية، والقانون الجديد الخاص بالملكيات التعاونية.
- التقدم على طريق المزيد من ربط الأجر بالعائد.

المطلب الثالث

تقويم التجربة السوفيتية في التخطيط

رغم بعض الانجازات التي حققها التخطيط في الاتحاد السوفيتي، وخاصة منذ الخطة الرابعة، في مجال التسلح والصناعات الثقيلة، واستخدام التقنية الحديثة، إلا أن هناك الكثير من الانتقادات، التي يمكن أن توجه إليه نذكرها فيما يلي:

١- بالغت معظم الخطط الاقتصادية السوفيتية في الاهتمام بالصناعات الثقيلة، وقد بدا ذلك واضحا من خلال الاستثمارات التي كانت تضخ لتطوير تلك الصناعات ورفع معدلات نموها، بحيث لم تخل خطة من هذا الهدف، فقد بلغت جملة الاستثمارات في الصناعات الثقيلة في الخطة الأولى "٢٩" مليار روبل، ارتفعت في الخطة الثانية إلى "٥٣٠" مليار روبل، في مقابل عدم الاهتمام بإنتاج السلع الاستهلاكية الضرورية، التي لم يخصص لها سوى "٣,٥" مليار روبل خلال الخطة الأولى،

---

(١)- جورباتشوف، المرجع السابق، ص ١٢٧، ١٢٨ .

وبالجملة فإنه بنهاية الخطة الخمسية الثالثة تم استثمار ٤٠٪ من موارد الاستثمار المحلي في الصناعة، حضيت الصناعة الثقيلة منها بنسبة ٣٢٪، والباقي وقدره ٨ ٪ للصناعات الخفيفة، الأمر الذي أدى إلى النقص الشديد في توفر سلع الاستهلاك الضرورية لمعظم السكان، وأوجد خللا شديدا في الهيكل الإنتاجي.

٢- بالرغم من كون الاتحاد السوفيتي صاحب أقدم تجربة تخطيطية في العصر الحديث، إلا أنه لم ينجح في إنجاز أهدافه بدقة، فتخلفت بعض الصناعات عن تحقيق أهدافها، بينما حققت بعض الصناعات أهدافا أعلى مما هو مخطط لها، ولا سيما خلال الخطط الأولى، كما فشلت الخطط الزراعية في تحقيق أهدافها بنسبة كبيرة، وحدثت انحرافات كبيرة في أهداف الإنتاج، وخصوصا في الخطة الرابعة (١٩٤٦-١٩٥٠) من عجز في بعض السلع إلى فائض في البعض الآخر.

فضلا عن الانحراف في مستوى الأجور عما هو مخطط له، حيث قد حددت الخطة الرابعة مستوى الأجر السنوي بنحو "٦٠٠٠"روبل، ولكنه وصل إلى "٩٠٠٠" روبل بزيادة مقدارها ٣٥٪ عما هو مقرر[(١)] ولذلك يقول أحد الاقتصاديين السوفييت المشهورين: "ما زلنا نفتقر إلى خطة اقتصادية جارية، ونفتقر إلى الضامن الضروري لإنجازها"[(٢)].

٣- يحتاج إعداد الخطة الاقتصادية وتحضيرها، إلى فئة معينة من المخططين والخبراء والمديرين، لدراسة المشروعات الاقتصادية في مجموعه، مما يعني أن أي خطأ من قبلهم يكون فادحا لأنه سيمس الاقتصاد في مجموعه، وقد لا يعلمون عن هذا الخطأ إلا بعد فترة طويلة، الأمر الذي يجعلهم يتهاونون في احتوائه خوفا من نزول الضرر بهم، وبالتالي حدوث أضرار كبيرة تلحق بالاقتصاد القومي[(٣)]؛ ويعني ذلك أن المسؤولين عن التخطيط يميلون إلى إبقاء القرارات التي اتخذها غيرهم في الماضي، ولا يميلون إلى القيام بالتغييرات لأن الحياة بالنسبة لهم مأمونة في التزاماتهم بالقرارات التي اتخذها غيرهم، وبالتالي يمكن القاء مسئوليتها على الأشخاص الآخرين الذين قرروها[(٤)]. وفي ذلك يقول "خروتشوف": "ما زال لدينا عدد كبير من

---

(١)(٢)- اكسنفلدت، الفريد، النظم الاقتصادية عند التطبيق، ترجمة: شكران العبد، مراجعة: محمود فتحي عمر، بدون ناشر، الطبعة الثانية، ١٩٥٧م، ص١٠٣.
(٣)- صلاح نامق، النظم الاقتصادية المعاصرة، ص ٢٩٩، مرجع سابق.
(٤)- اكسنفلدت، الفريد، المرجع السابق، ص ٩٥،

هؤلاء الموظفين المنفذين، الذين يفضلون سلوك الطريق المأمون، ويميلون إلى الابتعاد عن كل ما هو جديد وتقدمي"(١).

٤- من السلبيات الأساسية التي يمكن أن توجه لأسلوب التخطيط السوفيتي المركزية الشديدة في الإدارة الاقتصادية، والتي عملت بطبيعة الحال على تركيز الإنتاج والتصنيع في مشروعات قليلة العدد، وتقسيم الأيدي العاملة، وفقا لخطة مركزية على مستوى الاقتصاد القومي في مجموعة دون مراعاة لعنصر الكفاية، ومثل هذا التنظيم يفترض تمتع جميع العاملين بالتماثل من جهة والقدرة على تحقيق التوازن بين الأنشطة المتبادلة لمختلف المشروعات والأقاليم من جهة أخرى، وهذا ما أخفق المخططون في تحقيقه(٢)، فالاقتصاد السوفيتي على حد تعبير بعض الاقتصاديين منظم كتنظيم الجيش، بمعنى أن السلطات العليا تصدر أوامرها بكل ما يتعلق بنشاط الإنتاج، وليس للمشرفين عليه أي حرية في التصرف(٣).

وهذا يدل دلالة واضحة على وجود المركزية والبيروقراطية المتطرفة، من حيث التخطيط والتنفيذ وقد حدث أن زار "خروتشوف" مزرعة جماعية فوجد إنتاجها قد انخفض، فسأل عن ذلك: فكان الجواب إن هناك مئات الجرارات الزراعية، وآلات الحصاد عاطلة عن العمل، لحاجتها إلى إصلاحات وقطع غيار بسيطة، ولكن الوقت ضاع في الكتابة وتلقي الردود من الجهات المسئولة(٤). وفي صدد تعقيد البيروقراطية وكثرة المشكلات الناجمة عنها يقول "بريجنيف": "من الجلي أنه من أجل القضاء على هذه العيوب -عيوب البيروقراطية- لا يكفي الشروع بإعادة تنظيم الإدارة، بل ينبغي عمل طويل وعنيد سواء من قبل الإدارة، أو على الأخص من قبل المنظمات الاجتماعية، ومنظمات الحزب من أجل تثقيف الشعب، ومن أجل استئصال فقدان المسئولية

---

(١)- اكسفنلدت، المرجع السابق،ص٩٥ نقلا عن خطاب خروتشوف للمؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي فبراير ١٩٥٦م.

(٢)- لانج، أوسكار، المرجع السابق، ص ٤١ .
- وانظر: حسين عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ص ١٢٢، مرجع سابق.

(٣)- دوهيم، روجيه، مدخل إلى الاقتصاد: ترجمة سموحي فوق العادة، منشورات عويدات: باريس، بدون رقم أو تاريخ، ص ٢٤٢ .
- وانظر: نوف، إليك،المشاكل الأساسية للتخطيط السوفيتي، ترجمة: مصطفى السعيد، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، القاهرة: مجموعة مقالات مختارة في التنمية والتخطيط ١٩٦٩م، ص ٤٤٥ .

(٤)- اكسنفلدت، الفريد، المرجع السابق، ص ١٢٦ .

والبيروقراطية استئصالا جازما"[١].

ويعلق على هذا الوضع أحد الاقتصاديين السوفيتيين "برجسيون" بقوله: "مازالت أعمالنا التخطيطية إلى هذا الوقت -نهاية الخطة الرابعة عام ١٩٥٠م- إحصائية بيروقراطية بقدر كبير، كما أنها منفصلة عن الممارسة الاقتصادية، وتفتقد إلى معرفة الحالة الفعلية في فروع الاقتصاد المختلفة"[٢].

٥- لا يزال الاتحاد السوفيتي، وبرغم طول تجربته في مجال التخطيط الاقتصادي، يعاني الكثير من الصعوبات في جوهريات التخطيط، من ذلك عدم مراعاة تفضيلات المستهلكين، وكثرة الأصناف الرديئة من السلع المنتجة، مثل إنتاج الملابس ذات الحجم الواحد بلون واحد أو على نمط واحد، فضلا عن التوزيع السيء لتلك السلع فتجد الوفرة النسبية في منطقة ما والندرة الشديدة في منطقة أخرى، ويتعذر أحيانا الحصول على قطع غيار للسلع المعمرة، ويتوقف الإنتاج بسبب النقص في بعض المواد الخام الضرورية، وعدم الاهتمام بأدوات الإنتاج من معدات وآلات، فتترك معطلة بالرغم من قيمتها وندرة نوعها[٣]. وفي ذلك يقول "خروتشوف": "لقد حان الوقت أن تطرح بجدة أكثر مهمة تحسين جودة جميع البضائع تحسينا شديدا، فكثيرا ما ينفقد في المخازن التنوع الواسع، مع أن المستودعات تغص بما يسمى البضائع غير المطلوبة، فما هي هذه البضائع إنها منتجات رديئة الصنف ينفر منها المشتري"[٤]، ويقول "كوسيجن": "ما يزال لدينا كثير من المسائل الحيوية في ميدان تحسين معيشة السوفيتيين يجب أن تحل"[٥].

٦- سيطرة الحزب الشيوعي وأعضائه وهيئات التخطيط المركزي، على اتخاذ القرارات الاقتصادية، ووضع الخطط الاقتصادية المختلفة، لجميع قطاعات الاقتصاد القومي تأخذ -وكما هو معروف- صورة الإلزام، في شكل قوانين يجب أن تطبق بكل مضامينها، باعتبار أن أعضاء هذا الحزب ومن على شاكلتهم هم أهل التفكير الرشيد لتحقيق

---

(١)- سعيد العالم، الشيوعية بعدخمسين عاما من التجربة (أقوال وتصريحات لخروتشوف وكوسيجن وبريجنيف) مستخرجة من تقارير رسمية، دار الكتاب الجديد: بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧١م، ص ٣٣، ٣٤.

(٢)،(٣)- الكسنفلندت، الفريد، المرجع السابق، نقلا عن اقتصاد روسيا السوفيتية لسوارتز، ص ١٤٠، ١٠٧.

(٤)(٥)- سعيد العالم، المرجع السابق، ص ٣٣، ٣٤.

مصلحة المجتمع، حتى أن السلع المنتجة تعكس رغبات المخططين أكثر من رغبات المستهلكين، وهذه السيطرة لم يتمكن الحزب الشيوعي من تطبيقها، إلا عن طريق الإرهاب والقوة والكبت لحريات الأفراد، وهذا وبال على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية داخل الدولة [١]؛ فعملية التخطيط الاقتصادي في الاتحاد السوفيتي عملية صعبة ومعقدة ومتشابكة، تحتاج إلى كثير من الوقت والجهد لإعداد الخطط التفصيلية لكافة القطاعات والفروع الاقتصادية، ويتعرض بالتالي إلى أخطاء ومشكلات كبيرة [٢] منها انعدام الدافع (الحافز) على العمل، وإذا توفر هذا الحافز لدى أعضاء الحزب والهيئة المركزية، فإنه يكاد يكون معدوما لدى غالبية السكان [٣].

٧- استخدام التخطيط في بداية الأمر أساليب جبرية، اعتمدت على تصفية الملكيات الزراعية، وإجبار الأفراد على الإنخراط في أعمال بعينها، مما يتعارض مع مفهوم الحرية في أبسط صورة، لذا نستطيع القول أن تطبيق التخطيط الاشتراكي بالغ وبصورة كبيرة، في القضاء على مبدأ الحرية، وعامل الفرد على أنه مجرد (ترس) في آلة يقوم بأداء وظائف معينة فقط، وهذا يتنافى مع أبسط صور الإنسانية، حيث أن ٩٠٪ من وسائل الإنتاج مملوكة بالكامل للدولة،ويتألف الباقي من ملكيات تعاونية أو خاصة، في الحرف والتجارة الصغيرة والزراعة [٤].

٨- الفشل الذريع للخطط الاقتصادية في تنمية القطاع الزراعي مقابل الإنتاج الصناعي،فقد زاد الإنتاج الصناعي بنسبة ٢٣٠٪ مابين ١٩٤٠-١٩٥٢ في حين أن جملة الإنتاج الزاعي لم تزد إلا بنسبة ١٠٪ في نفس الفترة، ويعود ذلك إلى إلغاء المزارع الخاصة، وإحلال المزارع الجماعية محلها؛ بما عمل على تضامن الفلاحين عدة سنوات على بطء الإنتاج فظهر النقص الحاد في الحاصلات الزراعية، والمنتجات الصناعية المعتمدة عليها، كالمنتوجات القطنية والصوف والسكر [٥].

---

(١)-محمد حامد عبد الله، المرجع السابق، ص٩٥ .
(٢)-اكسنفلندت، الفريد، المرجع السابق، ص١٠٢ .
(٣)-صلاح الدين الصيرفي، مقدمة في الاقتصاد، دار الجامعات المصرية: الاسكندرية، الطبعة الثانية، ١٩٦١، ص٨٧ .
(٤)-هالم، جورج، المرجع السابق، ص٢٤٢ . وانظر:
-صلاح الصيرفي، المرجع السابق، ص١٢٥ .
(٥)-اكسنفلندت، الفريد، المرجع السابق، ص١٢٥ .

٩- يتم توزيع كافة السلع والمواد الأولية المختلفة توزيعا مركزيا؛ أي تنظيم توزيع الموارد الإنتاجية على الصناعات المختلفة،ويواجه المخطط السوفيتي مشكلة تنسيق ضخمة ،للتأكد من أن كل قطاع ووحدة إنتاجية، قد تسلمت الكمية اللازمة لإتمام عملها في الوقت المناسب،مما يعني ضرورة القيام بملايين القرارات التخطيطية المتضاربة والمتعارضة، والتي يحدث عنها النقص الشديد في إنتاج بعض المنتجات، والزيادة الكبيرة في الإنتاج من منتجات أخرى[1].

١٠- نتج عن البيروقراطية والتعسفية في أسلوب التخطيط السوفيتي، كثير من الأخطاء المتمثلة في سوء توطين المشروعات، وما إنتاج كم هائل من بعض السلع،وحدوث العجز في البعض الآخر،وسوء تخصيص المواد الاقتصادية وتكدس المستودعات بالكثير من المنتجات الزائدة عن الحاجة أوالتي لا تلبي رغبات الأفراد،إلا دليل كبيرعلى ذلك. وفي صدد ذلك يقول "خروتشوف": "فالطلب على الأحذية مثلا لا يلبى، مع أنه تكدس منها في الشبكة التجارية مايزيد قيمته عن مليار ونصف مليارروبل"[2] ويقول أيضا: "في السنوات الثلاث الأخيرة ١٩٥٣-١٩٥٦م،أطلق في الهواء وأحرق في المشاعل في حقول البترول وفي الينابيع المكشوفة، زهاء ثلاثين مليار متر مكعب من الغاز، وحتى تتصوروا تصورا ملموسا ماذا يكلف سوء التدبير هذا، يكفي القول أن الغازالمضيع كان يمكن أن يكفي لمدة سنة لسد جميع حاجات مراكز صناعية ضخمة ،كموسكو ولينينغراد، وكييف، ومينسك، وماغنيتزرسك ، مجتمعة ،وكان يمكن أن يصنع من الغاز المضيع المرافق للبترول، زهاء مليون طن من المطاط الإصطناعي"[3].

١١- من مقتضيات أسلوب التخطيط في الاتحاد السوفيتي، أن تخصيص المواد والإمكانيات يتم طبقا للتوجيه الحكومي، ومن خلال الخطة المركزية ، وعن طريق تحديد الأسعار بقرار حكومي أيضا، وهذا يجعل كميات الإنتاج لا تستقيم وأغراض التخطيط القومي، أو توازن ميزان المدفوعات، بما يضيف نوعا آخر من الشدة والمركزية والرقابة

---

(١)-جوارتيني، جيمس. وستروب، وريتشارد،الاقتصاد الجزئي،ترجمة:محمد عبد الصبور، دار المريخ للنشر: الرياض، بدون رقم طبعة أو تاريخ ، ص٧٠٢ . وانظر:
-صلاح نامق، توزيع الثروة بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي، دار المعارف: القاهرة، ١٩٦٧، بدون رقم طبعة، ص٨٠ .
(٢)-سعيدعالم،المرجع السابق،ص٣٣نقلا عن تقريرخروتشوف المقدم للحزب عام١٩٥٦،ص١٢١
(٣)-المرجع نفسه، ص٢٦، نقلا عن تقرير خروتشوف المقدم للحزب عام ١٩٥٦م،ص٨٨ .

الحكومية، للتوفيق بين التجارة الخارجية وأهداف التخطيط[١].

١٢- إن الأفكار الإشتراكية في التخطيط، تستهدف تحقيق عدد من المزايا، أهمها السيطرة على مستوى النشاط الاقتصادي، والمؤسسات المالية والدخول الشخصية، حتى يتمكن المخططون من تجنيب الاقتصاد شرور التضخم وغيره، من عوائق التنمية الاقتصادية في كثير من دول العالم، فضلا عن أن تخطيطهم للاستثمار تخطيطا دقيقا، سيمكنهم من تجنب الفقد والضياع وإهدار الموارد وسوء استغلالها؛ والذي يعد من أبرز العيوب الموجهة إلى نمط المشروعات الخاصة، هذا من الناحية النظرية، أما التطبيق الفعلي فأثبت عكس ذلك، فمثلا نجد الاتحاد السوفيتي لم يتمكن من تحقيق هذه الميزات، فهناك استثمارات زائدة عن الطاقة الاستيعابية للمجتمع، فضلا عن التضخم مع الزيادة غير المخططة في الأسعار والدخول[٢]

١٣- التحيز الشديد للقيادات السياسية المتحكمة في الخطط الاقتصادية إعدادا وتنفيذا في تخصيص المواد للأغراض العسكرية، رغبة منها في خلق قوة عسكرية هائلة لمواجهة الظروف المختلفة، وكان السعي وراء هذا التحيز يتطلب التضحية بالمنجزات الاقتصادية [٣].

١٤- من أهم أهداف الاشتراكية عامة ونظام التخطيط المركزي خاصة، تحقيق التوزيع العادل للدخل، ولكن نتائج التطبيق أظهرت خلاف ذلك، فلا زالت الفروق في الدخل موجودة، بل قد يصل الفرق بين أعلى دخل وأقل دخل خمسين ضعفا، مما أوجد في المجتمع شيئين متناقضين أحدها طبقة ضئيلة جدا فاحشة الثراء، بينما القاعدة العريضة للمجتمع لا يتوفر لها إلا الحد الأدنى من ضروريات الحياة -حد الكفاف-؛ وبذلك لم يتم القضاء على الفوارق في الدخول، كما كان متوقعا بل زادت حدة وعمقا[٤]؛ فالدخل الشخصي لا يوزع بالتساوي في الاتحاد

---

(١)-فاينر، جاكوب، التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية، ترجمة: سني اللقاني، مكتبة الأنجلو المصرية: القاهرة، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ص٢٠٩.

(٢)- New, Encylabaed, Britannica, OP. Cit. V.17, P. 925. وانظر:
-فاينر، جاكوب، ص٢٠٩، المرجع السابق.

(٣)-اكسنفلندت، الفريد، المرجع السابق، ص١٣٤.

(٤)-رفعت العوضي، الفكر المعاصرونظرية التوزيع:مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٧١م، ص٢٧٨. وانظر:
-محمد حامد عبد الله،المرجع السابق، ص٩٦.

السوفيتي، فيحصل الفنانون والعمال الذين أدخلوا وسائل انتاج جديدة على أعلى الأجور، ويحصل العمال حديثي السن وغير المهرة على أدنى الأجور، فمثلا في عام١٩٥٦م كان متوسط الدخل الشهري للمستخدمين السوفييت حوالي ٧٥٠-٨٠٠ روبل في الشهر، في حين يحصل بعض العمال البارزين،على دخول شهرية تبدأ من ٥٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ روبل ويتقاضا العمال حديثي السن ما بين ٣٠٠-٣٥٠ روبل شهريا(١).

١٥- من أكثر الانتقادات قسوة وذات الطبيعة الجوهرية، تلك الموجهة إلى نظام الأسعار، كأداة فنية هامة لأسلوب التخطيط الاشتراكي، فبدلا من التفاعل الحر لقوى العرض والطلب لتحديد الأثمان في الرأسمالية، يتولى جهاز التخطيط تحديد خطة شاملة للأثمان معتمدة على مبدأ الملكية العامة، وبالتالي تعرض المنتجات بواسطة أجهزة مختصة تمثل في النهاية المنظمات التي شاركت في عملية إنتاجها، فتحديد الأسعار -خطة الأسعار- يتم عرفيا بالتشاور بين تلك المنظمات وجهاز التخطيط، وينسحب ذلك على كافة المنتجات، فأسعارها عرفية لا تعكس تفاعل قوى العرض والطلب، ولا تعكس رغبات الأفراد وتفضيلاتهم المختلفة، فتصادر كلا من حرية المستهلك والعامل في اختيار العمل(٢).

إن تحديد الأسعار يعمل على أن يضع المستهلكون قيودا آلية على المنتجين، حتى لا يوجهوا الأسعار لمصلحتهم الخاصة، ويمارس كل منهما رقابة مباشرة على الأسعار لولا الرقابة السياسية على مثل تلك الأوضاع بالتحديد العرفي للأسعار والتي تواجه بنقد مؤداه، أن ذلك التحديد لن يكون منطقيا ولن يعبر بأي حال من الأحوال عن رفاهية الأفراد وسعادتهم، لأنه غير محكوم لا بالمنتجين ولا بالمستهلكين، وبالتالي يفتقد ضمنيا الأساس الموضوعي لتحديد الأسعار في تلك الاقتصاديات(٣)

وبالرغم من كثرة الانتقادات الموجهة إلى نظام الأسعار، إلا أن بعض الاقتصاديين الاشتراكيين دافعوا عن هذا النقد بصورة كبيرة

---

(١)-اكسنفلندت، الفريد، المرجع السابق، ص١٠٩ .
(٢)(٣)-لوكس، ويليم، النظم الاقتصادية المقارنة،بدون رقم أوتاريخ ناشر،(اخترنا لك)، ص١٠٤، ص١٠٥-١٠٨ .

نستعرضها باختصار، فقد قدموا بعض الحلول لتأييد وجهة نظرهم التي تنص على أنه في النظام الاشتراكي وحده، يمكن تحقيق التوازن وفي ما يلي نستعرض تلك الحلول والانتقادات عليها:

أ- الخطط الحسابية: لإتمام عمل هذه الطريقة، يفترض لجهاز التخطيط الحصول على البيانات اللازمة، عن تفضيلات المستهلكين ورغباتهم، من خلال سلوكهم في الشراء في فترة زمنية معينة، أو ما يعرف بإحصائيات الطلب، والشروط التي تفرض بدائل للسلع على أساس جداول الإمكانيات الإنتاجية لكل عامل إنتاجي، والكميات المتوفرة من العوامل الإنتاجية المختلفة، ويستخدم للحصول على قيم العوامل المستخدمة في كافة المعادلات، طريقة التجربة والخطأ، وتنتقد هذه الطريقة من ناحيتين، الأولى: إستحالة ثبات أذواق المستهلكين التي تتجاوز إحصائيات الطلب، والأساليب الفنية الدائمة لتغير الإنتاج، وتنوعات عوامل الإنتاج، والثانية: إذا استخدمت طريقة التجربة والخطأ لتحديد القيم أساسا، فما هو مصير التخطيط الاقتصادي مما يعني إستحالة تطبيق هذا الحل(١).

ب- الحلول التنافسية: يدافع بعض الاشتراكيين، عن خطة التسعير الجبري، بإمكانية خلق قاعدة من المنافسة للأسعار، يمكن أن تترك لتوجيه الإنتاج بصورة آلية وأما أن تستعمل بمعرفة هيئات التخطيط، لتوجيه كل من الأسعار والاستهلاك والإنتاج، لتتسق مع الموازنات النظرية في الاقتصاديات الرأسمالية، عن طريق خلق نوع من استقلالية المنشآت في بيع المنتجات، والحصول على عوامل الإنتاج الأخرى، فطلب الوحدات المختلفة على عوامل الإنتاج يحدث أسعارا تنافسية، تستطيع معها كل منشأة معرفة ما تكلفته في عملية الإنتاج وتستطيع أن تنسجم الأسعار مع التكاليف، ويكون الإنتاج بقدر حاجة المستهلكين، وبالتالي تصل الأسعار الاستهلاكية إلى التوازن. ويرد على هذا الحل بنقد مفاده: أن ذلك يتعارض مع الاستثمار الاشتراكي لتخطيط وتنسيق النشاط الاقتصادي، فإما أن تسير الوحدات الإنتاجية على خطة، وإما أن تسير وراء ما تعتبره الحاجات الاجتماعية، وإقامة وحدات إنتاجية مستقلة، هي من نوع (استهلاك

---

(١)- لوكس، ويليم، المرجع السابق، ص ١١٠-١١٤ .

الشيء مع الحفاظ عليه)، فضلا عن عدم إمكانية تحديد عوامل الإنتاج، على أساس تنافسي في الاشتراكية لملكية الدولة لها، وهنا تصبح تلك الأسعار التنافسية، وهي ظاهرية -بطبيعة الحال- عديمة الجدوى، لأن الطبيعة العرفية لإرشاد عوامل الإنتاج في النظام الاشتراكي، لا يمكن أن تتأثر بأي محاولة لخلق منافسة مصطنعة[١].

ج- الحلول المقيدة للاختيار: يدافع بعض الاشتراكيين عن التسعير الجبري من زاوية أخرى، هي إمكانية تحديد الأسعار في نظام اشتراكي، مع استبعاد الطريقة العرفية لأن حرية المستهلك في اختيار ما يحتاجه من سلع وخدمات، ما هي إلا خرافة في الرأسمالية، فجهل المستهلك وأثر الدعاية والإعلام عليه والاحتكارات، تحول دون قدرته على وضع رقابة على توجيه عوامل الإنتاج على أسس منطقية، فمثلا بعض عناصر التكلفة من إيجارات وفوائد وإسراف في استخدام الموارد، قد لا يكون محسوبا بدقة في حسابات الأعمال من ناحية، وما يقع على المجتمع من أعباء في إنتاج السلع من ناحية أخرى -كظروف العمل والتلوث مثلا-، ويخلص بالتالي إلى ضرورة توفر قدر معين من التسعير على أساس عرفي؛ والنقد الأساسي لهذا الحل هو أن نظام التسعير العرفي، يمارس تأثيرا كبيرا على حرية المستهلكين، وحرية اختيار العمل[٢].

فضلا عن الانتقادات السابقة لنظام الأسعار في الاشتراكية، يواجه أيضا بعدد من الإنتقادات نلخصها فيما يلي:

يقوم المخطط السوفيتي بوضع خطة عامة للأسعار، ولا يخضعها لقوى العرض والطلب، يحدد فيها أثمان التجزئة للسلع التي تباع للمستهلك النهائي، وأثمان البيع للمشروعات المختلفة، وتحديد أثمان المنتجات الزراعية التي تشتري بها الدولة من المزارع الجماعية، فضلا عن تحديد أثمان عناصر الإنتاج، وقد نجم عن ذلك عدد من الأمور هي:

- التعبير الرديء للأسعار عن الندرة النسبية للمنتجات الاقتصادية من ناحية، ولعناصر الإنتاج من ناحية أخرى[٣].

---

(١)(٢)- لوكس، المرجع السابق، ص ١١٤-١١٧-١١٩-١٢٥-١٢٨.

(٣)- أحمد جامع، الاقتصاد الاشتراكي (دراسة نظرية تحليلية)، دار النهضة العربية: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٦٩م، ص ٤٩٤-٤٩٥.

- غياب القاعدة الموضوعية التي تتشكل من خلالها الأسعار، لابتعادها عن القيمة، واحتساب النفقات الاجتماعية الضرورية، التي بذلت في سبيل إنتاجها، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها كوسيلة فعالة تمكن جهاز التخطيط من تقويم المشروعات المختلفة، أو الحكم على فاعلية استخدام الموارد الاقتصادية، فضلا عن دورها الضئيل في توجيه الاقتصاد القومي، أو مقارنة النفقات التي بذلت في إنتاج السلع، وبالتالي يصعب على جهاز التخطيط معرفة ما إذا كان وجها من أوجه الاستثمار أفضل من غيره، أو إجراء فني معين أكثر فائدة للاقتصاد القومي من إجراء آخر، أو ما إذا كان من المصلحة التوسع في إنتاج منتج معين أم لا [(١)].

- يتمثل النقد الموجه إلى أسعار أموال (سلع) الإنتاج؛ في أن تحديدها يتم عند مستوى أقل من قيمتها الحقيقية، لأن تحديد قيمتها لا يتم بناءً على نفقات إنتاجها، فيحتسب الأجر مقابل الاستهلاك، وتستبعد فائدة رأس المال المستخدم، والريع للأراضي والمناجم والمحاجر، وهذا يعمل على بخس قيمة كل من رؤوس الأموال والمواد الأولية، الأمر الذي يعمل على إلغاء كل فائدة لتلك الأثمان، عند حساب فعالية الاستثمار على مستوى المشروع، مما يعني عدم امكانية استخدامها كموجه لإدارة المشروع على المستوى الجزئي، أو أنها متفقة مع مصلحة الاقتصاد القومي، فقد يختار مشروع استخدام مادة أولية منخفضة الثمن بدلا من مادة أخرى مرتفعة الثمن، في حين تكون القيمة الحقيقية للمادة المختارة، أعلى بكثير من قيمة تلك التي تركت لارتفاع ثمنها، ومن الجدير ذكره، أنه منذ بداية التخطيط السوفيتي في الثلاثينات حتى منتصف الخمسينات، لم تراجع تلك الأثمان سوى مرة واحدة عام ١٩٥٥م، ولم يجر حتى عقد السبعينات مراجعة منطقية لها [(٢)].

أما أثمان أموال (سلع) الاستهلاك، فتتصف بالجمود لفترات طويلة، وعدم التجاوب مع الظروف المتغيرة للإنتاج، أو البيع، أو أوضاع طلب المستهلكين على تلك السلع، أو ظهور سلع جديدة مماثلة في السوق،

---

(١)، (٢)- أحمد جامع، الاقتصاد الاشتراكي، ص ٤٩٦، ٤٩٨، مرجع سابق.
- وانظر: سلطان أبو علي، وهناء خيرالدين، الأسعار وتخصيص الموارد، دار الجامعات المصرية: الاسكندرية، بدون رقم طبعة، ١٩٧٩م، ص ٤٣٦ .

وللقضاء على ذلك الجمود يجب توفر البيانات الصحيحة لجهاز التخطيط عن تطور المخزون من السلع المختلفة، لأنها تعكس العلاقة بين كل من العرض والطلب؛ فإذا اتجه المخزون إلى التناقص فيعني ذلك وجود عجز في العرض بالنسبة للطلب، ولابد من رفع السعر وإذا حدث العكس خفض السعر[١]؛ لأن ثبات مستوى الأسعار لفترة طويلة، يشكل عقبة أساسية أمام انتاج أنواع جديدة من المنتجات، ربما تكون ذات جودة أعلى، تلبية لاحتياجات ورغبات المستهلكين، لأنها تستلزم نفقات إضافية في بداية إنتاجها، يصادرها تماما مستوى الأثمان المحدد لمثيلاتها من السلع القديمة، وهذا يعوق المركز المالي للمشروع، ويحرم العاملين من تحقيق أي حوافز مادية، لذلك تحجم المشروعات من الدخول في إنتاج منتجات استهلاكية جديدة، بالرغم من كثرة الطلبات الملحة من هيئات التوزيع بالتجزئة المختلفة ؛وينتج عن ذلك عدم توافق تلك السلع التي ينفق عليها الأفراد جزءاً من دخولهم مع رغباتهم، مما يعني انخفاض منفعتها النسبية لهم، ويظهر ذلك واضحا أمام جهاز التخطيط من ناحيتين الأولى: ظهور فائض في المخزون من سلعة ما، والثانية: وجود سوق سوداء يتم التبادل فيها على أساس أسعار أعلى مما حددته السلطة المركزية، وهذا يعمل على إهدار الموارد الاقتصادية بإنتاج منتجات غير مرغوب فيها، ووجود طوابير كثيرة من المشترين للحصول على السلع الاستهلاكية الأساسية، والمضاربة على هذه السلع لاحتمال عدم توفرها مرة أخرى بأسعار تضخمية، مما ينعكس في انخفاض مستوى معيشة السكان.

وخلاصة القول إن إحلال تفضيلات المخططين محل تفضيلات الأفراد، يعمل على إهدار الموارد الاقتصادية والانخفاض الشديد في رفاهية الفرد في المتوسط،لعدم توافق السلع المنتجة مع رغباته،لرداءة تلك المنتجات،ولعدم قدرة المخطط على التحديدالدقيق لاحتياجات الأفراد، لأن اختيار السلع المنتجة،وتحديدأسعارها،وتخصيص الموارد للإنتاج، تتم في إطار الأولويات الاجتماعية، التي تتبناها القيادة السياسية.

---

(١)- عادل حشيش، الاقتصاد الاشتراكي، مؤسسة الثقافة الجامعية: الإسكندرية، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ص١٦٧ . وانظر:
- احمد جامع، الاقتصاد الاشتراكي، ص ٤٩٨، مرجع سابق.
- عبد الكريم كامل، النظم الاقتصادية المقارنة، جامعة الموصل: الموصل، بدون رقم طبعة، ١٩٨٨م، ص١٧٤ .

١٦- كل أوجه النقد السابقة، التي نتجت عن سوء الإدارة الاقتصادية، والتخطيط ورثها مستوى المعيشة في الاتحاد السوفيتي -وبقية الدول الاشتراكية-، فالغذاء غير متوفر ويتكون من الحبوب والبطاطس الكرنب، ويحرم المواطن في أكثر الحالات من استهلاك اللحوم والخضروات ومنتجات الألبان لارتفاع أسعارها، والملابس بسيطة ورديئة النوع، ولا يمتلك أي شخص في روسيا سيارة أو غسالة أو آلة تنظيف أو ثلاجة كهربائية أو تليفونات إلا أعدادا قليلة، والإسكان غير متوفر بالدرجة الكافية وفي ذلك يقول خروتشوف: "لا يزال عندنا نقص في المساكن ولا تزال مشكلة السكن حادة"[(١)]، ويقول كوسيجن: "إن خدمة السكان قد تحسنت قليلا في الآونة الأخيرة لكن مستواها الراهن لا يمكن أن يرضينا مطلقا"[(٢)]. ويزداد الوضع فداحة عند عقد مقارنة تلك المستويات مع الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم(٢٠)

مقارنة مستويات المعيشة بين الولايات المتحدة
والاتحاد السوفيتي عام ١٩٨٥م

الصنف	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفيتي	نسبة الاتحاد السوفيتي إلى الولايات المتحدة الأمريكية
١-عدد السعرات الحراية	٣٤٥٠	٣٣٢٨	٩٧ ٪
٢-إنتاج الحبوب(باوندللشخص)	١٩٦٠	١٤٠٥	٧١ ٪
٣-إنتاج اللحوم(باوندللشخص)	٢٣٦	١٣٠	٥٥ ٪
٤-عددالسيارات(لكل ألف شخص)	٥٣٨	٣٥	٧ ٪
٥-عددالثلاجات(لكل ألف شخص)	٣٤٩	٢٦٨	٧٧ ٪
٦-عدد الهواتف(لكل ألف شخص)	٧٩١	٨٤	١١ ٪
٧-عدد الأطباء(لكل ألف شخص)	٢	٤	٢٠٠ ٪
٨-الوفيات من الأطفال (لكل ألف ولادة)	١١	٣٢	٢٩٤ ٪
٩-العمر المتوقع للحياة	٧٥	٦٩	٩٢ ٪

* Sorce: U.N .New World report, 1989. p. 37 .

(١)(٢)- سعيد العالم، المرجع السابق، ص٢٠٣، نقلا عن خروتشوف تقرير الحزب لعام١٩٥٦م، ص ١٣٠، وكوسيجن، برنامج الدولة، ص ١٧٠ .

١٧- وأخيرا، ومن أهم الانتقادات للاشتراكية -عموما- ونظام التخطيط فيها -خصوصا-، كثرة ترقيع النظام الاقتصادي، التي تجري لترميم نظام الإدارة الاقتصادية، وتطعيمه ببعض الأدوات الرأسمالية، فمثلا في الاتحاد السوفيتي -موضع الدراسة-، أجريت إصلاحات السياسة الاقتصادية الجديدة في العشرينات، ثم أصلاحات كل من "ليبرمان" و "كوسيجن"[١] عام ١٩٦٥م، ثم ما فعله وما يفعله الزعيم السوفيتي ميخائيل جورباتشوف في العصر الحاضر، من تعديل كبير في نظام الإدارة الاقتصادية نظرا لكثرة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية -كما ذكرنا سابقا- التي عانى ويعاني منها الاقتصاد السوفيتي، منذ بداية تطبيق النظام وأدواته المتسلطة، وهي ما تضمنها كتابه "البيروسترويكا"، فضلا عما عانته وتعانيه معظم الدول الاشتراكية الأخرى من شرور الاشتراكية، الأمر الذي أدى إلى كثير من التغييرات فيها، منها وفي العصر الحاضر بيع الصين لقطاعها العام، وتخلي الحزب الشيوعي عن الحكم في بولندا في نهاية عام ١٩٨٩م، والوحدة الألمانية، وبعد معظم دول أوربا الشرقية عن السير في ركاب الاشتراكية، بل البعد الكبير لمهجع الاشتراكية -الاتحاد السوفيتي- عن تطبيق معطياتها وإبدالها بأخرى من الأنظمة الحرة، فقد سمح المشرع السوفيتي بإقامة مؤسسات تجارية يملكها بالكامل مستثمرون أجانب وضمن نقل الأرباح دون قيود أملا في جذب المستثمرين الأجانب[٢].

على أن من أشد الانتقادات عنفا وضراوة للنظام الاشتراكي -عامة- ولمعقله خاصة تفتت كافة جمهورياته في نهاية عام ١٩٩١م، والاتجاه نحو نظام الاقتصاد الحر؛ وهو الأمر الذي جعل هذه الدولة -الاتحاد السوفياتي- في ذمة التاريخ.

---

(١)- تتمثل أهم اصلاحات لبرمان وكوسجين في إعفاء السلطات التخطيطية من الرقابة المفرطة على المشاريع المحلية وإدخال نظام من الحوافز مبني على الأرباح وعلى منح المشروعات مزيدا من الحرية وقيام المشروعات بتطوير خطة كاملة تغطي إنتاجية العمل والأجور وتكاليف الإنتاج والتراكم والاستثمارات الرأسمالية والآلات الجديدة. انظر:
- هال، جورج، النظم الاقتصادية، ص١٥٢-١٥٣، مرجع سابق.

(٢)- جريدة الظهيرة الصادرة في لندن السبت ١٩٩٠/١٠/٢٧م، ص١٠ .

المبحث الثاني

إطار التخطيط في يوغسلافيا وتقويمه

تعد يوغسلافيا نموذجا فريدا في التطبيق عندما تذكر الدول الاشتراكية ؛ إذ أنها دولة نامية ، وتنتهج أسلوبا يختلف بعض الشيء عن ذلك المطبق في الاتحاد السوفيتي -مثلا- لذلك ينظر إليها

الاقتصاديون نظرة مختلفة ، على أساس أن التنظيم الاقتصادي الموجود بها وإن غلبت عليه الصبغة الاشتراكية ، إلا أنه ذو منحى خاص؛ فهو يتحرر من بعض قيود التخطيط المركزي،ويعطي أهمية أكبر لقوى السوق، مما يجعل من دراسة تجربة يوغسلافيا التخطيطية إضافة متميزة للتخطيط الاشتراكي.وفيمايلي نوالي البحث في أسلوب وطبيعة التخطيط، والخطط الاقتصادية في يوغسلافيا ، ومن ثم تقويمها ، وذلك من خلال المطالب التالية :

المطلب الأول

عرض لأسلوب التخطيط في يوغسلافيا

كانت يوغسلافيا تتبع بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ، أسلوب التخطيط الاشتراكي المطبق في الاتحاد السوفيتي؛والذي يتضمن سيادة الملكية العامة ،والإدارة الحكومية لقطاعي التجارة والصناعة ، وسيطرة المزارع الجماعية على القطاع الزراعي، وقيام الحكومة بتحديد الأسعار ، وعمليات الاستيراد والتصدير ، وتحديد الأجور وما شابه ذلك، مع تغلغل مبدأ التخطيط المركزي في كل ناحية من نواحي النشاط الاقتصادي، إذ أنها تستخدم طريقة التخطيط المركزي الشامل، ومشاريع (خطط) السنوات الخمس كمشروع الخطة الاقتصادية الأولى في (١٩٤٧-١٩٥١م)[١].

وبالرغم من ذلك، إلا أن يوغسلافيا قد بدأت في عام ١٩٥٠م، مرحلة جديدة ؛ هي التخفيف من مركزية التخطيط، مع استمرار احتفاظ النظام اليوغسلافي ببعض المبادىء الماركسية ، كالملكية العامة

---

(١)- كاظم العطار، المرجع السابق، ص٥٨ .

لوسائل الإنتاج، إلا أن الدولة خففت كثيرا من إدارتها المباشرة للاقتصاد، وألغت بالتالي اللجنة المركزية للتخطيط، واتبعت اللامركزية في إدارة الاقتصاد[١].

فالدولة ترسم الخطط المختلفة للإنتاج والاستهلاك، وتعطي الأفراد بعض الحرية في تنفيذ تلك الخطط في مشاريع الدولة، حيث ينتخب العاملون لكل مشروع مجلسا؛ يدعى المجلس الاجتماعي يتكون من ثلث عددهم، ينتخب مجلس إدارة للمشروع ومدير وبعض المساعدين، بينما الدولة لا تتدخل في سير الأعمال إنما تتركها لتلك المجالس المنتخبة، حتى أصبح يطلق على هذا النمط الجديد لامركزية التخطيط أو اشتراكية السوق[٢].

وهكذا فإن أسلوب التخطيط الاقتصادي في يوغسلافيا، لا يستند على التخطيط المركزي الملزم المعتمد على الغاء قوى السوق، لأن مثل هذا التخطيط عاجز عن التنسيق بين الفروع الاقتصادية، فضلا عن اهماله رغبات المستهلكين[٣]، وقد استفاد اليوغسلاف من اخطاء انحرافات النظام السوفيتي، فحاولوا المزج بين الخطة والسوق، لإشباع المزيد من رغبات الأفراد، واحترام أرائهم توافقا مع الطبيعة البشرية.

فالتخطيط الاقتصادي في هذه الدولة؛ عبارة عن استراتيجية عامة تحاول عن طريق البيانات المتوفرة لها عن الواقع الاقتصادي للمجتمع، رسم الأهداف الكلية للتنمية الاقتصادية، وتحديد النسب المطلوبة لنمو فروعه الرئيسية، وبالتالي فإن الخطة تعتمد أسلوب التخطيط من أسفل إلى أعلى (من القاعدة إلى القمة)، إذ أن الوحدات الإنتاجية، والمشاريع المختلفة، حرة في صياغة خططها الفردية المختلفة على هدى من الأهداف الكلية للخطة الاقتصادية ككل، وتبعا لظروفها المختلفة، ومستويات الأرباح المتوقعة، وحركة الأثمان، فهي التي توجه قرارات الإنتاج[٤].

ولكن هذا لا يعني أن الاقتصاد اليوغسلافي، ابتعد كلية عن

---

(١)- عزمي رجب، الاقتصاد السياسي، دار العلم للملايين: بيروت، الطبعة السابعة، ١٩٨٢م، ص ٣١٤ .
(٢)- هالم، جورج، المرجع السابق، ص ١٦٣ .
(٣)- New Encylabaed, Britannica, OP. Cit, V.17, P.923 a وانظر:
- هالم، جورج، المرجع السابق، ص١٦٣ .
(٤)- هالم، جورج، المرجع السابق، ص١٦٤ .

أسلوب التخطيط الاشتراكي،فالدولةهي التي تحدد معدل التراكم،ومعدل النموالمطلوب، وتحتفظ لنفسها بحق تملك تلك المشروعات الاقتصادية، حتى أن دور جهاز الثمن محدود نسبيا، فالأثمان تحدد وبحرية عن طريق قوى السوق، ولكن للدولة الحق في تحديدها،والرقابة عليها، والتأثير فيها؛أي أن النظام له سيطرة كبيرة على الأثمان[١].

وقد مر الاقتصاد اليوغسلافي بعد عام ١٩٥٠م بتطورات كبيرة سيرته نحو الإدارة اللامركزية، وقد بدا ذلك واضحا من طريقة التخطيط، والأسلوب الذي ينتهجه، نعم إن الدولة تحتفظ بحقها في التأثير في كل شيء، لكن هذه التغييرات استهدفت تحقيق مزيد من النمو الاقتصادي، والتحرر من شرور النظام الاشتراكي، وفعلا تم تحقيق هذا الهدف خاصة في قطاع الزراعة، إذ سمح لمن لا يرغب من المزارعين في العمل بالمزارع الجماعية، أن يتركها ويتوجه إلى المزارع الخاصة فزادت المساحة التي يزرعها القطاع الخاص، من ٧٥٪ إلى ٩٠٪ ، لتصبح المزارع الجماعية حوالي ١٠٪ ، إلا أنها عادت فارتفعت إلى ١٥٪ عام ١٩٧٠م[٢].

على أن من الأسباب التي حدت بالمخطط اليوغسلافي، إلى البعد عن تبني النموذج السوفيتي، في إدارة الاقتصاد بعد فترة وجيزة من تطبيقه، إضافة إلى الخلافات السياسية بين الدولتين، كثرة المشكلات التي ارتبطت بذلك الأسلوب التخطيطي، من قتل للحوافز لدى المؤسسات والعمال،ورفع تكلفة الإنتاج مع انخفاض إنتاجية العاملين، وانتشار البيروقراطية[٣].

---

(١)- شامير، هنري، المرجع السابق، ص٨٦، ص٨٩ . وانظر:
- كاظم العطار، المرجع السابق،ص٥٦ .
- هالم، جورج، المرجع السابق، ص١٦٤ .
- محمد حامد عبد الله، المرجع السابق، ص١٣٢ .

(٢)- محمد حامد عبد الله، المرجع السابق، ص١٣٢ .

(٣)- عبد الوهاب الأمين، المرجع السابق، ص١٦٨ .وانظر:
- دوهم، روجيه، المرجع السابق، ص٢٤٥ .
- سيد أحمد البواب، تنفيذ خطط التنمية في يوغسلافيا، مذكرة معهد التخطيط القومي، الداخلية، رقم،٤٥ ص١ .

لكن المخططين اليوغسلاف،لم يقتنعوا بذلك تماما، ولذلك فإن الحكومة لم تترك أسلوب الإدارة الذاتية للعمال بدون توجيه، فهي تحدد الإطاروالشروط العامة التي تسير الإدارة الذاتية، لتتمشى مع الاستراتيجية العامة للخطة، مستخدمة في ذلك العديد من التدابير المختلفة من أهمها:

١- ترسم الدولة في خطط الكوميونات[١]، وفي خطط الجمهوريات،والخطة الفدرالية الأهداف العامة للخطة الاقتصادية،وتجبر مؤسسات الأعمال المختلفة، على أن تكون خططها متمشية ومتوافقة معها، كما أن هيئات الكوميون عند تحضيرها للخطة تؤثر على أعمال المؤسسات، هذا فضلا عن أن التحالف الاشتراكي في يوغسلافيا، يستخدم تنظيماته في صورة أسلوب توجيهي وتعليمي، وأن تحقيق التقدم والرفاهية مرتبط إلى حد كبير، بالتمشي وفقا للخطة العامة[٢].

٢- تحتوي الخطة الفيدرالية على سلسلة من القرارات، التي تجبر المؤسسات على الطريقة التي تستخدم بها أصولها المختلفة للمؤسسات، وتضمن قروضها لدى البنوك، وتشترك في اختيار مدرائها وعمالها، وتقدم النصح فيما يتعلق بأجور العمال، وكل هذه الأمور تضمن سير المشروعات والمؤسسات المختلفة وفقا للخطة[٣].

٣- إن مؤسسات الأعمال المختلفة، لا تحصل على التمويل اللازم في شكل قروض، إلا من قبل البنك الفيدرالي، ويطبق بدوره كافة المعايير، التي تضمن سيرها وفقا للخطة[٤].

٤- استخدام نظام الأسعار كموجه للخطة الاقتصادية، وإيجاد التوازن اللازم بين جدول العرض وجدول الطلب، وإذا حدثت أية انحرافات له، عن الاتجاهات الأساسية للسياسة الاقتصادية، تدخلت الدولة عن طريق أدواتها المختلفة، كأن يكون هناك خطر على النسب الأساسية للخطة، أو يكون هناك ارتفاع في سلع الاستهلاك الأساسية نتيجة نقص الإنتاج أو احتكار الأسواق. وتقوم الحكومة اليوغسلافية باتباع عدد من الأدوات بالنسبة لأسعار المنتجات الصناعية، كأن تحدد السعر في حالة المنتجات الهامة، كالخبز، والدقيق، والسكر،

---

(١)- الكوميونات شكل من أشكال المزارع الجماعية يشابه الكلوخوزات في الاتحاد السوفيتي.

(٢)(٣)(٤)-سيد أحمد البواب، المرجع السابق، ص٢١ .

والسجائر، والكهرباء، والمواصلات، وإيجارات المنازل، أو أن تضع حدا لسعر بعض المنتجات، كالفحم والبترول، والنحاس، والألمنيوم، وبعض المنتجات الحديدية وغير الحديدية، وتبلغ قيمة المنتجات التي تخضع لذلك الحد الأعلى ٣٠٪ من قيمة الإنتاج الصناعي، أو أن تراقب السعر كوسيلة وقتية لمنع أي ارتفاع غير عادل للسعر، وتلعب ضريبة المبيعات دورا كبيرا في تحديد ذلك[١].

وكذلك الحال بالنسبة لأسعار المنتجات الزراعية، فإما أن تضمن الدولة السعر لبعض الحاصلات كالقمح والشعير، أو يكون هناك اتفاق على السعر بين الصناعة، وقطاع الزراعة الاشتراكي، وبين التعاونيات الزراعية والفلاحين، أو أن يكون هناك سعر تعاقدي بالنسبة للمواد الخام الزراعية التي تتطلبها عملية التصنيع كالخضروات والفواكه المتطلبة للصناعات الغذائية، أو القطن لصناعات الملابس، والحبوب الزيتية لصناعة الزيت[٢].

يتضح مما سبق أن أسلوب التخطيط اليوغسلافي،يتفوق على النموذج السوفيتي، في الاستفادة ببعض معطيات نظام السوق، واللامركزية في الإدارة الاقتصادية، ويستخدم العديد من الأساليب، التي تضمن سير مؤسسات الأعمال المختلفة، في ركاب الخطة الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى تمتع الاقتصاد القومي اليوغسلافي، بدرجة من المرونة الضرورية،وخاصة في مجال الأسعار لإجراء التعديلات السريعة في الإنتاج، لمقابلة التغير في الانماط الاستهلاكية، وتحقيق مزيد من التقدم الاقتصادي.

المطلب الثاني

نماذج للخطط الاقتصادية في يوغسلافيا

بدأت المراحل الأولى للتخطيط في يوغسلافيا باقتفاء أثر التخطيط السوفيتي، ولكن سرعان ما حاد عنه -كما ذكرنا- إلى أسلوب مختلف طبق معه الاقتصاد اليوغسلافي في العديد من الخطط نستعرض بعضها

---

(١)،(٢)-سيد البواب،المرجع السابق، ص١٩، ص٢١ .

كالآتي:

١- الخطة الخمسية الأولى (١٩٤٧-١٩٥١م): بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، شرع الاقتصاد اليوغسلافي في تنفيذ الخطة الخمسية الأولى، على أساس من التطبيق السوفيتي لأسلوب التخطيط الاقتصادي، شأنه في ذلك شأن بقية دول الكتلة الشرقية، وقد حدد لها عدد من الأهداف أهمها[(١)]:

أ- منح الأولوية للصناعات الثقيلة.

ب- تغيير الهيكل الاقتصادي، من اقتصاد زراعي متخلف، إلى اقتصاد متطور يكون للصناعة دور رئيسي فيه.

ج- تمويل المشروعات الاقتصادية والاجتماعية من ميزانية الدولة مباشرة.

د- مراعاة التوازن الجغرافي في التنمية لمختلف المناطق.

هـ- تقييد الاستهلاك الخاص بفضل الضرائب لتوجيه الموارد نحو مجالات الاستثمار المختلفة.

و- التركيز نسبيا على تنمية الجنوب المتخلف.

ويتضح مدى الاهتمام بتحقيق هذه الأهداف من اختلاف نصيب القطاعات من الاستثمار الكلي، فقد بلغ إجمالي نصيب قطاع الصناعات الثقيلة والتعدين والكهرباء ٤١٪ ، يليه قطاع النقل والمواصلات ٢٦٪ ، ثم التعليم والإسكان والخدمات العامة ٢٠٪ ، ثم الزراعة ٨٪، ونلحظ على توزيع الاستثمارات في هذه الخطة، أنه قريب من توزيع الاستثمارات في عدة خطط سوفيتية، إذ كانت الصناعة تحتل الأهمية الكبرى من جملة الاستثمارات الكلية، أما الزراعة فلم تكن تحظى بنصيب يذكر[(٢)].

وبالرغم من التسهيلات المركزية في تنفيذ الخطة، إلا أنها لم تحقق أهدافها وبان ذلك من متابعتها وتقويم آثارها ونتائجها كل عام، مما عجل بإنهائها قبل انتهاء موعدها، كنتيجة لما سبق من

---

(١)-فاروق حسين، التخطيط الاقتصادي، مطبوعات كلية التجارة: جامعة الأزهر، بدون رقم طبعة، ١٩٧٨م، ص ١٥٦ .

(٢)-فاروق حسين، المرجع السابق، ص١٥٦ . وانظر:
-عبد الوهاب الأمين، المرجع السابق، ص ١٧١ .

ناحية، ولأن العلاقات بين الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا ساءت كثيرا، الأمر الذي أدى إلى إيقافها عام ١٩٥٠م، وهو تاريخ تحول الاقتصاد اليوغسلافي نحو اللامركزية، فمنحت المشروعات المختلفة حق الإدارة الذاتية للجوانب الاقتصادية، وأعطى دور لا بأس به لقوى السوق لربط تلك المشروعات، مع استمرار احتفاظ الدولة بملكية المشروعات(١).

٢- الخطط السنوية (١٩٥٢-١٩٥٧م): تعد هذه الفترة مرحلة انتقالية، من التخطيط بالأسلوب القريب من التخطيط السوفيتي، والتخطيط الذي تنتهجه يوغسلافيا في العصر الحاضر؛ ونعني به الإدارة اللامركزية للاقتصاد، وكان من أهم إجراءات هذا التحول إلغاء وضع خطة المشروعات المختلفة مركزيا، وترك الحرية لها في تحديد إنتاجها وأسعارها، والتصرف في أرباحها في ضوء الخطة العامة(٢).

٣- خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٥٧-١٩٦١م): كان من أهم أهداف هذه الخطة، التحول من الاهتمام بالصناعات الثقيلة، إلى مراعاة التوازن في تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة، فاستهدفت تنمية سريعة للزراعة والصناعة الاستهلاكية، وزيادة الدخل الفردي، وتحسين مستويات المعيشة، مع استمرار إعطاء أفضلية للجنوب المتخلف، وخفض العجز في ميزان المدفوعات، وتحقيق المزيد من معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة خدمات الإسكان والتعليم والخدمات والمرافق العامة عموما(٣).

وقد حققت هذه الخطة الكثير من أهدافها، كتحسين مستويات المعيشة، وخفض العجز في ميزان المدفوعات، وتخفيف القيود المركزية في الإدارة، ويرجع ذلك إلى كفاءة أسلوب التخطيط المتبع، وإلى تحسن العلاقات مع روسيا وبقية دول الكتلة الشرقية، وانخفاض الإنفاق الحربي، وزيادة المساعدات الخارجية والقروض الدولية، كما أدت التنمية الزراعية إلى وفرة الحاصلات الزراعية، ودعم ميزان المدفوعات(٤).

٤- خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٦١-١٩٦٥م): تركزت أهداف هذه الخطة في زيادة التعاون الدولي، وزيادة إنتاج المواد الخام الأساسية والسلع نصف المصنعة والطاقة، فضلا عن الانفتاح

---

(١)(٢)(٣)(٤)- فاروق حسين، المرجع السابق، ص١٥٧-١٥٨.
- عبد الوهاب الأمين، المرجع السابق، ص١٧٢.

الاقتصادي، وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات، إلا أن هذه الخطة إنتهت بعد سنة واحدة من بدايتها(١).

ويعود ذلك إلى الأزمة الاقتصادية، التي مرت بها يوغسلافيا في عام ١٩٦١م، والتي عملت على زيادة العجز في ميزان المدفوعات، وانخفاض معدل النمو الصناعي عما كان مستهدفا في الخطة، فقد كان المستهدف زيادته بمعدل ١٣٪، في حين أنه لم يزد إلا بنسبة ٧٪، وذلك بالرغم من تركز الاستثمارات عليه، علاوة على انتشار التضخم، وارتفاع الأسعار خاصة السلع الزراعية، لقلة الاهتمام بها وتوجيه الاستثمار إليها من ناحية، ورداءة الأحوال الجوية من ناحية أخرى(٢).

إن الاتجاه العام الذي يميز الفترة الممتدة من ١٩٥٠ إلى ١٩٦٥م، هو التخفيف من القيود المركزية، وتدخل الحكومة في القضايا المتعلقة بتخصيص الموارد الاقتصادية، أو الرقابة على الأسعار(٣).

ومن الجدير بالذكر أن الاقتصاد اليوغسلافي في عام ١٩٦٥م، وقبل بدء تنفيذ الخطة الاقتصادية والاجتماعية للسنوات ١٩٦٦-١٩٧٠م، عمل على إجراء بعض الإصلاحات الاقتصادية لتدعيم اللامركزية، تمثلت في: نقل معظم المسئوليات من الحكومة المركزية إلى الحكومة المحلية، ومحاولة زيادة كفاءة المشروعات، وخفض نفقات إنتاجها، وإيجاد الحلول الكفيلة بتجاوز أزمة ميزان المدفوعات، وخفض القيمة الخارجية للعملة بالتخفيف من الإجراءات الرقابية، ومنح المشروعات سلطات أوسع بالنسبة للسياسة السعرية، أي زيادة دور جهاز الثمن في تسيير الأمور الاقتصادية، وزيادة دور الشركات الأجنبية، عن طريق إشراكها في المشروعات التي يحتاجها الاقتصاد اليوغسلافي، على أن يمثل رأس المال الوطني ٥١٪ ويعاد استثمار ما لا يقل عن ٢٠٪ من الأرباح الصافية، في مشروعات أخرى محلية(٤).

٥- <u>خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية</u> (١٩٦٦-١٩٧٠م): استغرق إعداد هذه الخطة وقتا طويلا، فبدأ وضعها عام ١٩٦٢م، لتغطي الفترة من ١٩٦٤ إلى ١٩٧٠م، إلا أن الرغبة في زيادة دور الأسلوب اللامركزي في التخطيط، أخر إصدار هذه الخطة حتى عام ١٩٦٦م(٥).

---

(١)(٢)-شامير، هنري، المرجع السابق، ص٩١ . وانظر:
- فاروق حسين، المرجع السابق، ص١٥٨، ص١٥٩ .
(٣)(٤)- عبد الوهاب الأمين، المرجع السابق، ص١٧٢، ص١٧٣ .
(٥)-فاروق حسين، المرجع السابق، ص١٦٠ . وانظر:
-شامير، هنري، المرجع السابق، ص٩١ .

وتهدف هذه الخطة إلى زيادة الدخول الفردية وتحسين مستويات المعيشة، وزيادة نصيب المناطق المتخلفة من الاستثمارات، وزيادة توجيه الاستثمارات إلى القطاعات الخدمية، فضلا عن زيادة الاهتمام بدور البحوث العلمية والتعليم في الحياة الاقتصادية، ومن نتائج هذه الخطة زيادة الاستثمارات في القطاعات الخدمية، وزيادة تنمية المناطق المتخلفة (١).

غير أن من أهم التطورات التي تستحق الذكر،هو تغير نهج التخطيط كلية أثناء تنفيذ هذه الخطة، فبعد أن كان التخطيط في معظمه من القمة إلى القاعدة، أصبح العكس من القاعدة إلى القمة؛ أو بعبارة أدق تحول أسلوب التخطيط من الخطط المركزية التي تصدر من الجهاز المسئول عن أمور التخطيط، إلى جميع القطاعات والفروع والوحدات الإنتاجية، إلى زيادة الاهتمام أساسا بخطط المشروعات، ويقتصر دور السلطة المسئولة عن التخطيط على التنسيق بين تلك القرارات، فلم تعد الخطة مركزية وملزمة تصدر قراراتها من أعلى كما هو الحال في الاتحاد السوفيتي (٢).

هذا الوضع عمل بطبيعة الحال، على زيادة دور السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية، التي تعمل في ضوء قوى السوق، وليس كما هو الحال في ظل التخطيط المركزي، من اتباع الأسلوب التحكمي المباشر، الأمر الذي أدى إلى بعد أسلوب التخطيط في يوغسلافيا، عن ذلك المطبق في الاتحاد السوفيتي، مع اشتراكها معه في عدم اخضاع الخدمات الأساسية، كالتعليم والنقل وتنمية المناطق المتخلفة لقوى السوق كما هو الحال في الاتحاد السوفيتي (٣).

٦- التخطيط اليوغسلافي من عام ١٩٧٤م إلى الآن: بموجب الدستور الجديد لعام ١٩٧٤م، وقانون التخطيط الاجتماعي الصادر عام ١٩٧٦م، بدأت يوغسلافيا التوسع في الأساليب اللامركزية في الإدارة الاقتصادية، فأوجدت أسلوبا جديدا للتخطيط متوسط الأجل يبدأ من القاعدة إلى القمة، ووضع القانون مدة خمس سنوات للعقود بين الوحدات الإنتاجية، ملزمة من الناحية القانونية، لجميع الأمور

---

(١)(٢)- فاروق حسين، المرجع السابق، ص١٦٠ .
(٣)- عبد الوهاب الامين، المرجع السابق، ص١٧١ وما بعدها .

المتعلقة بالإنتاج وتوزيع الدخل والإعانات والضرائب، ووسع نطاق ومدى ميكانيزم السوق، فجعل الأسعار تتحدد بصورة آلية عن طريق التفاعل الحر لقوى العرض والطلب، مع مراقبة الدولة للانحرافات وتصحيحها، وتم تحديد تشكيل السياسة الاستثمارية بنسبة ٦٠٪ من الموارد الاستثمارية المتمثلة في الضرائب، وخاصة الضرائب على رأس المال، ومن نسبة الأرباح المخصصة للاستثمارات، ومن عملية خلق الائتمان التي يقوم بها البنك المركزي،وبنسبة ٣٠٪من الناتج القومي، وما تبقى عن طريق الحكومات المحلية والمشروعات الاقتصادية [(١)].

من التحليل السابق لتجربة التخطيط في الاقتصاد اليوغسلافي، يمكن القول: أن ذلك الأسلوب هو أسلوب لا مركزي، يكون للحكومات المحلية، والمشروعات الإنتاجية، دور كبير في وضع خططها الخاصة، وتتضمن خطة الدولة -وهي عادة خطة متوسطة الأجل- تحديد الأهداف العامة،معتمدة على قوى السوق في تنفيذ تلك الأهداف وتوجيه النشاط الاقتصادي، وهي بذلك تحترم تفضيلات المستهلكين، في ضوء ما تمليه مصلحتها الخاصة في تحقيق بعض الأرباح [(٢)].

المطلب الثالث

تقويم التجربة اليوغسلافية في التخطيط

يختلف التخطيط في يوغسلافيا من حيث المنهج والأدوات عن ذلك المتبع في الاتحاد السوفيتي وغيره من دول الكتلة الاشتراكية ويتفوق عليه، فهو موافق للطبيعة البشرية من حيث احترام العاملين وحفزهم ماديا ومعنويا وإشراكهم في إعداد الخطط الخاصة بمشروعاتهم، كما أنه يراعي مبدأ سيادة المستهلك، ويسعى إلى إشباع رغباته وحاجاته، ويعتمد على أسلوب التخطيط اللامركزي البعيد عن الإلزام وأسلوب الجبر، الأمر الذي مكن الاقتصاد اليوغسلافي من تحقيق معدلات مناسبة للنموالاقتصادي والسير بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بخطى حثيثة، فبعد أن كان معدل الدخل

---

(١)(٢)-عبد الوهاب الأمين، المرجع السابق، ص١٧٤،ص١٧٥ .

الفردي فيها عام ١٩٤٥م لا يتجاوز المائة دولار، أصبح في عام ١٩٨٨م "٢٥٢٠"دولارا بالأسعار الجارية وبعدأن كان ٧٥٪من السكان يعتمدون على الزراعة قبل الحرب العالمية الثانية انخفضت هذه النسبة إلى١٤٪ عام ١٩٨٨م، وازداد دور الصناعة في الاقتصاد القومي من ٤٢٪ عام ١٩٦٥م إلى ٤٩٪ عام ١٩٨٨م[١]،وقبل عام ١٩٥٢م وفي ظل التخطيط المركزي كان الناتج المحلي متجمدا، وفيما بين عامي ١٩٥٢م-١٩٦٠م نما بمعدل سنوي يقرب من ١٠٪ ،ومن ذلك الوقت حتى نهاية الثمانينات ينموالناتج المحلي بنسبة ٦٪ تقريبا، وزاد دور الملكية الفردية فأصبحت ٨٠٪ من الأراضي الزراعية مملوكةللأفراد،إلا أنه لا يسلم من بعض الانتقادات التي ترد عليه والتي أهمها[٢]:

١- اتبع المخطط اليوغسلافي في بداية الأمر التركيز على الصناعات الثقيلة فقط، مما أفقد الاقتصاد صورته المتوازنة من ناحية، وعجل بنهايتها من ناحية أخرى، نظرا لعدم توفر الامكانيات الهائلة، التي يتطلبها مثل هذا النوع من الاستثمارات، لهذا هجر اليوغسلاف هذه الاستراتيجية فيما بعد، وعمدوا إلى إيجاد مزيد من التوازن في نمو مختلف القطاعات الاقتصادية.

٢- تفشي البيروقراطية،وسوء الإدارة الاقتصادية في المرحلةالأولى؛ التي اقتفى فيها المخطط اليوغسلافي أثر التخطيط الروسي، فضلا عن تفشي البطالة في نفس المرحلة[٣].

٣- الابقاء على الملكية العامة لوسائل الإنتاج، في قطاع الصناعة والخدمات، مع تمكين العمال من إدارة المشاريع إدارة ذاتية في ضوء الخطط الاقتصادية،مما يعني بطريقة أو بأخرى تحكم الدولة وسيطرتها على الأفراد والأوضاع الاقتصادية، وتسييرها وفقا لخطة اقتصادية مركزية أيضا،عن طريق إلزام تلك المشروعات،بأن تكون أهدافهاموافقة لتلك الأهداف، التي تراها الدولة ضمن المخطط العام للاقتصاد ككل.

٤- عدم الاهتمام بالتنمية الزراعية في المراحل الأولى للتخطيط

---

(١)(٢)- تقريرعن التنمية في العالم لعام١٩٩٠م،البنك الدولي،ترجمة:نادي الأهرام: القاهرة، ص ٢١١ ، مرجع سابق.
(٣)- جوارتيني، جيمس، وستروب، ريتشارد، المرجع السابق، ص ٧١٨.

اليوغسلافي، ولعل الأزمة الاقتصادية التي حدثت عام ١٩٦١م، وعجلت بنهاية الخطة، كان أهم أسبابها، عدم توفر الحاصلات الزراعية، والارتفاع الكبير لأسعارها، الأمر الذي أدى إلى حدوث التضخم.

٥- السيطرة الاقتصادية الشاملة، التي ظلت تمارسها الدولة في قضايا التمويل والائتمان البنكي والضرائب، فضلا عن السيطرة على مستويات الأسعار، فالمنتجات الصناعية يتم وضع حد أعلى لأسعار بعض المنتجات كالبترول والفحم والنحاس، أو تحدد أسعار بعض المنتجات كالخبز والدقيق والمواصلات والمساكن، أو أن تراقب أسعار المنتجات الأخرى، كما أن المنتجات الزراعية يتم تنظيمها،فتضمن الدولة أسعار بعض الحاصلات كالقمح والشعير،وتضع الاتفاقات بين الصناعة والقطاع الاشتراكي،أو أن يكون هناك سعرتعاقدي لبعض الموادالخام الزراعية، التي تعد مدخلات أساسية للصناعة، وفي هذا تعطيل لآلية السوق.[١].

٦- رغم اهتمام بعض الخطط الاقتصادية بتنمية المناطق المتخلفة،إلا أن يوغسلافيا لازالت تتميز بالفوارق الكبيرة بين أقاليمها المختلفة، ويرجع ذلك إلىعدم مراعاة التوازن الجغرافي في استثمارات الخطط[٢]، ولعل كثرة القلاقل السياسية، ومطالبة الكثير من الجمهوريات بالاستقلال في الأزمة السياسية،التي حدثت بداية عام ١٩٩١م، والتي عصفت بالحكومة حتى قدمت استقالتها، ناهيك عن اندلاع الحرب الأهلية بين بعض الجمهوريات، في الربع الأخير من العام نفسه خير دليل على ذلك.

---

(١)- محمد حامد عبد الله، المرجع السابق، ص ١٣٤ .
- وانظر: سيد أحمد البواب، المرجع السابق، ص ٢١،١٩ .
(٢)- محمد حامد عبد الله، المرجع السابق، ص ١٣٤ .

المبحث الثالث

موقف الإسلام من أسلوب التخطيط الاشتراكي

يقف الإسلام موقفا واضحا من الاشتراكية، ومن أسلوب التخطيط فيها، على أن مجالنا هنا ليس التعرض لوجهة النظر الإسلامية في الاشتراكية كنظام اقتصادي، فذلك واضح ومعروف كتب حوله العديد من الكتب، وتصدى له العديد من الكتاب المسلمين، ولكن مجالنا هنا هو إيضاح وجهة النظر الإسلامية في التخطيط الاشتراكي، كأداة اقتصادي لتسيير الشئون الاقتصادية، وهذا المبحث يتصدى لذلك من خلال النقاط التالية:

١- المنطلق الأساسي في نقد فكرة التخطيط الاشتراكي -من وجهة النظر الإسلامية- هو الدعامة التي يقوم عليها وهي الملكية العامة[١]، ويعد هذا اختلافا عقائديا، إذ أن الإسلام لا يقر بتصفية الملكيات الخاصة أصلا، وهو الأمر الذي باشر به النظام الاشتراكي تبرير فلسفته، وإرساء دعائم التخطيط الشامل من خلالها، وفي نفس الوقت فإن الإسلام لا يرفض الملكية العامة، إذ أن في الإسلام ملكية عامة تتعلق بأشياء بذاتها، وهناك مجال رحب واسع يخص الملكية الفردية.

والأسانيد الشرعية في هذا المجال لا تقع تحت حصر، منها ما يتعلق بالملكية الخاصة مثل: قوله تعالى: *(خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها.. الآية)*[٢]. وقوله تعالى: *(ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن.. الآية)*[٣]. وقوله تعالى: *(للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن.. الآية)*[٤]. وقوله تعالى: *(الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار.. الآية)*[٥]. وقوله تعالى: *(أولم يروا أنا خلقنا لهم مما عملت أيدينا أنعاما فهم لها مالكون)*[٦]. وقوله تعالى: *(ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال

---

(١)- عباس العقاد، احمد عبد الغفور عطار، الشيوعية والإسلام، دار الأندلس: بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ، ص٨٩ . وانظر:
- صابر طعيمة، الفكر المادي في ميزان الإسلام، مكتبة المعارف: الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ، ص٩١
- لبيب سعيد، الشيوعية في موازين الإسلام، دار عكاظ: جدة، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ص٤٥ .

(٢)- سورة التوبة، من الآية رقم ١٠٣ .
(٣)- سورة الأنعام، من الآية رقم ١٥٢
(٤)- سورة النساء، من الآية رقم ٣٢ .
(٥)- سورة البقرة، من الآية رقم ٢٧٤ .
(٦)- سورة يس، الآية رقم ٧١ .

الناس بالإثم وأنتم تعلمون)*[١]. وقوله تعالى: (ياأيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم.. الآية)[٢]. وقوله صلى الله عليه وسلم: *(كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه... الحديث)*[٣]. وقوله صلى الله عليه وسلم: *(أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فمن قالها فقد عصم مني ماله ودمه ونفسه إلا بحقه، وحسابه على الله)*[٤]. فكل الآيات والأحاديث السابقة يستفاد منها ثبوت الملكية الخاصة وسواء كان ذلك المملوك عقارا أو منقولا، مع امكانية الانتفاع به والتصرف فيه حسب التعاليم الشرعية، لأن الإنسان مفطور على حب التملك، وحب المال لقوله تعالى: *(وإنه لحب الخير لشديد)*[٥]. وقوله صلى الله عليه وسلم: *(لو كان لابن آدم واديان من مال لا بتغى واديا ثالثا، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب، ويتوب الله على من تاب)*[٦]. وقوله تعالى: *(زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة والخيل المسومة والأنعام والحرث ذلك متاع الحياة الدنيا والله عنده حسن المآب)*[٧] [٨].

وفي صدد الملكية العامة والتي هي أصل محترم في الإسلام يقول صلى الله عليه وسلم: (المسلمون شركاء في ثلاث الماء والكلأ والنار)[٩]. فهذه الأشياء والتي تدل على مصادر الثروة المائية والطبيعية، ومصادر القوى المحركة تعتبر ملكية عامة في رأي معظم الفقهاء[١٠].

٢- أولوية التخطيط الاشتراكي قضت بأن يكون للصناعة الإنتاجية

---

(١)- سورة البقرة، من الآية رقم ١٨٨ .
(٢)- سورة النور، من الآية رقم ٢٧ .
(٣)- مسلم، صحيح مسلم، ج٤، ص١٩٨٦، كتاب البر والصلة، باب تحريم ظلم المسلم وخذله واحتقاره، مرجع سابق.
- أبو داود، سنن أبي داود، ج٥، ص ١٩٦، كتاب الأدب، باب الغيبة، حديث٤٨٨٢، مرجع سابق.
- الترمذي، سنن الترمذي، ج٣، ص ٢١٨، كتاب البر والصلة، باب ماجاء في شفقة المسلم على المسلم، حديث رقم ١٩٩٢، مرجع سابق.
(٤)- البخاري بحاشية السندي، ج١، ص١٣، كتاب الأيمان، باب فإن تابوا وأقاموا الصلاة... ، مرجع سابق.
- مسلم، صحيح مسلم، ج١، ص ٥١،٥٢، كتاب الأيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله.... ، حديث رقم ٢٠، مرجع سابق.
(٥)- سورة العاديات، الآية رقم ٨ .
(٦)- مسلم، صحيح مسلم، ج٢، ص ٧٢٥، كتاب الزكاة، باب لو أن لابن آدم واديان لا بتغى ثالثا، حديث رقم ١٠٤٨، مرجع سابق.
(٧)- سورة آل عمران، الآية رقم ١٤ .
(٨)- انظر: عبد الله المصلح، الملكية الخاصة في الشريعة الإسلامية، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية: القاهرة، بدون رقم طبعة أو تاريخ، لمزيد من الإيضاح.
(٩)- سبق تخريجه، ص ١٢، من هذه الرسالة.
(١٠)- انظر: عبد السلام العبادي، الملكية العامة في الشريعة الإسلامية، دار الأقصى: عمان، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ، لمزيد من الإيضاح.

الثقيلة مركز الصدارة ضمن سلم الأولويات المختلفة، وهذا يتنافى مع الأولويات التي يضعها الإسلام للإنتاج والتنمية وللتخطيط بصفة خاصة، إذ يجب أن تتوافر الخطط الاقتصادية للمجتمعات الإسلامية على إشباع الضروريات أولا، وهي كل ما يؤدي إلى حفظ الدين والبدن والعقل والمال والنسل حتى يستطيع الفرد النهوض بأعبائه تجاه خالقه ومجتمعه وأسرته، ولابد من توجيه طاقة المجتمع وبناء خططه لإشباعها في البداية، وهذا يشمل المنتجات الغذائية الأساسية، ومياه الشرب النقية، والتعليم والتربية الدينية، وإنتاج الملبوسات الملائمة لحفظ الجسم، وتوزيع المساكن المناسبة، والخدمات الصحية، ومتطلبات الأمن والدفاع، يلي ذلك الحاجيات؛ وهي الأشياء التي تيسر تحمل أعباء الحياة وواجباتها، كإنتاج الأغذية شبه الضرورية وإنتاج الملابس اللازمة لحسن المظهر، والمساكن الواسعة النظيفة، ووسائل المواصلات اللازمة، والتدريب والتوسع في التعليم والبحث العلمي يلي ذلك الكماليات، التي تحقق للمجتمع الرفاهية وتدخل البهجة والمتعة على الحياة الإنسانية في غير إسراف، ويدخل في ذلك إنشاء الحدائق العامة، ومصانع إنتاج العطور ولعب الأطفال ونحو ذلك[(١)].

٣- الظلم الشديد والقسوة التي مارسها الحكام، في بداية تنفيذ التخطيط، خاصة فيما يتعلق بتسخير العمال في روسيا، إذ أنه في عام ١٩٢٨م وفي بداية عهد التخطيط كان هناك ثلاثون ألف عامل سخرة، وعندما بدأ تنفيذ الخطة الأولى بدأت معسكرات العمل الجماعي الإجباري تمتليء بسرعة مذهلة، حتى أنه في عام ١٩٣٣، كان هناك ما يقرب من خمسة ملايين عامل، وبمرور الزمن واستمرار تطبيق الخطط الاقتصادية الواحدة تلو الاخرى، بلغ العدد ما يقرب من خمسة عشر مليونا، وفي البداية اقتصر موضوع السخرة على من يعادي الحكومة ونظامها الاقتصادي، إلى أن أصبح الامر عاديا بخوف الحكومة، من أن يصبح هؤلاء الأفراد خطرا عليها بمرور الأيام، واحتياجها إلى أعداد لا بأس بها من العمال، لتنفيذ بعض المشروعات في مناطق نائية، لا يمكن أن يذهب إليها العامل باختياره[(٢)].

---

(١)- الشاطبي، الموافقات، ج٢، ص٨، مرجع سابق. وانظر:
(١)- محمد عفر، التنمية الاقتصادية لدول العالم الإسلامي، ص٤٤، مرجع سابق
(٢)- سفر الحوالي، العلمانية، دار مكة: مكة، الطبعة الأولى، بدون رقم طبعة ١٣٩٦هـ، ص٩٦ .
- وانظر: عبد المنعم النمر، إسلام لا شيوعية، مكتبة غريب: القاهرة، بدون رقم =

ويقف الإسلام موقفا صريحا واضحا من تسخير الأفرادواستعبادهم وعدم إعطائهم حقوقهم كاملة، فظلم العمال أو تسخيرهم أو تشغيلهم بدون مقابل مرفوض، بقوله تعالى: *(ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البروالبحر..الآية)*[١].وقوله تعالى:*(ولا تبخسوا الناس أشياءهم ...الآية)*[٢]. ولقوله صلى الله عليه وسلم فيمايرويه عن رب العزة في الحديث القدسي: *(يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا)*[٣]. ولحث الرسول المتواصل على إعطاء العامل أجره قبل أن يجف عرقه، لقوله صلى الله عليه وسلم: *(اعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه)*[٤]. وقوله صلى الله عليه وسلم:*(ثلاثةأناخصمهم يوم القيامةرجل أعطىبي ثم غدر،ورجل باع حرا فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يوفه أجره)*[٥].

ويقول بعض الأئمة ومنهم ابن حزم:"العمل حرمة والحرمات قصاص، ومن حق العامل أن يقتص بمثل عمله"[٦]. بل أن تسخير العمال وعدم إعطائهم أجورهم وافية، يعد من قبيل بيع الحر وأكل ثمنه على رأي كثير من العلماء[٧].

وينطوي أسلوب السخرة والاستعباد بالضرورة على مصادرة حريات الأفراد واسترقاقهم، والنظر إلى الفرد على أنه مجرد ترس في آلة يقوم بوظيفة معينة، وحرمانه من أبسط الحقوق الطبيعية كحرية

=

طبعة ١٣٩٦هـ، ص ٩٦ .

(١)- سورة الإسراء، من الآية رقم ٧٠ .

(٢)- سورة الأعراف، من الآية رقم ٨٥ .

(٣)- الأحاديث القدسية، دارالكتاب العربي: بيروت، بدون رقم طبعة،١٩٨٢م، ص ٢٦٤، حديث رقم ٢٦٦ .

(٤)- ابن ماجة، سنن ابن ماجة، ج٤، ص١٩٩٤، كتاب البر والصلة، باب تحريم الظلم، حديث رقم ٢٤٤٣، مرجع سابق. وقد جزم الألباني بصحته. انظر:
- الألباني، إرواء الغليل، ج٥، ص ٣٤٦، حديث رقم ١٤٩٨، مرجع سابق.

(٥)- البخاري،صحيح البخاري،ج٣،ص٣٤٦،كتاب البيوع،باب إثم من باع حرا،مرجع سابق.
- ابن ماجه، سنن ابن ماجه، ج٥، ص٨١٦، كتاب الرهون، باب أجر الأجراء، حديث رقم٢١٥٠، مرجع سابق.

(٦)- ابن حزم، أبومحمد علي بن أحمد، المحلى، المكتب التجاري للطباعة: بيروت، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ج٨، ص ١٩١ . وانظر:
- مجلة المسلم المعاصر، مقال: عماد الدين خليل (الرؤية الإسلامية للماركسية في ضوء مفهوم العدل الاجتماعي) العدد السابع، ١٣٩٦هـ.

(٧)- ابن حجر، أحمد بن علي، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، دار الفكر:القاهرة، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ج٤، ص ٤١٧-٤١٨ . وانظر:
- البهي الخولي، الإسلام لاشيوعية ولارأسمالية، بدون ناشر،الطبعة الثانية، بدون تاريخ، ص ١٠٤ .

العمل، أو حرية التفكير، أو حرية العلم؛ إذ أن على الفرد في تلك الاقتصاديات أن يعمل،في مقابل الحصول على السكن والخدمات الدنيا، وحقه من الطعام والشراب فقط، لضمان بقائه حيا يساهم في العمل والإنتاج، ويقف الإسلام موقفا معارضا لهذا الاتجاه؛ إذ أن للفرد حريات متنوعة في الإسلام وفي حدود معينة فله الحرية الفكرية والإفصاح عن رأيه الصحيح البناء، فضلا عن حرية العمل والعلم.

وتبرز حرية التفكير في حث الإنسان، ودفعه للتأمل بقضايا الوجود، والتأمل فيما خلق الله سبحانه وتعالى كقوله سبحانه: *(أفلم ينظروا إلى السماء فوقهم كيف بنيناها،وزيناها وما لها من فروج)[١]. وقوله تعالى: *(فلينظر الإنسان مم خلق، خلق من ماء دافق)*[٢]. وقوله تعالى: *(فلينظر الإنسان إلى طعامه، أنا صببنا الماء صبا، ثم شققنا الأرض شقا)*[٣]. وأكثر من ذلك فقد ترك الإسلام الحرية للذين أنكروا الإيمان بالله، أو الذين اختلفوا معه في العقيدة فيقول تعالى: *(وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر...الآية)*[٤]. وقوله تعالى: *(ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن...الآية)*[٥][٦].

ونخلص مما سبق إلى أن أسلوب السخرة ومصادرة الحريات، الذي استخدم في بداية تطبيق التخطيط الاقتصادي الاشتراكي، وخلال مراحله المختلفة، لا يقره الإسلام لما فيه من الهمجية والوحشية واستغلال جهود الناس بالباطل، وتحت دعوى تفجير الإنتاج، وتحقيق التنمية، أو أي دعوى كانت.

٤- فلسفة التنمية الاقتصادية في الدول الاشتراكية تقوم في الأساس على وضع خطة اقتصادية شاملة ومركزية وملزمة، معتمدة على الملكية العامة لوسائل الإنتاج. والحقيقة غير ذلك، فتحقيق التنمية

---

(١)- سورة ق، الآية رقم ٦ .
(٢)- سورة الطارق، الآيتان رقم ٥،٦ .
(٣)- سورة عبس، الآيات ٢٤،٢٥،٢٦ .
(٤)- سورة الكهف، من الآية رقم ٢٩ .
(٥)- سورة العنكبوت، من الآية رقم ٤٦ .
(٦)- ابراهيم الطحاوي، المرجع السابق، ج٢، ص ١٠٦ . وانظر:
- أنور الجندي، هزيمة الشيوعية في عالم الإسلام،دار الاعتصام: القاهرة،بدون رقم طبعة أو تاريخ، ص ١١٩،١٢٠ .
- صبحي عبده، السلطة والحرية في النظام الإسلامي (دراسة مقارنة) دار الفكر العربي: القاهرة، بدون رقم طبعة أوتاريخ، ص ١٢٥ وما بعدها.

الاقتصادية لا يدرك بمجرد وضع خطة اقتصادية فقط، ولا يدرك بالآلات والماكنات والمعدات والحاسبات الإلكترونية ومعطيات التكنولوجيا الحديثة، إنها تتم في المقام الأول بالإرادة الذاتية للإنسان، فالإنسان هو الذي ينتج، وهو الذي يزيد الإنتاج كما ونوعا، وهو الذي يقف عقبة في طريقه إذا حرم من دوافعه الإنسانية ومن الحوافز المختلفة، فضلا عن أنه هو المستهلك والمنتج وقد سبق الإسلام إلى كل ذلك، فهو ينظر إلى الإنسان على أنه عنصر إنتاج وبناء يغرس فيه التعاليم الإسلامية الفاضلة وحب الناس[١]، لقوله تعالى: *(إنما المؤمنون إخوة ...الآية)*[٢]، وقوله تعالى:*(والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض...الآية)*[٣]، وقوله صلى الله عليه وسلم:*(لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه)*[٤]، وقوله صلى الله عليه وسلم:(*المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا)*[٥]، إلى غير ذلك من النصوص.

٥- إن الذي يقوم بتخطيط الاقتصاد ورسم السياسة العامة فيه فئة قليلة من المجتمع،وعلى غير دراية كافية باحتياجاته بطريقة مباشرة، وفي هذا إلغاء لمبدأ المشاورة الذي أقره الإسلام، والذي يقضي بمشاورة الأفراد في الأمور التي تمس مصالحهم بصفة خاصة، حتى تعبر الخطة عن الواقع وتعكس تصور المجتمع برمته أو أغلب فئاته لقوله تعالى: *(فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفرلهم وشاورهم في الأمر ...الآية)[٦]. وقوله تعالى:*(وأمرهم شورى بينهم...الآية)*[٧].

٦- في كثير من الأحيان، قد لا تؤدي الخطة الاقتصادية في

---

(١)- يوسف القرضاوي، الحلول المستوردة، مؤسسة الرسالة: بيروت، الطبعة التاسعة، ١٤٠٣ هـ، ص ٢٩١ . وانظر:
- محمد البهي، تهافت الفكر المادي التاريخي بين النظرية والتطبيق،دارالفكر: بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٠م، ص ٧٦ .
- محمد الغزالي، الإسلام في وجه الزحف الأحمر، دارالمنار الإسلامي:القاهرة، الطبعة السادسة، ١٣٩٦هـ، ص ٦١ .

(٢)- سورة الحجرات، من الآية رقم ١٠ .

(٣)- سورة التوبة، من الآية رقم ٧١ .

(٤)- البخاري بحاشية السندي، ج١، ص ١٢، كتاب الإيمان،باب أن من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه، مرجع سابق.
- مسلم، صحيح مسلم، ج١، ص ٦٦، كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من خصال الإيمان أن يحب لأخيه المسلم ما يحب لنفسه، حديث رقم ٤٥، مرجع سابق.

(٥)- سبق تخريجه، ص ٧٣ من هذه الرسالة.

(٦)- سورة آل عمران، من الآية رقم ١٥٩ .

(٧)- سورة الشورى، من الآية رقم ٣٨ .

المجتمعات الاشتراكية، إلى تحقيق أهدافها بالكامل ويترتب على ذلك ضياع الجهود والأموال، والاستخدام السيء للموارد الاقتصادية في المجتمع، وعدم استخدامها فيما خلقت له، والإسلام ينهى عن إضاعة المال، وسوءاستغلال المواردأو تبديدها لقوله تعالى:*(إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفورا)*[١]. وفي الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: *(نهى عن قيل وقال وكثرة السؤال وإضاعة المال)*[٢].

وعليه فإن الإسلام يحث على أن يختار لاستثمار الاموال أفضل السبل والمسالك الاستثمارية، وأكثرها فائدة للمجتمع وبالشكل الذي يسد حاجات الأمة، لقوله صلى الله عليه وسلم: *(إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه)*[٣]، والإتقان مطلوب في جميع الأعمال حتى في توجيه رأس المال الوجهة الصحيحة، لسد حاجات الفرد والدولة في نظر الإسلام.

٧- يعتمد تطبيق أسلوب التخطيط الاشتراكي، على التدخل المطلق للدولة في الشئون الاقتصادية، والإسلام يرفض ذلك، لأنه يرى أن الحرية الاقتصادية هي الأصل، ولكنها حرية اقتصادية مقيدة، لا تؤدي إلى إهدار حقوق الآخرين، أو تمكن صاحب الحق من التعسف في استعمال حقه، وهي كذلك حرية اقتصادية مقيدة لأنها تجمع بين مصلحة الفرد والمجتمع في إطار من الأخوة والتعاون، لقوله تعالى: *(إنما المؤمنون إخوة...الآية)*[٤]، وقوله سبحانه:*(والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض...الآية)*[٥]، وقوله تعالى: *(وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان...الآية)*[٦]، وقول الرسول صلى الله عليه وسلم:*(المسلم أخوالمسلم لا يظلمه ولا يسلمه، من كان في حاجة أخيه، كان الله في حاجته، ومن فرج عن مسلم كربة، فرج الله عنه بهاكربةمن كرب يوم القيامة،ومن ستر مسلما ستره الله يوم القيامة)*[٧]. وقوله صلى الله عليه وسلم: *(المؤمن للمؤمن

---

(١)- سورة الإسراء، الآية رقم ٢٧ .
(٢)- البخاري بحاشية السندي، ج٤، ص ١٢٤، كتاب الرقاق،باب ما يكره من قيل وقال، وفي ج٢، ص ٥٩، كتاب الاستقراض، باب ما ينهى من إضاعة المال،مرجع سابق.
(٣)- سبق تخريجه، ص٢٣ من هذه الرسالة .
(٤)- سورة الحجرات، من الآية رقم ١٠ .
(٥)- سورة التوبة، من الآية رقم ٧١ .
(٦)- سورة المائدة، من الآية رقم ٢ .
(٧)- مسلم، صحيح مسلم، ج٤،ص١٩٨٦،كتاب البر والصلة،باب تحريم ظلم المسلم وخذله=

كالبنيان يشد بعضه بعضا)*[١].

وتدل الآيات والأحاديث السابقة، على تكامل دور الفرد والدولة، في تحقيق مصالح المجتمع، بأن يكون نشاط الفرد نافعا له ولمجتمعه، ولا يبالغ في تقدير مصالحه الشخصية، الأمر الذي يؤدي إلى الأضرار بالمجتمع؛ فإذا تعارضت المصلحتان قدمت مصلحة المجتمع على المصلحة الخاصة عملا بالقاعدة الفقهية: "يتحمل الضرر الخاص لدفع ضرر عام"[٢].

فإذا حدث عن الحرية تجاوزات معينة، جاز لولي الأمر أن يتدخل لإصلاح الخلل أو تعديله، اعتمادا على عدد من النصوص القرآنية، والأحاديث النبوية، والآثار، والقواعد الفقهية، في هذا المجال كإمكانية التسعير، أو فرض ضرائب جديدة، عندما تحتاج الدولة الإسلامية إليها[٣]، على ما سنفصله لاحقا.

٨- يتم تحديد أسعار السلع والخدمات، في الاقتصاديات الاشتراكية بقرارات إدارية، تصدر عن السلطة المركزية المسئولة عن أمور التخطيط، ومن المعلوم أن الإسلام يعارض ذلك؛ لحديث أنس رضي الله عنه قال: غلا السعر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا: يا رسول الله لو سعرت فقال: *(إن الله هو القابض الباسط الرازق المسعر، وإني لأرجو أن ألقى الله، ولا يطلبني أحد بمظلمة ظلمتها إياه في دم ولا مال)*[٤]، وما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: جاء رجل فقال يا رسول الله سعر فقال: *(بل ادعوا الله) ثم جاء آخر فقال: يا رسول الله سعر فقال: (بل الله يخفض ويرفع)*[٥].

وقد علق الشافعي رحمه الله في الأم على ذلك بقوله: "الناس مسلطون على أموالهم، ليس لأحد أن يأخذها، أو شيئا منها بغير طيب أنفسهم، إلا في المواضع التي تلزمهم، وهذا ليس منها"[٦]. ويتفق

=

واحتقاره، حديث رقم ٢٥٦٤، مرجع سابق.

(١)- سبق تخريجه، ص٧٣ من هذه الرسالة.

(٢)- ابن نجيم، الأشباه والنظائر، ص ٨٧، مرجع سابق.

(٣)- انظر: عبدالسلام العبادي، المرجع السابق، ج٢، ص٢٨٤ ومابعدها، وص٣٠١ ومابعدها.
- فتحي الدريني، الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده، مؤسسة الرسالة: بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ، ص ٢١٩ وما بعدها.

(٤)- سبق تخريجه، ص ١٧ من هذه الرسالة.

(٥)- أبو داود، سنن أبي داود، ج٣، ص ٧٣١، كتاب البيوع والإجارات، باب في التسعير، حديث رقم ٣٤٥٠، مرجع سابق.
- الشوكاني، نيل الاوطار، باب النهي عن التسعير، ج٥، ص ٢٤٨، مرجع سابق.

(٦)- المزني على هامش الأم، ج٨، ص ٩٢، مرجع سابق.

معه أيضا الإمام ابن حزم حيث يقول: " لا يجوز البيع على الرقم، ولا أن يغر أحدا بما يرقم على سلعته لكن يسوم، ويبين الزيادة، التي يطلب على قيمة ما يبيع ويقول: إن طابت نفسك بهذا وإلا فدع"[١].
ويفصل الدمشقي-الشافعي-الحكم في التسعير بقوله: "يحرم التسعير عند أبي حنيفة والشافعي، وعن مالك أنه إذا خالف واحد من أهل السوق، بزيادة أو نقصان يقال له: إما أن تبيع بسعر أهل السوق، أو تنعزل عنهم، فإن سعر السلطان على الناس، فباع الرجل متاعه وهو لا يريد بيعه بذلك كان مكرها، وقال أبو حنيفة: إكراه السلطان يمنع صحة البيع وإكراه غيره لا يمنع"[٢].

ويرى الماوردي: "أنه لا يجوز أن يسعر على الناس الأقوات ولا غيرها في رخص أو غلاء، وأجاز مالك هذا التسعير في الغلاء فقط"[٣].
وعلل الشوكاني تحريم التسعير: "بأنه مظلمة والناس مسلطون على أموالهم، والتسعير حجر عليهم، والإمام مأمور برعاية مصلحة المسلمين، وليس نظره في مصلحة المشتري برخص الثمن أولى من نظره في مصلحة البائع بتوفير الثمن، فإذا تقابل الأمران وجب تمكين الفريقين من الاجتهاد لأنفسهم، وإلزام صاحب السلعة أن يبيع بما لا يرضى مناف لقوله تعالى: *(إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم... الآية)*[٤]، وإلى هذا ذهب جمهور العلماء، وروي عن مالك أنه يجوز للإمام التسعير"[٥].

حاصل الأمر أن التسعير الجبري بقرارات إدارية، كما هو حال الكثير من الدول الاشتراكية، لا يجوز في رأي عامة الفقهاء، وليس معنى هذا أنه ليس لولي الأمر التدخل في الأسعار بل أن له ذلك عند بعض الفقهاء، ولكن في حالات معينة وبشروط محددة هي:
أ- الاحتكار: لما يحتاج إليه الناس لحديث النبي صلى الله عليه وسلم: *(لا يحتكر إلا خاطيء)*[٦]، والمحتكر هو الذي يعمد إلى شراء

---

(١)- ابن حزم، المحلى، ج٩، ص ١٥، مسألة رقم ١٥١٦، مرجع سابق.
(٢)- الدمشقي، أبوعبد الله محمد بن عبد الرحمن، رحمة الأمة في اختلاف الأئمة، طبع على نفقة أمير دولة قطر،١٤٠١هـ، عني بطبعه عبد الله الأنصاري، ١٨٣ .
(٣)- الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٢٥٦، مرجع سابق.
(٤)- سورة النساء، من الآية رقم ٢٩ .
(٥)- الشوكاني، نيل الأوطار، ج٥، ص ٢٤٨، مرجع سابق.
(٦)- مسلم، صحيح مسلم، ج٣،ص١٢٢٨،كتاب المساقاة،باب تحريم الاحتكار في الأقوات،=

ما يحتاج إليه الناس من الطعام فيحبسه عنهم، لرفع سعره عليهم،وهو ظالم للخلق المشترين، ولهذا كان لولي الأمر عند حدوث ضائقة ناتجة عن احتكار، أن يكره الناس على بيع ما عندهم بقيمة المثل(١).

ب- حاجة الناس إلى السلعة: لأن ظهور الحاجة مظنة لاستغلال البائعين، فلا بد من الاحتياط لذلك عن طريق التسعير وفي ذلك يقول ابن تيمية: "لولي الامر أن يكره الناس، على بيع ما عندهم بقيمة المثل، عند ضرورة الناس إليه، مثل من عنده طعام لا يحتاج إليه، والناس في مخمصة أو حرب، فإنه يجبر على بيعه للناس بقيمة المثل. ولهذا قال الفقهاء من اضطر إلى طعام الغير،أخذه منه بغير اختياره بقيمة مثله،ولو امتنع من بيعه بأكثر من سعره لم يستحق إلا سعره"(٢).

ج- حالة الحصر: يقول ابن تيمية: "وأبلغ من هذا أن يكون الناس قد التزموا، أن لا يبيع الطعام أو غيره، إلا أناس معروفون، لا تباع تلك السلع إلا لهم، ثم يبيعونها هم، فلو باع غيرهم ذلك منع إما ظلما لوظيفة تؤخذ من البائع، أو غير ظلم لما في ذلك من الفساد، فهنا يجب التسعير بحيث لا يبيعون إلا بقيمة المثل، ولا يشترون أموال الناس، إلا بقيمة المثل بلا خلاف بين أحد من العلماء"(٣).

د- تواطؤ البائعين: من الحالات التي جوز ابن تيمية فيها التسعير أيضا، تواطؤ البائعين وتآمرهم طمعا في رفع أسعار السلع، وبالتالي حصولهم على الأرباح الفاحشة وفي هذا يقول: "ولهذا منع غير واحد من العلماء كأبي حنيفة وأصحابه،القسام الذين يقسمون العقار وغيره بالأجر أن يشتركوا،فإنهم إذا اشتركوا والناس محتاجون إليهم أغلوا عليهم الأجر، فمنع البائعين الذين تواطئوا على أن لا يبيعوا إلا بثمن قدروه أولى، وكذلك منع المشترين إذا تواطئوا على أن يشتركوا فيما يشتريه أحدهم، حتى يهضموا سلع الناس أولى"(٤).

=

حديث رقم ١٢٩، مرجع سابق.

(١)- ابن تيمية، الحسبة، ص٢٣، مرجع سابق. وانظر:
- محمد المبارك،آراء ابن تيمية في الدولة ومدى تدخلها في المجال الاقتصادي، دار الفكر: بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٧٠م، ص ١٠٩ .
- البشري الشوربجي، التسعير في الإسلام،بدون ناشر أو رقم طبعة،١٣٩٣هـ،ص١٠٤ .

(٢)،(٣)- ابن تيمية، الحسبة، ص ٢٣، ص ٢٤، مرجع سابق.

(٤)- المرجع نفسه، ص ٢٦ . وانظر:
- محمد المبارك، المرجع السابق، ص ١١٠ .

الفصل الثالث

نماذج من التجارب الرأسمالية في التخطيط
وموقف الإسلام منها

المبحث الأول : عرض تاريخي للتخطيط في
الدول الرأسمالية وأسلوبه .
المبحث الثاني : إطار التخطيط في فرنسا
وتقويمه .
المبحث الثالث : عرض تاريخي للتخطيط في
الدول النامية وأسلوبه .
المبحث الرابع : إطار التخطيط في كوريا
الجنوبية
وتقويمه .
المبحث الخامس : موقف الإسلام من أسلوب
التخطيط الرأسمالي .

الفصل الثالث

نماذج من التجارب الرأسمالية في التخطيط وموقف الإسلام منها

للتخطيط في الدول الرأسمالية أسلوب، يختلف عن ذلك الذي سبق التعرض له في الدول الاشتراكية، سواء أنظرنا إليه من حيث الأدوات أو الوسائل أو الغايات، فضلا عن كون معظم دول العالم الثالث تطبق النظام الرأسمالي عامة وأسلوب التخطيط فيه بصفة خاصة، لتوافقه -إلى حد كبير- مع مراحل نموها، وطبيعة المشكلات التي تعترض سبيلها.

ويهدف هذا الفصل إلى دراسة تاريخ التخطيط وأسلوبه وبعض تجاربه في الدول الرأسمالية عامة، سواء المتقدمة منها أو النامية، وتقويمها، ومن ثم إبراز موقف الإسلام من تلك التجارب.
وقد وقع الاختيار على كل من فرنسا كدولة متقدمة، وكوريا الجنوبية كدولة رأسمالية نامية، وسيتم معالجة وتحليل ما سبق من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول

عرض تاريخي للتخطيط في الدول الرأسمالية ولأسلوبه

سنتحدث من خلال هذا المبحث عن نقطتين أساسيتين،تتعرض الأولى منها إلى العرض التاريخي للتخطيط في الدول الرأسمالية- المتقدمة عموما-، ثم نتحدث في النقطة الثانية عن أسلوب التخطيط المتبع في تلك الدول.

المطلب الأول

عرض تاريخي للتخطيط في الدول الرأسمالية

أخذت معظم الدول الرأسمالية بأسلوب التخطيط للتنمية، تحت مسميات مختلفة، كنوع من عدم إظهار الولاء للاشتراكية، وأيا كانت المسميات فإن تلك البرامج أو المشروعات، ما هي في الأساس إلا منهج أو آخر من مناهج التخطيط وطرائقه المختلفة، سواء كانت للدولة أو لقطاع من القطاعات أو لإقليم من الأقاليم، فهي تخطيط للتنمية الاقتصادية، وتحسين لمعدلات نموها، ورفع لكفاءة الاقتصاد القومي، وبالتالي تحقيق الرفاهية الاقتصادية للأفراد[١].

ولم تبدأ الدول الرأسمالية في انتهاج التخطيط إلا بمجيء الأزمات والطوارىء، وقد تجلى ذلك في أزمة الكساد العالمي التي حدثت في الثلاثينات (١٩٢٩-١٩٣٢م)، مما حدا بالمسئولين إلى الاستعاضة جزئيا عن أسلوب الحرية الاقتصادية، بأسلوب البرمجة الاقتصادية كأسلوب لإدارة الحياة الاقتصادية[٢].

على أن أساس التخطيط الرأسمالي وجوهره، لم يبرز إلا من خلال الآراء التي تبناها "جون ماينارد كينز"، فيما يتصل بأن فكرة البطالة المزمنة، تنتج من الإفراط في الادخار،مع تدني الكفاية الحدية لرأس المال، وتضاؤل فرص الاستثمار وهذا يعني بلوغ الدخل القومي مستويات توازنية دون مستوى التوظف الكامل، مما جعله ينادي بتدخل الدولة في الحياة

---

(١)- كاظم العطار، المرجع السابق، ص ٦١ .

(٢)- بتلهيم، شارل، التخطيط والتنمية، ترجمة: اسماعيل صبري عبد الله، دار المعارف: القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٦٩م، ص ١٧ . وانظر:
- الفونس عزيز،البرمجة والتخطيط، مقال بمجلة مصر المعاصرة،أكتوبر١٩٧٠م،ص٥ .

الاقتصادية لتصحيح هذه الأوضاع، فكان لأفكار كينز أثر كبير في اتباع بعض الدول أسلوب التخطيط الاقتصادي مثل (ايطاليا وبريطانيا) [١].

وبالرغم من ذلك فإنه حتى الحرب العالمية الثانية ،لم تكن هناك محاولات جادة لاتباع أسلوب التخطيط في الاقتصاديات الرأسمالية، فيما عدا انجلترا وبمجرد انتهاء الحرب حدث تحول كبير في السياسات الاقتصادية، لبعض الدول الرأسمالية، تعطي للدولة حظا أكبر في زيادة التدخل في الشئون الاقتصادية، وخاصة في الدول التي دمرتها الحرب، كأسلوب أساسي في إعادة ترميم الجهاز الإنتاجي في تلك الدول، حتى أن الولايات المتحدة، التي وقع على عاتقها ترميم الجهاز الإنتاجي، في دول أوربا الغربية بعد الحرب الثانية (وفقا لمشروع مارشال) اشترطت أن تقوم الدول التي ستحصل على هذه المعونة، بإجراء تخطيط اقتصادي، يغطي جميع قطاعاتها الاقتصادية المختلفة [٢].

ولهذا اتجه الكثير من الدول الرأسمالية إلى اتباع أسلوب التخطيط الاقتصادي، فقد اتبعته بريطانيا في عام ١٩٤٥م في عهد حكومة العمال، واستمر الوضع على هذا الحال حتى عام ١٩٧٠م عندما عاد المحافظون إلى الحكم، كما أن فرنسا تبنت أسلوب التخطيط عام ١٩٤٧م، أما النرويج فإنه يجري ومنذ عام ١٩٤٧م عمل خطط خاصة بالأجل المتوسط، وتمتلك اليابان جهازا للتخطيط ومجلسا للأمور الاقتصادية منذ عام١٩٥٣م، ويشبه التخطيط في اليابان التخطيط الفرنسي -إلى حد ما-، كما تبنته ايطاليا عندما أصدرت خطة لتطوير الجنوب الإيطالي لأول مرة في عام ١٩٥٥م، واتبعته بلجيكا أيضا في عام ١٩٥٩م، وفي هولندا نجحت برامجها منذ الحرب الثانية، في تحقيق نمو اقتصادي متوازن، فأعدت عام ١٩٦٣م خططا خمسية، عن طريق مكتب التخطيط المركزي، وتمتلك بعض الدول المتقدمة في الوقت

---

(١)- حسين عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ص ٦٤، مرجع سابق. وانظر:
- محمد عجمية وآخرون، المرجع السابق، ص ٢٥٤ .

(٢)- New Encyclapaedia Britannica, OP.CIT, V 17, P 926
- وانظر للاستزادة: زكي شافعي، التنمية الاقتصادية (الكتاب الثاني)، ص٢٥، مرجع سابق.
- العطار، المرجع السابق، ص ٦٤ .
- حسين عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ص ٦٥، مرجع سابق.

الحاضر مشاريع معينة،يجري تطبيقها وتنفيذها ككندا منذ عام ١٩٦٤م، عندما أنشىء المجلس الاقتصادي، أما في المانيا الديموقراطية فترفض إلى الآن التطرق لفكرة التخطيط، وتستخدم أسلوب البرمجة القطاعية (١).

المطلب الثاني

أسلوب التخطيط الرأسمالي

تعتمد اقتصاديات الدول الرأسمالية، على المشروع الخاص، في تسيير اقتصادها، ولذلك فإن تخطيطها يعتمد جزئيا على قوى السوق، ولا يعني ذلك ضآلة الدور الاقتصادي للدولة؛ فهي تضطلع بعدد من المهام، خاصة في أوقات الأزمات والطوارئ، مما يعني التقليل من الدور الذي يقوم به جهاز الأسعار جزئيا (٢).

إن الرأسمالية المعاصرة لم تعد رأسمالية حرة تماما، فالدولة تتدخل بشكل واسع في توجيه النشاط الاقتصادي، فهي تنسق بين القرارات الخاصة وتنظمها، ولا تؤثر في قوى السوق، فتحدد أسعار بيع بعض منتجاتها من قطاعها العام، وتحدد أسعار بعض السلع والخدمات، التي يتضامن فيها القطاع العام مع القطاع الخاص، على هدي من قوى السوق (٣)، وأكثر من ذلك أن الدولة تقوم بالتأثير في نظام الأسعار ككل، عن طريق السياسات النقدية والمالية والضريبية، أما بقية الأسعار فتتحدد بقرارات عدد كبير من البائعين والمشترين؛ أي عن طريق المجموع الكلي لتصرفات الأفراد، وهو أمر يشكل أساس التخطيط في الرأسمالية.

وتأسيسا على ما سبق نستطيع تقسيم أسلوب التخطيط في الرأسمالية إلى نوعين:

أ- التخطيط الإنمائي: ويستهدف النهوض ببعض القطاعات الاقتصادية، كالزراعة أو الصناعة أو الخدمت، وترك بقية القطاعات بدون تخطيط.

---

(١)- New Encyclapaedia, Britannica, OP.CIT, V17, P.925.
- وانظر: كير، كي، المرجع السابق، ص ٥٨-٥٩ .
(٢)- هالم، جورج، المرجع السابق، ص ٣٠ .
(٣)- فاروق حسين، المرجع السابق، ص ٥٤،٥٥ .

وقد انتهج كثير من الدول الرأسمالية أسلوبا لا يبعد كثير عنه؛ هو التخطيط التأشيري؛ الذي يعمل على وضع خطة اقتصادية شاملة لجميع القطاعات، ثم تصدر هذه الخطة إلى القطاعات المختلفة كل في مجال عمله، غير أنها لا تكون ملزمة، بل يكون التنفيذ اختياريا، وتستخدم الدولة في سبيل بلوغ الخطة أهدافها عددا من السياسات المباشرة، كمنح المساعدات المالية، وتقديم التسهيلات المختلفة، في مجال المشروعات التي توليها الخطة أهمية خاصة، فضلا عن استخدام أدوات السياسة الاقتصادية، وقد تلجأ الحكومة في الأحوال الاضطرارية، إلى استخدام أساليب مباشرة، كإصدار التوجيهات المباشرة للمنتجين مثلا [١]؛ أي أن هذا الأسلوب يشمل بعض أنواع التخطيط القطاعي والشامل، ولضمان نجاح هذا الأسلوب من أساليب التخطيط تستخدم حكومات الدول الرأسمالية ثلاث سياسات هي[٢]:

- السياسة الاستثمارية: فإذا كان هدف المخطط زيادة معدل الاستثمار عن المعدل السائد، فإن الحكومة تستخدم وسائل غير مباشرة لتحقيق هذا الهدف، في مقدمتها تقييد الاستهلاك لرفع معدلات الادخار، أو تحقيق فائض في الميزانية العامة يستخدم كمدخرات، وقد لا تفي المدخرات المحلية سواء أكانت من القطاع العائلي أو الخاص أو الحكومي، وسواء أكانت اختيارية أو إجبارية مما يضطر الدولة إلى الحصول على التمويل اللازم، من الدول الخارجية في شكل تسهيلات أو قروض.

- السياسة الضريبية: وذلك لتوجيه كل من الاستهلاك والادخار والاستثمار وحماية المنتجات المحلية، حيث تتخذ كأداة للتأثير على الاستهلاك والادخار، لكونها تقتطع جزءا من الدخول بما يقلل الاستهلاك ويزيد من الادخار (الإجباري)، وهي إن كانت غير مباشرة إلا أنها تنقص الاستهلاك الخاص في مجموعه، كما تعمل الضرائب المباشرة التصاعدية، إلى إضعاف قدرة بعض الطبقات على الادخار فتضعف المقدرة على الادخار الخاص، كما أن الضريبة النسبية تعمل

---

(١)،(٢)- حسين عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ص١٠٤،ص١١١، مرجع سابق. وانظر:
- عادل حشيش، الاقتصاد السياسي، ص ٣١٩، مرجع سابق.
- مبارك حجير، المرجع السابق، ص ١٤١ .

على اضعاف استهلاك الطبقات الفقيرة، وتقلل نسبيا من ادخار الطبقات الغنية. وتمارس الضرائب أيضا تأثيرا على الاستثمار، ويتمثل في استخدامها كأداة فنية لتعبئة الموارد المالية اللازمة، وضخها في أوجه الاستثمار المختلفة، بزيادة العبء الضريبي على قطاعات معينة للحد من الاستثمار فيها، أو تقديم الحوافز الضريبية للبعض الآخر منها، لتشجيع ذلك النوع من الاستثمارات[(١)(٢)]، فضلا عن أن الضرائب تستخدم لحماية المنتجات المحلية، كأن يضع الجهاز الضريبي سياسة للضرائب الجمركية، من شأنها استبعاد منافسة المنتجات الأجنبية، برفع مظلة الحماية الجمركية على السلع الخارجية المماثلة لتلك المصنعة داخليا، أو اتباع نظام حصص الاستيراد أو التراخيص، ومنع تصدير بعض المواد الخام والسلع الضرورية، اللازمة لتطوير الصناعة المحلية[(٣)].

- <u>سياسة زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي</u>: وهي من أبرز مزايا التخطيط الرأسمالي، والتي لا تتوفر كثيرا في التخطيط الاشتراكي، لأن الدولة تستخدم سلطاتها، في نقل المواد بين الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي،ويعول عليها الكثير من الاقتصاديين ك"آرثرلويس"، وتحقيقها كما يرى ليس بالأمر اليسير، إذ لو توفرت هذه المرونة لما كان هناك حاجةفي الأساس إلى اتباع نظام التراخيص أو ما عداه، ولما حدث عجز يذكر في بعض المواد والسلع، ويرى الأستاذ لويس لتوفير تلك المرونة، زيادة أسلوب التخطيط القطاعي، كتخطيط وتدريب العمل للحصول على قوة العمل اللازمة وزيادة المهارات المختلفة، وتخطيط الاجور، وتخطيط الصناعة مع التركيز على التوطن الصناعي، إلى غير ذلك من أنواع التخطيط القطاعي.

ب- <u>التخطيط التصحيحي (العلاجي)</u>: ليس ما سبق هو الأسلوب الوحيد للتخطيط الرأسمالي؛ إذ أن هناك تخطيطا تقويميا يستخدم في تلك

---

(١)- عبد الحميد القاضي، اقتصاديات المالية العامة، دار الجامعات المصرية: الاسكندرية، بدون رقم طبعة، ١٩٧٦م، ص ١٤٦ إلى ١٥٠ .

(٢)- للمزيد من التفصيل حول آثار الضرائب على النشاط الاقتصادي، <u>انظر</u>:
- رفعت المحجوب، المالية العامة،دار النهضة العربية: القاهرة، الطبعة الأولى،١٩٦٨م.
- السيد عبد المولى، المالية العامة، دار الفكر العربي: القاهرة، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.

(٣)- حسين عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ص ١١٢، مرجع سابق.

الاقتصاديات، هدفه محاولة الدولة تصحيح بعض الاتجاهات غير المرغوب فيها، والتي حدثت في الاقتصاد القومي، وتصحيح الاختلالات الناشئة عن الموجات التضخمية أو الانكماشية[١].

فإذا تعرض الاقتصاد -مثلا- إلى أزمة كساد، تدخلت الدولة فورا بوضع الخطط الملائمة لتجاوز تلك الأزمة، فتخطط لزيادة الاستهلاك العام والخاص، كما تخطط للتوسع في الاستثمار العام والخاص، ويمكن العمل على زيادة الاستهلاك عن طريق النظر في إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة في المجتمع، وعن طريق فرض ضرائب تصاعدية على أصحاب الدخول العالية، وتوجيه هذه الزيادات إلى أصحاب الدخوّل المنخفضة، في شكل إعانات أو إنفاق على الخدمات التعليمية أو الصحية، أو إعادة توزيع الدخل، بزيادة نصيب الأجور في الدخل القومي؛ أي تحويل الدخول من الأفراد الذين يعتمدون على عوائد عناصر الإنتاج، أو ما يسمى بالتوزيع الوظائفي، إلى الأشخاص الذين يعتمدون على أعمالهم، أو ما يسمى بالتوزيع الشخصي، أو بمنح التسهيلات الائتمانية لشراء السلع الاستهلاكية المعمرة، وهذا التخطيط التقويمي يعمل على زيادة الاستهلاك النهائي[٢].

أما زيادة الاستثمارات في وقت الكساد، فيمكن التخطيط لتجاوزها عن طريق خفض أسعار الفائدة، وتخفيض معدلات الضرائب، واتباع عدد من الأساليب التشجيعية والحوافز للمشروعات الخاصة، لقيامها بالدور المطلوب منها في تنفيذ الخطط التصحيحية، وزيادة الاستثمارات والمشروعات التي تقوم بها الدولة في المجال الاقتصادي، وبهذا تستطيع الدولة تجاوز حالة الكساد[٣].

أما إذا تعرضت الدولة لأزمة تضخم -مثلا-، عالجت ذلك من خلال التخطيط بتقييد الأسباب والعوامل التي أدت إلى التضخم، حيث يوضع عدد من الخطط والحلول، في مقدمتها تخفيض الميل إلى الاستهلاك عن طريق فرض الضرائب على الاستهلاك، وزيادة المدخرات وخاصة

---

(١)- فلليتو، فينشرو، الفكر الاقتصادي الحديث، ترجمة: محمد إبراهيم، مراجعة: عبد الأحد جمال الدين، الدار المصرية للتأليف والترجمة: بدون رقم طبعة، ١٩٦٣م، ص١٨ .

(٢)، (٣)- حسين عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ص١٠٧، ص١٠٧، مرجع سابق. وانظر:
- مبارك حجير، ص ١٤٥، ص١٤٦، مرجع سابق.

الاختيارية، وكذا تخفيض الإنفاق الحكومي على المشروعات المختلفة، وتضييق نطاقه بقصره على الاوجه الضرورية، أو الحد من الاستثمارات الجديدة إلا وفقا لأولويات وشروط معينة، وبذا تستطيع الدولة المساهمة بجزء كبير في حل مشكلة التضخم أيضا[١].

ولا يتوقف أثر هذا النوع من التخطيط على توجيه دفة النشاط الاقتصادي في حالتي التضخم والكساد، وإنما يتعداه إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة، من زراعة وصناعة وخدمات، ومحاولة علاج الاختلالات التي تظهر بها.

حاصل الامر أن التخطيط الإنمائي، والتخطيط التصحيحي؛ يمثلان في الأساس صورة التخطيط الاقتصادي الذي تتبناه الدول الرأسمالية في العصر الحاضر، وعدم اعتمادها على مبدأ الحرية الاقتصادية في صورته التقليدية، أو الاعتقاد في التوازن التلقائي للأمور الاقتصادية عن طريق جهاز الثمن، فالأمور الاقتصادية لابد وأن تخضع لأسلوب من أساليب التخطيط[٢].

---

(١)- حسين عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ص ١٠٨، مرجع سابق.
(٢)- حامد ربيع، الاقتصاد والمجتمع، وكالة المطبوعات: الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٧٣م، ص ١٦٢ . وانظر:
- فاروق حسين، المرجع السابق، ص ٥٦ .
- عبد الوهاب الأمين، المرجع السابق، ص ٥٩ .

المبحث الثاني

إطار التخطيط في فرنسا وتقويمه

بعد عرض بدايات التخطيط في الرأسمالية، عموما والتعرف على أسلوب التخطيط الاقتصادي في تلك الدول، يستلزم الأمر دراسة تجارب فعلية لتطبيق الأسلوب الرأسمالي في التخطيط، وقد وقع اختيارنا على فرنسا لعدد من الأسباب في مقدمتها، أن أسلوب التخطيط الفرنسي يعد نموذجا كافيا للتعرف بصورة دقيقة، على أسلوب التخطيط في الرأسمالية عموما، نظرا لأن التخطيط الفرنسي، هو تخطيط تأشيري يلائم بصورة جيدة، تلك الدول التي تعتمد اقتصادياتها على المشروع الخاص، فضلا عن أن كثيرا من الدول الرأسمالية وغيرها من الدول، خاصة تلك الناطقة بالفرنسية تحذو حذوها.

وستتم مناقشة ذلك من خلال مطلبين يحلل الأول الخطط الاقتصادية الفرنسية، بينما يتصدى الثاني إلى تقويم أسلوب التخطيط في فرنسا.

المطلب الأول

الخطط الاقتصادية في فرنسا

تمر الخطة الاقتصادية في فرنسا حتى اقرارها بثلاث مراحل فنية، تختص الأولى بتغطية السنة التي تسبق عملية تحضير الخطة، ويشترك فيها لجنة التخطيط القومي (المفوضية العامة)، وقسم الدراسات الاقتصادية والمالية، فتعد بالتالي الأهداف والتوقعات، وتحدد الشروط وظروف التطور الاقتصادي، ثم في مرحلة ثانية، تقوم اللجان المختصة بدراسة هذه الأهداف ضمن الإطار العام، الذي تحدده السياسة العامة والتأكد من سلامتها، وعدم تعارضها مع الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية، معتمدة في ذلك على البيانات والمعلومات الاقتصادية التي تعبر عن الواقع الاقتصادي كما هو، بينما يتم في مرحلة ثالثة كتابة الخطة كتابة نهائية، من قبل لجنة التوازن والمفوضية العامة للخطة، ثم تقوم الحكومة باعتمادها، ليتم بعد ذلك عرضها على الجمعية الوطنية، لتنظيم الاجراءات

اللازمة لتشريعها[١].

هذه هي أهم خطوات إعداد الخطة الاقتصادية، وتكتمل الصورة باستعراض عدد من الخطط الاقتصادية التي طبقت في فرنسا، لنحلل أهدافها ونتائجها الأساسية، بقصد تقويم هذه الخطط من ناحية، وتجلية موقف الإسلام من التجارب الرأسمالية في التخطيط عامة من ناحية ثانية.

١- الخطة الاقتصادية الأولى (١٩٤٧-١٩٥٣م)[٢]: تعرف هذه الخطة (بخطة مونيه)، نسبة إلى الاقتصادي الذي وضع الأسس العامة للتخطيط الاقتصادي الفرنسي، وكانت أصلا تغطي الفترة من عام ١٩٤٧-١٩٥٠م، ولكن في عام ١٩٤٨م، طلبت الولايات المتحدة من دول أوربا الغربية (وفقا لمشروع مارشال) وضع برنامج طويل الأجل للتنمية الاقتصادية فمددت حتى عام ١٩٥٣م.

وقد حددت هذه الخطة أهدافها، ضمن برامج استثمارية طموحة، لبعض فروع النشاط الاقتصادي، هي: الفحم، والكهرباء، والحديد، والصلب، والإسمنت، والميكنة الزراعية، والنقل، فضلا عن تطوير صناعة البناء، وزيادة الصناعات الإنتاجية، وتحقيق التوظف الكامل من أجل إعادة تعمير ما دمرته الحرب.

وقد نجحت الخطة نسبيا في تحقيق بعض أهدافها، كنتيجة للدعم الكبير الذي قدمته الولايات المتحدة من خلال (مشروع مارشال)؛ فهي خطة للتعمير تعتمد على الأساليب المباشرة في إدارة الاقتصاد القومي، والجدول التالي يوضح ذلك.

---

(١)- فاروق حسين، المرجع السابق، ص٦٥.
(٢)- تم عرض الخطط الاقتصادية في فرنسا بالاعتماد على المراجع التالية:
- فاروق حسين، المرجع السابق، ص٦٦.
- كي كير، المرجع السابق، ص١٢١.
- علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، ص٣٦٨، مرجع سابق.
Seminar on Devlopment-Planing, V.3, Compartive Experiences, France, India Hungary, 1986, P.5.
- تقرير البنك الدولي لعام ١٩٨٨م

جدول رقم (٢١)

المحقق والمستهدف في نهاية الخطة الفرنسية الأولى
في القطاعات الهامة بالأسعار الثابتة

القطاع	المحقق عام ١٩٥٣م	المستهدف عام ١٩٥٣م	نسبة المحقق إلى المستهدف
البترول	٢٢ مليون طن	١٨،٧ مليون طن	١١٧،٦ ٪
الصلب	١٠ مليون طن	١٢،٥ مليون طن	٨٠ ٪
الإسمنت	٨،٨ مليون طن	٨،٥ مليون طن	١٠٣،٥ ٪
الفحم	٥٥،١ مليون طن	٦٠ مليون طن	٩١،٨ ٪
الكهرباء	٤١،٣ كيلووات ساعة	٤٣ مليون كيلوات ساعة	٩٦ ٪
المواد الكيماوي	٣٧٣ ألف طن	٣٠٠ ألف طن	١٢٤،٣ ٪
المحاريث الميكانيكية	٣٣٠ ألف محراث	٣٠٠ ألف محراث	١١٠ ٪

* المصدر: علي لطفي التخطيط الاقتصادي، ص٣٦٨، مرجع سابق.

٢- الخطة الثانية (١٩٥٤-١٩٥٧م): استفاد المخططون من تجربتهم خلال الخطة الأولى عند إعداد هذه الخطة، من حيث تحديد الطريقة المثلى لتوزيع الاستثمارات، واستخدام الأساليب الفنية في التخطيط،وكيفية التغلب على المشاكل التي واكبت الخطة الأولى، وقد تم تحديد أهداف هذه الخطة كما يلي(١).:

أ- تحسين مستوى الإنتاجية في القطاع الزراعي، باستخدام الأساليب الحديثة (الميكنة الزراعية) في عمليات الإنتاج.

ب- الارتقاء بمستوى البحوث العلمية، لاستمرارالتطوير في المجالات التكنولوجية المختلفة.

ج- مراعاة شمول القطاعات الاقتصادية قدر الإمكان.

د- ترشيد الإنتاج تبعا لبرامج طويلة الأجل،حتى يمكن الاستفادة من انخفاض تكلفة الاستثمار، وبالتالي تكلفة المنتجات.

هـ- زيادة حفز وتشجيع الصناعات التصديرية، وتخفيف حدة التفاوت بين الأقاليم المختلفة

---

(١)- علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، ص ٣٧٠، مرجع سابق.

وقد كانت نتائج هذه الخطة مرضية للغاية حيث فاق المحقق منها المستهدف في كثير من الجوانب، فقد زاد الإنتاج عام ١٩٥٧م بنسبة ٢٩٪،عما كان عليه في بداية الخطة، بينما كان المستهدف ٢٥٪، وزاد الإنتاج الصناعي بنسبة ٤٥٪ بينما كان المستهدف بين ٢٥٪ و٣٠٪ . وفي قطاع الإسكان تم بناء عدد أكبر مما هو مستهدف في الخطة حيث كان الهدف بناء "٤٠،٠٠٠" وحدة سكنية،بينما تم بناء "٢٧٠،٠٠٠" وحدة فعلا ، كما أن جملة الاستثمارات المستهدفة كانت "٦٨٢٢" مليار فرنك، بينما استثمر فعلا "٧٣١٦" مليار فرنك، ولعل السبب في زيادة الاستثمارات التضخم الذي مني به الاقتصاد الفرنسي، الذي نتج عن نقص عرض اليد العاملة بالنسبة للطلب عليها، وزيادة الاستهلاك النهائي إلى ٣٩٪، بينما كان المستهدف ٢٩٪[١]، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (٢٢)

المحقق والمستهدف في نهاية الخطة الفرنسية الثانية لبعض القطاعات الهامة بالأسعار الثابتة

القطاع	المحقق عام ١٩٧٥م	المستهدف عام ١٩٥٧م	نسبة المحقق إلى المستهدف
الفحم	٥٩،١ مليون طن	٦١ مليون طن	٩٦،٨ ٪
الكهرباء	١٩،٥ مليار كيلو وات ساعة	٥٥ مليار كيلو وات ساعة	٣٥،٥ ٪
البترول	٢٥ مليون طن	٣٠ مليون طن	٨٣،٣ ٪
الصلب	١٤،١ مليون طن	١٤ مليون طن	١٠٠،٧ ٪
الإسمنت	١٢،٥ مليون طن	١٠،٨ مليون طن	١١٥،٧ ٪

* المصدر: علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، ص ٣٧٠، مرجع سابق.

٣- الخطة الثالثة (١٩٥٨-١٩٦١م): حددت الأهداف الرئيسية لهذه الخطة كما يلي[٢]:

أ- رفع معدل النمو الاقتصادي بنسبة ٢٠٪ ، عن طريق زيادة إنتاج الزراعة بنسبة ٢٧٪ ، والصناعة بنسبة ٣٥٪ .

ب- تخفيف العجز في ميزان المدفوعات.

---

(١)(٢)- علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، ص٣٧٠،ص٣٧١، مرجع سابق.

ج-توفير الاستثمارات اللازمة لوقوف الاقتصاد الفرنسي أمام المنافسة، التي سيوجدها تنفيذ اتفاقية السوق الأوربية المشتركة في يناير ١٩٦١م.

د- مراعاة التوازن والتناسق الجغرافي بين مختلف المناطق.

هـ- زيادة الاستثمار الاجتماعي وبناء المدارس والمستشفيات والمساكن، وزيادة فرص العمل المتاحة.

وقد أثبتت تقارير متابعة الخطة أنها لم تحقق الأهداف المؤملة منها، ولتلافي هذا الموقف عمدت الحكومة، إلى إيجاد خطة بديلة للسنتين الأخيرتين ١٩٦٠-١٩٦١م، تهدف إلى زيادة الإنتاج الكلي بمعدل سنوي ٥،٥٪، وزيادة حجم الاستثمارات بنسبة ٥،٥٪ عام ١٩٦٠م وبنسبة ٦،٥٪ خلال سنة ١٩٦١م، وزيادة الاستهلاك الفردي بنسبة ٣،٥٪ عام ١٩٦٠م، وبنسبة ٤،٨ عام ١٩٦١م[١]، فضلا عن اهتمامها الرئيسي بتشجيع استثمارات القطاع الخاص، عن طريق تسهيل عمليات الائتمان الموجهة للقطاع الخاص، وخفض أسعار الفائدة، وزيادة مصادر التمويل الذاتي، برفع الأسعار في بعض الصناعات، كالحديد والصلب، وتحسين نظام الاستهلاك، كل ذلك جعل الخطة البديلة تتلافى ما حدث وتحقق الكثير من أهدافها، والجدول التالي يوضح ذلك رقميا[٢].

الجدول رقم (٢٣)

المحقق والمستهدف في نهاية الخطة الفرنسية الثالثة
لبعض القطاعات الهامة بالأسعار الثابتة

القطاع	المحقق عام ١٩٦١م	المستهدف عام ١٩٦١م	نسبة المحقق إلى المستهدف
الفحم	٥٦ مليون طن	٥٩ مليون طن	٩٥ ٪
البترول	٧٣ مليون طن	٧٥،٥ مليون طن	٩٦،٦ ٪
الكهرباء	٧٦ مليار كيلو وات/ ساعة	٤٣ مليار كيلو وات/ساعة	١٧٦ ٪
الصلب	١٨ مليون طن	١٧،٥ مليون طن	١٠٢،٨ ٪
الالمونيوم	٢٤٠ ألف طن	٢٣٠ ألف طن	١٠٤،٣ ٪
الإسمنت	١٤،٦مليون طن	١٤،٧ مليون طن	٩٩،٣ ٪

* المصدر: علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، ص ٣٧٤، مرجع سابق.

(١)- علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، ص ٣٧٢، مرجع سابق.
(٢)- محمد حامد عبد الله، المرجع السابق، ص ١٢٣،١٢٤ .

٤- الخطة الرابعة (١٩٦٢-١٩٦٥م)[١]: في هذه الخطة تم الاستغناء عن إعداد الخطة بواسطة لجنة التخطيط القومي، ثم عرضها على الجمعية الوطنية التشريعية لإقرارها، لأن هذه التجربة أثبتت قصورها نسبيا، إذ أن أي تغيير تراه الجمعية الوطنية على الهدف الأساسي للخطة (مثل زيادة معدل نمو الدخل القومي)، يقتضي التعديل الكامل للخطة، لأن ذلك يؤثر على كل المتغيرات التي تشمل الاقتصاد القومي في مجموعه، مثل المستوى العام للأسعار، والاستهلاك، والطلب الكلي، والعرض الكلي.

فأصبحت الخطة تعرض على السلطة التشريعية مرتين، في الأولى تعرض الخطوط العريضة للخطة متضمنة ثلاثة معدلات مقترحة للنمو، بعد دراستها من قبل تلك السلطة تقرر معدل النمو المقترح، ثم تعاد إلى لجنة التخطيط القومي لتعمل على الإعداد التفصيلي للخطة، لتعرض مرة ثانية لإقرارها واعتمادها من قبل السلطة التشريعية.

وقد كانت أهم أهداف الخطة الإبقاء على نفس معدل النمو السنوي في الخطة السابقة ٥،٥٪، وزيادة نسبة الصادرات لتلافي العجز في ميزان المدفوعات، وزيادة الاستثمار الثابت وتحقيق الأهداف الاجتماعية. والواقع أن هذه الخطة لم تحقق كل الأهداف الملقاة عليها، غير أنها غيرت من طريقة إعداد الخطة لتجعلها أكثر مرونة. والجدول التالي يوضح ذلك:

---

(١)- العطار، المرجع السابق، ص ٧٠.
- علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، ص ٣٧٦، مرجع سابق.
- فاروق حسين، المرجع السابق، ص ٦٨.

جدول رقم (٢٤)

الإنتاج المستهدف والمحقق في عام ١٩٦٥م في القطاعات الفرنسية الرئيسية بالمليار فرنك بالأسعار الثابتة

القطاعات	الإنتاج عام ١٩٦٥م	المستهدف عام ١٩٦٥م	نسبة المحقق إلى المستهدف
الزراعة	٢٨	٤٥	٪ ٦٢،٢
الطاقة	٢٦	٣٢	٪ ٨١،٢٥
إنتاج المعادن	١٤	١٨	٪ ٧٧،٧
الصناعات الكيميائية	١٩	٢٤	٪ ٧٩
الصناعات التحويلية	١٠٢	٢٠٠	٪ ٥١
البناء والأشغال العامة	٣٧	٤٩	٪ ٧٥،٥
النقل والمواصلات	٢٤	٢٩	٪ ٨٢،٧
الإسكان	٩	١١	٪ ٨١،٨
خدمات أخرى	٥١	٦٤	٪ ٧٩،٧
المجموع	٣٨٠	٤٧٢	——

* المصدر: علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، ص ٣٧٦، مرجع سابق.

٥- الخطة الخامسة (١٩٦٦-١٩٧٠م): تختلف هذه الخطة عن جميع الخطط السابقة، في أن مدتها خمس سنوات، بخلاف الخطط السابقة التي تراوحت مددها بين سبع سنوات (للخطة الأولى) وأربع سنوات (لما بعدها)، وقد حددت أهدافها كما يلي[(١)]:

أ- الاهتمام بالأهداف الاجتماعية، بإنشاء المدارس والمستشفيات، ووسائل الاتصالات والإسكان، والإعانات الاجتماعية، ومتوسط دخل المزارعين.

ب- رفع معدل النمو الاقتصادي بنسبة ٥٪ سنويا.

ج- تقريب التفاوت بين الأقاليم بمراعاة التوازن الجغرافي في الاستثمارات بينها.

د- خلق المنافسة بين القطاع الزراعي والصناعي، عن طريق السياسات

---

(١)- بواسنا، جان، المرجع السابق،ص ٢٤٥ . وانظر:
- فاروق حسين، المرجع السابق، ص ٦٩ .

الائتمانية واستخدام كافة الحوافز.

هـ- زيادة متوسط الدخل الحقيقي للعمال غير المهرة بنسبة ٢،٨٪ والمهرة بنسبة ٣،٣٪، والمشروعات الزراعية التي يمتلكها فرد واحد بنسبة ٣،٣٪، وللمزارعين بنسبة ٤،٨٪ ،واستخدام نظام المؤشرات التحذيرية لمراقبة الاقتصاد القومي، والتأكد من أنه يعبر في اتجاهات اقتصادية سليمة أم لا ؟

والحقيقة أن الخطة باستحداث النظامين السابقين قد استطاعت القضاء جزئيا على حدة التفاوت في توزيع الدخل خلال سني الخطة، واستطاعت مراقبة الاقتصاد القومي مراقبة فعالة وتجنيبه إلى حد كبير حالات التضخم أو الكساد، فتحقق الكثير من أهدافها.

٦- الخطة السادسة (١٩٧١-١٩٧٥م): تتميز هذه الخطة عن جميع الخطط السابقة، باستخدامها نموذج رياضي في الاعداد، يعرف باسم فيفي "FIFI", ويعني أن تضم الخطة دراسة مترابطة لكل من التوازن العيني والتوازن المالي، وذلك على خلاف الخطط السابقة التي كانت تهتم بالتوازن العيني فقط؛ أي الكميات كإنتاج كذاألف طن من الحديد والصلب، أو ١٠٠٠كم من الطرق أو ماشابه ذلك[١].

وقد تمكنت الخطة وبناءعلى النموذج السابق،من تقسيم الاقتصاد القومي إلى قطاعين رئيسيين،كنتيجة أساسية للمنافسة التي تتعرض لها بعض المنتجات، من مثيلاتها في السوق الأوربية، قطاعات محصنة[٢] كالصناعات الغذائية، والبناء والتعمير، والخدمات من نقل ومواصلات وإسكان وتعليم، وقطاعات غير محصنة، واهتمت الخطة أساسا بالقطاعات غير المحصنة وكان من أهم أهدافها ما يلي:

أ- دراسة الأسواق الخارجية، وضغوط المنافسة المختلفة، لإمكانية التنبؤ بوضع الأسعار الملائمة للمنافسة الخارجية.

ب- اتباع سياسة صناعية تستهدف تمكين الصناعات الفرنسية،من مواجهة المنافسة مع دول السوق الأوربية المشتركة، وخلق الجو الملائم

---

(١)- كير، كي، المرجع السابق، ص ١٨٦، ١٧٠ . وانظر:
- فاروق حسين، المرجع السابق، ص٧١ .
- عبد الوهاب الأمين، المرجع السابق، ص٧٣ .

(٢)- تعني القطاعات المحصنة تلك القطاعات التي تحظى بحماية الدولة لها من منافسة السلع الأجنبية المماثلة لها.

لجميع المشروعات الصناعية،من جميع الجوانب المالية والقانونية، لوضع هذه الصناعات في موقف يمكنها من مواجهة المنافسة الخارجية.

ج- تدخل الدولة مباشرة في السياسة الصناعية لتحقيق تلك الأهداف، بإعطاء التمويل الملائم،والاعفاء من الرسوم والضرائب للصناعات التي تواجه منافسة،حتى تستطيع اختراق الأسواق الخارجية،وتجميع الصناعات الكبيرة، وضمها حتى تصل إلى الحجم الذي يمكنها من مواجهة المنافسة.

وقد حققت هذه الخطة معظم أهدافها، وخاصة فيما يتعلق بالمنتج الصناعي المحلي مع غيره من منتجات السوق المشتركة، فاستطاعت تلك المنتجات الصمود أمام مثيلاتها، نظرا لتوفرها بالجودة والنوعية الملائمة التي ينشدها المستهلك، الأمرالذي عمل على زيادة الصادرات بمتوسط نمو سنوي قدره ١١،٨٪ خلال فترة هذه الخطة[١].

وفيما يخص التطورات بعدالخطة السادسة فقد ركزت الخطتان السابعة (٧٦-١٩٨٠م) والثامنة (٨١-١٩٨٥م)، على استمرار العمل بنموذج (FIFI) كأساس للتخطيط الفرنسي؛ والذي يقوم على إعداد الخطة، في إطار كل من التوازن المالي والعيني، واستخدام النماذج الرياضية، والبرمجة الخطية، وأن إعداد الخطة يقوم على التشاور، بين المشروعات الاقتصادية المختلفة والمسئولين عن التخطيط، لضمان التنسيق بين مشروعاتهم الاستثمارية، وأهداف الخطة العامة، واستمر التركيز على أهداف الخطة السادسة، فضلا عن زيادة دور وأهمية السياسة الصناعية، التي بدأ العمل بها منذ الخطة السابعة، ودعمها بكافة الوسائل، وإعطائها كافة المعلومات عن الأسواق الخارجية، لجعلهافي وضع يمكنهامن المنافسة،وتحقيق المزيدمن النموالاقتصادي، وإعادة التوازن الجغرافي بين الأقاليم، وضرورة تشجيع الإبداع والمخترعين، وقد استطاعت هاتان الخطتان، تحقيق معظم أهدافها، التي سيتم استعراضها، ضمن النتائج العامة للتخطيط الفرنسي[٢].

٧- <u>الخطة التاسعة (١٩٨٤-١٩٨٩)</u>: تركزت أهداف هذه الخطة على تحقيق المزيد من النمو الاقتصادي، وزيادة فرص العمالة بالحصول على أفضل

---

(١)- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٨٥م، ص١٩٠ .

(٢)- Henri Guillaume, Development Planning in France، Development Planning in the Arab World, Promis & Performence - (29-28 Octobr 1986), V3, Comparative Experiences, P,P.3-12.

النتائج، فيما يتعلق بموضوع الوظائف، وذلك ضمن السوق الأوربية المشتركة، وتخفيف معدل التضخم، ومحاولة إنهاء الفرق بين ارتفاع الأسعار في فرنسا وبين متوسط الارتفاع في دول السوق، ورفع معدل الاستثمار حتى نهاية فترة الخطة، والاهتمام بالتجارة الخارجية، ومحاولة استرداد التوازن بين الصادرات والواردات، خلال عامين منذ بداية الخطة [١].

أهم نتائج تجربة التخطيط الفرنسي [٢]:

١- زيادة معدل الدخل الفردي بمعدل ٢،٨ ٪ منذ عام ١٩٦٥م، حتى عام ١٩٨٦م، حيث وصل في عام ١٩٨٧م، إلى "١٠٧٣٠" دولارا في العام.

٢- ارتفاع معدل نمو الزراعة من ٨، ٪ في الفترة من ١٩٦٥-١٩٨٠م، إلى ٢،٨ ٪ في الفترة من ٨٠-١٩٨٧م بالأسعار الثابتة.

٣- أدى الاهتمام بالصناعة وتطبيق السياسة الصناعية، منذ الخطة السادسة، إلى زيادة القيمة المضافة للصناعة التحويلية من "٤٠٥٠٢" مليون دولارا عام ١٩٧٠م، إلى "١٢٤٤٣٦" مليون دولارا بنهاية الخطة الثانية.

٤- حقق ميزان الحساب الجاري، في عام ١٩٨٦م فائضا يقدر بمبلغ ٢٩٢٢ مليون دولارا في مقابل عجز في عام ١٩٧٠م، بلغ "٢٠٤٥" مليون دولارا.

٥- الاهتمام الواضح بالصحة والتغذية، فبعد أن كان ٨٣٠ فردا يشرف على علاجهم طبيب عام ١٩٦٥م، انخفض هذا العدد إلى ٤٦٠ عام ١٩٨١م، وارتفع نصيب الفرد من الإمداد اليومي من السعرات من ٣٣٠٣ عام ١٩٦٥م، إلى ٣٣٥٨ عام ١٩٨٥م.

٦- الاهتمام بالتعليم خاصة في المرحلتين الثانوية والجامعية، على اعتبار قدم الاهتمام بالتعليم الابتدائي، فبعد أن كان التعليم الثانوي يشكل ٥٦ ٪ من مجموعة ذات عمر واحد عام ١٩٦٥م، ارتفع إلى ٩٦٪ عام ١٩٨٥م، كما ارتفع في التعليم الجامعي من ١٨٪ عام ١٩٦٥م، إلى ٣٠ ٪ عام ١٩٨٥م.

---

(١)- Henri Guillaume, ibid, p.p. 3-12

(١)- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٨٩م، ص٢٥٥، ص٢٥٧، ص٢٨٣، ص٣١١، ص٣١٢، مرجع سابق.

المطلب الثاني

تقويم التجربة الفرنسية في التخطيط

التجربة الفرنسية في التخطيط، تعد بحق تجربة رائدة، فقد حققت كثيرا من الاهداف، وتمشت بالتالي مع طبيعة الإنسان الفطرية، والمجتمع الفرنسي الذي يقدس الحرية في شتى المجالات، وتم بالتالي من خلالها الارتقاء بمستوى الاقتصاد القومي في مجموعه، إلا أنها لا تسلم من بعض الانتقادات نذكر منها ما يلي:

١- التضخم الذي منيت به الخطة الثانية، نتيجة للنقص في فرص العمل وسوء تخطيطه، والزيادة في الاستهلاك النهائي عما هو مخطط له، فبينما كان المخطط ٢٩٪ ، وصل المحقق إلى ٣٩٪ في نهاية سني الخطة.

٢- إخفاق الخطة الثالثة (٥٨-١٩٦١)، عن تحقيق معظم أهدافها خلال السنة الأولى منها، حيث أن معدل زيادة الإنتاج الكلي لم يتعد ٢،٥٪ سنويا، وتفترض الخطة زيادته في نهايتها بنسبة ٢٧٪ ، عما كان في عام ١٩٥٦م، فضلا عن ثبات الحجم الكلي للاستثمار خلال عام ١٩٥٩م.

٣- اعتماد الخطط الاقتصادية في فرنسا، في بداية الأمر على الإلزام، من قبل الدولة على اتباع أهداف الخطة والتمشي بموجبها، وهذا يتعارض مع أبسط مبادىء النظام الرأسمالي عامة ومع أسلوب التخطيط فيه، الذي يعتمد على قوى السوق والتخطيط، وبعض الحوافز والمؤشرات، التي تحث أصحاب النشاطات الاقتصادية، على السير في ركاب الخطة.

٤- الجهود الضائعة من جراء العمل المبذول في إعداد الخطة، والذي يذهب هدرا في أكثر الأحوال إذا رأت اللجنة الوطنية عدم إقرار بعض الأهداف، أو تغيير معدل الهدف الأساسي للخطط، وهو زيادة معدل نمو الدخل القومي، مما يضطر لجنة التخطيط إعادة إعداد الخطة مرة أخرى، بيد أن هذا الوضع أمكن تلافيه مع بداية الخطة الخامسة.

٥- إخفاق القطاع الزراعي، وقطاع الصناعات التحويلية، عن تحقيق ما هو مخطط لهما في الخطة الرابعة، فبينما كان المخطط للزراعة ما قيمته ٤٥ مليون فرنك، لم تحقق سوى ٢٨ مليونا، كما أخفقت الصناعات التحويلية إذ كان المخطط لها ٢٠٠ مليون فرنكا، لم تحقق منها سوى

١٠٢ مليون فرنكا.

٦- بالرغم من أن الخطة السادسة، استحدثت سياسة معينة لتوزيع الدخول، بزيادة متوسط الدخل الحقيقي لفئات العمل المختلفة، إلا أنها لم تستطع تحقيق العدالة، في توزيع الدخل القومي ككل[١].

٧- الوسائل غير المباشرة التي كانت تفرض على القطاع الخاص المفرق،

والتي أثبتت عدم جدواها باعتراف كثير من الخبراء والمسئولين عن التخطيط، وفي هذا ما فيه من ضياع الأوقات والجهود والأموال، وتثبيط لعمل ذلك القطاع ودوره، في مجتمع تمثل الحرية الاقتصادية أحد دعائمه الأساسية.

٨- التضخم الذي صاحب جميع الخطط الاقتصادية، نظرا لأنها تحدد أهدافا طموحة لرفع مستوى المعيشة والإنتاج بما يدفع الرأي العام، إلى تعجيل تحقق هذه الأهداف، الأمر الذي يعمل على زيادة مضاعفة الاستهلاك؛ أي أن تنمية الاقتصاد الفرنسي التي ساهمت فيها الخطط، قد مولت إلى حد بعيد عن طريق التضخم بواسطة اقتطاعات خفية للقوة الشرائية، فضلا عن تركيز كافة الخطط على زيادة الإنتاج المادي[٢].

---

(١)- حامد دراز، وعلي عباس عياد، قراءات في الاشتراكية، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، بدون رقم طبعة، ١٩٧٠م، ص٦٥ . وانظر:
- السيد عبد المولى، أصول الاقتصاد، ص٥٥، مرجع سابق.
- صلاح الدين الصيرفي، المرجع السابق، ص٨٧ .

(٢)- بواسانا، جان، المرجع السابق، ص٢٦٠-٢٦١ . وانظر:
- هالم، جورج، المرجع السابق، ص١٩١ .
- السيد عبد المولى، المرجع السابق، ص٥٦ .

المبحث الثالث

عرض تاريخي للتخطيط في بعض الدول النامية ولأسلوبه

يهدف هذا المبحث إلى التعرض بصفة أساسية إلى تاريخ أسلوب التخطيط للتنمية المتبع في الدول النامية، والظروف والملابسات التي صاحبت ذلك الأسلوب مركزين على الدول النامية -عموما-، والتي تنتهج الأسلوب الرأسمالي في التخطيط إلى حد كبير، على اعتبار أن أسلوب التخطيط الاشتراكي لايختلف كثيرا عند التطبيق من دولة إلى أخرى نامية كانت أو متقدمة،وذلك من خلال مطلبين يعرض الأول تاريخ التخطيطفي الدول النامية، ويحلل الثاني أسلوب التخطيط في تلك الدول.

المطلب الأول

عرض تاريخي للتخطيط في بعض الدول النامية

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية،وبعد حصول الكثير من الدول النامية على الاستقلال، وبزيادة النمو الاقتصادي في العديد من البلدان، التي تبنت التخطيط الاقتصادي كمنهج لإدارة الاقتصاد القومي، وللمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية، التي تعاني منها معظم الدول النامية، أصبح التخطيط الاقتصادي مقبولا لدى الكثير من الدول النامية؛ على أساس أنه أحد الأساليب الرئيسية لتدعيم الاستقلال الاقتصادي والسياسي، والتغلب على تلك المشاكل وعقبات التنمية، ولاحتياج برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية،إلى عمل منظم ومستمر يحيط بكل الجهود المبذولة، ويدفعها لتحقيق هدف النمو الاقتصادي(١).

وبناء عليه بدأت تجارب التخطيط المختلفة تنتشر في كثير من الدول النامية، وهي خطط تختلف من حيث الفترات التي تغطيها، من سنتين كما حدث في ساحل العاج ١٩٦٢-١٩٦٣م إلى ثلاث سنوات كما حدث

---

(١)- حمدية زهران، التنمية والتخطيط في مصرحتى عام ١٩٨٨م، مكتبة عين شمس: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٨٨م، ص ٩٦ . وانظر:
- صقر أحمد صقر، مذكرة معهد التخطيط رقم ٣٠٠، ص ٨، مرجع سابق.

في النيجر وغينيا، إلى أربع سنوات كما حدث في السنغال. وكانت الصورة الشائعة في كثير من تلك الدول هي خمس سنوات، تمتد بصورة استثنائية إلى ست سنوات كما حدث في نيجيريا، أو سبع سنوات كما حدث في غانا في ١٩٦٣-١٩٧٠م وربما إلى عشر سنوات[١].

وكما اختلفت الفترات الزمنية للخطة، اختلفت بدايات التخطيط في الدول النامية عموما، فطبق في الشيلي عام ١٩٣٩م، وفي أورجواي عام ١٩٤٨م، وفي كولومبيا عام ١٩٥١م، وفي جواتيمالا عام ١٩٥٤م، كما طبق في الجزائر عام ١٩٦٣م، وفي مصر عام ١٩٦٠م، وفي تونس عام ١٩٦٢م، وفي موريتانيا عام ١٩٦٠م، وفي ملاوي عام ١٩٦٢م، وفي السعودية عام ١٩٧٠[٢].

المطلب الثاني

أسلوب التخطيط في الدول النامية

من الطبيعي أن تختلف أساليب التخطيط المتبعة في الدول النامية وتتعدد، وبالرغم من تعددها واختلافها، إلا أنه يمكن القول أن مسيرة التخطيط في تلك الدول مرت بثلاث مراحل أساسية تعد مراحل تطورية في شكل التخطيط وأسلوبه المتبع وهي:

<u>أولا</u>: <u>مرحلة التخطيط لمشروع فمشروع</u> (المشروعات الاستثمارية المتفرقة): تعد هذه المرحلة، هي البداية الأولى في اتباع أسلوب التخطيط، في الكثير من الدول النامية؛ ويقوم هذا الأسلوب على انتقاء الدولة عددا محدودا من المشروعات، وتوجيه الاستثمارات الحكومية إليها، وتتم هذه الطريقة في كل عام، على أن الرابطة بين المشروعات بعضها ببعض قد تكون وقد لا تكون، كما أن هذه المشروعات، قد تكون من المشروعات صغيرة الحجم أو ذات الحجم الكبير[٣].

وقد صاحب هذا الأسلوب التخطيطي مناقشات مكثفة، عن أفضل معايير الاستثمار الجزئية، في محاولة للمفاضلة بين أوجه الاستثمار المختلفة وقد تمخضت تلك المناقشات عن بعض المعايير الجزئية من أهمها[٤]:

---

(١)(٢)- كير، كي، المرجع السابق، ص ٦٨، ٦٩، ٧٠ .
(٣)- زكي شافعي، التنمية الاقتصادية (الكتاب الثاني)، ص ١٤، مرجع سابق. وانظر:
- رمزي سلامة، المرجع السابق، ص ٤٢٦ .
(٤)- فاروق حسين، المرجع السابق، ص ١٦٧ .

١- معيار نسب عوامل الإنتاج؛ الذي يبنى على مبدأ الميزة النسبية التي تتمتع بها الدولة؛ والتي تقضي بتفضيل المشروعات الاستثمارية، التي تعتمد على استخدام عناصر الإنتاج المتوفرة في الاقتصاد القومي أكثر من غيرها، فإذا توفر العمل الرخيص -مثلا- في ضوء ندرة نسبية لرأس المال (وهذا هو حال الكثير من الدول النامية) كان على أسلوب التخطيط، ومن ثم السياسة الاستثمارية اختيار المشروعات ذات الكثافة العمالية.

٢- معيار الإنتاجية الحدية الإجتماعية، الذي يقوم على المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية بناء على مساهمة كل منها في زيادة الإنتاج على مستوى الاقتصاد القومي، وبالتالي اختيار المشروعات التي تساهم في زيادة الإنتاج أكثر من غيرها، مع أهميتها للاقتصاد القومي، وهذا المعيار يقوم على أساس المفاضلة بين المشروعات، باستخدام التكلفة والعائد.

غير أن هذا الأسلوب اصطدم بعدد من العقبات ولم يسلم من الكثير من الانتقادات أهمها [١]:

أ- يفتقد هذا الأسلوب النظرة الشمولية للاقتصاد القومي في مجموعه.

ب- لا يراعي هذا الأسلوب عملية التكامل الفني بين المشروعات؛ أي ضرورة احتياج أحد المشروعات للآخر من الناحية الفنية، ويقصد بالتكامل الفني -بصورة أدق- أن مشروعا ما قد لا يكون مربحا من الناحية الاجتماعية، ولكن إذا شمل التخطيط أيضا مجموعة أخرى من المشروعات، يكون البرنامج أكثر فائدة للاقتصاد القومي في مجموعه.

ج- يؤدي هذا الأسلوب في كثير من الأحيان، إلى إحداث نسب اختلال خطيرة في ميزان المدفوعات، أو في البنيان الاقتصادي والاجتماعي.

د- افتقاده للتوازن القطاعي أيضا، وعدم التأكد من سلامة هذا الأسلوب التخطيطي، في أن الموارد القومية والبشرية والمادية، والمدخرات المتاحة كافية للقيام بهذة المشروعات أم لا.

وعليه يرى كثير من الاقتصاديين رفض أسلوب تخطيط مشروع فمشروع كأسلوب تخطيطي، ويعولون على أن الدول النامية، إنما بدأت بهذا

---

(١)- زكي شافعي، التنمية الاقتصادية (الكتاب الثاني)، ص ١٥، مرجع سابق. وانظر:
- فاروق حسين، المرجع السابق، ص ١٦٨ .
- رمزي سلامة، المرجع السابق، ص ٤٢٦ .

الأسلوب في التخطيط، نظرا لعدم توفر مقومات التخطيط الأساسية، وعدم كفاءة الجهاز الحكومي والإداري، فضلا عن عدم توفر البيانات والاحصائيات، والمعلومات اللازمة لعملية التخطيط، لحداثة أجهزة الإحصاء في تلك الدول من ناحية، ولتعارض الكثير من تلك البيانات، واختلافها بشدة إن وجدت من ناحية أخرى [١].

ثانيا: مرحلة التخطيط الجزئي (القطاعي): أمام المشكلات التي اعترضت سبيل تخطيط مشروع فمشروع، ولحداثة التجربة التخطيطية في الكثير من الدول النامية، لجأت إلى انتهاج أسلوب آخر يربط بين جميع المشروعات الاستثمارية، داخل قطاع معين أو إقليم معين.

ويتضمن التخطيط الجزئي،درجة وعي أكبر وعمق أكثر في التجربة، وأسلوب تخطيطي أكثر تقدما فيقوم جهاز التخطيط -بعد حصر الموارد الاقتصادية المتوفرة- بوضع برنامج اقتصادي معين للاستثمارات، يختص بقطاع اقتصادي كالزراعة أو الصناعة أو الخدمات، أو لمنطقة أو أقليم معين، على هدي من الأولويات التي يقع على المسئولين عن وضع السياسة الاقتصادية تحديدها سلفا [٢]، والتي من أهمها مدى إسهام المشروع في الدخل القومي، والنقد الأجنبي الذي يساهم في توفيره، واحتياجه من رؤوس الاموال والعملات الأجنبية، وربحية المشروع مقارنة بتكاليفه، ومدى استخدام القطاع للمواد الخام المحلية،وحجم العمالة في المشروع، وفترة إنشاء المشروع [٣].

ومن الجدير بالذكر أن هذا الأسلوب من أساليب التخطيط، لاقى قبولا وترحيبا من كافة الدول النامية، لمناسبته لظروفها ولانخفاض مستوى الإدارة والتنظيم في الكثيرمن تلك الدول، ناهيك عن كثرة التشكك الذي صادف كثيرا من تلك الدول، وخاصة تلك التي تخشى الاشتراكية، من أن في الأخذ بالتخطيط الشامل ترحيبا بالاشتراكية وولاء لها [٤].

---

(١)- زكي شافعي، التنمية الاقتصادية (الكتاب الثاني)، ص١٦٠، مرجع سابق.
(٢)- المرجع السابق، نفس الصفحة. وانظر:
- سلطان أبوعلي، التخطيط الاقتصادي وأساليبه، ص ١٤، مرجع سابق.
- مختاربلول،التخطيط الاقتصادي،تهامة للنشر: الرياض،الطبعة الأولى،١٤٠٨هـ،ص٢٥ .
(٣)- فاروق حسين، المرجع السابق، ص ١٧٢ .
(٤)- محمد عجمية وآخرون، المرجع السابق، ص ٢٦٨ . وانظر:
- رمزي سلامة، المرجع السابق، ص ٤٢٧ .

غير أن نجاح هذا الأسلوب من أساليب التخطيط، يعتمد في الأساس على قوة القطاع العام، وقدرته بعد عملية تخطيط جزء منه على تنفيذ الخطة، وحث القطاع الخاص على السير بموجب هذا التخطيط، لتحقيق الهدف منه؛ أي لا بد من تضافر القطاعين العام والخاص، على إنجاح هذا الأسلوب من التخطيط وإلاّ مني بالفشل[١].

وبالرغم من تفوق هذا الأسلوب عن سابقه، سواء من حيث حجم الاستثمارات، أو كفاءة أسلوب التخطيط، أو درجة الترابط التي يتوخاها، إلا أنه يشترك مع أسلوب مشروع فمشروع، في افتقاده للتوازن والتنسيق بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

ثالثا: مرحلة التخطيط الشامل: تقوم هذه المرحلة على إعداد خطة اقتصادية، تشمل الاقتصاد القومي، برمته للقطاع العام والقطاع الخاص على حد سواء، مع التنسيق والربط بينهما، بما يتفق والأهداف الاستراتيجية للخطة[٢].

وفي سبيل تحقيق ذلك، تنتهج السلطة الموكول إليها شئون التخطيط، اتباع أسلوبين في التخطيط، يتحصل الأول: في تقرير الأهداف العامة لتخطيط الاقتصاد القومي في مجموعه، ثم يجري في مرحلة أخرى تقسيم تلك الأهداف على القطاعات المختلفة؛ أي التخطيط من أعلى إلى أسفل، أو من القمة إلى القاعدة، ويتميز هذا الأسلوب بمراعاة الصورة العامة للاقتصاد القومي كله، حيث أن المسئولين عن أمور التخطيط يتوفر لديهم من المعلومات والبيانات، ما يجعلهم على دراية بالأوضاع الاقتصادية[٣].

وينصرف الثاني: وهو أسلوب التخطيط من أسفل إلى أعلى (من القاعدة إلى القمة)، إلى وضع الخطة الاقتصادية على مستوى الوحدات الإنتاجية، حيث تبدأ كل وحدة إنتاجية بوضع الخطة الاقتصادية الخاصة بها، وبعد الانتهاء منها تجمع تلك الخطط، حتى تصل إلى القمة، فتوضع خطة عامة مستفيدة من هذه الخطط، ولكن هذا الأسلوب غير واقعي لعدم توفر المعلومات الكافية، لدى الوحدات الإنتاجية

---

(١)- زكي شافعي، التنمية الاقتصادية (الكتاب الثاني)، ص١٧، مرجع سابق. وانظر:
- عبد الحميد القاضي، ص ٣١١، مرجع سابق.
(٢)- زكي شافعي، التنمية الاقتصادية (الكتاب الثاني)، ص ١٧، مرجع سابق.
(٣)- حسين عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي: ص ١٠٣، مرجع سابق.

عن كافة الأمور الاقتصادية، ولا يأخذ الصورة الشمولية للاقتصاد القومي في مجموعه. ولتجنيب الاقتصاد القومي سلبيات أحد الأسلوبين لجأت معظم الدول النامية، إلى الاستفادة من كلا الأسلوبين، والاعتماد عليهما عند إعداد الإطار العام للخطة الاقتصادية، ويتوقف نجاح هذا الأسلوب من أساليب التخطيط، على دقة البيانات والإحصائيات المتوفرة، فضلا عن توافر الكفاءات الإدارية والتنظيمية والفنية القائمة على إعداد الخطة، ومتابعتها وتقويم آثارها ونتائجها [١].

على أنه من المفيد هنا أن نذكر أن طريقة إعداد الخطط وتنفيذها في كثير من الدول النامية، يختلف اختلافا جذريا، فبينما تعتمد بعض الدول على الأسلوب اللامركزي في إعداد الخطة الاقتصادية، نجد البعض الآخر يعتمد على أن تكون الخطة مركزية، تحتوي قدرا كبيرا من التفاصيل الكمية والأهداف الأساسية، لتقدم الاقتصاد القومي، ومن البديهي أن هذا الأسلوب يستخدم كثيرا في الدول النامية، ذات القطاع العام القوي والفعال [٢].

كما أن أساليب التنفيذ أيضا تختلف في الدول النامية، من أساليب مباشرة تضعها الدولة في شكل أوامر وقوانين، كالتسعير الجبري، أو شرط الحصول على التراخيص اللازمة عند القيام بالمشروعات، أو حصص الاستيراد، أو أساليب غير مباشرة تعتمد على الحفز والتشجيع والترغيب، مع استخدام بعض السياسات الاقتصادية غير المباشرة، والتأثير على المتغيرات الهامة المحركة لجهاز الثمن [٣].

---

(١)- علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، ص ٤٧، مرجع سابق.
- حسين عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ص ١٠٤، مرجع سابق.
- زكي شافعي، التنمية الاقتصادية (الكتاب الثاني)، ص ١٨، مرجع سابق.
- رمزي سلامة، المرجع السابق، ص ٤٢٧.

(٢)(٣)- رمزي سلامة، المرجع السابق، ص ٤٣٠.

المبحث الرابع

إطار التخطيط في كوريا الجنوبية وتقويمه

بعد أن عرضنا تاريخ التخطيط، وأساليبه المختلفة في الدول النامية عموما، ننتقل الآن إلى عرض تجربة دولة غير إسلامية في مجال التخطيط الاقتصادي، على اعتبار أن دراسة تجارب بعض الدول الإسلامية، والعربية وتقويمها، ستتم من خلال فصل مستقل[١]. وقد وقع الاختيار على كوريا الجنوبية، باعتبارها نموذجا يمثل -إلى حد كبير- صورة التخطيط الرأسمالي في الدول النامية، وذلك من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول:

تجربة كوريا الجنوبية في التخطيط

أولا: عرض تاريخي:

تضم كوريا الجنوبية إلى الدول النامية ذات الكثافة السكانية نسبيا، في حين تقل الموارد الاقتصادية المتوفرة بها[٢]، وهي إحدى الدول المستعمرة التي حصلت على استقلالها من اليابان عام ١٩٤٥م، ومما زاد الأوضاع الاقتصادية فيها حدة بعد تقسيمها نشوب الحرب الكورية، التي عملت على إيجاد التخلف، في شتى مظاهر الحياة الاقتصادية[٣].

وقد كان أمام الدولة بعد انتهاء الحرب تركة ثقيلة ومنوعة من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، ولاحتواء ذلك خططت الدولة لتحقيق هدفين أساسيين هما: عدم انخفاض مستوى الاستهلاك، والحصول على أكبر قدر من المعونة لإعادة بناء الصناعة، وإعمار ما دمرته الحرب الكورية، وقد اعتمدت الدولة لتحقيق ذلك سياسة الإحلال محل الواردات في البداية، مع التركيز على الصناعات الاستهلاكية الأساسية، كالسلع الغذائية والسلع الوسيطة، وعززت ذلك باستخدام نظام متعدد لأسعار الصرف، وفرض الرسوم الجمركية العالية على السلع التي تماثل

---

(١)- سيتم ذلك من خلال الفصل الثالث من الباب الثالث.
(٢)- تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لعام ١٩٨٨م، ص٢٥٥، ٣٠٧، مرجع سابق.
(٣)- عبد الكريم كامل، المرجع السابق، ص٢١٥-٢١٦ .

المنتجات المحلية، ورغم ذلك لم يحقق الاقتصاد الكوري في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٥٣-١٩٦٠م تقدما يذكر، فمع التركيز على الصناعة لم يزد نصيبها من إجمالي الناتج القومي إلا بنسبة ضئيلة لا تتعدى ٧٪، كما أن متوسط الدخل الفردي منخفضا؛ إذ لم يبلغ سوى تسعين دولارا عام ١٩٦٠م [١].

ومع هذه الأوضاع المتردية عمد المخطط الكوري إلى تغيير سياسته التصنيعية، بتبني سياسة التصنيع من أجل التصدير اعتمادا على قوة العمل ذات الوفرة النسبية، وبالفعل نجحت صناعتها لانخفاض تكاليفها الإنتاجية [٢].

ثانيا: الخطط الاقتصادية في كوريا الجنوبية:

ركزت كوريا الجنوبية في تخطيطها على التصنيع من أجل التصدير، وأخذت بالتخطيط الشامل كجزء من الهدف العام، وهو التعجيل بالتنمية الاقتصادية، أما الأسلوب فقد اعتمد على وضع الأهداف الكلية والقطاعية والاعتماد في تنفيذها على الجمع بين قوى السوق، وأدوات الميزانية السنوية، والتشاور مع القطاع الخاص وهو ما يذكرنا بأسلوب التخطيط الفرنسي، وبالفعل بدأ الاقتصاد الكوري منذ عام ١٩٦١م، إعداد وتنفيذ الخطط الخمسية، وفيما يلي استعراض موجز لتلك الخطط ثم إيضاح أبرز النتائج التي انطوت عليها مجتمعة، ثم تقويم هذه التجربة.

أ- الخطط الاقتصادية:

١- الخطة الأولى (١٩٦١-١٩٦٦م): ركزت هذه الخطة أهدافها على ما يلي:

- الزيادة الكبيرة في الدخل القومي.
- التركيز على الإنتاج المحلي وتوسيع الأسواق الداخلية.
- الحصول على القروض لإقامة المشروعات الإنمائية.
- الاستفادة من الأجور المنخفضة لمنافسة المنتجات الأجنبية.
- الاتجاه نحو التصنيع الثقيل.

---

(١)(٢)- عبد الكريم كامل، المرجع السابق، ص ٢١٦ .

- الإشراف الحكومي المباشر على تطبيق الخطة الاقتصادية[١].

٢- الخطة الثانية (١٩٦٦-١٩٧٢م): ركزت هذه الخطة أهدافها، على زيادة الدخل القومي، وزيادة دور الصناعات التصديرية، وزيادة الاستثمارات في الصناعات الكيماوية الثقيلة، بنسبة ٥٥٪ من جملة الاستثمارات المخططة للصناعة التحويلية، فضلا عن ذلك فقد كانت هذه الخطة، عبارة عن برنامج أكثر تعقيدا للتنمية قام بوضعها مجموعة من الخبراء الكوريين، بالاشتراك مع بعض المتخصصين الأجانب[٢].

٣- الخطة الثالثة (١٩٧٢-١٩٧٧م): ركزت هذه الخطة على الأهداف السابقة، بالإضافة إلى هدف رفع دخول وإنتاجية المجتمعات الريفية، والتركيز على الصناعات الثقيلة، التي تعتمد أساسا على العمالة الماهرة كصناعة الآلات والإلكترونيات، وبناء السفن، وزيادة نقل ملكية بعض الصناعات التصديرية إلى القطاع الخاص، الذي يعتمد على قوى السوق ودافع الربحية[٣].

٤- الخطة الرابعة (١٩٧٧-١٩٨٢م): تتمثل أهداف هذه الخطة في تدعيم الصناعات التصديرية، مع التركيز على صناعة الحديد والصلب، والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية بنسبة ٦٤٪، من جملة الاستثمارات المخصصة للصناعات التحويلية، للارتفاع بمعدل نمو الدخل القومي، ورفع مستوى معيشة الأفراد، مع الاهتمام بتنمية المناطق الريفية، وتخفيض الديون الخارجية[٤] التي بلغت عام ١٩٧٠م "٢٠١٥" مليون دولاراً تشكل ٢٢،٥٪ من الناتج القومي، وعام ١٩٨٦م "٣٤٣٠٤" مليون دولاراً تشكل ما نسبته ٣٦،١٪ من الناتج القومي[٥].

٥- وتركز الخطة الخامسة (١٩٨٢-١٩٨٧م): على هذه الأهداف، مع الاهتمام بمنشآت الاستثمار الحكومي التي تستوعب ٤٥٪ من العمالة، وتشكل ٤٧٪ من مبيعات القطاع العام، وبلغ مجموع الاستثمارات فيها ١٧٪ من الاستثمارات المحلية، مع دعم القطاع الصناعي المملوك بالكامل لمؤسسات خاصة، مثل "تشابول"، "هونداي"، "سامسينج"، "شيكيوغ"، "دياود"، التي تساهم بما قيمته ٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي لكوريا الجنوبية، والتي تعمل في الخارج لحساب شركات متعددة الجنسيات، وقد

(١)(٢)(٣)(٤)-عبد الكريم كامل، المرجع السابق، ص٢٢٠ . وانظر:
- ديك كيو،عدي هان، التنمية الصناعية في مصر مع المقارنة بكوريا الجنوبية، رسالة دكتوراة، مقدمة لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٨٣م، ص١٧٩ ومابعدها.
(٥)- تقرير البنك الدولي لعام ١٩٨٨م، ص ٢٨٩، مرجع سابق.

بدا هذا الاتجاه منذ الخطة الخمسية الرابعة، ودعم أساسا في هذه الخطة فضلا عن تشجيع المدخرات المحلية[١].

ثالثا: نتائج الخطط الاقتصادية

كبداية عامة نستطيع القول، استنادا إلى بعض الإحصائيات المتوفرة، عن بعض المتغيرات الاقتصادية، أن الخطط الكورية حققت الكثير من أهدافها، وبالتالي استطاعت هذه الدولة تطوير مرحلة النمو فيها، من اقتصاد جامد متخلف يعاني ويلات الحرب، وشرور التقسيم بعد نهاية الحرب الكورية، إلى اقتصاد يعد في مصاف الدول النامية، ذات الدخل المتوسط في العصر الحاضر، وفيما يلي بعض المؤشرات التي تدل على ذلك[٢]:

- ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي من ٩٠ دولارا عام ١٩٦٠م، إلى ٢٣٧٠ دولارا عام ١٩٨٦م.
- تحول الاقتصاد الكوري الذي كان أشبه ما يكون بالاقتصاد الزراعي بعد الاستقلال والحرب الكورية، إلى اقتصاد صناعي، يحوي قطاعا للتصدير يسجل متوسط زيادة سنوية، في حجم الصادرات بنسبة ٣٠٪ من الخطة الأولى، وحتى نهاية الخطة الرابعة.
- هبطت حصة الزراعة في تشكيل الناتج القومي من ٤٥٪ في بداية التخطيط، إلى ١٢٪ عام ١٩٨٦م.
- ارتفعت مساهمة القطاع الصناعي من ١٠٪ في بداية الخطة الأولى، إلى ٣٦٪ عام ١٩٨٦م.
- انخفضت نسبة المشتغلين بالقطاع الزراعي من ٦٦٪ عام ١٩٦٠م، إلى ٣٦٪ عام ١٩٨٠م.
- ارتفعت الأجور الحقيقية بمعدل سنوي ٧٪ ، من الخطة الأولى حتى الخطة الرابعة.
- ارتفعت نسبة المشتغلين بالقطاع الصناعي من ٩٪ عام ١٩٦٠م، إلى ٢٧٪ عام ١٩٨٠م.
- زيادة المدخرات المحلية بنسبة ٢٨٪ عام ١٩٨٥م و٣٠٪ عام ١٩٨٦م،

---

(١)- عبدالكريم كامل، المرجع السابق، ص٢٢١ .

(٢)- تقرير البنك الدولي، لعام ١٩٨٨م، ص ٢٥٥، ص ٢١١، ص٢١٣،ص٢١٥، مرجع سابق.

- وانظر: ديك كيو، حمدي هان، المرجع السابق، ص ١٨٣ وما بعدها.
- عبد الكريم كامل، المرجع السابق، ص ٢١٦ .

وهو ما يتيح لكوريا فرصة أكبر في تسديد ديونها، والاعتماد على رؤس الاموال المحلية.

- زاد الاهتمام بالرعاية الصحية والتغذية، فبعد أن كان ٢٧٠٠ فردا يشرف على علاجهم طبيب عام١٩٦٥م، انخفض هذا العدد إلى ١٣٩٠ فردا عام ١٩٨١م، وارتفع الإمداد اليومي من السعرات الحرارية من ٢٢٥٥ عام ١٩٦٥م، إلى ٢٨٠٦ سعراً عام ١٩٨٦م.
- زاد الاهتمام بالتعليم الثانوي والعالي؛ إذارتفعت نسبة الملتحقين بالمدارس الثانويةمن مجموعة ذات عمرواحد من٣٥٪ عام١٩٦٥م، إلى٩٤٪ عام ١٩٨٥م، وكذلك التعليم العالي من ٨٪ عام ١٩٦٥م، إلى ٣٢٪ عام ١٩٨٥م[١].

المطلب الثاني

تقويم التجربة الكورية في التخطيط

استطاعت كوريا الجنوبية، تحقيق منجزات اقتصادية لا بأس بها، عن طريق المزج بين قوى السوق والتخطيط، في تسيير أمورها الاقتصادية، ولكن لا تخلو تلك التجربة من بعض أوجه القصور من أهمها مايلي:

١- اعتماد الخطط الاقتصادية على التمويل الأجنبي بدرجة كبيرة منذ بداية التخطيط حتى الوقت الحاضر، إذ بلغت الديون الخارجية لكوريا الجنوبية حتى عام ١٩٨٦م مبلغ ٣٤٣٠٤ مليون دولارا تلتهم مايزيد عن ٣٦٪ من الناتج القومي الإجمالي[٢].

٢- إقامة الصناعات البتروكيماوية والسيارات في النصف الأول من الستينات؛ وهي صناعات كانت سابقة لأوانها، ولم تكن قد استكملت نجاحها بعد[٣].

٣- التحيز الكبير في توجيه الاستثمارات نحو الصناعات الثقيلةخلال الخطة الخمسية الثالثة، نتيجة لكثرة الحوافز التي قدمتها الحكومة لهذا المجال، مما أدى إلى سوء تخصيص الموارد، وانخفاض الكفاية

---

(١)(٢)- تقرير البنك الدولي، لعام ١٩٨٨م، ص٢٨٩، مرجع سابق.
(٣)- ديك كيو،حمدي هان، المرجع السابق، ص ١٨٥ .

الإنتاجية للاستثمار[١].

٤- التوسع في الملكية العامة وفي الرقابة على وسائل الإنتاج، وخاصة في بداية الستينات، عند تطبيق سياسة الاحلال محل الواردات، الأمر الذي عمل على تغيير الخطة الصناعية ككل، في بداية الخطة الخمسية الأولى، إلى التصنيع التصديري من ناحية، وتوجه الدولة إلى نقل ملكية تلك الصناعات إلى القطاع الخاص من ناحية أخرى، حيث انخفضت مساهمة المشروعات الحكومية بصفة عامة، في جملة تكوين رأس المال الثابت، من ٢٤٪ عام ١٩٦٨م، إلى ١٥٪ عام ١٩٧٨م[٢]، والقيام ببعض الاصلاحات الاقتصادية، هدفها تعزيز نظام الأسعار، وتشجيع الصادرات[٣].

٥- تركز الإنتاج في الصناعات القائمة على حساب الصناعات الجديدة، حيث ركزت استراتيجية التصنيع خلال الخطة الأولى على التوسع في التصدير، من خلال رفع كفاءة الإنتاج في الصناعات القائمة[٤].

٦- إهمال تنمية القطاع الزراعي نسبيا، حيث ارتفعت وارداتها من الحبوب من ٢٦٧٩٠٠٠ طن متري عام ١٩٧٠م، إلى ٧٤٠٨٠٠٠ طن متري عام ١٩٨٠م، ولم تشكل الزراعة من الناتج القومي الإجمالي في عام ١٩٨٦م سوى ١٢٪ [٥].

---

(١)(٢)- ديك كيو، حمدي هان، المرجع السابق، ص ١٧٩ .
(٣)- عبد الكريم كامل، المرجع السابق، ص ٢١٨ .
(٤)- ديك كيو، حمدي هان، المرجع السابق، ص ١٨٠ .
(٥)- تقرير البنك الدولي، لعام ١٩٨٨م، ص ٢٦٧-٢٨٧، مرجع سابق.

المبحث الخامس

موقف الإسلام من أسلوب التخطيط الرأسمالي

إن أسلوب التخطيط الرأسمالي -السابق عرضه- يعتمد في الأساس على المزج بين جرعات مخففة من التخطيط، وبين قوى السوق، لتوجيه النشاط الاقتصادي مع الإبقاء على خصائص النظام الأساسية؛ وهي الملكية الخاصة، والحرية الفردية، وحافز الربح، مما يؤدي بالتالي إلى إرضاء الطبيعة البشرية للإنسان؛ إذ هو مفطور على حب التملك، وحب المال والحرية، فضلا عن عدم تدخل الدولة بشكل كبير في الاقتصاد، وكما هو الحال في الدول الاشتراكية، الأمر الذي عكس بالتالي صورة التخطيط المتبعة في تلك الدول، في عدم الإلزام، أو الاستناد إلى قوة القانون، أو التوسع في تصفية الملكيات الخاصة، فأخذ التخطيط في تلك الدول بعدين مختلفين، بعدا تأشيريا يعتمد على الحوافز والأساليب غير المباشرة، وحث القطاع الخاص بكافة الوسائل، للتمشي مع الأهداف العامة للخطة، وبعدا تصحيحيا يعتمد على معالجة بعض الأخطاء، والمشاكل الحاصلة، في بعض القطاعات الاقتصادية بعد وقوعها.

ولا شك أن ذلك كله يقره الإسلام ويحث عليه. وبالرغم من كل تلك المزايا، ومع عدم تصادم جوهر التخطيط الرأسمالي مع الدين الإسلامي، إلا أن للإسلام موقفا خاصا من بعض أسس أسلوب التخطيط في الرأسمالية نوالي البحث فيها فيما يلي:

١- الهدف الأساسي لأسلوب التخطيط في الرأسمالية، هو الناحية المادية، أي أن همه الأكبر هو المادة التي تشبع الحاجات المادية، وبالتالي نجد المنتج الرأسمالي يسعى إلى تعظيم أرباحه، مهما كانت الطريقة التي أدت إلى ذلك، ومدى تنافيها مع النواحي الأخلاقية في الجوانب الاقتصادية، وكأن حقيقة العالم تنحصر في ماديته، والإسلام يرى غير ذلك فمع إيمانه أن النشاط الاقتصادي عامة ينطوي على جوانب مادية، إلا أنه يحدد الإنتاج بدائرة الحلال، ويرفض ما عداه، كما ينظر إلى الأمر نظرة أخروية، تقوم على اعتبار أن المنتج المسلم لا ينظر إلى العوائد المادية وحدها، ولكنه ينظر أيضا

إلى ثواب الله تعالى، كما أن التخطيط الإسلامي ينبذ كل السلع والخدمات الضارة بالفرد والمجتمع، مهما كان العائد المادي منها، ويراعي احتياجات المجتمع ككل، والأسانيد الشرعية الدالة على وجوب مراعاة الإنتاج والتجارة أحكام الإسلام موفورة في مظانها (١).

٢- يعمل أسلوب التخطيط في الرأسمالية بالأسلوب الذي طبق به، إلى نشوء الاحتكارات، فالتخطيط يكون لأصحاب المصلحة، أي أصحاب المشروعات الكبيرة، كما هو الحاصل في أسلوب التخطيط الفرنسي الذي يقوم على المشاورة بين المسئولين في التخطيط، وبين القطاع الخاص المتجمع لاستطلاع آرائه وأفكاره، مما يعني بطريقة أو بأخرى ممارسة هذا القطاع لنوع معين من الضغوط الاحتكارية تستقل فيه هيئة معينة، أو عدد محدود من الهيئات بإنتاج سلعة معينة أو خدمة معينة ذات بدائل محدودة. بما تستطيع معه تحديد الأسعار والكميات المنتجة، دونما الإلتفات إلى ردود الفعل التي تحدثها المشروعات الأخرى، وهو في سبيل تحقيق هدفه يلجأ إلى إتلاف بعض سلعته عندما يكون طلبها غير مرن، لأن ذلك يعمل على زيادة الأسعار ومن ثم الإيرادات (٢)، ويتجلى ذلك في المنتجات الزراعية بصورة واسعة (أمريكا في اتلاف الحبوب مثلا). وفي ذلك يقول جل وعلا: *(والله لا يحب الفساد)* (٣)، ومعلوم أن الاحتكار في الإسلام ممنوع بشتى صوره وأشكاله لقوله (صلى الله عليه وسلم): *(لا يحتكر إلا خاطيء)* (٤).

وبناء عليه فإن الاحتكارات القائمة، كلها نظم لا يقرها الإسلام عندما تتخذ كأداة للتحكم في السعر والتحكم في العامل، أواهدار تكافؤ الفرص، أو تعطيل الإنتاج وعدم الاهتمام بجودته ونوعيته (٥).

---

(١)- ربيع الروبي، دراسات وبحوث في الفكر الاقتصادي الإسلامي، ص١١٢ وما بعدها، مرجع سابق. وانظر:
- شوقي الفنجري، المذهب الاقتصادي في الإسلام، ص٨٢، مرجع سابق.
(٢)- موسى علقم، الاحتكار وموقف التشريع الإسلامي منه (دراسة مقارنة) رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم الدراسات العليا الشرعية بمكة المكرمة، ١٤٠٣هـ، ص١٤٠، ١٤٢، ١٥٠.
(٣)- سورة البقرة، من الآية رقم ٢٠٥.
(٤)- سبق تخريجه، ص٢١٥ من هذه الرسالة.
(٥)- سيد قطب، معركة الإسلام والرأسمالية، الدار السعودية للنشر والتوزيع: جدة، الطبعة الرابعة، ١٩٦٩م، ص٤٦، ٤٧.

٣- يتفرع عن المشكلة السابقة مشكلة أخرى،وهي تعطيل الكثيرمن الأيدي العاملة دونما ذنب، إلا بسبب احتكار صاحب المشروع الرأسمالي،ومحاولة تضخيم أرباحه،وتكديس ثروته،لذلك فإن أول شيء يقوم به عند محاولة خفض التكلفة، هو تسريح العديد من الأيدي العاملة، والإسلام ينهى عن ذلك لما فيه من ظلم للعاملين واستغلالهم من ناحية،واخطار تحيط بالمجتمع من جراء ذلك، وعلى رأسها تفشي البطالة، وانتشار السرقات والانحراف والجرائم، واتباع الهوى والشيطان من ناحية أخرى(١).

فقد توعد سبحانه الظالمين المستغلين، يقول (صلى الله عليه وسلم): *(من كانت عنده مظلمة لأخيه من عرضه أو من شيء فليتحلله اليوم قبل أن لا يكون دينار ولا درهم، إن كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته، وإن لم يكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه فحمل عليه)*(٢) إلى غير ذلك من الأدلة الكثيرة التي تحرم الظلم وتمقته والتي ذكرنا طرفا منها من قبل.

٤- يسير تخطيط الإنتاج والتوزيع في المجتمعات الرأسمالية بصورة خاطئة، على حد رأي العالم الاقتصادي "هارولد لاسكي"، لأن السلع والخدمات الضرورية لحياة المجتمع لا يجري إنتاجها وتوزيعها في ضوء الحاجة الحقيقية للمجتمع، فيفضل إنتاج دورالسينما -مثلا- على بناء سكن أو مخبز، نظرا لأن الأولى ذات عائد مادي أكبر. وينفق المجتمع على صناعة السلاح، والمدمرات الحربية، والنووية، أكثر من الإنفاق على الخدمات الاجتماعية الهامة للسبب نفسه، وقد أدى ذلك إلى وجود فئة غير قليلة تعيش في بطالة طفيلية على المجتمع أي عالة عليه، ثم يقرر "لاسكي" أن ذلك عمل على إتلاف الموارد الطبيعية،وغش السلع، وتغرير الجمهور للاستيلاء على مدخراته، كما أن الأجور التي يدفعونها لعمالهم ينتقل فيها سم هذه الأوضاع،فإذا عمالهم ينساقون إلى التخريب والإضراب، ولا تخفى خطورة ذلك وأثاره على المجتمع(٣).

وكل ذلك ممنوع ومحرم في الإسلام، لأن الإنتاج فيه يتم وفقا

---

(١)- سيد قطب، معركة الإسلام والرأسمالية، ص٤٧، مرجع سابق.
(٢)- البخاري، صحيح البخاري، ج٦، ص١٧٠، كتاب المظالم،باب من كانت له مظلمة عند رجل...، مرجع سابق.
- البخاري بحاشية السندي، ج٢، ص٦٧، كتاب المظالم، باب من كانت له مظلمة عند رجل...، مرجع سابق.
(٣)- ابراهيم الطحاوي، المرجع السابق، ج٢، ص٤٣ .

لأولويات، تبدأ بالضروريات، فالحاجيات، فالتحسينيات(١)، كما أن تبديد الموارد الطبيعية يأخذ الحكم نفسه لقوله تعالى:*(إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين...الآية)*(٢). ويحث على حسن استخدام المال والثروة، بعد أن أغرى وحفز بشتى الطرق والوسائل لتحصيلهما لقوله تعالى:*(فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور)(٣). وقوله أيضا: *(فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله...الآية)*(٤). وقوله (صلى الله عليه وسلم):*(تسعة أعشار الرزق في طلب التجارة)*(٥). وكذلك الحال بالنسبة لغش السلع لقوله (صلى الله عليه وسلم):*(من غشنا فليس منا)*(٦)،كما أن التغرير بالعملاء ممنوع ومحرم لنهي الرسول (صلى الله عليه وسلم) عن الكذب والخداع وبيع النجش(٧)، وعن كل بيع فيه غرر، وينسحب ذلك أيضا على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان.

٥- يعمل أسلوب التخطيط الرأسمالي على ضياع الكثير من الجهود والأموال، وعدم الاستخدام الامثل للموارد، وهذا ما حدث فعلا في التخطيط الفرنسي حتى الخطة الخامسة على ما وضحنا سابقا، والرسول (صلى الله عليه وسلم):(نهى عن قيل وقال وكثرة السؤال وإضاعة المال)(٨)، وهناك الكثير من الآيات القرآنية التي تنهى عن التبذير والإسراف في الموارد كقوله تعالى: *(إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين...الآية)*(٩). وقوله تعالى: *(ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين)*(١٠).

---

(١)- ربيع الروبي، دراسات وبحوث في الفكر الاقتصادي الإسلامي، ص٦٠، مرجع سابق.
- وانظر:محمد عفر،التنمية الاقتصادية في دول العالم الإسلامي،ص٤٤،مرجع سابق.

(٢)- سورة الإسراء، من الآية رقم ٢٧ .

(٣)- سورة الملك، من الآية رقم ١٥ .

(٤)- سورة الجمعة من الآية رقم ١٠ .

(٥)- كنز العمال، ج٤، ص٣٠، وقال الزين العراقي في اتحاف المتقين: ج٥،ص٤١٦، رجاله ثقات.

(٦)- مسلم، صحيح مسلم، ج١، ص٩٩، كتاب الأيمان، باب قوله صلى الله عليه وسلم من غشنا فليس منا حديث رقم ١٠١ مرجع سابق.
- أبو داود، سنن أبي داود، ج٣، ص٧٣٢، كتاب الإجارة، باب النهي عن الغش،حديث رقم ٣٤٥٢، مرجع سابق.

(٧)- النجش هو الزيادة في ثمن السلعة المعروضة للبيع لا ليشتريها بل ليغر بذلك غيره. انظر:
- الأمير الصنعاني، محمد بن اسماعيل الكحلاني، سبل السلام شرح بلوغ المرام، دار التراث العربي: بيروت، الطبعة الرابعة، ١٣٧٩هـ، ج٣، ص١٨ .

(٨)- سبق تخريجه، ص ٢١٣ من الرسالة.

(٩)- سورة الإسراء، من الآية رقم ٢٧ .

(١٠)- سورة الأعراف، من الآية رقم ٣١ .

الباب الثاني

محددات إطار خطة التنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية

الفصل الأول : مرحلة النمو الاقتصادي وطبيعة المشكلات القائمة

الفصل الثاني : أهداف التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالتخطيط .

الفصل الثالث : أساليب التمويل المتاحة وعلاقتها بالخطة .

الفصل الرابع : ملكية المرافق العامة والموارد الطبيعية في الإسلام وموقفه من تدخل الدولة وتأثير ذلك على الخطة .

الفصل الخامس : الاستهلاك والإنتاج في الإسلام وأثرهما في الخطة .

الباب الثاني

محددات إطار خطة التنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية

يتوجه هذا الباب إلى البحث في التفاصيل المتعلقة بمحددات إطار خطة التنمية الاقتصادية، وتأثير الواقع الإسلامي المعاصر، والتوجيهات الاقتصادية والتنظيمية الإسلامية في إعداد الخطة فهو يعمل على توضيح تأثير مرحلة النمو الاقتصادي وطبيعة المشكلات القائمة وأهداف التنمية الاقتصادية في أسلوب التخطيط ونماذجه المختلفة، ويحلل مصادر التمويل المتاحة للدول الإسلامية، ومدى تأثيرها في خططها التنموية، فضلا عن ذلك فهو يهتم بدراسة الملكية العامة في الإسلام وموقفه من تدخل الدولة وبحث منهج كل من الاستهلاك والإنتاج في الإسلام وأثر كافة القضايا السابقة في منهجية إعداد الخطة الاقتصادية، وذلك من خلال الفصول التالية :

الفصل الأول

مرحلة النمو الاقتصادي وطبيعة المشكلات القائمة في الاقتصاديات الإسلامية وعلاقتها بالخطة

المبحث الأول : مرحلة النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية .

المبحث الثاني : طبيعة المشكلات القائمة في الاقتصاديات الإسلامية وعلاقتها بالخطة

الفصل الأول

مرحلة النمو الاقتصادي وطبيعة المشكلات القائمة في الدول الإسلامية

مرت الدول المتقدمة بالعديد من مراحل النمو الاقتصادي، حتى وصلت الآن إلى مرحلة الاستهلاك الكبير، الأمر الذي أدى إلى انحسار الكثير من المشكلات الاقتصادية التي تتعرض لها تلك الدول، فقد خففت موجات الرواج أو الكساد أو غيرهما من التقلبات الاقتصادية المختلفة، فأصبحت من النوع الذي لا يعمل على تقويض البنيان الاقتصادي والاجتماعي، مما تضاءل معه نسبيا دور التخطيط، وإن بقيت الحاجة إليه عند طروء بعض المشكلات الاقتصادية. إذ لا يتعدى عادة شكله التصحيحي، إلا أن الوضع مختلف جدا بالنسبة للدول الإسلامية، فالهياكل الاقتصادية آحادية جامدة ومتخلفة، تقبع عليها شتى مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والإداري[١]، الأمر الذي يزيد من حاجة تلك الدول إلى التدخل، وإلى تخطيط التنمية الاقتصادية.

ويهدف هذا المبحث إلى دراسة مراحل النمو الاقتصادي لتلك الدول، والكشف عن المشكلات القائمة من البنيان الاقتصادي والاجتماعي، وأثرها في شكل ونموذج التخطيط المتبع. وذلك من خلال المطالب التالية:

المبحث الأول

مرحلة النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية

إن التنمية الاقتصادية في العالم الإسلامي لا تزال تمر بمراحل نمو متخلفة نسبيا؛ فهي تمر بما أسماه "روستو"مرحلة المجتمع التقليدي، أو التهيؤ للانطلاق، وذلك باستثناء بعض الدول النفطية الإسلامية، التي استطاعت تحقيق قدر لا يستهان به من مقومات التنمية وعناصرها الأساسية[٢].

على أن مرجع التخلف في تلك الدول يكمن في عدة أسباب، على

---

(١)- للاستزادة انظر الباب التمهيدي، الفصل الثالث من هذه الرسالة.
(٢)- سعيد عبود، اقتصاديات الأقطار العربية، مطبعة القضاء: النجف، الطبعة الأولى، ١٩٧٨م، ص٢٣.

رأسها التركة الثقيلة التي خلفها الاستعمار بعد تحرر معظم الدول منه، إذ ترك أوضاعا اقتصادية واجتماعية يغلفها التخلف بشتى أشكاله وصوره، فعمل على إهدار طاقات تلك البلدان وتبديدها، فضلا عن إشاعته للفرقة والجهل والعزلة، املا منه في إبعاد العالم الإسلامي عن عوامل ومسببات النمو الاقتصادي حتى عم التخلف(١).

ولا يقف الأمر عند هذا الحد بل أن معظم الدول المتقدمة، قد مارست أنواعا مختلفة من الاستعمار غير المباشر على تلك الدول من جديد، وفي غضون القرن الحالي، فعملت على تسخيره واستنزاف موارده، التي يتمتع بوفرة نسبية فيها بأثمان منخفضة جدا، ليجري تصنيعها في تلك الدول، ويصدر الفائض منها إلى تلك الدول مرة أخرى، ويباع بأعلى الأثمان، حتى أضحت مجرد توابع محكومة بقيود التعامل المجحف والتكامل غير العادل فلم يتعد دورها المنتج للمواد الخام، والسوق الواسع لتصريف الفائض من الإنتاج، والموطن الرئيس لاستثمار رأس المال الفائض عن حاجة الاقتصاد المحلي(٢)، وفي هذا ترك لتعاليم الخالق جل وعلا في الأخوة والتعاون والتكافل الإسلامي، علاوة عن الإعراض عن تعاليم الرسول صلى الله عليه وسلم، والسلف الصالح عليهم رضوان الله في هذه الأمور.

وفي ظل هذه الأوضاع غير المواتية، انطلقت الكثير من الدول الإسلامية تمارس التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حده، فانتهجتها بأساليب مختلف مستعينة بالنماذج الوضعية، دونما الاعتماد على منهج الله تعالى في الإعمار والتنمية، الذي فيه الغنى والضمان عن تلك الأفكار الوضعية، مع إمكانية الاستفادة من التراث الحضاري المشترك فيما لا يتعارض مع ديننا الإسلامي الحنيف وقيمنا النبيلة.

فقد أخذت بعض الدول الإسلامية بالمنهج الاشتراكي في التنمية الاقتصادية؛ الذي يركز على الصناعة الثقيلة، وأخذت أخرى بالمنهج

---

(١)- محمود الحمصي، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٣، ١٩٨٤م، ص١٩.
- وانظر: عبد الكريم صادق بركات، اقتصاديات الدول العربية، مكتبة مكاوي: بيروت، بدون رقم طبعة، ١٩٧٩م، ص٧.

(٢)- زكي شافعي مقدمة في العلاقات الاقتصادية، مرجع سابق، ص٢١٢.
- وانظر: عطية سليمان ممهدي، التنمية الاقتصادية ومشاكل التخلف، مذكرة معهد التخطيط القومي رقم ١١٢٧، القاهرة، ص١٣٧، الجزء الثاني.

الرأسمالي الذي يبدأ بالصناعات الخفيفة إلى الوسيطة فالرأسمالية، متناسية في ذلك أنها دول إسلامية يجب على جهود التنمية المبذولة فيها أن تسير وفقا لأولويات محددة، تبدأ بالضروريات فالحاجيات فالتحسينات[١] وليس السير على ضوء مناهج مستوردة بعيدة كل البعد عن ظروفنا وقيمنا وعاداتنا وتقاليدنا.

ومما تجدر الإشارة إليه أن جهود التنمية في الكثير من الدول الإسلامية، قد مرت بمراحل مختلفة سواء من حيث الممارسات الإنمائية، أو الامكانيات المتوفرة، أو الأهداف الاستراتيجية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أو الدور الملقى على عاتق الدولة في تحريك المجهود التنموي، ولقد كانت جهود التنمية الاقتصادية وخاصة في هذا القرن، تتوجه في الأساس إلى محاولة تخليص تلك المجتمعات من براثن التخلف الاقتصادي والاجتماعي، كالنقص الواضح في خدمات رأس المال الاجتماعي، وكانت الدولة تقوم بالدور الأساسي في سد ذلك النقص عن طريق توفير التمويل اللازم، وترتيب تلك المشروعات في جداول زمنية بناء على توفر الامكانيات، يطلق عليها بطبيعة الحال برنامج عمل أو خطة اقتصادية، وهذا بالفعل ما حدث في الكثير من الدول الإسلامية، كالعراق في بداية القرن العشرين (١٩٢٧م)، وفي سوريا والمغرب ومصر والدول النفطية بعد الحرب الثانية، واندونوسيا والباكستان وماليزيا والنيجر ونيجيريا، وغيرها من الدول التي كانت تحت وطأة الاستعمار في أوقات مختلفة بعد التحرر من ربقته.

واقتناعا من معظم الدول الإسلامية، وبعد توفر الحد الأدنى من رأس المال الاجتماعي، وما جابهته من جراء تخصصها في الزراعة والإنتاج الأولي، رأت تحت ضغط الدعاية التي حظي بها التصنيع أن التنمية الصناعية تشكل جوهر عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحجر الزاوية فيها[٢]، ولذلك دخلت الدول الإسلامية

---

(١)- الشاطبي، الموافقات، ج٢، ص٨، مرجع سابق. وانظر:
- ربيع الروبي، دراسات وبحوث في الفكر الاقتصادي، الإسلامي، ص٦٠، مرجع سابق.
- محمد عفر، التنمية الاقتصادية لدول العالم الإسلامي، ص٤٣، مرجع سابق.

(٢)- زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، ج١، ص٨٦، مرجع سابق.
- وانظر: عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، ص٣٣٩ مرجع سابق.

هذا المجال، فبدأت باعتماد سياسة الاحلال محل الواردات لإشباع الطلب الداخلي، بالاعتماد على ما يتوفر من المواد الخام، وبعد أن وفرت لها الحكومات الشروط اللازمة لها من الحماية الجمركية، أو التمويل اللازم، أو الحوافز والتشجيعات المختلفة (كالاعفاء من الضرائب)،وذلك بقصد التخلص من التبعية للعالم الخارجي،وتخفيف حدة البطالة المتفشية وخاصة في الزراعة،وتوفير قدر لا بأس به من القطع الأجنبي، وتقليل الاختلال في ميزان المدفوعات، وتوسيع القاعدة الصناعية، وتنويع الإنتاج وزيادة معدل الادخار ومن ثم الاستثمار.

كما انتقل الكثير من الدول الإسلامية إلى تطبيق سياسة التصنيع من أجل التصدير، أملا في رفع معدلات النمو الاقتصادي، ولكن هذه السياسة لم تحقق النجاح المأمول، بل عمقت من أواصر التبعية للخارج لأنها تعتمد على الدول المتقدمة في تشغيل المشروع وصيانته، كما أن إنتاجها موجه في الأساس إلى الأسواق الخارجية المثيلة لها، فضلا عن تعميقها لظاهرة ثنائية الاقتصاد القومي[١].

وبناء على الفشل الذي لحق بالسياستين السابقتين، رأت بعض الدول الإسلامية ضرورة الاتجاه نحو سياسة الاعتماد على الذات، مع الاستفادة قدر الامكان من سياسات التصنيع الأخرى، نظرا لما يتوفر لهذه السياسة من مزايا في مقدمتها، أنها تسعى إلى إيجاد تنمية مستقلة لا تنمية تابعة وأنه

---

(١)- علي حافظ، مذكرات غير منشورة عن النمو الصناعي، ص٢٩ .
- وانظر: محمد سعيد ناجي، سياسات التصنيع في الاقتصاد الإسلامي (رسالة ماجستير غيرمنشورة) مقدمة إلى كلية الشريعة جامعة أم القرى، شعبة الاقتصاد الإسلامي لعام١٤٠٦م، ص٢٦٠-٢٦٢ .

يتمخض عنها إنتاج سلع وخدمات مصنوعة، بدلا من التخصص في إنتاج وتجهيز المواد الأولية، لإقامة هيكل صناعي مترابط مع بقية أجزاء ومكونات الاقتصاد القومي الأخرى، فضلا عن أنها تعتمد على الموارد الذاتية وتستغلها استغلالا أمثل[١].

واقتناعا من تلك الدول بأهمية هذه السياسة، وضعت الشروط الأساسية لنجاحها، كتوسيع نطاق السوق رأسيا وأفقيا، والعمل على تنمية رأس المال الاجتماعي من خلال قيام الدولة بدور هام فيه، والعمل على رفع إنتاجية العامل عن طريق التعليم والتدريب، وتخليص الموارد الاقتصادية للدول الإسلامية وتحريرها من السيطرة الأجنبية، واختيار المشروعات المناسبة[٢]، لكن بالرغم من الجهود الساعية لإرساء دعائم سياسة الاعتماد على الذات إلاّ أنها لم تحقق الهدف المرجو منها، إذ كثيرا ما ادت إلى سوء استغلال الموارد الاقتصادية وتبذيرها[٣][٤].

على ان كثيرا من الدول الإسلامية والعربية بوجه خاص، قد حاولت مجتمعة التخفيف من حدة تلك الاوضاع، فقامت كثير من الدول الإسلامية بتنمية الزراعة، ووضع السياسات والأساليب الكفيلة، بتطوير القطاع الزراعي وزيادة إنتاجيته، ورفع مستوى العاملين فيه، ومن هذه السياسات برامج الإصلاح الزراعي، ومشروعات التوسع الرأسي والأفقي، واستخدام المخصبات الزراعية، وزيادة دور البحوث، وتعزيز مصادر المياة. ولكنها اصطدمت بمشكلات المحاصيل الزراعية، وعمليات تسويقها في الخارج، وعدم توفر التمويل اللازم لها، مما حدا به أيضا إلى التخلف، ومما زاد الأمر حدة الأوضاع الاقتصادية في الأسواق الدولية، التي تتدرج من الحماية، إلى الإحلال، إلى الاستغناء بالكامل، عن بعض المنتجات الزراعية[٥].

---

(١)- علي حافظ، المرجع السابق، ص٣٤-٣٦ .
- وانظر: محمد سعيد ناحي، المرجع السابق، ص٢٧٥ وما بعدها.
(٢)- علي حافظ، المرجع السابق، ص٣٦ .
(٣)- محمد سعيد، ناحي، المرجع السابق، ص٢٨٣ وما بعدها.
(٤)- لمزيد من التفصيل والإيضاح لوجهة النظر الإسلامية حول سياسات التصنيع وتطبيقاتها في الدول الإسلامية وانتقاداتها.
- وانظر: محمد سعيد ناحي، سياسات التصنيع في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق (الباب الثاني الخاص بسياسات التصنيع الوضعية من ص١٨٧ إلى ص٣٠٥ .
(٥)- عبد الكريم بركات، المرجع السابق، ص١١٧ .

ومن الجدير بالذكر أن أساليب التنمية الاقتصادية، التي قامت في معظم الدول الإسلامية، قامت وتقوم في الأساس على المبادرات الفردية، مما جعل الصناعات التي قامت مبتورة عن بقية فروع وقطاعات الاقتصاد القومي الأخرى، وحرمها بالتالي من الاستفادة من قوى الجذب الأمامية والخلفية، التي يمارسها تكامل قطاع الصناعة مع القطاعات الأخرى؛ أي أن الاقتصاد افتقر إلى الشمولية والتوازنية [١]

حاصل الأمر أن جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي قامت في الأجزاء المختلفة من الدول الإسلامية، لم تساهم مساهمة فعالة في دفع عجلات النمو الاقتصادي؛ وهي الحقيقة المرة والوضع الراهن في معظم الدول الإسلامية، بل أن بعض الجهود المبذولة في هذا المجال، قد ساهمت في إضعاف وتبعية الهياكل الاقتصادية القائمة.

المبحث الثاني

طبيعة المشكلات القائمة في الاقتصاديات الإسلامية وعلاقتها بالخطة

استعرضنا في الفصل الثالث من الباب التمهيدي خصائص ومشكلات الدول الإسلامية، وذلك كمبرر لالتجائها إلى التخطيط الاقتصادي، كأداة حتمية وضرورية للتخلص من هذه المشكلات، وهنا نحن بصدد استعراض بعض هذه المشكلات لكن من زاوية أخرى تماما؛ ونعني بها تحليل الجوانب الفنية لأهم المشكلات القطاعية تمهيدا لإبراز نوعية التخطيط المناسب لمواجهتها، وتبيان ارتباط نوعية المشكلات القائمة بالأسلوب التخطيطي المختار، مع كثرة المشكلات وتباينها من دولة إلى أخرى، إلا أننا سنلخصها في نوعين من المشكلات الهامة، التي ترتبط ارتباطا كبيرا بمرحلة النمو، باعتبار سائر المشكلات قد تم التعرض لها سابقا، وذلك من خلال الفروع التالية:

---

(١)- محمود الحمصي، المرجع السابق، ص٢٤ .

المطلب الأول

مشكلات القطاع الزراعي

تعاني الزراعة في دول العالم الإسلامي من الكثير من المشكلات من أهمها ما يلي:

١- ارتفاع الكثافة السكانية الزراعية[(١)]، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض دخل الفرد من الزراعة، مع ثبات باقي المتغيرات،ويترتب على ارتفاع هذه الكثافة انخفاض الإنتاجية الحدية للموارد الزراعية،مما يؤدي إلى خفض معدلات الادخار، وانخفاض نسبة الاستثمارات الزراعية، بما يفضي مرة أخرى إلى انخفاض الدخل الزراعي. وهكذا في صورة حلقة مفرغة تتزايد بمرور الزمن، ويمكن تلافي هذه المشكلة بالتخطيط الزراعي، عن طريق التوسع الأفقي للمساحة المزروعة، وزيادة دور الدولة في المجال الزراعي، عن طريق زيادة الرقعة الزراعية لتتواءم مع الأعداد المتزايدة من السكان[(٢)].

٢- بدائية الأساليب الإنتاجية المستخدمة في الزراعة، فمازالت معظم الدول الإسلامية تستعين بالوسائل التي استعملت منذ آلاف السنين، كالمحاريث الزراعية البدائية، والاستعانة بحيوانات الجر، فضلا عن أن رصيد معظمها من المعارف والتجارب الزراعية قليلة، لا تعمل على زيادة الإنتاجية الزراعية[(٣)]، وهذا يلقي على خطط التنمية مسؤولية زيادة دور البحوث الزراعية، وإدخال الميكنة الزراعية، وملاحقة التطورات في هذا المجال.

---

(١)- العلاقة السكانية بالنسبة للأرض المزروعة تمر بثلاث مراحل طبقا لمراحل النمو السكاني والرقعة الأرضية المزروعة، تتسم الأولى بوفرة الأراضي الزراعية وانخفاض الكثافة السكانية بالنسبة للأراضي المزروعة، وهو ما يستطيع معه الفلاحون زيادة الرقعة الزراعية بمجهوداتهم الفردية،أما المرحلة الثانية فتتسم بارتفاع الكثافة السكانية للأراضي المزروعة، وعدم إمكان زيادة الرقعة المزروعة إلا إذا تضافرت الجهود الجماعية للمزارعين،أوإذاما تدخلت الحكومة تدخلا مباشرا عن طريق الاستصلاح،أومشروعات الري والصرف وهذا حال معظم الدول الإسلامية، أما المرحلة الثالثة وهي التي تصبح فيها زيادة الرقعة المزروعة عملا غير اقتصادي وتبدأ فيها الرقعةالمزروعة في الانخفاض حيث يكثر انشاء الطرق والمصانع والمباني، واليابان مثل بارز على ذلك.

- انظر:عثمان الخولي ومحمود شريف، الزراعة العربية، دارالمطبوعات الجديدة: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٧٢م، ص٢٦٤ .

(٢)- عثمان الخولي، ومحمود شريف: المرجع السابق، ص٢٦٤ .

(٣)- عبد الوهاب رشيد، التكامل الاقتصادي العربي، وزارة الإعلام: العراق، بدون رقم طبعة، ١٩٧٧م، ص٧١ .

- وانظر:سعيد عبود، المرجع السابق، ص٢٥ .

٣- الندرة النسبية لرأس المال الزراعي، إذ تمثل ندرة رأس المال مشكلة عامة، تعاني منها القطاعات الاقتصادية في معظم الدول الإسلامية، كنتيجة لضعف الطاقة الادخارية والاستثمارية في جميع قطاعات الاقتصاد. ويمكن معالجة هذه المشكلة بترشيد الاستهلاك والبعد عن التبذير؛ فالإسلام يحث على ترشيد الاستهلاك، وينهى عن السرف والترف والانفاق البذخي. يقول تعالى: *(إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين، وكان الشيطان لربه كفورا)*[١]. ويقول صلى الله عليه وسلم:*(كلوا واشربوا والبسوا وتصدقوا في غير إسراف ولا مخيلة فإن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده)*[٢] إلى غير ذلك من النصوص. فضلا عن إيجاد الفرص الاستثمارية الكافية ذات الربحية المعقولة، بإنتاج الحاصلات ذات الأهمية النسبية، واستخدام المخصبات والميكنة الزراعية[٣].

٤- ويرتبط بما تقدم عدم توفر خدمات رأس المال الاجتماعي، في صورة طرق وكباري وسدود وقنوات وترع،والتي هي من أهم المقومات الأساسية للزراعة، إذ أنها تتسم في معظم الدول الإسلامية بالتخلف، ولا تساعد على توفير الظروف الاقتصادية الملائمة لإقامة المشروعات الزراعية المختلفة، أو بلوغ تلك المشروعات المستوى الأمثل في الإنتاج، ولا يخفى أن توفر مثل هذه المؤسسات يخلق الظروف الملائمة لاستغلال الأراضي الزراعية غير المستغلة (التوسع الأفقي)، أو تكثيف الاستفادة من المستغل منها بطريقة اقتصادية فعالة أو ما يعرف بالتوسع الرأسي[٤].

٥- ضعف خدمات مراكز البحوث والتطوير الزراعي، وضآلة الدراسات المعنية بالقطاع الزراعي ومشكلاته المختلفة، وقلة الاهتمام بالعمالة الزراعية عن طريق التعليم والتدريب والتثقيف الزراعي، وهو الأمر الذي يفسر توقف الزراعة في تلك الدول على استخدام الأساليب البدائية في الإنتاج، وعدم ملاحقة التطورات المختلفة في

---

(١)- سورة الإسراء، الآية رقم ٢٧ .
(٢)- سبق تخريجه، ص٩٩ من هذه الرسالة.
(٣)- سالم النجفي، ومحمد القرشي، اقتصاديات التنمية، جامعة الموصل: الموصل، بدون رقم طبعة، ١٩٨٨م، ص١٤٥ .
(٤)- عبد الوهاب رشيد، المرجع السابق، ص٧٦ .
- وانظر: سعيد عبود، المرجع السابق، ص٢٥ .

المجال الزراعي من مكننة، ومخصبات زراعية، وأنظمة ري، ودورات زراعية، ذات الأهمية البارزة في تطوير القطاع الزراعي.

٦- انتشار المزارع القزمية، نتيجة الاستمرار في تجزئة الأرض، وقلة الإمكانيات الاقتصادية للأفراد، عن إقامة مشروعات إنتاجية كبيرة، الأمر الذي يحرم القطاع الزراعي، من استخدام منتجات التكنولوجيا الحديثة في القطاع الزراعي، والتي تتطلب وحدات إنتاجية ذات أحجام اقتصادية ملائمة، الأمر الذي يزيد العبء على الدولة في الاقتصاديات الإسلامية،ويحتم عليها بذل الجهود وتوفير الإمكانيات في سبيل تلافي مثل هذه المشكلة[(١)]

٧- عدم توفر المياة بالصورة الكافية واعتماد كثير من الدول الإسلامية على مياة الأمطار،ورغم أن بعض الدول الإسلامية كالمملكة العربية السعودية،وبعض دول الخليج العربي استطاعت التغلب على هذه المشكلة بتحلية مياة البحر ، إلا أن مشكلة نقص المياة تظل من أهم مشكلات الزراعة في دول العالم الإسلامي[(٢)].

المطلب الثاني

مشكلات القطاع الصناعي

هناك الكثير من المشكلات الاقتصادية التي تتضافر على القطاع الصناعي، في الكثير من الدول الإسلامية، فتعمل بالتالي على زيادة تخلفه، ويبرز في مقدمة تلك المشكلات ما يلي[(٣)]:

١- تؤثر المشكلات الزراعية السابق الإشارة إليها تأثيرا سلبيا على القطاع الصناعي؛ إذ يشكل الضعف النسبي في الإنتاج الزراعي قيدا على نمو القطاع الصناعي، خاصة من زاوية قلة وعدم انتظام المدخلات الزراعية اللازمة للصناعة، ولا تخفى أهمية توفر المدخلات الزراعية في الإنتاج الصناعي، وخاصة في مجال توفير غذاء للعمال

---

(١)- عبد الوهاب حميد، المرجع السابق، ص٧٧ .

(٢)- عبد الكريم بركات، المرجع السابق، ص٥٦ .

(٣)- حول المشكلات الصناعية انظر:

- سعيد عبود، المرجع السابق، ص٢٥ وما بعدها.
- التنمية الصناعية العربية، نشرة فنية يصدرها مركز التنمية الصناعية العربية عدد١٨ لعام ١٩٧٦م، ص١٨ وما بعدها.
- محمد سعيد ناجي، المرجع السابق، ص٤١٣ وما بعدها.

الصناعيين؛ وهو ما يعمل على انخفاض إنتاجيتهم، وهذا يقتضي زيادة دور التخطيط في المجال الزراعي للمساهمة في نمو القطاع الصناعي.

٢- معظم تجارب التنمية الصناعية التي تمت على مستوى العالم الإسلامي، لم يسبقها أو يصاحبها، مسح شامل للمواد الطبيعية والمالية، والتكنولوجية، والبشرية، مما أدى إلى وجود نقاط الضعف سواء فيما يتعلق بتوطين الصناعات التي تم إنشاؤها، أوفيما يختص بحصولها على المواد الأولية، ومستلزمات الإنتاج، كما أن غياب الحصر الشامل للأساليب الفنية المتاحة أدى إلى استعانة تلك الدول بالتكنولوجيا الأجنبية، التي تروج لها الشركات دولية النشاط، دونما الاهتمام بالمتوفر من التكنولوجيا المحلية، أومحاولة تطويرها لتلائم واقع الدول الإسلامية وصناعاته، ليتسنى له تحقيق قدر من الاستقلال في هذا المجال.

٣- افتقار معظم الدول الإسلامية إلى البنية لأساسية، كالطرق والمواصلات والقوى المحركة والسلع والخدمات الضرورية لتشغيل الصناعة، فمثلا تقف مشكلة عدم وجود طرق ممهدة في معظم تلك الدول عائقا أمام تطور الصناعة، وإمكانية نقل منتجاتها إلى المناطق الآهلة بالسكان، ولضخامة تكاليفها تجد الدولة نفسها مضطرة إلى التخطيط لاستكمالها.

٤- مما يعيق السياسة الصناعية في معظم دول العالم الإسلامي، إقامة الوحدات الصناعية التي لا تشكل بطبيعتها هيكلا صناعيا متشابكا ومنسجما مع بعضه البعض، فلا يستفيد من الروابط الأمامية والخلفية التي تولدها الصناعة، ولا من الوفورات الخارجية، ولا يستطيع الحصول على المدخلات اللازمة، وهذا يقتضي التنسيق، والتنسيق من أظهر العمليات التخطيطية.

٥- من أهم معوقات التنمية الاقتصادية عامة، والتنمية الصناعية بصفة خاصة، في الدول الإسلامية ضيق نطاق السوق المحلي؛ لانخفاض متوسط الدخل الفردي للغالبية العظمى من السكان، واتجاه الأسلوب الصناعي في بداية الأمر، إلى محاولة اشباع الطلب الداخلي مع التركيز على الكمليات التي تتمتع بطلب حرن من قبل أصحاب الدخول

العالية وهم فئة قليلة، بل فضل الكثير منهم الاتجاه نحو الأسواق الخارجية، للحصول على سلع ذات جودة ونوعية عالية من جهة، ولاستيراد ما لم توفره الصناعة المحلية من جهة أخرى كالسلع المعمرة مثلا.

٦- عدم توفر مقومات التصنيع في دول العالم الإسلامي كل على حده، فبعض الدول تتوفر فيها نسبيا بعض الموارد الطبيعية، بينما ينقصها العمل ورأس المال، والبعض الآخر يتوفر لها رأس المال بشكل كبير كالدول النفطية الإسلامية، وينقصها العمل والمهارات الفنية، ومرجع ذلك إلى الإحجام عن الالتزام بأوامر الله تعالى ورسوله الكريم، في شأن التعاون المخلص والتكافل والتآخي بين المسلمين[١]

٧- من العوامل الأساسية في تخلف الصناعة في الدول الإسلامية، هجر المنهج الإسلامي، في التنمية الاقتصادية والاجتماعية النابع من القرآن والسنة، والاستعاضة عنه بالمناهج الوضعية البعيدة عن قيمنا ومعتقداتنا وتقاليدنا، والتي تعمل على زيادة السيطرة وتعميق التبعية الاقتصادية لهذه الدول.

٨- غياب الإحصاءيات والبيانات والمعلومات عن واقع الاقتصاد القومي، وتعارضها في غالبية الدول الإسلامية، وذلك لحداثة أجهزة الإحصاء والتخطيط التي يقع عليها أساسا عبء توفير مثل تلك البيانات.

فضلا عن ذلك تقع كثير من مشكلات التجارة الخارجية على الدول الإسلامية، وتتمثل بصفة أساسية في تذبذب أسعار المواد الأولية في السوق الدولية، وما تذبذب اسعار النفط في النصف الثاني من الثمانينات إلا مثل واضح على ذلك، علاوة على القيود والعراقيل والحواجز الجمركية المفروضة في تلك الأسواق على دخول سلع الدول النامية عموما إلى أسواقها، وإحلال المنتجات الصناعية محل المنتجات الطبيعية[٢]، ناهيك عن عدم تكامل الدول الإسلامية المنتجة لمادة أولية واحدة فتدخل السوق الدولية متنافسة، وهي في

---

(١)- سيأتي تفصيل ذلك عند الكلام عن التكامل الاقتصادي وتأثيره على الخطة، في الفصل الخامس من الباب الثاني من هذه الرسالة.

(٢)- زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، ص٢١٢، مرجع سابق. وانظر:
- العشري حسين درويش، التجارة الخارجية، بدون رقم طبعة، ١٩٧٨م، ص١٧٧-٢٠٦.

أشد الحاجة إلى التكامل على غرار منظمة الأوبك والأوابك، والسوق الأوربية المشتركة، وغيرها لتحقيق شروط أفضل تعدل من تدهور معدل التبادل في غير صالح الدول الإسلامية، وتساعد على تخفيف العجز في موازين المدفوعات، وتساهم في الحد من تزايد المديونية الخارجية.

المطلب الثالث

أثر المشكلات على الخطة

إن التخطيط بمناهجه المختلفة يتأثر بنوعية تلك المشكلات، ففيما يخص القطاع الزراعي فإن من المناسب بداية تطبيق منهج التخطيط القطاعي في الدول الإسلامية التي توسم بأنها زراعية، وتحسين نظام الري والصرف، وتوفير التقاوي الجيدة، والميكنة الزراعية بدلا من الأساليب البدائية في الإنتاج، وتوفير رأس المال اللازم للزراعة، وخدمات رأس المال الاجتماعي الزراعي، في شكل طرق وسدود وترع وقنوات، للقضاء على مشكلة عدم توفر المياة، العنصر الأساسي للزراعة في معظم هذه الدول. مع التخطيط لإيجاد مراكز البحوث، التي تعني بالمشكلات الزراعية، وتركز على تدريب الأيدي العاملة في الزراعة، لزيادة إنتاجيتها، فضلا عن التخطيط لإيجاد مشروعات كبيرة في الزراعة للاستفادة من وفورات الحجم الكبير.

وأخيرا يحتاج القطاع الزراعي؛ -وهو المورد الأساسي لمعظم الدول الإسلامية- إلى إعمال نوع من التخطيط بعيد المدى، لتحقيق التكامل الزراعي بين بلدان العالم الإسلامي لتوفر جميع مقوماته، من أرض قابلة للزراعة، وعمل ورأس مال وتنظيم، لتستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي.

وفي قطاع الصناعة تتطلب مشكلاته إعمال العديد من نماذج التخطيط وأنواعه المختلفة، فلا بدمن إعمال نوع من التخطيط المزدوج، يجعل الدولة تستفيد من المنتجات الهامة في الزراعة، لاستخدامها في الصناعة القائمة على ذلك، فضلا عن التخطيط لتوفير المسوح الشاملة للمواد الطبيعية، والمالية والتكنولوجية والبشرية قبل

بدء عملية التصنيع، مع الاهتمام بخدمات رأس المال الاجتماعي، في شكل طرق ومواصلات وقوى محركة، بجانب التخطيط لرأس المال الاجتماعي الزراعي سالف الذكر.

وعلاوة على ذلك يحتاج القطاع الصناعي الإسلامي، إلى تخطيط تكاملي في المجال الصناعي بين دوله، لعدم قدرة أي دولة من دوله منفردة على التصنيع، وبالتالي تستطيع تلك الدول السير بخطا ثابته في طريق التصنيع، والقضاء على عقبة ضيق نطاق السوق، وتحقيق نوع من التكتل في وجه الاقتصاديات المتقدمة، وتطبيق أوامر الله تعالى في التعاون والتكامل.

أما فيما يختص بمشكلات التجارة، فلا بد من إيجاد نوع من التخطيط الذي يركز على تنمية الصادرات، وترشيد الواردات، أو ما يعرف بتخطيط التجارة، فيعمل التخطيط على تدعيم التبادل التجاري بين دول العالم الإسلامي، وعلى الاكتفاء بما هوضروري من التجارة مع العالم الخارجي، كحل للخروج من التبعية التي تلف معظم الدول الإسلامية في عصرنا الحاضر.

هذا ولكثرة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، التي يعج بها البنيان الاقتصادي والاجتماعي للكثير من الدول الإسلامية، فإنه لا بدمن انتهاج أسلوب تخطيط التنمية، ويتحددأسلوبه ونموذجه كمايلي:

١- بالنسبة للمجتمعات الإسلامية، التي لا تزال تعاني من البدائية، وانتشار العادات والتقاليد المعرقلة لعملية التنمية الاقتصادية، فإنه من المناسب لها أن يأخذ التخطيط الهيكلي في بعده الشمولي طويل الأجل، النموذج الأساسي فيها.

٢- تستطيع المجتمعات الإسلامية، التي قطعت قدرا مقبولا من مراحل التنمية، إعمال التخطيط الجزئي في القطاع الذي تتوفر فيه الامكانيات (الميزة النسبية)، بالتركيز عليه وتنميته، والاستفادة منه في تمويل التنمية الاقتصادية.

٣- الدول النفطية الإسلامية تستطيع القيام بالتخطيط الشامل، عن طريق خطط تنمية متوسطة الأجل، في ضوء خطط طويلة الأجل تحدد فيها الأهداف العامة، وتستفيد من فوائضها البترولية في تمويل تلك المخططات، وهو ما تفعله اليوم معظم الدول النفطية الإسلامية مثل: السعودية، والكويت، وليبيا، والامارات العربية.

٤- ينجح في الدول الإسلامية تماما إعمال نوعي التخطيط الرئيسي والتكميلي، بعمل خطة شاملة تركز على بعض المشروعات الهامة في إطار الأولويات، فإذا توفرت الإمكانيات اللازمة للمشروعات الباقية نفذت، ويكون التخطيط التكميلي قد احتواها.

الفصل الثاني

أهداف التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالتخطيط

تختلف الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للتنمية الاقتصادية باختلاف النظم الاقتصادية من ناحية، وباختلاف مرحلة النمو الاقتصادي من ناحية أخرى، وقد تبين من خلال المبحث السابق أن معظم الدول المتقدمة قد وصلت إلى مراحل نمو اقتصادية عالية، توارت معها الكثير من المشكلات الهيكلية، التي تعوق تقدم الاقتصاد، وتضاءل معها بالتالي الدور الذي يجب أن تقوم به الدول في تطوير تلك الاقتصاديات،أما في ظل التخلف الاقتصادي الذي تعاني منه معظم الدول الإسلامية، والمتمثل في ضعف واختلال الهيكل الاقتصادي والاجتماعي،ومعاناته من الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، فإنه يحتم نوعية من التخطيط تلقي على عاتق الدولة دورا هاما وحيويا في انجاز الخطة، إعدادا وتنفيذا ومتابعة.

ويهدف هذا الفصل إلى مناقشة أهداف التنمية الاقتصادية المتباينة، بين كل من الدول المتقدمة والدول النامية، وعلاقتها بنوعية وأسلوب التخطيط للتنمية، وسيتم ذلك من خلال مبحثين، الأول يعرض تلك الأهداف وعلاقتها بالتخطيط في محيط الدول المتقدمة، والثاني يحلل تلك الأهداف وعلاقتها بالتخطيط في الدول الإسلامية.

المبحث الأول

أهداف التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالتخطيط

في الدول المتقدمة

اختلفت أهداف التنمية الاقتصادية وتباينت خلال النصف الأول من القرن الحالي فقد ركزت في البداية على التصنيع بمناهجه ووسائله المختلفة، وكيفية مواجهة الحرب العالمية الأولى وترميم آثارها، ثم اهتمت بمعالجة الاختلالات التي سببتها أزمة الكساد العالمي، وفي مقدمتها قضية التوظف الكامل،وتلىذلك الاهتمام باعمار ما دمرته الحرب الثانية، وترميم الأجهزة الإنتاجية.

أما في النصف الثاني من هذا القرن فقد انصبت أهداف التنمية بهذه الدول على زيادة معدل نمو الدخل القومي، والتركيز على التصنيع، والبحوث، والتكنولوجيا، والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، ومعالجة أسباب البطالة بصورها وأشكالها المختلفة، لتحقق المزيد من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، أما في الفترة الراهنة فتكاد تنحصر في كيفية إيجاد الوسائل والسبل الكفيلة باستمرار ذلك التقدم، وزيادته خلال الزمن لرفع المستوى المعاشي للأفراد بصورة مستمرة، مع الاهتمام اساسا بالقضاء على الاختلالات والاضطرابات، التي قد تطرأ على مستوى الاقتصاد القومي، بإعمال السياسات الاقتصادية عموما، وفي مقدمتها السياسات المالية والنقدية، وعموما يمكن إيجاز أهم الأهداف الحالية من خلال المطلب التالي:

المطلب الأول

أهداف التنمية الاقتصادية في الدول المتقدمة

حققت الدول المتقدمة مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي جعل أهدافها تختلف من فترة زمنية لأخرى. ويكشف هذا المطلب عن أهم تلك الأهداف من خلال النقاط التالية:

أولا: الاهتمام بالبحوث العلمية والدراسات الاقتصادية:

تطور الاهتمام بالبحث العلمي تطورا كبيرا في الدول المتقدمة، حتى غدا أحد أهم أهداف التنمية الاقتصادية، لاقتناع الحكومات بفائدة تشجيع ودعم البحوث العلمية، التي تلعب دورا خطيرا في تحقيق مزيد من النمو الاقتصادي[١].

وقد تولت الحكومات تنظيم عملية البحث العلمي في كثير من الاتجاهات منها: التنقيب الجيولوجي والطوبوغرافي، وتحسين الإنتاج الصناعي والزراعي، ووسائل النقل، وفي مجال الرعاية الصحية، وجمع الأرصاد الجوية والفلكية[٢].

على أن تدخل الحكومة في تدعيم البحث العلمي والأجهزة المرتبطة به، قد زاد منذ الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨م)، لاقتناع تلك الدول أن زيادة دور العلم والبحوث العلمية، عامل حاسم في تحقيق الانتصارات والنمو الاقتصادي، مما اضطر تلك الدول إلى انشاء مؤسسات خاصة بالبحث العلمي، وتوفير التمويل اللازم لها[٣].

إن كافة الدول المتقدمة تهتم بالبحث العلمي في شتى المجالات، حتى أنها تخصص له نسبة معينة من دخولها القومية، تتراوح بين ٣٪ في الولايات المتحدة، إلى ٢،٥٪ في كل من بريطانيا والاتحاد السوفيتي، إلى ١،٥٪ في فرنسا، وما ذلك إلا لأن البحث العلمي ركيزة التقدم في سائر المجالات[٤].

ثانيا: تطوير الأساليب التكنولوجية وتجديدها:

يعني التجديد التكنولوجي "استخدام موارد جديدة، أو ظواهر طبيعية أخرى، أو تحسين طريقة استخدام ما هو مستعمل منها، مع توفر الرغبة في معرفة الطبيعة، والعزم على الخلق والإبداع"[٥].

ولذلك فإن الاهتمام بالعامل التكنولوجي، ومحاولة تطويره وتجديده بصفة مستمرة، يعد هدفا أساسيا للتنمية الاقتصادية؛ فهو محرك

---

(١)- مايه، بير، النمو الاقتصادي، ترجمة: جان كميد، منشورات اخترنالك، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ص٩٤ .

(٢)- سياى، جاك وآخرون، العلم في خدمة الانماء، ترجمة انطوان خوري وعبد الرزاق الفار، مكتبة لبنان: بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٤م، ص١٤٤،ص ١٣٥، ص١٤٥ .

(٣)(٤)(٥)- سياى، جاك، المرجع السابق، ص٣٦، ص ٤٢، ص٣٦ .

النمو الاقتصادي والمساعد على استمرار تقدمه في العصر الحاضر، وتولي تلك الدول بدون استثناء جل عنايتها وإمكانياتها لتحقيق هذا الهدف؛ الذي أكسبها السيطرة على جزء كبير من العالم، يعرف اليوم بالدول النامية.

ثالثا: تحقيق مستويات مرتفعة للعمالة:

إن هدف العمالة الكاملة من الأهداف القومية، الذي وجهت له الدول المتقدمة جل اهتمامها.

ولذلك فإن حكومات الدول المتقدمة، قد استخدمت الكثير من الوسائل في معالجة البطالة، كان أهمها السياسات المالية والنقدية والضريبية، فخفضت الضرائب، وزادت مصروفات الحكومة، كما عملت على خفض معدل الفائدة، وتوسيع احتياطي المصارف، كوسيلة لزيادة المشروعات والمنافسة وروح التفاؤل لدى المستثمرين، في إنشاء المزيد من الصناعات،وبالتالي تشغيل المزيدمن الأيدي العاملة[١].

رابعا: الضمان الاجتماعي والتوزيع العادل للدخل:

من الاهداف البارزة للتنمية الاقتصادية في الدول المتقدمة، هدف الضمان الاجتماعي، وتوزيع الدخل توزيعا عادلا.

ففيما يخص هدف الضمان الاجتماعي، وضعت الولايات المتحدة برنامجا لرعاية الشيخوخة، تقدم من خلاله المعونات على المستحقين وكان ذلك عام ١٩٣٥م، كما أقرت كل من المانيا وبريطانيا صندوق المعاشات، والضمان الصحي في الفترة قبل الحرب الأولى[٢].

ولتحقيق التوزيع العادل للدخل، أخذت معظم الدول المتقدمة، بنظام الضرائب التصاعدية على الدخول والضرائب على الشركات، ففي الولايات المتحدة -مثلا- أخذت بنظام ضريبة الدخل الفردي من عام ١٩١٣م، بل لقد زاد دورها وارتفع نصيبها من ٥٪ في ذات العام، إلى ٨٢٪ عام ١٩٥٢م، وفي اليابان بلغ نصيب الضرائب على الدخل، ورأس

---

(١)(٢)- ماير، جيرالد، بولدوين، روبرت، التنمية الاقتصادية (نظريتها- تاريخها سياساتها)، ترجمة يوسف صائغ، مراجعة: برهان دجاني،بدون ناشرأورقم طبعةأو تاريخ، ج٢، ص٣١٠ .

المال، ومؤسسات الأعمال ٤٣٪ في عام ١٩٣٤م، وتعد ضريبة الدخل من أهم مصادر الدخل في بريطانيا في الوقت الحالي[١].

خامسا: الاهتمام بالقطاعات المهملة:

تعمل حكومات الدول المتقدمة على توجيه مزيد من الاهتمام إلى القطاعات التي كانت مهملة في الماضي، للتركيز على القطاع الصناعي، وقد تركز الاهتمام على قطاع الزراعة.

ففي بريطانيا بدأ الاهتمام بالزراعة منذ عام ١٩٢١م، ثم تطور عام ١٩٢٨م، فوضعت الدولة قانونا للتسليف الزراعي، وفي عام ١٩٣٠م وضعت برامج تسويق الحاصلات الزراعية، وفي العام الذي يليه تبنت الحكومة برنامجا لدعم أسعار الحنطة، طور عام ١٩٣٨م ليشمل بقية الحبوب، وأخيرا جاء قانون الزراعة عام ١٩٤٧م، فوسع نظام الأسعار الزراعية المكفولة[٢].

وفي الولايات المتحدة نظمت الدولة التسهيلات الائتمانية، والقروض الزراعية للمزارعين عام ١٩٢٠م، وفي عام ١٩٢٩م نظمت الحكومة مجلس الزراعة الاتحادي، لتشجيع التسويق الفعال، تلاه نظام المنح المباشرة، وضمان المحاصيل ودعم الأسعار[٣].

وفي ألمانيا حددت مستويات الأجور في الزراعة، ونظمت جمعيات تسويقية، في محاولة للسيطرة على الأسواق، وفي عام ١٩٣٠م زاد دور الحماية الجمركية، ومنحت بعض السلع الدعم[٤].

وهكذا بقية الدول الأوربية. وتتولى السوق المشتركة في العصر الحاضر الاهتمام بالزراعة، وتنسيق السياسات الكفيلة بتطويرها، فيما بين الدول الأعضاء منذ انشائها عام ١٩٥٨م.

---

(١)(٢)(٣)(٤)- ماير، المرجع السابق، ج٢، ص٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣٢.

سادسا: تحقيق المستويات المرغوبة والمناسبة من الأسعار (استقرار الأسعار):

استخدمت السياسات النقدية كسلاح رئيس في الحفاظ على استقرار الأسعار قبل عام ١٩٣٠م، أما في العصر الحاضر فإن هذه السياسات، مع قدر لا بأس به من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، تعمل في التأثير على مستويات العمالة والأسعار.

وقد أممت كل من بريطانيا وفرنسا مصرفيها المركزيين بعد الحرب العالمية الثانية، وبالإضافة إلى سيطرة الحكومة على الجهاز المصرفي، زاد المدى في استخدام السياسات المالية للتأثير على مستوى الأسعار، حتى في الولايات المتحدة، حيث أنشىء نظام مصرفي مركزي منذ عام ١٩١٣م، هدفه الأساسي الحفاظ على ظروف نقدية وتسليفية ملائمة للنشاط الاقتصادي، في كافة القطاعات الاقتصادية المختلفة (١).

سابعا: تحقيق تخصيص أمثل للموارد الاقتصادية عن طريق تدخل الدولة:

برزت أهمية هذا الهدف التنموي في الدول المتقدمة بعد الحرب الثانية أساسا، فقامت الحكومات بتأميم كثير من عناصر النشاط الاقتصادي، أملا في الوصول إلى تخصيص أمثل للموارد.

على أن التخصيص الأمثل للموارد بالتدخل الحكومي، بلغ مداه بعد الحرب الثانية، وخاصة في بريطانيا التي أممت الكثير من القطاعات الهامة واتجهت فرنسا والولايات المتحدة نفس الاتجاه (٢).

المطلب الثاني

علاقة أهداف التنمية بالتخطيط في الدول المتقدمة

انتهجت الدول المتقدمة خططا وسياسات اقتصادية متنوعة لتحقيق أهدافها، تنوعت بين التخطيط الشامل وسيطرة الدولة على وسائل الإنتاج، وعلى الإنتاج في بعضها إلى ترك كافة الأمور

---

(١)(٢)- ماير، المرجع السابق، ج٢، ص٣٣٤، ٣٣٥ .

للمنافسة الفعالة، وجهاز الثمن. وفيما يلي نوالي البحث في تحليل تلك العلاقة، من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول

أسلوب المنافسة الفعالة

يرى الاشتراكيون "كموريس دوب" و"أوسكار لانج" و"ليرنر" أن التخطيط الاشتراكي بما تضمنه من مركزية وشمول، هو أحد المواقف الأساسية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وحث خطاها، لأن تطبيق الاشتراكية حري بتحقيق وفورات القياس، والقضاء على الاحتكار، والمحافظة على معدل مقبول للتنمية وتعمل عن طريق التخطيط على تنسيق الجهود والسيطرة على مستوى النشاط الاقتصادي والاستفادة من وفورات الحجم الكبير[١].

وفي المقابل ترى مدرسة فكرية، أن تحقيق أهداف المجتمع لا يتأتى إلا باستخدام سياسة المنافسة الفعالة،ويتزعم هذا الاتجاه كل من "روبنس" و"هايك"، فهم يؤمنون بما يذهب إليه الاشتراكيون من أن الاحتكار يؤخر التنمية، وينادون باتخاذ إجراءات شديدةوذلك مثل المطالبة بتجزئة المشروعات، والتخلص من النقابات العمالية، التي تمارس أوضاعا احتكارية، ومنع العضوية المتبادلة في مجالس إدارات الشركات، ووضع قوانين تحد من تبادل الشركات أسهم بعضها وضمان مصالحهم بالسوية[٢].

أما فيما يخص وفورات الحجم الكبير، التي تتلاشى مع تجزئة المشروعات، فإنهم يرون أن الاقتصاد لا يفقد أي مكاسب ضخمة، لأن النشاط الحر هو أفضل التنظيمات الاقتصادية الممكنة، لدعم التنمية

---

(١)- للتفصيل انظر:
- ص ٤ وما بعدها من هذه الرسالة.

(٢)- ماير، المرجع السابق، ج٢، ص٣٤٦، ص٤٤٧-٤٥٠ .

الاقتصادية السريعة،وزيادة نموها مع توفر حد أدنى من الديمقراطية السياسية؛ إذ أنهما يوفران الحد الضروري لمرونة الموارد أحد مقومات التنمية، كما أنهم يؤمنون بضرورة تجنيب الاقتصاد القومي، أخطار التقلبات الاقتصادية والتضخم، وتحقيق قدر معقول من العمالة الكاملة، وحث المستثمرين على استثمار اموالهم في المجال الصحيح، واستخدام الموارد استخداما صحيحا، وبالتالي تحقيق معدلات النمو المرجوة (١).

ويشدد أصحاب هذه المدرسة على أن مجرد المنافسة الفعالة، لا يكفي لتحقيق المزيد من التقدم الاقتصادي، بل أن على الدولة دورا آخر يتمثل فيما يلي(٢):

أ- بذل الجهود لتحسين تنقل الموارد الاقتصادية، واعطاء المعلومات الكافية اللازمة لأصحاب المشروعات الاقتصادية، حول الفرص الاستثمارية، مع زيادة دور التعليم والتدريب.

ب- هناك الكثيرمن المشروعات،وخاصةذات الطبيعةالاجتماعية، لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها،إما لتكاليفها الباهضة، وإما لربحيتها المتواضعة وهو الأهم،وهنا يقع على عاتق الدولةالقيام بها،أوتقديم العون والتمويل اللازم للقطاع الخاص، ليتمكن من القيام بها.

ومن الجدير بالذكر أن أصحاب هذه المدرسة، وهم قد دعوا إلى تخطيط التنمية بصورة أو بأخرى، يرفضون التخطيط المركزي لأسباب عديدة منها: رفضهم للاشتراكية أساسا، لأنها تقوم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج وهم دعاة حرية، ولأن التخطيط المركزي ملزم وشامل ويحتاج إلى بيروقراطية دقيقة، فضلا عن الشكوك المختلفة التي تثار حول كفاءة هذا النوع من التخطيط، فمن الصعب اختيار الأفراد الأكفاء واستبعاد ما سواهم من الجهاز المركزي، وتوفرحرية البحث أو المرونةفي اتخاذ القرارات،أو تحاشي الفساد أوالمحسوبية، أو ما عداها من السلبيات التي توجه لأسلوب التخطيط المركزي(٣).

---

(١)(٢)(٣)- ماير، المرجع السابق، ج٢، ص٤٤٧ إلى ٤٥٠ .

الفرع الثاني

سياسة المنافسة الحركية

من بين الأساليب المطروحة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية السياسة التي قال بها كل من "مولتون" وسليشر" و"رايت"، ويتجه أصحاب هذه المدرسة إلى تفكير مضاد للمدرستين السابقتين من ناحيتين.

الاولى: رفضهم للتخطيط القائم على تجزئة المشروعات الضخمة، لأن ذلك الأمر يصحبه تضحية بكفاءات عالية، تحتاجها التنمية الاقتصادية، ويفتقد العمال حقهم في المساومة، ذلك أن تحقيق المنافسة الفعالة، يعمل على وجود بعض المساوئ في الاقتصاد منها: عدم الاستقرار الاقتصادي، والفقد الاجتماعي، وضياع الموارد، وتأخير معدل التكنولوكيا، ويحلون بديلا عن تلك التجزئة أسلوبا آخر؛ هو إيجاد قوانين تضاد التكتل والاحتكار، وتمنع المشروعات الضخمة من القضاء على المشروعات الصغيرة، أو تمنع دخولها حقل الإنتاج، مع تقديم المعلومات الكافية، والمساعدة والمنح الحكومية للمشروعات الصغيرة، مبررين أراءهم هذه بأن المشروعات الضخمة تتماشى مع وجود درجة عالية من المنافسة، ولكنها منافسة تقترن بعملية التجديد والابتكار[١].

والثانية: تشديدهم على الاثار السلبية في التنمية، التي يحدثها تدخل الحكومة في توزيع الدخل، أو تثبيت الطلب الإجمالي، فالضرائب التصاعدية على الدخل تعرقل جهود التنمية، وتثبط الحافز على الاستثمار وعلى الادخار أيضا، لذلك فهي تنادي بتطبيق سياسة معتدلة للضرائب، باعتبارها هي التي تعمل على التسريع بالتنمية الاقتصادية، وفيما يخص تثبيت الطلب الاجمالي، فإنهم يرون الاستعانة بالسياسات النقدية المرنة[٢].

وفي شأن الدور الذي يجب أن تقوم به الدولة، فهو يتدرج من تسهيل هجرة العامل وإعادة تدريبه، إلى وضع برامج حكومية معتدلة لتنمية الموارد الطبيعية، أو توفير مزيد من المعونة المالية، إلى وضع برامج لاستثمار الأموال في بعض الدول النامية.[٣]

---

(١)(٢)(٣)- ماير، المرجع السابق، ج٢، ص ٤٥١، ص٤٥٣، ص٤٥٤ .

الفرع الثالث

الرأسمالية الموجهة

نادى مجموعة من الاقتصاديين أمثال "هانس" و"كينز" و"كلارك" و"هريس"، بسياسة اقتصادية تقع في الوسط، بين سياسة المنافسة الفعالة، والحل الاشتراكي، أو ما يمكن أن نسميه الحل الوسط بين حرية السوق والاقتصاد المدار مركزيا. وتبعا لهذه السياسة فإن الأهداف الاقتصادية لا يستلزم تحقيقها ستبدال النظام الرأسمالي القائم بنظام آخر، بل اصلاح هذا النظام من الداخل، عن طريق التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية، مع استخدام كل من السياسات المالية والنقدية لتوجيه الاقتصاد، وضمان تكيفها مع التقلبات والأزمات[١].

ويتفق أصحاب هذه المدرسة، مع أنصار المدرسة الحركية في عدم تجزئة المشروعات الاقتصادية، والنقابات العمالية؛ لأنها أساس التنمية الاقتصادية، ويحبذون وجود سياسات ملائمة للقضاء على التكتل، ولكنهم يرون عكس ما يراه أصحاب المدرسة الحركية، من أن خلق المناخ الملائم للادخار ومن ثم الاستثمار، عن طريق العدالة في الضرائب التصاعدية أمر لا يكفي بمفرده، بل لابد له من زيادة معدل الاستثمار المطلوب، لتحقيق العمالة وبالتالي التنمية السريعة[٢].

ويركز أصحاب هذه المدرسة على الوفورات الخارجية، بصورة أكثر من المدرستين السابقتين، فعندهم أن البرامج التي تقوم بها الحكومة، لتوليد الطاقة الكهربائية، أو لحسن استخدام الموارد، أو لتحسين وسائل النقل وتوسيع المساعدات الحكومية للبحث العلمي، عوامل دافعة للنمو الاقتصادي[٣].

وفي صدد دور الدولة في الحياة الاقتصادية لدى هذه المدرسة، نجده أعمق مما سبقها فعلى الحكومة وضع برامج للضمان الاجتماعي، وزيادة مصروفاتها بوجه عام؛ لأنهم يرون أن أفضل السبل لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، هو ضمان الحكومة مستوى عاليا من الطلب

---

(١)- عبد الوهاب الأمين: المرجع السابق، ص ٥٩ .

(٢)(٣)- ماير، جيرالد، روبرت، المرجع السابق، ج٢، ص ٤٥٤، ص٤٥٥ .

الفعال، عن طريق تخطيط برامج انفاق عام ضخمة وطويلة الأجل.

الفرع الرابع

الرأسمالية المخططة

من النماذج الأساسية التي تربط بين الأهداف الحالية للدول المتقدمة والنموذج التخطيطي، هذه السياسة التي قام بوضع أسسها كل من "بيفرج"، و"والنرانكس" و"س.لندور" و"لويس" و"بي.دوشن"، وتتجه إلى زيادة دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وبأن عليها إذا أرادت تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، القيام بوضع خطط اقتصادية قومية تحدد كلا من معدل الاستثمار الخاص، والانفاق العام، والحجم الكلي للاستهلاك، على ضوء ما تراه موافقا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المستقبلة، على أن تضع الدولة من الوسائل المعينة على بلوغ التخطيط غاياته ما تراه ملائما(١).

وليس معنى ذلك أن أصحاب هذه المدرسة يأخذون بالتخطيط المركزي، وإلا لتعارضت أفكارهم مع مدرسة الحل الاشتراكي، ولكنهم يرفضون الأخذ بمبدأ تملك الدولة لوسائل الإنتاج، ويحبذون تملك الدولة للمنافع العامة، والصناعات الأساسية، لأن هذه السياسة تعمل من ناحية، بالقضاء على الاحتكار، وتستثمر الأساليب النافعة والناجعة للتخطيط من ناحية أخرى(٢).

على أن إرساء دعائم التخطيط بصورة شاملة للقطاع العام، لا يعني الزام القطاع الخاص به، بل أنه يوجه للسير في ركاب الخطة، بمحفزات ووسائل غير مباشرة متوفرة في النظام ذاته، وهي السياسات المالية والنقدية، في توجيه استثماراته وفقا للخطة الاقتصادية، وحجتهم في استخدام التخطيط بصورة واسعة، هو أن الاقتصاديات القائمة على المشروع الخاص، لا تستطيع تحقيق معدلات سريعة للتنمية، مع ضرورة وجود الإنفاق الحكومي الضخم لتشجيع التنمية؛ والذي يترتب على الحكومة أن تقوم بتخطيطه وكيف سينفق، مع تسليمهم بتواجد عدم الكفاءة مع التخطيط، ولكنهم يستدركون ذلك باللجوء إلى

---

(١)(٢)- ماير، المرجع السابق، ج٢، ص ٤٥٥، ص٤٥٦ .

أساليب التخطيط اللامركزي، والقيود غير المباشرة، إيمانا منهم بأن ذلك يتلائم مع مبدأ الحرية الاقتصادية، فهم يرون أن الرأسمالية المخططة فيها الحل لعيوب التخطيط المركزي، وعيوب الاقتصاد الحر[١].

حاصل الأمر أن التخطيط الاقتصادي الكلي والشامل والمركزي، هو الوسيلة الأساسية لتحقيق النمو والتقدم الاقتصادي، في مجموعة الدول التي تتبنى النظام الاشتراكي كما هو معروف، على أن التخطيط التأشيري؛ الذي يعتمد على المؤشرات الاقتصادية حافز للتقدم، والتخطيط اللامركزي الذي يقوم فيه جهاز التخطيط باتخاذ بعض القرارات، ويترك للمشروعات القيام بالبعض الآخر، فيحدد الحجم الكلي للاستثمار، والأثمان التي تتم على أساسها المعاملة بين المشروعات، وتحديد سعر الفائدة، وتتخذ المشروعات القرارات الخاصة بتحديد حجم ونوع الإنتاج الجاري، وتحديد أثمان بيع السلع للمستهلكين، والتوسع في الطاقة الإنتاجية الجديدة، والتخطيط القطاعي لجزء من الاقتصاد القومي، كالزراعة، أو الصناعة، أو الخدمات، أو بعض فروعها باستخدام أسلوب البرامج الخطية. والتخطيط القومي؛ الذي يعمل على تخطيط القطاع العام وإلزامه بتنفيذ الخطة وتوجيه القطاع الخاص لها هي من ضروب تخطيط التنمية الاقتصادية؛ التي تساهم كثيرا في تحقيق أهداف التنمية واستمراريتها في تلك الدول، ولا تؤدي إلى تقويض دعائم ذلك النظام، ولعل أقرب المدارس التي نرى أنها تتفق وتتوافق مع مبدأ الحرية، هي الرأسمالية المخططة أولا، ثم الموجهة ثانيا، علما بأن هذه الأنواع التخطيطية تأخذ بها معظم الدول الرأسمالية في العصر الحاضر مع اختلاف في التطبيق[٢].

---

(١)- ماير، المرجع السابق، ج٢، ص٤٥٦ .
(٢)- كير، كي، المرجع السابق، ص ٥٣ . وانظر:
- حسين عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ص ٩٩، مرجع سابق.
- سالم توفيق النجفي، ومحمد صالح القرشي، المرجع السابق، ص ٢٠٥ .

المبحث الثاني

أهداف التنمية وعلاقتها بالتخطيط في الدول الإسلامية

استعرضنا فيما سبق أهداف التنمية الاقتصادية، وعلاقتها بالتخطيط في الدول المتقدمة، واتضح لنا أن جل أهداف التنمية الاقتصادية في تلك الدول، تسعى للمحافظة على مستوى النمو الاقتصادي، وزيادته بصفة مستمرة، حتى أن الرابطة بين تلك الأهداف والتخطيط، ليست ذات شأن لاستطاعة تلك الاقتصاديات، تخطيط نفسها حرصا منها على معدلات النمو، مع أن الأساليب الشائعة في التخطيط في تلك الدول عدا الاشتراكية منها لا تعدو كونها تخطيطا لا مركزيا، أو جزئيا، أو تأشيريا، أو برمجة اقتصادية، أو سياسات مالية معينة.

ويهدف هذا المبحث إلى التعرف على أهداف التنمية الاقتصادية في الدول الاسلامية، في الوقت الحاضر، علما بأن تحديد تلك الاهداف على مستوى الدول الإسلامية، وفي الوقت الراهن، أمر لا تخفى صعوبته، لاختلاف تلك الأهداف وتعارضها، وعدم توفر المعلومات والبيانات اللازمة عنها.

وبالرغم من اختلاف أهداف التنمية الاقتصادية، بين دولة وأخرى من الدول الإسلامية، تبعا لمرحلة النمو الاقتصادي التي وصلت لها الدولة، ومستويات التنمية بها، إلا أن هناك بعض الأهداف الاستراتيجية العامة، التي توجه كل الدول الإسلامية جهودها في سبيل تحقيقها، ويهدف هذا المبحث إلى مناقشة وتحليل تلك الاهداف وعلاقتها بالتخطيط من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول

أهداف التنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية

باستقراء الواقع التنموي في العصر الحاضر للدول الإسلامية، نجد أن معظمها لازال يعاني شتى ألوان التخلف والتجزئة والحرمان، فالهيكل الاقتصادي محطم، أحادي الإنتاج، وتحاول تلك الدول جاهدة وضع لبنات معينة على طريق النمو الاقتصادي، وتنهض في سبيل تحقيق ذلك باقرار عدد من الأهداف نستعرضها من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول

الانفكاك من إسار التخلف

وهو الهدف الاستراتيجي والأول للتنمية الاقتصادية في معظم الدول الإسلامية، وذلك بالسعي إلى تحقيق معدلات تنمية اقتصادية مرضية، فمن المعروف أن تلك الدول تعاني عموما من مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

وأمام تلك المشكلات وذلك الهيكل المتداعي من الخصائص سالفة الذكر،تنهض التنمية الاقتصادية بعبء نقل الاقتصاد المتخلف إلى حالة من التقدم الاقتصادي، تمكن أفراده أن يحصلوا على مستويات معيشية لائقة تضمن لهم حياة كريمة، فهدف العملية الإنتاجية إنتاج السلع والخدمات التي تشبع الحاجات الاجتماعية بأقصى درجة ممكنة [١]، في إطار التعاليم الإسلامية بعدم الاسراف، أو التقتير أو اضاعة المال، أو عدم القيام بحقوقه، أو استثماره على الوجه المطلوب.

وبالرغم من كثرة الجهود التي بذلت في هذا المجال، إلا أن السمة الغالبة لاقتصاديات تلك الدول هي التخلف، ويزداد الوضع فداحة عند عقد المقارنة مع الدول التي قطعت شوطا بعيدا على طريق النمو الاقتصادي، فالدول الإسلامية تحتاج إلى هيكل اقتصادي غير مختل، يستطيع تحمل التبعات الاقتصادية والاجتماعية التي تفرزها الظروف المختلفة، والواقع الاقتصادي المعاصر.

على أن الإسلام لا يقر الأوضاع التي تجعل الدول الإسلامية ضعيفة مستغلة في مواجهة الدول المتقدمة، فله موقف واضح من عملية التنمية الاقتصادية ومكافحة التخلف، فهو يريد لنا كمسلمين أن نكون أقوياء، نستطيع الدفاع عن أنفسنا وديننا، لا نكون تحت رحمة تلك الدول كما هو الحال اليوم.

من أجل ذلك فهو يدعو دائما إلى نقل المجتمع من حالات التخلف الاقتصادي، إلى رحاب التنمية الاقتصادية؛ فالله تعالى قد سخر الكون

---

(١)- مهدي سليمان عطية، التنمية الاقتصادية ومشاكل التخلف مذكرة معهد التخطيط رقم١١٢٧، ص٦٤، مرجع سابق.

للبشر وذلله لهم، من أجل القيام بواجب الخلافة في عمارة الدين والدنيا،واستخدامه أفضل استخدام،للانتفاع بما فيه من موارد مقدرة بما يفي بحاجة الإنسان، مع بذل المزيد من الجهود وعدم الركون والتكاسل[١]، وفي ذلك يقول تعالى: *(وسخر لكم ما في السماوات ومافي الأرض جميعا منه...الآية)*[٢]، وقوله تعالى: *(هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها...الآية)*[٣] وقوله صلى الله عليه وسلم: *(المؤمن القوي خير وأحب إلىالله من المؤمن الضعيف..الحديث)*[٤].

الفرع الثاني

إقامة البنية الأساسية للاقتصاد

تشمل البنيةالأساسية، كلا من المساجدالطرق،والسدود،والكباري، والقنوات، والمدارس، والمستشفيات، والمرافق العامة وما شابه ذلك. وهي إلى حد بعيد متخلفة في الكثير من الدول الإسلامية.

لذلك فإن أحد الأهداف الرئيسية للتنمية الاقتصادية، هوإقامة تلك الأبنية الأساسية، اللازمة لقيام عملية التنميةالاقتصادي، ومن ثم تحقيق معدلات نمو مرتفعة،فوجود شبكة واسعة من الطرق، وخطوط السكك الحديدية،من الأمورالحاسمةفي تحقيق التقدم،وإقامة المشروعات الاقتصادية المختلفة، لأنها تسهل عملية نقل الخدمات، والمواد الأولية اللازمة للصناعة، وتسويق المنتجات زراعيةأو صناعية،وتيسر عملية البحث والتنقيب عن الموارد الطبيعية؛ التي تختزنها الارض، فضلا عن تنقل الأفراد[٥].

كما أن توفر المدارس والمستشفيات، وتجهيزها على أفضل مستوى وفي حدود الامكانيات المتاحة، يعمل على المساهمةالحقيقية في عملية التنمية الاجتماعية والبشرية، فبالعلم والمعرفة وزيادة دور وأهمية البحوث العلمية، ترقى وتتقدم الأمم، وتحقق أهدافها المختلفة،فضلا عن أن توفر الخدمات الصحيةاللازمةللعاملين وغيرهم،

---

(١)- محمد الشحات الجندي، قواعد التنمية الاقتصاديةفي القانون الدولي والفقه الإسلامي، دار النهضة العربية: القاهرة، ١٩٨٥م، بدون رقم طبعة، ص٢٨.
(٢)- سورة الجاثية، من الآية رقم ١٣.
(٣)- سورة هود، من الآية رقم ٦١.
(٤)- سبق تخريجه، ص٦٣من هذه الرسالة.
(٥)- العشري درويش، التنمية الاقتصادية، ص٨٠، مرجع سابق.

تساهم في زيادة الإنتاجية؛ إذ أن قدرة العامل على الإنتاج تتأثر بحالته الصحية [١].

إن إقامة الأبنية الأساسية من الامور الحيوية للدول الإسلامية؛ إذ تهيئ السبيل لقيام كثير من المشروعات، التي تعد مثل تلك الخدمات شرطا ضروريا في قيامها، وتعمل على زيادة الإنتاجية. لذلك يجب على تلك الدول وحكوماتها، المساهمة بطريقة فاعلة في استكمال تلك الخدمات بها، رغم ارتفاع تكاليفها الاستثمارية، وانخفاض العائد المنتظر منها.

والإسلام يحث المسلمين على الاهتمام بالقوة لقوله تعالى: *(وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة .. الآية)* [٢]. فلفظ القوة عام يشمل: القوة العسكرية والاقتصادية، وتكمن أول مراحل القوة الاقتصادية، في إيجاد تلك الخدمات، ولهذا اهتم الخلفاء الراشدون ببرامج رأس المال الاجتماعي ذات الاهمية النسبية في تلك الازمان، فأنشأوا القنوات، وحفروا الآبار، وشقوا الطرق للتيسير والتسهيل على الناس، وفي صدد ذلك يقول الماوردي: "عمارة البلدان باعتماد مصالحها وتهذيب سبلها ومسالكها، وإصلاح شربهم وعمارة مساجدهم وجوامعهم وبناء سورهم" [٣].

الفرع الثالث

تنويع الهيكل الإنتاجي

تعتمد معظم الدول الإسلامية، على محصول واحد أو اثنين، في تأمين احتياجاتها من النقد الأجنبي، وتمويل نفقات التنمية الاقتصادية، فمثلا كون النفط في عام ١٩٨٨م ٩٩٪ من صادرات ليبيا، ٩٦٪ من صادرات الجزائر، ٩١٪ من صادرات عمان، ٩٠٪ من صادرات السعودية والكويت، و٨٨٪ من صادرات نيجيريا، أما صادرات المواد الخام فقد بلغت ٩٨٪ من صادرات بوركينافاسو، ٩٦٪ من صادرات أوغندا، ٩٥٪ من صادرات الصومال، و٨٠٪ من صادرات السودان، و٧٠٪ من صادرات مالي [٤].

---

(١)- العشري درويش، التنمية الاقتصادية، ص٨٣، مرجع سابق.
(٢)- سورة الأنفال من الآية رقم ٦٠ .
(٣)- الماوردي، أدب الدنيا والدين، ص١٣٩، مرجع سابق.
(٤)- البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٩٠ ٢٤٠-٢٤١، مرجع سابق.

وارتباط اقتصاديات معظم الدول الإسلامية بمحصول واحد، أومادة خام يجعلها تتأثر من ناحيتين: الأولى: هي التأثر بالتقلبات الشديدة في تعاملها مع العالم الخارجي، وسياسة خفض الأسعار، التي تمارسها الدول الإسلامية المنتجة لمواد أولية متماثلة، أملا في الحصول على أسواق بالعالم الخارجي مما يضع تلك الدول في وضع تنافي مع بعضها، والثانية: العوامل التي تتحكم في إنتاج تلك المواد كالظروف الجوية -مثلا- بالنسبة للحاصلات الزراعية،وقابلية المواد المعدنية للنفاذ، لذلك تأخذ التنمية الاقتصادية على عاتقها تنويع القاعدة الاقتصادية(١).

ومما يزيد من أهمية والحاح هذا الهدف،أن معدل التبادل الدولي يتجه للتحرك في غير صالح الدول الإسلامية، لكثرة القيود المفروضة على تجارة الدول الإسلامية، ومثل ذلك: تحديد أمريكا حصتها من استيراد القطن، وتحديد حجم استهلاك البترول حاليا، وعدم وجود أي تنظيم بين الدول الإسلامية التي تنتج مادة أولية واحدة، وزيادة الطلب على هذه السلع بمعدلات بسيطة، لا تتماشى مع معدلات احتمال زيادة الإنتاج والتصدير بتلك الدول، فضلا عن حلول السلع الصناعية محل السلع الطبيعية، كحلول الحرير الصناعي محل الحرير الطبيعي، والمطاط الصناعي محل المطاط الطبيعي وهكذا(٢).

وفي صدد ذلك نجد أن الإسلام يشجع كل القطاعات الاقتصادية على حد سواء(٣).

---

(١)- علي حافظ، التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية: القاهرة، بدون رقم طبعة أوتاريخ، ص٦٧ . وانظر:
- محمد صادق، إدارة التنمية وطموحات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي، عام ٢٠٠٠م، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عمان، ١٩٨٠م، برقم ٢٤٠، ص٢٦ .

(٢)- محمد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، ص٢١٢، مرجع سابق.
- وانظر: الكسندر، روبرت، التخطيط والتنمية الاقتصادية ترجمة: عمرقباني، دار الكرنك: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٦٤م، ص٢٤ .

(٣)- لاستعراض جوانب السند الشرعي لحث الإسلام على الزراعة والصناعة والتجارة. انظر:
- ص٥٩ وما بعدها من هذه الرسالة.

إن تنمية الزراعة والصناعة والتجارة، وفقا لتعاليم الإسلام السابق الإشارة إليها،يعمل على تحقيق ذلك الهدف، وتنويع الإنتاج، وبالتالي خروج الدول الإسلامية، من مشكلة الاقتصاد الواحد، والتبعية الاقتصادية القائمة على السيطرة والاستغلال في شتى المجالات، والقضاء على ظاهرة البطالة المقنعة، فدولة الإسلام وكما هو معروف دولة إنتاج وتنمية.

وأخيرا فإن اقتصاديات الدول الإسلامية تعاني من ثقل الديون الخارجية، واختلال ميزان المدفوعات، والبطالة والتبعية، وعدم الاستخدام الأمثل للموارد، وترزح تحت وطأة التقلبات الاقتصادية، التي يتفاوت مداها في حقيقة الأمر، بين خلل عارض، إلى أزمة مطبقة، تزيد من شدة التخلف، الذي تعيشه معظم تلك الدول.

وأمام هذه الحقائق الأساسية، تتوجه التنمية بكافة طاقاتها وجهودها إلى محاولة علاج تلك الاختلالات المتكررة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، والإسلام يحرص على ذلك فهو يسعى إلى تجنيب أفراده مثل تلك الأوضاع، لأنه إنما جاء في الأساس لرفع الحرج، وفي صدد ذلك يقول تعالى:*(وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين)*[١].
ويقول سبحانه:*(يريدالله بكم اليسرولا يريد بكم العسر..الآية)*[٢]

---

(١)- سورة الأنبياء، الآية رقم ١٠٧ .
(٢)- سورة البقرة، من الآية رقم ١٨٥ .

وقوله تعالى: *(مايريدالله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون)*[(١)]. ويقول ابن القيم: "إن الشريعة مبناها وأساسها على الحكم، ومصالح العباد، في المعاش والمعاد،وهي عدل كلها،ورحمة كلها،ومصالح كلها، فكل مسألة خرجت من العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها،وعن المصلحة إلى المفسدة،وعن الحكمة إلى العبث، فليست من الشريعة،وإن دخلت فيها بالتأويل"[(٢)].

المطلب الثاني

علاقة أهداف التنمية الاقتصادية بالتخطيط في الدول الإسلامية

تحدثنا فيما سبق عن الأهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية، واتضح لنا أن تلك الأهداف لا يمكن تحقيقها، إلا من خلال عمل منظم مستمر، يكون للدولة دور هام فيه، وفي توجيه دفة النشاط الاقتصادي إلى تحقيق تلك الأهداف.

هذا ويعد التخطيط للتنمية الاقتصادية،أحدالمجالات الاقتصادية الرحبة، التي تستطيع الدولة من خلالها ممارسة دورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق النفع العام، فأساس وجود التخطيط الإسلامي، هو تحقيق المصالح ودرء المفاسد؛ لأنه يعمل على التوجيه الواعي، والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية في المجتمع، بغية تحقيق أهداف التنمية، فضلا عن تلك التغيرات الجوهرية التي يزمع المجتمع القيام بها،والتي لا يمكن أن تتحقق بمعزل عن التخطيط[(٣)].

وبناء على ما سبق تبرز أهمية تخطيط التنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية، والذي عليه تنسيق الجهود، ووضع المجتمع في صورة توازنية، بصورة أكثر الحاحا للأسباب التالية:

---

(١)- سورة المائدة، من الآية رقم ٦ .
(٢)- ابن القيم، اعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر: بيروت، بدون رقم طبعة أو تاريخ، ج٣، ص ١٤ .
(٣)- مهدي سليمان، المرجع السابق، ص ١٨٠ .

أ- لا بد من توجيه مشروعات التنمية الاقتصادية إلى المجالات التي تشكل أهمية حيوية بالنسبة للمجتمع، مع اختلاف تلك الاهمية بين مجتمع وآخر، وهذا يستدعي تدخل الدولة من خلال التخطيط، لتعبئة الموارد اللازمة لتحديد وتنفيذ تلك المشروعات، ذات الأهمية الكبرى في عملية التنمية (١).

ب- إن القضاء على التخلف، والفقر، والفاقة، وتحسين معدلات النمو في تلك الدول، يحتاج إلى وقت طويل نسبيا، للقيام بالمشروعات الاقتصادية اللازمة، تتزايد معه أهمية التخطيط طويل الاجل، مع ما يتخلله من خطط متوسطة وقصيرة الاجل، فالتغير الهيكلي لتطوير مستويات المعيشة يحتاج تنفيذه لفترة زمنية طويلة نسبيا، كالتعليم، والإسكان، وسائر خدمات رأس المال الاجتماعي، فضلا عن أن معدل النمو للاقتصاد القومي ظاهرة مستمرة وبعيدة المدى (٢).

ج- التخطيط من الطرق التي تعمل على الاستفادة من المنجزات التكنولوجية القائمة، في القضاء على المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد، وإقامة قاعدة تكنولوجية تنبع من المجتمع وتتوجه إليه، ناهيك عن دخول المجلات البحثية والالكترونية وما عداها والتعاون في توزيع تلك التكنولوجيا فيما بين الدول الإسلامية (٣).

د- إن عدم وجود خطة اقتصادية يعيق عملية الاستثمار في الدول

---

(١)- عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، ص ٢٢٦، مرجع سابق.
(٢)- مهدي سليمان، المرجع السابق، ص ١٨٥ .
(٣)- مجيد مسعود، المرجع السابق، ص٤٦، وانظر:
- حسن صعب، المقاربة المستقبلية للإنماء العربي، دار العلم للملايين: بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م، ص٢٥٥ .

الإسلامية، عن التوجه إلى القطاعات المنتجة لافتقادها للتخطيط السليم، وعلى رأسها الصناعة مما يجعلها تتوجه إلى قطاعات اقتصادية هشة، لا تصمد أمام التقلبات المختلفة، كتجارة العقار وتصدير المواد الأولية.

٥- عمليات التنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية، لا يمكن استحداثها بواسطة عمليات ترميم جزئية، تنصب على بعض القطاعات الاقتصادية، بل لا بد وأن تكون التنمية ذات طابع شمولي، تتناول كافة القطاعات الاقتصادية، ضمن أهداف وغايات محددة لفترة ممتدة من الزمن، وبالتالي فهي تتطلب استخدام أساليب تخطيطية أكثر تطورا وتعقيدا من تلك الأساليب المبسطة، المعتمدة على الميزانيات والبرامج الخطية، أو إعداد خطة لتلافي مشكلة ما في قطاع ما أو بفرع داخله[1].

وإذا كانت الدول المتقدمة، قد استطاعت تحقيق المزيد من النمو الاقتصادي، بطرق وأساليب عدة من ضمنها تخطيط التنمية، فإن الأمر مختلف جدا بالنسبة للدول الإسلامية، إذ يتعاظم الدور الذي يقع على الدولة في تلك المجتمعات، ويتعاظم معه دور التخطيط للتنمية، فالدول الإسلامية كما سبق القول تعاني من عدد من الخصائص المشتركة فيما بينها، وتطمح في تحقيق أهداف مشتركة عامة أيضا، ولا يمكن لها أن تتخلص من تلك المشكلات، وبالتالي تحقق تلك الأهداف، إلا من خلال التخطيط الطويل الأجل، فمثلا عملية نقل المجتمع من حالة التخلف، إلى حالة التقدم، أو تنويع الاقتصاد القومي، أو اكتشاف موارد طبيعية، أو تحقيق الاستقرار الاقتصادي، أو غيرها من الأهداف التي تتوجه التنمية إلى تحقيقها لا يمكن أن تحقق عرضا، بل لا بد لها من عمل مستمر بأخذ صورة تخطيط طويل الأجل، تتخلله بطبيعة الحال أنواع أخرى من التخطيط متوسط وقصير الأجل[2].

---

(١)- محمود الحمصي، المرجع السابق، ص٢٤.
- منظمة المؤتمر الإسلامي، دور الإحصاء في تخطيط التنمية (أوراق عمل مختارة من الاجتماع الثاني لرؤساء أجهزة الإحصاء الوطنية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، مركز الأبحاث الاقتصادية والإحصائية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية: أنقره، ص٣و٤.

(٢)- مهدي سليمان عطيه، المرجع السابق، ص١٨٥.

وبالرغم من تعدد تلك الأهداف وتنوعها، بما يستلزم ايستخدام تخطيط التنمية الاقتصادية بنماذج وأساليب عدة، إلا أن طبيعة تلك الأهداف تملي نوعية معينة من التخطيط تحكمها الظروف والواقع الاقتصادي المعاصر، ومرحلة النمو الراهنة.

فمثلا بالنسبة لهدف الانفكاك من إسار التخلف،يحتاج إلىإعمال التخطيط الهيكلي في صورة خطة طويلة الأجل يكون هو هدفها الاستراتيجي، ويجزء تحقيق ذلك الهدف مرحليا على عدد من الخطط المتوسطة الأجل، وهو الأمر الذي نلحظه من استقراء الأهداف الاستراتيجية لخطط التنمية الاقتصادية في معظم الدول الإسلامية.

أما هدف إقامة الأبنية الأساسية للاقتصاد، فإنه يتطلب زيادة دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وإعمال أساليب عدة من التخطيط. بالتركيز على استكمال خدمات رأس المال الاجتماعي في الزراعة أولا لدعم ذلك القطاع؛ الذي تعتمد معظم الدول الإسلامية عليه،ثم الانطلاق نحو استكماله في القطاعات الأخرى،كما ويمكن الأخذ بشمولية التخطيط لتوفير خدمات رأس المال الاجتماعي في كافة القطاعات، فقد ذكر الماوردي ما يفيد بأن إقامة خدمات رأس المال الاجتماعي على الدولة.

أما هدف تنويع الهيكل الإنتاجي فيتم من خلال التخطيط لكافة القطاعات الاقتصادية، وتجزئة تلك الخطط إلى خطط جزئية؛ تعمل على الاستفادة الكاملة من كل مورد من الموارد الاقتصادية ذا الأهمية النسبية،وفي كافة القطاعات الاقتصادية من زراعة أو صناعة أو خدمات إعتمادا على حث الإسلام المتواصل على التنمية المتوازنة،والاستغلال الأمثل للموارد، بما يتطلبه ذلك من تخطيط القوى العاملة وتوفير التدريب اللازم لها، باعتبارها تعمل على تمويل خطط التنمية الاقتصادية، ومعلوم أن الإنسان هو هدف التنمية وصانعها في المنهج الإسلامي،وعليه يقع العبء الأكبر في تحقيق العمارة بمعناها الواسع، مع اختلاف في طبيعة تنويع الهيكل الإنتاجي بين الدول الإسلامية؛ فالدول النفطية لن يتأتى لها تحقيق هذا الهدف، إلا من خلال التركيز على استغلال مواردها الطبيعية غير النفطية، فضلا عن تصنيع الموارد النفطية. كما أن الحال في دول إسلامية أخرى استخراجية كدول

المغرب العربي -وبعض الدول الإفريقية- يتطلب أن تكون استراتيجية التخطيط لتحقيق التنويع،تخدم تصنيع الثروات المعدنية،وكذلك الحال بالنسبة لبقية الدول الإسلامية الأخرى الزراعية، التي يجب أن تكون استراتيجية التخطيط فيها تخدم هدف التنويع من خلال تنمية الزراعة، وإقامة الصناعات المرتبطة بها.

كما أن تخفيف عبء الدين الخارجي، والاختلال الدائم في ميزان المدفوعات، والميزان التجاري، يتطلب إعمال نوع من التخطيط يعرف بالتخطيط التكاملي بين الدول الإسلامية؛ بأن تتكامل تلك الدول في بناء خططها للقضاء على ما يعرف بالسيف المسلط أوالديون الخارجية، والعجز الدائم في ميزان المدفوعات، وأن يأخذ التخطيط التكاملي بعدين هامين يبدأ الأول بالتنسيق بين الخطط الإقليمية كمدخل طبيعي للثاني؛ وهوالتنسيق بين كافة الخطط الاقتصادية في الدول الإسلامية. وتعاليم الإسلام التي تحث على التعاون والتكامل لا تقع تحت حصر.

وبما أن الدول الإسلامية تحتاج إلى التخطيط كماسبق وأن بينا فإن عليها أن تتجنب مايتعارض مع الإسلام، فالتخطيط الإسلامي يجب أن يقوم على العدل والمشاورة، وعدم مصادرة حريات الناس، وتحقيق الكرامة الإنسانية لجميع الأفراد، وعلى الدولة أن تقوم بدور هام في تنسيق الأنشطة الاقتصادية،وإيجاد التمويل اللازم لهامن بيت المال(خزينة الدولة)، فتدخل الدولة المتسلط المستغل أمر لا يقبله الإسلام ولا يقره أبدا.

على أننا نرى أن التخطيط الإسلامي، لا يتخذ شكلا من الأشكال المعروفة للتخطيط دون سواه،فما التخطيط إلا وسيلة وأسلوب عمل لتحقيق هدف معين؛ فالأسلوب في حد ذاته لا غبار عليه إذا لم يقترن بأوضاع تخالف الإسلام، فلا حجر أن يكون التخطيط الإسلامي نابعا من هيئة مركزية تدرس الأوضاع الاقتصادية المختلفة، لتضع الصورة المثلى لتحقيق الأهداف، بشرط عدم اعتماد المركزية على الملكية العامة لوسائل الإنتاج -كما هو حال الدول الاشتراكية-؛ وأن تستطلع آراء

أصحاب المشروعات الاقتصادية وعامة الشعب، وتوفر لهم كافة البيانات والمعلومات، والفرص الاستثمارية المتفقة مع الشريعة، والتي تعكس الحاجة الحقيقية لعامة المجتمع، وفي ذلك يقول تعالى:*(وشاورهم في الأمر..الآية)*[١] ويقول سبحانه:*(وأمرهم شورى بينهم..الآية)*[٢]، وهكذا كان الرسول صلى الله عليه وسلم يخطط لأصحابه بأخذ آرائهم، وسيرته العطرة، وغزواته المباركة خير دليل على ذلك.

وصفوة القول إن الأهداف الاستراتيجية الكبرى، الملقاة على عاتق التنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية، ترتبط ارتباطا كبيرا بالتخطيط وتتطلب إعمال الكثير من نماذجه وفنياته، إذ لا بد من استخدام التخطيط في بعده الشمولي الذي يمس الاقتصاد القومي بالكامل،وعبر الآجال التخطيطية المتعارف عليها طويل الأجل (منظوري) يحدد الغايات والأهداف العامة للاقتصاد القومي،والاتجاهات الرئيسية للتنمية الاقتصادية،ويضع الحلول العملية لكيفية حل المشكلات، التي تعترض سبيل الاقتصاد القومي عبر فترة ممتدة من الزمن، تتراوح بين ١٥ إلى ٣٠ عاما، ومتوسط الأجل تتراوح مدته بين ٣ إلى ٧ سنوات، يحتوي على تفصيلات أكبر للطريقة التي يتم بها تحقيق تلك الأهداف إلى تخطيط قصير الأجل أو سنوي يقسم أهداف الخطة المتوسطة،إلى أهداف يتم تنفيذها كل عام[٣].مالم يطرأ على الخطة الزمنية ظروف طارئة تمنع التقيد بتلك المدة كظروف الحرب والكوارث.

إن أهداف نقل المجتمع من حالة التخلف،إلى حالة التقدم،أو بناء خدمات رأس المال الاجتماعي أو تنويع الهيكل الإنتاجي.وهي عادة أهم أهداف التنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية يجب أن لا ترتبط بخطة ما (وهي عادة متوسطة الأجل) بل تمتد إلى أكثر من خطة يركز في كل منها على تحقيق جزء هام من ذلك الهدف،مع إزالة التعارض بين الأهداف، وتحقيق التناسق التام بينها، ويستخدم في ذلك الأوزان النسبية لكل هدف،والذي يجب أن تلعب الأولويات الإسلامية دورا كبيرا في تحديد تلك الأوزان[٤]،مع مراعاة أن تكون جميع أجزاء ومكونات الخطة الاقتصادية

---

(١)- سورة آل عمران، من الآية رقم ١٥٩ .
(٢)- سورة الشورى، من الآية رقم ٣٨ .
(٣)(٤)- عبد الفتاح قنديل، المرجع السابق، ص٢٢٦ وما بعدها، ص٢٣٩ .

متناسقة ومتطابقة، على مستوى الأهداف والوسائل والسياسات المرسومة، لتحقيق أهدافها، وتجنب أي تعارض قد ينشأ بين الأهداف، أو بين الأهداف والوسائل، لأن ذلك عنصر أساسي في ضمان النجاح عند التنفيذ. ويمكن التأكد من هذا التناسق، باستخدام بعض الطرق والنماذج الفنية، ومنها على سبيل المثال الموازين التخطيطية، وطريقة المدخلات والمخرجات... الخ.

فضلا عن ذلك فإن الخطة في احتوائها لتلك الأهداف، يجب أن تكون محكمة لا تتجاوز إمكانيات وظروف الاقتصاد القومي، وتهدف إلى تحقيق أمثلية معينة، هي أقصى ما يمكن من فوائد، وأدنى مستوى من التكاليف والتضحيات، والاستخدام الأمثل والرشيد لما هو متاح من إمكانيات، ووسائل وعلم ومعرفة خلال فترة الخطة [١]، لتحقيق الخير والمصلحة لعموم المواطنين، والتيسير عليهم، وهو الهدف من التخطيط الإسلامي، كما سنفصل لاحقا [٢].

---

(١)- مختار بلول، المرجع السابق، ص٥٨

(٢)- حول النموذج التخطيطي الإسلامي وتفصيله انظر: إضافة لما ذكر الباب الثالث من هذه الرسالة.